جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

النمو الاقتصادي ودوره في الحد من إنتشار ظاهرة الفقر بالجزائر
(الفرص والتحديات وسبل التفعيل في آفاق 2025)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: علوم اقتصادية

إعداد الطالب:
عبد الله الحرتسي حميد

إشراف:
الأستاذ الدكتور راتول محمد

لجنة المناقشة

أ.د زيدان محمد	جامعة الشلف	رئيسا
أ.د راتول محمد	جامعة الشلف	مشرفا و مقررا
أ.د البشير عبد الكريم	جامعة الشلف	ممتحنا
أ.د آيت زيان كمال	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
أ.د مكيد علي	جامعة المدية	ممتحنا
أ.د أوسرير منور	جامعة بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2014/2013

الإهداء:

إلى الوالدين الكريمين..

إلى زوجتي وإبنتاي...

إلى أهلي وأهلي بالجوار منذ الطفولة، أقاربي وجميع الأصدقاء الأعزاء.

إلى الأخ والصديق معمر...

أهدي هذا العمل المتواضع.

كلمة شكر:

قبل كل شئ، نحمد المولى عز وجل الذي أتم نعمه علينا ووهبنا العقل، نسأله أن يرزقنا علما واسعا.

أما بعد فنشكر كل من ساهم سواء من قريب أومن بعيد في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة وابتسامة صادقة.

ونتقدم بالشكر الخاص إلى كل الأستاذة الذين منوا علينا بمساعدتهم وتوجيهاتهم القيمة ومعلوماتهم النيرة. أسمى عبارات الشكر للأساتذة المشرفين على إعداد الرسالة؛ الدكتور قاسم محمد جديتاوي من الأردن، الدكتور راتول محمد المشرف من الجزائر، على حسن التوجيه، النصح والمتابعة.

كما نتوجه بأسمى عبارات الشكر والإمتنان لأساتذة كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة فيلادلفيا وعلى رأسها السيد العميد، وكذا رئاسة الجامعة التي تفضلت باستقبالنا ودعم مشروعنا البحثي.

ونثني على سهر وحرص السادة والسيدات الفضليات في إطار متابعة دراسات ما بعد التدرج بجامعة الشلف، وأخص بالذكر إدارة ما بعد التدرج، الأساتذة بالمجلس العلمي وكافة الأساتذة المدرسين والمؤطرين بدراسات ما بعد التدرج.

دون أن ننسى السادة الدكاترة أعضاء لجنة المناقشة، الأساتذة الكرام والزملاء الأعزاء من جامعة الشلف، خميس مليانة، المدية وجامعة بومرداس.

....إليكم كلكم أخلص التشكرات.

الفهرس

العنوان **الصفحة**

الإهداء ..... **ب**

كلمة شكر ..... **ج**

الفهرس ..... **د**

قائمة الجداول ..... **ح**

قائمة الأشكال ..... **ي**

قائمة الملاحق ..... **ل**

الملخص بالعربي ..... **م**

مقدمة **2**

الفصل الأول: ماهية النمو الاقتصادي والفقر **11**

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي **12**

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهميته **12**

المطلب الثاني: أبعاد وعوامل النمو الاقتصادي **17**

المطلب الثالث: سياسة النمو الاقتصادي **21**

المبحث الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي **26**

المطلب الأول: نماذج النمو الخارجي **26**

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي **38**

المطلب الثالث: تقييم نظريات النمو الداخلي **54**

المبحث الثالث: ماهية الفقر **59**

المطلب الأول: مفهوم الفقر 59
المطلب الثاني: مناهج تشخيص وقياس الفقر 70
المطلب الثالث: اللامساواة وعلاقتها بظاهرة الفقر 75
الفصل الثاني: محددات النمو الاقتصادي والفقر 83
المبحث الأول: محددات النمو الاقتصادي 84
المطلب الأول: إستراتيجية النمو الاقتصادي 84
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي حسب نظرية التنمية 88
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي حسب طبيعتها 95
المبحث الثاني: محددات ظاهرة الفقر 99
المطلب الأول: المحددات من منظور جغرافية الفقر 99
المطلب الثاني: محددات الفقر من منظور السياسات الاقتصادية 101
المطلب الثالث: أساليب قياس الفقر 106
المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالفقر 124
المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي والفقر عبر الزمن 124
المطلب الثاني: تيارات تفسير علاقة النمو بالفقر 128
المطلب الثالث: تقويم أساليب تقدير العلاقة بين النمو والفقر 131
الفصل الثالث: فرص وتحديات الحد من الفقر في الجزائر 141
المبحث الأول: تشخيص طبيعة الفقر في الجزائر 142
المطلب الأول: توصيف الفقر في الجزائر 142
المطلب الثاني: خصائص الفقر وحدود تشخيصه في الجزائر 154
المطلب الثالث: الحد من الفقر ضمن برامج إنعاش النمو الاقتصادي 157
المبحث الثاني: أسباب، دوافع ومحددات الفقر بالجزائر 166

المطلب الأول: أسباب الفقر في الجزائر 166
المطلب الثاني: الأسباب الضامرة أودوافع الفقر في الجزائر 180
المطلب الثالث: محددات الفقر في الجزائر 184
المبحث الثالث: عوائق تقليص عدد الفقراء في الجزائر 193
المطلب الأول: العوائق التراكمية 193
المطلب الثاني: العوائق الدورية والظرفية 207
المطلب الثالث: بناء استراتيجية للإقلال من الفقر 209
الفصل الرابع: التحليل الكمي لعلاقة النمو الاقتصادي بالفقر في الجزائر 214
المبحث الأول: العلاقة بين النمو والفقر وتوزيع الدخل 215
المطلب الأول: نظرة عن النمو، الفقر واللامساواة في الجزائر 215
المطلب الثاني: المنهج النسبي للنمو المحابي للفقراء 218
المطلب الثالث: مقارنة لمدى محاباة النمو للفقراء 222
المبحث الثاني: نموذج محددات النمو الاقتصادي في الجزائر 226
المطلب الأول: أهمية عنصر الموارد البشرية 226
المطلب الثاني: تقدير إنتاجية عوامل الإنتاج حسب منهج Solow 233
المطلب الثالث: نموذج بدالة إنتاج خطية 236
المبحث الثالث: صياغة نموذج لعلاقة النمو الاقتصادي بالفقر 241
المطلب الأول: صياغة نموذج للفقر بالجزائر 241
المطلب الثاني: استخدام النموذج للتنبؤ 244
المطلب الثالث: النتائج الأساسية للدراسة 246
خاتمة 250
المراجع 254

الملاحق **270**

ملخص باللغة الإنجليزية **286**

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-2	بعض الدراسات حول علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	91
02-2	محددات النمو الاقتصادي	98
03-2	مفاضلة الأفراد بين مستويات الدخل حسب متوسط مستوى الدخل العام	110
04-2	التقديرات الأساسية لمعادلة لوغاريتم دخل الفقراء	127
05-2	دلالة مؤشر قياس النمو المحابي للفقراء	136
06-2	بيان الحالات الموصوفة بالاعتماد على منحنى نمو الفقر	137
01-3	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990/2000	144
02-3	معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2000	145
03-3	تطور نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي من 1990 حتى 2000	145
04-3	مؤشرات النمو الاقتصادي عن الفترة 2000 / 2005	146
05-3	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010/2006	147
06-3	رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2005/ 2008	148
07-3	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 2011/2005	148
08-3	حصة المحروقات ضمن مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي 2011/2005	149
09-3	نصيب الإنفاق الحكومي من إجمالي الإنفاق على الصحة 2005-2009	149
10-3	هيكل النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2005-2010	151
11-3	تطور حصة القطاعات من اليد الشغيلة في الجزائر	152
12-3	مقارنة لدليل التنمية البشرية خلال الفترة 2005 / 2011 في الجزائر	153
13-3	إنعكاس برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على قطاع الشغل	164
14-3	إنعكاس برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو حسب القطاعات	164
15-3	تطور معدلات الفقر خلال فترة الانعاش الاقتصادي	165
16-3	تطور مستوى احتياطات الصرف خلال الفترة 1993-2000	176
17-3	توزيع المؤسسات التي تم حلها حسب القطاعات وحسب الطبيعة القانونية	177

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
18-3	تطور الأرقام القياسية للاستهلاك ولأسعار المواد الغذائية خلال الفترة 1993-1997	178
19-3	تطور نسب النفقات الاجتماعية خلال الفترة 1993-1997	178
20-3	توزع ونسبة السكان في البلديات التي تعاني من الفقر المدقع	189
01-4	دالة نمو الفقر "مؤشر Son & Kakwani" خلال الفترة 1988-2005	221
02-4	تحديد مدى محاباة النمو الاقتصادي لصالح الفقراء	221
03-4	الإنتاجية المتوسطة والحدية للعمل في الجزائر خلال 1981-2010	227
04-4	تقديرات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الجزائر 1981-2010	236
05-4	نتائج اختبار جذر الوحدة حسب طريقة ديكي- فولر الموسع	238
06-4	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)	240
07-4	اختبار White لعدم التجانس (Heteroskedasticity)	240
08-4	اختبار الاستقرار RESET لاستقرار النموذج (Stability test)	240
09-4	نتائج اختبار جذر الوحدة بأسلوب ديكي- فولر الموسع	241
10-4	إختيار فترات الإبطاء المناسبة باستخدام نموذج VAR	242

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-1	عوامل النمو الاقتصادي والعلاقة فيما بينها	21
02-1	النمو الضار من منظور تجاري	25
03-1	لا كفاية المدخرات	30
04-1	كفاية المدخرات	30
05-1	التحليل الساكن لنموذج Solow	33
06-1	التحليل الساكن المقارن لنموذج Solow	34
07-1	التقارب المطلق للاقتصاديات	37
08-1	التقارب الشرطي– تفاوت الادخار	37
09-1	مخطط مستوى الناتج في ظل نموذج AK	45
10-1	مخطط النمو الاقتصادي في ظل نموذج AK	45
11-1	النمو الاقتصادي في ظل نموذج BARRO & SALA-i-MARTIN(1995)	54
12-1	محاولة صياغة المقاربة بالقدرات	64
13-1	تمثيل للإمكانات الفردية	65
14-1	النمو الاقتصادي في ظل مصيدة الفقر	66
15-1	شجرة القرار لتشخيص أسباب ضعف مستوى الاستثمار الخاص وإنشاء المؤسسات	69
16-1	علاقة النمو الاقتصادي بالمساواة في اقتصاد ما حسب Kuznets	77
01-2	قنوات ومحددات النمو الاقتصادي حسب نظرية التنمية	94
02-2	خط الفقر الذاتي	111
03-2	منحنى Lorentz وأسلوب حساب مؤشر Gini	116
04-2	منحنيات تأثير الفقر	119
01-3	أهم عقبات الدور التنموي للجماعات المحلية	174
02-3	التوزيع الجغرافي للبلديات حسب دليل الفقر الشامل في الجزائر	185

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
03-3	توزيع البلديات حسب ترتيب دليل الفقر الشامل في الجزائر	186
04-3	توزيع البلديات حسب مؤشر الثروة النوعي في الجزائر	187
05-3	توزيع البلديات حسب المؤشر النوعي للرفاه في الجزائر	187
06-3	البلديات الفقيرة حسب الميادين	188
07-3	توزع الولايات الفقيرة حسب الكثافة السكانية	190
01-4	تطور كل من نسب النمو الاقتصادي والفقر خلال الفترة 1980-2010	216
02-4	تطور كل من معدلات النمو الاقتصادي واللامساواة خلال 1980-2010	217
03-4	تطور كل من نسب الفقر واللامساواة في الجزائر	218
04-4	منحنى نمو الفقر (PGC) خلال الفترة 1988-1995	219
05-4	منحنى نمو الفقر (PGC) خلال الفترة 1995-2000	219
06-4	منحنى نمو الفقر (PGC) خلال الفترة 2000-2005	220
07-4	منحنى نمو الفقر للأردن 1997-2006	222
08-4	منحنى نمو الفقر لمصر 1995-2005	223
09-4	منحنى نمو الفقر للمغرب 1999-2007	223
10-4	منحنى نمو الفقر لموريتانيا 1996-2006	224
11-4	منحنى نمو الفقر لليمن 1998-2005	224
12-4	منحنى نمو الفقر بجيبوتي 1996-2002	225

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	مسوحات الإنفاق لبعض البلدان العربية	270
2	مستويات المتغيرات المدرجة بنموذج محددات النمو خلال 1980-2010	271
3	مقدرات نموذج النمو الاقتصادي اللاخطي بالجزائر (برنامج: Microfit 5)	272
4	إنحدار القيمة الحالية والمقدرة لـ GDP خلال الفترة 1980-2010	273
5	مقدرات نموذج محددات النمو الاقتصادي	274
6	تحليل سكون البواقي لنموذج محددات النمو الاقتصادي	275
7	معدلات نمو المتغيرات المدرجة بنموذج الفقر عن الفترة 1980-2010	276
8	إختبار غرانجر للسببية (متغيرات نموذج محددات الفقر)	277
9	مقدرات نموذج علاقة النمو الاقتصادي بالفقر	278
10	نظام تحديد معنوية مقدرات نموذج علاقة النمو الاقتصادي بالفقر	280
11	قدرة النموذج على التنبؤ الديناميكي	283
12	مخرجات التنبؤ بالفقر (السيناريو المتفائل)	284
13	مخرجات التنبؤ بالفقر (السيناريو المتشائم)	285

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى نمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر خلال الفترة 1980–2010، ومن ثم استخدام هذا النموذج في التنبؤ لتحديد ديناميكية الفقر خلال الخمسة عشر سنة الموالية.

تتعلق أهم النتائج المتوصل إليها بمساهمة رأس المال المادي التي تفوق ضعف مساهمة حصة العمل في الانتاج، مع تسجيل معدلات سالبة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في المتوسط خلال الفترة 1981–2010.

في محاولة لاختبار معنوية العلاقة بين النمو الاقتصادي ومدخلاته الأساسية المتمثلة في العمالة، تراكم رأس المال المادي والبشري، إتضح عدم معنوية علاقة رأس المال البشري والتشغيل بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يدل على كون الإنتاج يرتكز على التراكم الرأسمالي من خلال الاستثمارات الصافية الإضافية.

أظهر إختبار السببية لغرانجر أن الفقر في الجزائر يتأثر بالنمو الاقتصادي وأن هذه العلاقة تسير في اتجاه واحد، كما أكدت نتائج الدراسة القياسية اعتمادا على تطبيق أسلوب متجه الإنحدار الذاتي كذلك وجود ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والفقر، مما يعني أن الزيادة في الناتج الداخلي الخام تعمل على الحد من الفقر في الجزائر. أظهرت النتائج أن التغير في رأس المال البشري يرتبط إيجابيا بالتغير في مؤشر الفقر، نتيجة الاعتماد على الدعم الحكومي في محاربة الفقر، نتيجة ثانوية تم التوصل إليها تؤكد وجود علاقة سلبية بين رأس المال البشري والبطالة تشير إلى أن مستويات أعلى من التشغيل ترفع من قدرة الإعالة مما يقلص من التسرب المدرسي أي زيادة رأس المال البشري.

مقدمة

مقدمة:

تمهيد:

تصنف جهود الحد من الفقر ضمن أولويات العديد من إستراتيجيات التنمية في البلدان المتخلفة نظرا لحجم وإنعكاسات هذه الظاهرة، كما تندرج في سياق الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والقضاء على مظاهر التخلف التي أضحت تعاني منها مختلف شعوب العالم عقب الحرب العالمية الثانية، بيد أن المفارقة تكمن في صعوبة الموازنة بين متطلبات الحد من عدد الفقراء وتحقيق معدلات نمو عالية بالبلدان الفقيرة من حيث الموارد إضافة إلى التحديات التي يفرضها تباين معدلات الفقر عبر الأقاليم على الصعيد الدولي.

ويجمع الاقتصاديون على أن تعزيز النمو الاقتصادي داخل بلدان العالم النامي يعد أفضل الوسائل لانتشال الفقراء من وهدة الفقر، لكن ذلك لا يمنع من إتباع سياسات ذات طابع اجتماعي تستهدف الطبقات الأكثر حرمانا، مما يجعل الاهتمام بتعزيز النمو الاقتصادي مسألة ذات أولوية في برامج التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن.

خلال العقود القليلة المنصرمة ظهر إتجاه جديد يعتمد على إعطاء الحظ الوافر من الاهتمام والرعاية لكل من الصحة والتعليم في إطار مفهوم التنمية البشرية، التي على ما يبدو تتجاوز التركيز على مكافحة الفقر المادي، من خلال توسيع خيارات أفراد المجتمع لجعلهم يساهمون بشكل أكبر في التقدم الاقتصادي، ليس هذا فحسب فبعض الاقتصاديين قد تبنى أفكارا تدعوا إلى مساواة الحظوظ بين الأفراد داخل المجتمع بشكل يضمن استفادتهم من النمو الاقتصادي وجعل حياتهم أكثر رفاهية وازدهارا، إضافة إلى مساهمتهم في بناء اقتصاد أكثر تقدما، حيث ظهرت دراسات حول مسألة الشفافية والمساءلة "ضرورة محاسبة المسؤولين المباشرين أو غير المباشرين عن تقديم الخدمات العمومية" كأداة لتلافي النقائص في هذا المجال مع العمل على تصحيح مسار التنمية الاقتصادية.

والجزائر باعتبارها من بين الدول التي عانت كثيرا من مشكل الفقر –خاصة خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، حيث أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن الفقر مس شريحة واسعة من المجتمع رغم جهود التنمية والإصلاحات الاقتصادية المتبعة– أعادت النظر في مخططات التنمية السابقة من خلال انتهاج إستراتيجية ترتكز على التحويلات وأدوات السياسة المالية التوسعية، حيث باشرت الحكومة بتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي سعيا منها إلى تعزيز النمو الاقتصادي بالتزامن مع تقليص حجم ظاهرة الفقر، وذلك في إطار تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتكاملة.

إشكالية الدراسة:

التساؤل الرئيسي:

إهتمت العديد من الدراسات بموضوع الفقر من خلال توصيف أهم أسبابه، إلا أن نتائجها عادة ما أظهرت تباينا في ترتيب أولويات الحد من هذه الظاهرة السلبية، ففي حين تشير بعض البحوث الميدانية أن للنمو الاقتصادي أثرا إيجابيا على الإقلال من مستويات الفقر، تؤكد أخرى أن النمو الاقتصادي غير كاف لوحده. في ظل هذا التضارب في وجهات النظر حاولنا تحليل طبيعة الرابط بين النمو الاقتصادي والفقر بالجزائر خلال فترة ثلاثين سنة ماضية، مع استشراف للفرص والتحديات المتاحة أمام الدور المستقبلي للنمو في تقويض ظاهرة الفقر بالجزائر في حدود آفاق سنة 2025.

و لبلوغ هذا الهدف تمت صياغة التساؤل الرئيسي لموضوع البحث كالتالي:

هل يساهم النمو الاقتصادي في الإقلال من الفقر في الجزائر؟

تحديد الإشكالية زمنيا: سوف تغطي الدراسة القياسية لعلاقة النمو الاقتصادي بالفقر الفترة 1980–2010، بعد إعداد النموذج سيتم استخدامه للتنبؤ في آفاق سنة 2025.

تحديد الإشكالية جغرافيا: سوف يتم تحليل العلاقة بين المتغيرات في نطاق دولة الجزائر، مع استثناءات عند الاستعانة بالمقارنات الإحصائية الوصفية والتحليلية على المدى القصير والمتوسط.

التساؤلات الفرعية:

و سعيا لتبسيط إشكالية البحث الرئيسية تم طرح بعض الأسئلة الفرعية تمثلت فيما يلي:

- ما المقصود بالنمو الاقتصادي والفقر؟ وما هي مؤشرات قياس كل منهما؟
- ما هي محددات كل من النمو الاقتصادي والفقر؟
- ما هو واقع جهود الإقلال من الفقر ضمن برامج وسياسات التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ما مدى تأثير النمو الاقتصادي على الفقر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

و للإجابة عن هذه التساؤلات انطلقنا من الفرضية التالية:

- النمو الاقتصادي يعني الزيادة في المؤشرات الكلية ومنها الانتاج. أما الفقر فيعني قلة الدخل وعدم كفايته في تغطية تكلفة الحاجات من السلع والخدمات الأساسية.
- يمكن قياس النمو الاقتصادي والفقر إعتمادا على مسوحات كلية، تحدد الزيادة في الدخل.

– يتحدد النمو الاقتصادي بمعدلات الادخار والاستثمار والكفاءة الاقتصادية، أما الفقر فيتحدد من خلال مستوى الدخل الفردي.

– يأخذ الفقر أهمية بالغة ضمن برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، نظرا لحدته وتفاقمه خاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية خلال التسعينات من القرن الماضي.

– هناك علاقة عكسية بين الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

– للحيلولة دون تفاقم مشكل الفقر ينبغي تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة، باعتبار ذلك الشرط الوحيد الكفيل بتخفيض أعداد الفقراء على المدى المتوسط و الطويل.

أهمية الدراسة:

هناك العديد من الدراسات حول الفقر وهي تعتمد على الوصف والتحليل، غير أن مجرد تحليل المعطيات الإحصائية من أجل استنباط نتائج لا يفي بالغرض المتمثل في الوصول إلى إستدلال عبر إستقراء طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، من هنا تظهر أهمية هذه الدراسة التي تحاول إستخدام أدوات القياس الاقتصادي لتحديد مدى إنعكاس المتغير الأول على المتغير الثاني المتمثل في الفقر، إضافة إلى كونها محاولة للخروج بفكرة عن محددات النمو الاقتصادي في الجزائر اعتمادا على القياس الاقتصادي باستعمال النموذج الملائم لطبيعة البيانات.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في فحص طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، إضافة إلى تحديد مدى أهمية المتغير الأول في تفسير المتغير الثاني مقارنة بمتغيرات أخرى ذات طابع غير اقتصادي، للوصول إلى فكرة حول مدى تأثر الفقر بمعطيات أخرى أهمها اللاعدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.

كما نهدف بصورة ثانوية إلى:

– معرفة واقع وآفاق جهود الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر.

– الوصول إلى نتائج عملية حول سياسات دعم النمو السليمة والكفيلة بتحقيق تقدم أكبر في مضمار تقليص فجوة الفقر في الجزائر.

حدود الدراسة:

أجريت الدراسة على معطيات تتعلق بالاقتصاد الجزائري من الناحية الجغرافية.

أما من الناحية الزمنية فتتعلق الدراسة بالفترة 1980-2010 فيما يخص بناء النموذج، ثم التنبؤ في آفاق 2025 اعتمادا على هذا الأخير، وذلك حرصا منا في الوصول إلى توصيات حول موضوع الدراسة في حدود الفترة المقترحة من طرف الحكومة لتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2025 والذي صودق عليه سنة 2010 من طرف البرلمان.

التعريفات الإجرائية:

تم استخدام مفهومين أساسيين ضمن هذه الدراسة ألا وهما:

المتغير المستقل: النمو الاقتصادي.

المتغير التابع: مؤشر الفقر.

الفقر

بالمعني الضيق يعرف بأنه التدني المحسوس في مستويات الدخل لدى الأفراد عن حد معين يدعى دخل الكفاف (الدخل الكفيل بتلبية الحاجات الرئيسية).

أما بمعناه الأوسع فيعبر عن جميع المظاهر التي تحد من قدرات الأفراد على تحسين مستوى الرفاهية "اقتصادية أو مادية، سياسية ومجتمعية". بناء على هذا التعريف اقترحنا مؤشرا للفقر البشري لتقدير مستويات الفقر بالجزائر على امتداد فترة الدراسة.

النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الحقيقية في مستوى الإنتاج الداخلي الخام والتي تؤدي إلى زيادة في متوسط أنصبة الأفراد من هذا الناتج، كمؤشر عن مستوى الدخل لدى هؤلاء.

مناهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي، حيث تم إستخدام المنهج الاستنباطي وأداته التوصيف في الجانب النظري من خلال التطرق إلى كل من مفهوم الفقر وكذا النمو الاقتصادي.

بينما المنهج الاستقرائي فتم توظيفه – بالإستعانة بأداته المتمثلة في الإحصاء – لدراسة وتحليل تطور كل من النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر، مع محاولة لقياس العلاقة بين كلا المتغيرين لفهم الدور الذي يؤديه النمو الاقتصادي في تقليص الفقر من جهة وتحديد مدى إيجابية هذا الدور.

مصادر البيانات:

اشتملت مصادر البيانات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة قواعد البيانات عن المتغيرات المراد تحديد العلاقة فيما بينها والمتمثلة أساسا في النمو الاقتصادي والفقر.

النمو الاقتصادي ومحدداته الأساسية

تتمثل مصادر البيانات عن النمو الاقتصادي أساسا في قواعد البيانات عن:

- منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD)، وهي متاحة على بشبكة الانترنت.
- البنك الدولي.
- مؤشرات إدارة الحكم في العالم المتاحة على شبكة الانترنت.

إضافة إلى البيانات الوطنية الصادرة عن الإدارات الحكومية المختصة المتمثلة في:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

الفقر

أما بالنسبة لمصادر البيانات عن الفقر فهي عديدة يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية (CENEAP).
- بيانات التعليم الصادرة عن وزارة التربية الوطنية في الجزائر (MNE).
- تقارير التنمية البشرية.
- بيانات معدلات الأمية والصحة عن البنك العالمي.

الدراسات السابقة:

بعد إجراء مسح مكتبي للمراجع والبيانات تم الإطلاع على عدد لا بأس به من الدراسات السابقة، للاستفادة من النتائج التي تم بلوغها، تطرقت معظم هذه الدراسات إلى تحليل النمو الاقتصادي والفقر كل على حدى. فيما يلي ترتيب لهذه الأبحاث حسب تسلسلها الزمني:

1. Kuznets, Simon, "Economic Growth and Inequality" 1955

تعد دراسة Kuznets سباقة في مجال تشخيص طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، توصل الباحث من خلالها إلى أن التباين القطاعي للنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة التفاوت في التوزيع في المراحل الأولى، لكن مع استمرار عملية الزحف تتراجع مستويات التفاوت في توزيع الدخل خلال المراحل اللاحقة، ليصبح توزيع ثمار النمو الاقتصادي أكثر عدالة، هذا ما يصطلح عليه

بمنحنى Kuznets الذي يوضح العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والتفاوت في التوزيع، حيث يأخذ شكل U مقلوبة مفترضا أن النمو يفيد الفقراء في نهاية المطاف بشكل آلي عن طريق الزحف القطاعي أو أثر النوازل "Trickle–Down effect".

2. Dollar and Kraay, " Growth is good for the poor" 2000

اعتمدت الدراسة على عينة تتضمن إثنين وتسعين دولة من مختلف أقطار العالم، حيث حاول الباحثان من خلالها أظهار أن التغيرات في دخل الفقراء تحدث طرديا وبالتناسب مع التغيرات في متوسط الدخل الإجمالي معبرا عنه بمعدل النمو الاقتصادي، نظرا للانتظام المعروف الذي يميز توزع أنصبة الدخل بين الأفراد أي استقرار درجة اللامساواة عبر الزمن، وتشير فكرة كون النمو الاقتصادي مفيد للفقراء إلى أن العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والفقر عكسية.

3. Weisbrot et al., "Growth May Be Good for the Poor – But are IMF and World Bank Policies Good for Growth? A Closer Look at the World Bank's Recent Defense of Its Policies" 2001

انتقد فيه الباحثون دراسة Dollar and Kraay، من خلال تقديم حجج تنفي إمكانية تعميم النتيجة التي تم التوصل إليها على جميع الدول خاصة النامية منها، حيث تبين أن الاستنتاجات بنيت على قيم غير معنوية في أغلب الاختبارات، كما تم تقديم دلائل على أن التفاوت في توزيع الدخل غير ثابت عبر الزمن، مما ينفي فكرة أن النمو مفيد –في جميع الحالات– للفقراء وتصنف نتائج الدراسة بصفتها منحازة لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتعزيز النمو بالدول النامية خلال فترة التسعينيات، التي منيت بالفشل ما أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر.

4. الدعمة، ابراهيم "التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختارة مع إشارة خاصة للأردن" 2001

أشارت دراسة الدعمة التي تمحورت حول العلاقة بين مفهوم التنمية البشرية والنمو الاقتصادي إلى العديد من النتائج، أهمها أن النمو الاقتصادي دونما توزيع عادل لا يخدم التنمية البشرية، فهذه الأخيرة تتحق بمتلازمة تطوير القدرات البشرية واستخدامها لأجل تحقيق مزيد من الرخاء من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، مع تكفل السياسات الاقتصادية الكلية بالعمل على توزيع ثمار النمو الاقتصادي للتخفيف من معاناة الفقراء، كما أشارت تقديرات الباحث للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية إلى أن الدول النامية تعاني من متلازمة سوء استخدام القدرات البشرية لتحسين الأداء الاقتصادي وسوء التوزيع للثروات بين أفراد المجتمع.

5. العزام، أحمد "أثر العوامل السياسية على مشكلة الفقر" 2004

أعطت الدراسة أدلة تجريبية على وجود ارتباط قوي بين العوامل السياسية والفقر معبرا عنه بنسبة الفقراء حيث توصل الباحث إلى أن الفساد أحد قنوات نقل أثر العوامل السياسية، بالمقابل فقد تبين أن المجتمعات القائمة في ظل نظم ديمقراطية عادة ما تقل بها مستويات الفقر على خلاف الأنظمة التسلطية التي ارتبط وجودها بتفاقم مؤشرات الفقر.

6. العباس، بلقاسم، مؤتمر "السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية" 2005

تعد من بين أهم الدراسات القطرية التي تم استعراضها خلال وقائع المؤتمر المنعقد بالقاهرة، كونها حاولت صياغة مدى تأثر كل من المتغيرات المتمثلة في الفقر، النمو الاقتصادي واللامساواة في توزيع الدخل بالسياسات العامة "أي سياسات توزيع الدخل"، ليتضح في نهاية المطاف أن الفقر ناتج أساسا عن مشكل التوزيع غير العادل للموارد بمعظم الدول العربية المتخذة كعينة للدراسة، حيث استخدم الباحث ضمن هذه الدراسة نموذج قياسي آني للعلاقة القائمة بين المتغيرات الثلاثة المشار إليها سابقا، ليتوصل في الاخير إلى العديد من النتائج من بين أهمها:

– أن النمو الاقتصادي يؤثر إيجابًا على الفقر وتوزيع الدخل باستثناء المستويات المرتفعة منه.

– أن كل من سياسات الإنفاق الحكومي، التحويلات ومحاربة التضخم لها أثر طيب على معدل الإقلال من الفقر، في حين تؤثر سياسات الانفتاح سلبا على توزيع الدخل ومستويات الفقر، رغم أن كلاهما تدعمان النمو الاقتصادي.

7. Maliki et al. "Quantification of the Poverty-Education Relationship in Algeria: A Multinomial Econometric Approach" 2012

استخدمت هذه الدراسة، والتي تبنت مقاربة المحددات النوعية للفقر بمفهومه الموسع، أسلوب Logit متعدد الحدود لتقدير العوامل الاجتماعية–الثقافية التي تتحكم في مستوى رفاهية الأفراد، فبعد تقسيم المجتمع إلى أربع فئات: الأشد فقرا، الفقراء، الوسيطة والأغنياء، تم تثبيت الطبقة الوسطية كمرجع، ورصد العوامل التي تحدد حركة الفئات الأخرى نسبة إلى الفئة المرجعية، حيث توصل الباحثون إلى أن المستوى التعليمي ينعكس عموما بشكل سلبي على الفقر الذاتي بالنسبة للفئات الأشد فقرا، لكن إحتمالات التقديرات الواردة لم تكن قوية بشكل معنوي.

أما أهم نتيجة تم التوصل إليها فتتمثل في أن لمتغير جنس الأفراد الفقراء أثر معنوي على مستوى الفقر الذاتي، مما قد يعكس لامساواة بين الجنسين تحد من قدرة الإيناث على الخروج من دائرة الفقر.

أقسام الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع وسعيا للإجابة على التساؤل الأساسي، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تضمن كل فصل ثلاثة محاور للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من مدى صحة الفرضيات التي تم صياغتها.

يتناول الفصل الأول "الإطار النظري" المفاهيم الرئيسية لموضوع الدراسة، المتمثلة في النمو الاقتصادي والفقر، من خلال التعريف، توصيف أساليب القياس، والتذكير بالمبادئ النظرية لكل من نظرية النمو الاقتصادي ومناهج تقدير الفقر.

في حين يتضمن الفصل الثاني حصرا لأهم محددات متغيرات الدراسة كل على حدى ضمن المبحثين الأوليين، كتمهيد لتحليل التداخل الموجود في علاقة المتغيرين ببعضها البعض، أي التداخل بين النمو الاقتصادي والفقر.

أما الفصل الثالث فقد تم التطرق من خلاله إلى الفرص والتحديات التي يواجهها صناع القرار أثناء سعيهم للحد من تفاقم مشكلة الفقر بالجزائر، حيث تم التطرق إلى الجهود المبذولة في سبيل الاقلال من الفقراء، مع تبيان نقاط الضعف والقوة للسياسات المتبعة واستعراض النتائج التي تم بلوغها، إضافة إلى العوائق التي تعمل على تثبيط برامج الحد من انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر.

أخيرا يتناول الفصل الرابع بالدراسة التحليل الكمي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر اعتمادا على تقنيات الاحصاء القياسي، من خلال قياس أثر المتغير الأول على الثاني للتحقق من الفرض الرئيسي للدراسة، لتتم في النهاية مناقشة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول

الفصل الأول: ماهية النمو الاقتصادي والفقر

تمهيد:

تم التطرق في هذا الفصل إلى التوسع في تحليل ماهية النمو الاقتصادي والفقر، يتطلب ذلك صياغة لمفهوم النمو الاقتصادي يليها تحديد لماهية الفقر، مضمونه ومؤشراته..

تهدف الدراسة النظرية لكلا المتغيرين وفي آن واحد إلى ترسيخ فهم أقرب لطبيعة العلاقة بينهما والتي تتسم بنوع من التعقيد.

و وفقا للهدف المرسوم تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول وتم تخصيصه لتحديد مفهوم النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى تعريفه، عوامله وأهميته.

المبحث الثاني تم التطرق من خلاله إلى أهم نماذج النمو التي ورد التطرق إليها ضمن أدبيات نظرية النمو الاقتصادي، حيث عولجت بحسب ترتيبها زمنيا إضافة إلى تصنيفها بين النظرية النيوكلاسيكية والحديثة.

أما المبحث الأخير فيتضمن التحليل النظري لمفهوم ظاهرة الفقر، من خلال محاولة تعريفه وتحديد مناهج تشخيصه وطرق قياسه مع الإشارة إلى علاقته باللامساواة.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

تحظى العديد من الدراسات الاقتصادية الكلية بالاهتمام بمسألة الأداء، والذي يعد النمو الإقتصادي أحد مؤشراته، ورغم أن الإقتصاديين لا يختلفون حول ماهية وطرق قياس هذا النمو إلا أنهم عادة ما يختلفون حول محدداته وإستراتيجيات بلوغه، حتى أن بعضهم قد ذهب بعيدا في توصيفه لطبيعة النمو الاقتصادي كظاهرة...

يستوجب فهم طبيعة النمو الاقتصادي كخطوة أولى تحديدا دقيقا لمعناه مع ضبط لأهم مؤشراته و أبعاده، مع التمييز بينه وبين المعاني المرادفة المستخدمة عادة ضمن أدبيات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهميته

نظرا للاهتمام المتزايد بمقارنة كفاءة وأداء الاقتصاديات ازداد الاهتمام بصياغة تعريف دقيق للنمو الاقتصادي، غير أن بعض المحاولات لم تتسم بالموضوعية نتيجة عدم إستنادها على أساس لغوي سليم، حيث استخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف للتنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

"يقصد بالنمو الاقتصادي تلك الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، و التي تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1].

بالتعمق في التعريف السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

1- يتعين تحديد الزيادة الحقيقية وليس النقدية في مستوى الناتج:

إحدى الطرق المستخدمة لقياس الزيادة الحقيقية ترتكز على ضرب القيم الإسمية بالمكمش الاقتصادي الذي يقصي أثر التضخم النقدي على المجمعات الاقتصادية الكلية، أو ببساطة إلغاء الزيادة الناتجة عن التضخم من معدل نمو الدخل الاسمي (النقدي) للحصول على زيادة حقيقية معبرا عنها بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للناتج = معدل النمو الاقتصادي الاسمي × المكمش....(1).

بحيث: المكمش = 1/الرقم القياسي للأسعار

و يمكن أن نشير هنا إلى أن هناك إمكانيتان للقياس، إحداهما مباشرة "الكميات" وأخرى غير مباشرة "نسبة القيمة والسعر"[2].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص.07.

[2] يحي غنى النجار، قياس النمو الاقتصادي، دار الكتب، الموصل، 1989، ص. 186.

معدل زيادة الناتج الداخلي الخام لابد وأن يكون أكبر من معدل الزيادة في السكان وإلا فلن تتحقق الزيادة في متوسط الدخل الفردي. لذا يعتمد تحديد معدل النمو الاقتصادي على ربط الزيادة في الناتج بالزيادة في عدد السكان من خلال العلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الناتج الداخلي الخام – معدل نمو السكان...(2.)

2- استمرارية في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل و المتوسط.

من هذا المنطلق يعتمد مفهوم النمو الاقتصادي على:

- الزيادة في متوسط نصيب الفرد.
- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست وهمية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

3- ملاحظات عن بعض التعاريف التي تبتعد عن جانب الموضوعية:

– يعتبر بعض الباحثين النمو نتيجة وليس عملية، حيث يشير Kuznets إلى كون "النمو الاقتصادي الحديث يعكس قدرة دائمة على الزيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لأعداد متزايدة من السكان في مجتمع معين"[1].

– يمكن اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة لأهداف عديدة بدل أن يكون هدفا في حد ذاته[2].

– عادة ما يعتبر النمو الاقتصادي حسب بعض الاقتصاديين عملية آلية[3]، في حين أنه ليس عملية تلقائية. يمكن تقديم دليل بسيط على ذلك يتمثل في التحديد المسبق لمعدلات النمو المستهدفة ضمن برامج النمو الاقتصادي[4] في العديد من الدول المتقدمة، وهو ما يعكس الحاجة إلى تخطيط لبلوغ مستوى معين من النمو الاقتصادي.

– هناك خلط في استعمال النمو الاقتصادي كمرادف للتنمية الاقتصادية[5]، فعلى عكس ما يذهب إليه العديد من الاقتصاديين لا يمكن استخدام أحَدِهِمَا للتعبير عن الآخر[6]. حيث يتطلب مفهوم التنمية الاقتصادية إدراج البعد الاجتماعي إضافة إلى البعد الاقتصادي لمفهوم النمو.

---

[1] Simon Kuznets, Croissance et Structure Economique, Calman Lévy, paris, 1972, p. 29.

[2] البنك العالمي، **تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية غير الإقصائية**، اللجنة الدولية حول النمو والتنمية، واشنطن، 2008.

[3] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص ص.39-42.

[4] Louis Lagnas, la croissance économique, paris, 1980, p. 13.

[5] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2003، ص.71.

[6] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثالثة، 2003، ص ص.13-14.

فالتنمية الاقتصادية تعد: "عملية تحول شاملة لكافة مكونات اقتصاد ما، و ذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام أو قيم هذه المكونات وعلاقتها الهيكلية البينية و الضمنية"[1]. يمكن استخدام مصطلح التنمية للتعبير عن السياسات الحكومية من منظورات متعددة، على سبيل المثال التنمية البشرية، السياسية أو الاجتماعية[2] كإيحاء عن التغيير المستهدف الذي يتم إحداثه على مستوى "الموارد البشرية، الساحة السياسية أو في سياق مجتمعي"، تعبر هذه التغييرات مجتمعة عن مفهوم التنمية الشاملة.

من المفيد أيضا التمييز بين نظرية النمو الاقتصادي ونظرية التنمية الاقتصادية، فالأولى تهتم بالصورة التي يزداد بها الناتج القومي ومحددات هذه الزيادة[3]، في حين تهتم الثانية بطبيعة التحولات التي تترافق مع زيادة مؤشرات الرفاهية.

– التمييز بين نمو اقتصادي حديث وآخر كلاسيكي أو نمو اقتصادي جيد وآخر ردئ: كما ورد في تعريف Kuznets، فمفهوم النمو الاقتصادي يأتي من منظور اقتصادي بحت يعتد بالزيادة في الناتج القومي كمخرج "output" دون البحث في طبيعتها أوتحليلها كعملية "process ".

– وصف النمو الاقتصادي كعملية دون مراعاة لشرط استمرار الزيادة في متوسط نصيب الفرد، الناتج أساسا عن الاستقرار مع إضطراد معدلات النمو على المدى الطويل.

ويواجه تعداد نظريات النمو الاقتصادي صعوبة أساسية هي قابلية ارتقاء بعض الجهود الجزئية أوالمبكرة إلى التصنيف ضمن نظرية النمو، حيث يشير البعض إليها بتسمية منقوصة "النظرية الكلاسيكية لـ Adam Smith، Ricardo، Malthus"[4]، "النظرية النيوكلاسيكية لـ Schumpeter، Hirschman" في حين يتفادى العديد التطرق إليها عند سرد أهم نظريات النمو الاقتصادي، والسبب لا يتمثل في أسلوب الصياغة أوطبيعة المخرجات بقدر ما يتمثل في الهدف منها المتمثل في تكميم محددات الزيادة في الناتج، فهي إما نظرية أوبنموذج جزئي مثل: نموذج Kaldor، نموذج Lewis للنمو الثنائي ومحاولات تطويره من قبل Gustav Ranis & John Fei[5].

---

[1] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي– طروحات فكرية وحالات دراسية –، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان – الأردن، الطبعة 01، 2005، ص. 11.

[2] طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية: من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة–مصر، 2009، ص ص.37–40.

[3] عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، بنغازي: جامعة قاريونس، الطبعة 01، 1990، ص. 09.

[4] Walter Eltis, the classical theory of economic growth, Macmillan press, London, 1984, PP. 68-264.

[5] Richard Grabowski & Michael P. Shields, development Economics, Black Well Business, Cambridge, Massachusetts-USA, 1996,P. 26.

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي

يمكن حصر أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي:

1- أهمية اجتماعية "تحسين الرفاهية":

ويمكن تلخيصها في القاعدة التالية" إن فارقا ضئيلا في معدل النمو سيولد اختلافات نوعية قوية خاصة على المدى الطويل داخل المجتمع". حيث يترتب على المدى الطويل نتائج جد مهمة لمعدل النمو المستقر على متوسط حصة الفرد من الناتج القومي[1].

يتأتى الفارق بفعل خاصية التضاعف المركب لمستوى الدخل الفردي المحسوبة بالصيغة التالية:

$$R_n = R_1(1+t_c)^n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3.)$$

والتي تحدد الرفاه (R_n) لمجتمع ما، بدلالة بمعدل النمو t_c ومستوى الدخل الابتدائي R_1 لمدة n سنة.

فبمقارنة الزيادة في الناتج الداخلي الخام لدولة ما كمتوسط لكل فرد بين سنتي 1870 و1990 إعتمادا على معدلين مختلفين من النمو الاقتصادي تفصلهما نقطة واحدة "0,75% و1,75%"، مع افتراض أن متوسط الدخل الابتدائي للفرد لهذه الدولة هو:244 2 دولار أمريكي[2] .

بالاعتماد عل الصيغة رقم (3) أعلاه سنجد أن:

- أثر معدل النمو السنوي (0,75%): تضاعف الدخل الفردي بحوالي 2.5 "مرتين ونصف"، ببلوغه مستوى 500,8 5 دولار خلال 1990.
- أثر معدل النمو السنوي (1,75%): تضاعف الدخل الفردي بحوالي "8 مرات"، ببلوغه مستوى 995 17 دولار خلال 1990.

أما عن معدلات أعلى من المعدلات السابق ذكرها: فيمكن التأكيد أن تضاعف الدخل سيكون أعلى من السابق. مثلا: يحقق المعدل 3,75% تضاعف قدره 83 مرة خلال قرن و20 سنة، أما معدل 4,75% فيضاعفها بمتوسط سنوي قدره 2,18 مرة "262 مرة بعد مضي 120 سنة".

تظهر الأمثلة البسيطة السابقة عن حركة معدل النمو بنقطة واحدة وانعكاسها على مستوى متوسط الدخل الفردي في دولة ما على المدى الطويل أهمية التراكمات للنمو المستمر على مستويات الدخل وبالتالي الرفاهية الكلية لدى مجتمع.

---

[1] Simon Kuznets, Growth population, and income distribution, selected essays, w.w.Norton & company, N-Y, USA, 1979, 1ST edition, p. 08.

[2] Fabrice Mazerolle, la croissance économique, Edition Sciences internationales et McGrow-Hill Book, 1996, Europe, p. 01.

وتجدر الإشارة إلى أن الرفاهية المشار إليها نسبية وليست مطلقة أوبالأحرى كمية "لا نوعية"، ففي الوقت الذي يعد فيه النمو مهما من الناحية الكلية ينبغي كذلك أن يشير إلى تحسن في مداخيل الأفراد على مستوى جزئي...

2- الأهمية السياسية:

يتضمن الخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق للبنك العالمي في سبتمبر 1972 أمام محافظي البنك تنبيه حول الأهمية السياسية للنمو الاقتصادي، من خلال الإشارة إلى مفهوم التكلفة السياسية للفقر والمتمثلة في النزاع المدني وضرورة الحد من الفقر كاحتياط باعتبار العدالة الاجتماعية ضرورة سياسية أيضا، مما يعكس مخاوف انتشار وتفاقم ظاهرة الفقر على الصعيد الدولي[1]. ومن بين أهم الانعكاسات السياسية لظاهرة الفقر على مستوى دولي الهجرة غير الشرعية واللجوء.

3- الأهمية الاقتصادية:

يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:

أ- تقليص جهد التنمية:

من بين أهم الميزات النسبية للنمو الاقتصادي تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية "المجمعات" التي تعبر عن مستوى الرفاه الكلي للاقتصاد بصورة عامة. وعادة ما يشار إليها بأثر تسارع معدلات النمو.

فإذا افترضنا أن معدل النمو الكامن يتسارع بواقع $A=\hat{t}_c$ عن معدل النمو الابتدائي أو الاعتيادي t_c أي ($t'_c = t_c + \hat{t}_c$). ستكون النتيجة تضاعف نسبي نهائي قدره"Mr" يعبر عن الوفر الكامن لجهد التنمية:

$$Mr=\left[R_1(1+t'_c)^n\right]/\left[R_1(1+t_c)^n\right].....(.4)$$

حيث R_1 مستوى الدخل الفردي و n عدد السنوات التي يستمر خلالها التضاعف.

$$Mr=\left[1+(t_c+\hat{t}_c)\right]^n/\left[(1+t_c)^n\right]=\left[\sum_{k=1}^{n}C_n^k(1+t_c)^{n-k}(\hat{t}_c)^k\right]/\left[\sum_{k=0}^{n}C_n^k(t_c)^k\right].....(.5)$$

يشير الحد C_n^k إلى التوفيقة ذات الأساس n.

أما k فيشير إلى رتبة الحد والتي تتعلق بعدد السنوات من 1 إلى n سنة.

[1] Elsa Assidon, les théories économiques du développement, Edition la Découverte, Paris, 1992, p. 93.

نلاحظ أن التضاعف يرتبط أساسا بالفترة n، إضافة إلى المقدار A الذي يعبر عن فارق معدل النمو الاقتصادي"التسارع".

ب- تحسين مستوى المعيشة المقارن:

إعتمادا على تقنية الانحراف المعياري أوالتباين بين متوسطات الدخل لدى مجموعة من دول العالم بين فترتين زمنيتين [عادة لا تقل المدة بينهما عن 30 سنة أي جيل كامل] لتقدير أثر التضاعف المقارن بين دول العينة المختارة سنلاحظ ما يلي:

- تباين متوسط الدخل الفردي بين الدول في ارتفاع مع مرور الزمن.
- الزيادة بمعدل نمو اقل من المتوسط العالمي في دولة ما يدعونا إلى تصنيفها ضمن الدول المتخلفة.
- الزيادة بمعدل نمو أكبر من المتوسط العالمي في دولة ما غير متقدمة يجعل هذه الدولة سائرة في طريق النمو، أوباختصار نامية.
- كلما كانت معدلات النمو ابعد عن متوسط معدل النمو العالمي لدى الدول المتقدمة كلما ساهم ذلك في تقليص عدد السنوات المطلوبة لبلوغ مستويات الدخل المتوسط في تلك الدول.

إن اختلاف مستوى المعيشة بين الدول يمكن تفسيره بسبب رئيسي واضح المعالم بعد كل الملاحظات السابقة، وهو تباين مستويات النمو على الأمد الطويل، حيث تؤدي اختلافات نسبية ولو طفيفة في معدل النمو السنوي بين الدول إلى تباين متنامي على الأمد الطويل، فيما يخص نصيب الفرد من الناتج[1].

المطلب الثاني: أبعاد وعوامل النمو الاقتصادي

توضح أبعاد النمو الاقتصادي طبيعة الزيادة في الناتج الداخلي الخام لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة أي أنها تركز على مخرجاته، في حين تنطوي عوامل النمو الاقتصادي على العناصر المساهمة مباشرة في عملية الإنتاج على إعتبار أنها مدخلات لعملية الإنتاج.

أولا: أبعاد وروافع النمو الاقتصادي

ترتبط الأبعاد والروافع بمخرجات الإنتاج داخل اقتصاد ما، ويمكن قراءة أبعاد النمو الاقتصادي لاقتصاد ما اعتمادا على تحليل مدى فعالية روافعه.

[1] Fabrice Mazerolle, Op.cit., p. 04.

1- أبعاد النمو الاقتصادي:

هناك ثلاثة أبعاد أساسية متداخلة ومركبة للنمو الاقتصادي:

– **البعد الاقتصادي:** ويشير إلى نماء في الدخل الكلي ينعكس على مستوى جزئي بالنسبة للأفراد، يشار إليه أحيانا بالبعد المادي للنمو الاقتصادي.

– **البعد الاجتماعي:** ويشتمل على شبكة قيمة العمل والإنتاج والحاجات في المجتمع.

– **البعد السياسي:** يعد الركيزة الأساسية لأي عملية إقلاع اقتصادي من خلال مفهوم إرادة حقيقية لنمو اقتصادي، تليها المشاركة التي يعبر عنها بالقاعدة العمالية.

2- روافع النمو الاقتصادي:

تختلف رافعة النمو عن عامل النمو في كون هذا الأخير يرتبط بالظاهرة كعملية "طبيعة النمو ومستواه"، في حين ترتبط الرافعة بالنمو كنتيجة أوهدف "المعدل".

تنقسم الرافعة إلى تخطيطية "قاعدة، مؤسسات كبرى" ووظيفية "رافعة حث النمو"[1].

أ- الرافعة التخطيطية:

هيكل سليم يعمل على تنظيم وتسيير الشؤون الاقتصادية للمجتمع.

ب- الرافعة العملية:

تتضمن كل إجراءات خلق نوع من الاستقرار الاقتصادي المحفز على النمو. والمتمثلة أساسا فيما يلي:

– **التحكم في التضخم:** بغرض ضمان نوع من الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة.

– **الانفتاح التجاري مع هيكل تصدير فاعل:** من خلال توسعة حجم المبادلات بنوع من الحرية.

– **سياسة الصرف:** حيث يتطلب حفز جهاز الإنتاج سعر صرف تنافسي غير مغالى في قيمته.

– **مساواة في الحظوظ الاقتصادية:** من خلال برامج التعليم المضمون للجميع بنوع من الجودة.

– **مناخ حسن للاستثمار:** يمتاز بالاستقرار الاقتصادي مع حوافز جبائية ...الخ.

ثانيا: عوامل النمو الاقتصادي

قبل التطرق إلى عوامل النمو الاقتصادي نشير إلى أن هناك تحولا ملحوظا لفهم طبيعة النمو، حيث أصبح الباحثون يشيرون إلى الإستراتيجية والاستدامة أكثر من الإشارة إلى العملية الآلية.

---

[1] Simon Johnson, Jonathan D. Ostry, Arvind Subramanian, **Les leviers de la croissance : savoir tirer les leçons des périodes d'essor dans les pays en développement**, Finance et développement, Mars 2006, Vol. 43, N°.1, pp. 28-30.

من أبرز تصنيفات عوامل النمو الاقتصادي التصنيف القائم على التمييز بين العوامل الوسائلية أي المتمثلة في أساسيات يتطلبها تحقيق النمو الاقتصادي والعوامل المساعدة أي الثانوية.

1- العوامل الطبيعية والتقنية "الأساسية":

تتمثل العوامل الطبيعية والتقنية في كل ما يتعلق بعامل رأس المال، الأرض، والتكنلوجيا،[1] وهي:

أ- المعرفة:

من التقليدي التمييز بين ثلاث مراحل في مسيرة التقدم التقني وهي:البحث العلمي، التطبيقي وتقدم الاختراعات في مرحلة الإنتاج الصناعي. وهي الآن تشكل حلقات مترابطة وبكيفيات مختلفة.

ب- الإبداع:

هو عمل ايجابي يتطلب جهدا على العموم، وكثيرا ما يكون مجلبة للمخاطر، كما وقد ترافقه بطالة أوبطئ في عمليات التعميم.

ج- توظيف رأس المال:

يتضمن التوظيف غير الصافي لرأس المال ثلاثة عناصر أساسية هي:

- تجديد المنشآت الهرمة أوالتي تخطاها الزمن من الناحية الاقتصادية.
- تحديث المنشآت الموجودة.
- إقامة منشآت جديدة معدة لاستخدام اليد العاملة المتوفرة سواء بفعل ازدياد عدد السكان أوبفعل تحسن التقنيات في المنشآت الموجودة مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال.

وبصورة عامة يتيح الاستثمار في رأس المال المادي فرصة لإدخال تقنيات أكثر فاعلية، تتطلب عمالة أقل لنفس مقدار الإنتاج. أما المنشآت الجديدة فتزيد من القدرة على الإنتاج.

د- الغنى بالمواد الأولية وخصب الأرض:

تعد **الأرض** المورد الطبيعي الذي يشمل المساحات المخصصة لأنشطة الإنتاج على اختلاف أنواعها. بيد أن هناك أخطارا تهدد الاقتصاديات التي تعتمد على الموارد كمصدر للثروة بالدرجة الأولى، مثل خطر انقطاع الواردات أوتدني جودتها أوحدوث تغيرات على مستوى الأسواق العالمية للمنتجات المستوردة والمصدرة؛ كارتفاع الأسعار وما تشكله من عقبات اختلال ميزان المدفوعات، وهذا ما يشكل حاجزا بالغ الخطورة أمام البلدان المتخلفة المضطرة في نطاق خطط التنمية المرسومة إلى الاعتماد على دخول النقد الأجنبي إليها بانتظام.

---

[1] جان كاميد، النمو الاقتصادي، المنشورات العربية، 1972، ص ص.53-66.

2- العوامل الاقتصادية والاجتماعية "المساعدة":

ترتبط أساسا بقوة اليد العاملة متمثلة في الفئة النشطة أوالمنتجة[1]:

أ- السكان:

حيث يؤثر هذا العامل من ناحية كمية ونوعية كما هو موضح فيما يلي:

- **العدد**: ويفرض تحدي التوزيع اللامتوازن بين أقطار البلد الواحد إما حاجز تكاليف على العمليات الاقتصادية أو حاجز إعالة السكان بالإنتاج المحلي.

- **القيمة**: وتتمثل في دور عملية التثقيف من خلال الإنماء التربوي نظرا لآثاره والوفورات التي يحققها على مستوى الأداء الاقتصادي.

- إطار المؤسسات والإطار الاجتماعي:يتطلب النمو موقفا نفسيا معينا، كما أن البعض من البنى الاجتماعية قد تكبح سير عجلته. فلا نمو اقتصادي إلا إذا توفرت لدى الشعب الإرادة الكافية. يعاب بهذا الصدد ميل روح المبادرة نحو النمو على مستوى جزئي التحول نحو المضاربة بشكل أكثر منه إلى الرغبة في إنجاز المشاريع طويلة الأمد "جراء الأمل بالمردود شبه الفوري"، مع النفور من الانتظار لسنوات لرؤية ثمار الجهود، وهو ما يحفز على اختيار العمليات التجارية بدل الصناعية، بالضرورة سيجعل ذلك النمو يغدو اصطناعيا، ضعيف المتانة وغير منتظم على العموم. وعلى صعيد سياسي يعبر عن ثمن النمو بقبول التغيير.

ب- الجوار الخارجي:

يفرض هذا العامل تحديات على نشر المعارف العلمية نظرا لكونها ذات طابع حيوي أواستراتيجي، أما المعارف التطبيقية أو"التقنيات" فتصبح رهينة حق الملكية وعادة ما تحول إلى ملك عام لكن بصورة غير مجانية. ويتيح الانفتاح التجاري مزايا عديدة رغم الانتقادات المقدمة من بعض الباحثين.

ج- تلاحم التقدم:

يفيد التلاحم في تحقيق غاية الاستخدام التام لعوامل الإنتاج وتلافي استخدامها بصورة رديئة، ويمكن حصر أهم مستويات التلاحم داخل اقتصاد ما في ثلاث نقاط أساسية:

- التلاحم ما بين مستويات النشاط في مختلف القطاعات.
- التلاحم ما بين تقدم مختلف المناطق.
- التلاحم ما بين درجة تحديث مختلف القطاعات.

---

[1] جان كاميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.67-82.

يوضح الشكل الموالي الترابط بين مختلف عوامل الإنتاج، والذي يتجسد في تأثير كل من رأس المال والعمل ومجهود البحث والتطوير على فعالية الأداء الاقتصادي، حيث يساهم نماء مخزون المعارف في تنشئة اليد العاملة وزيادة فاعلية الاقتصاد وصولا إلى الفاعلية الجزئية للمشاريع الاقتصادية.

الشكل رقم (1-01):عوامل النمو الاقتصادي والعلاقة فيما بينها

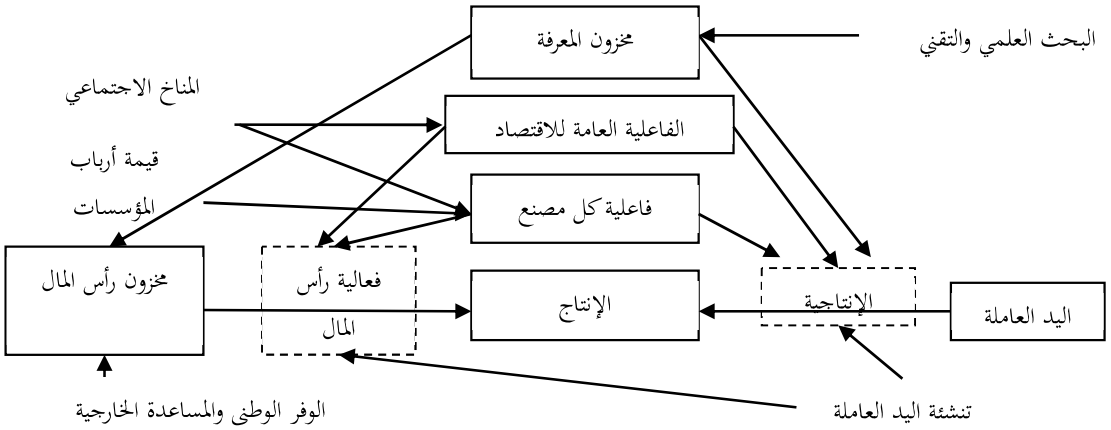

المصدر: جان كاميد، مرجع سبق ذكره، ص. 91.

يوضح الشكل الترابط بين عوامل الإنتاج مما يفسر ضرورة تضافر حزمة من السياسات المتشابكة، كما أنها تحتاج التكييف مع الوضع الداخلي للبلد على جميع الأصعدة، وجهدا متواصلا غايته النمو.

المطلب الثالث: سياسة النمو الاقتصادي

ارتبط استخدام النمو الاقتصادي كسياسة بالفوائد الكمية على مستوى كلي. وكاستجابة لمتطلبات تحليل شروط النمو الاقتصادي تم استخدام اصطلاحات عديدة كالنمو الكامن والفعلي، النمو الطبيعي، النمو الضار والنافع...الخ.

أولا: تشخيص النمو الاقتصادي

1- قياس النمو الفعلي والنمو الكامن

يختلف المفهومان جوهريا حيث يشير الأول إلى معدل النمو المحقق خلال الفترة t، في حين يشير الثاني إلى الظروف غير المتخذة بشكل مؤكد. يمكن تكميم العلاقة بين المؤشرين باشتقاق النمو الكامن من العلاقة التقديرية الشاملة بين النمو وحزمة من العوامل الخارجية "الموقع، الانفتاح التجاري، النمو لدى الشركاء التجاريين ومعدل التبادل"[1].

[1] Catherine Pattillo, Sanjeev Gupta, Kevin Carey, Douleurs de Croissance : Afrique : La Croissance Repart Enfin, mais Comment Accelerer et Soutenir la Cadence pour Reduire la Pauvreté?, **Finance et Développement**, Vol. 43, N°. 1, 2006; P. 32.

2- تحليل محددات النمو الاقتصادي

يفيد تقدير النمو الكامن في تحديد مستويات الناتج الممكنة التي تستخدم عادة في بناء النماذج الاقتصادية التي تعتمد على الفجوات، كنماذج توصيف قانون Okun التي تربط بين نمو كل من فجوتي الناتج الداخلي الخام ومعدلات البطالة داخل اقتصاد أومجموعة من الاقتصاديات، إضافة إلى نموذج الفجوات الثلاث –محددات النمو الاقتصادي– المشتق من أعمال Solimano.

كما يمكن استخدام النمو الكامن لتقدير الناتج بالقطاع غير الرسمي "الموازي".

ثانيا: النمو الاقتصادي كسياسة للإقلال من الفقر

هناك منهجان رئيسيان لتحليل مدى مساهمة النمو في الحد من الفقر:

- **مباشر**: تطور مستوى دخل الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر، مثال ذلك وضع الفقر ضمن أهداف الألفية الإنمائية (MDG's).
- **غير مباشر**: مدى التقدم في الحد من انحرافات الدخل بين الفقراء وبقية أفراد المجتمع، مثال ذلك استهداف الفقر ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD).

1- علاقة النمو بالفقر:

هناك ثلاثة عوامل تساهم في تغيير مستوى الفقر عبر الزمن: معدل النمو، مرونة الفقر للنمو الاقتصادي وتطور توزيع الدخل. فبارتفاع معدل النمو الاقتصادي سيزيد متوسط الدخل الفردي مع زيادة متوسط حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام ومع ثبات بقية العوامل سيقل الفقر.

لكن معدل الإقلال من الفقر يرتبط بعوامل آخرى كالمرونة أي نسبة من يجتازون خط الفقر مع كل زيادة قدرها 1% في الناتج الداخلي الخام، هذا بدوره يرتبط بتموقع الفقراء بالنسبة لخط الفقر، فكلما كانوا أقرب كانت معدلات المرونة أكبر. كما تؤثر اللامساواة من خلال التوزيع غير المنصف للفقراء حيث يزداد الأغنياء ثراء بالنظر لحصتهم من الدخل أوالإنفاق في حين يزداد الفقراء فقرا مع اتساع الهوة بين مداخيلهم ومتوسط الدخل الفردي.

2- استخدام نماذج الاقتصاد القياسي في تحليل النمو:

أ- أهم النماذج المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي:

عادة ما يتم الاعتماد على نماذج الانحدارات التي تتضمن أربعة طرق لتحديد النمو الاقتصادي زمنيا: شكل خطي، مقعر، أسي ولوجيستيكي.

ب- مساوئ استخدام الانحدارات في تحليل النمو:

- عدم القدرة على حل مشكلة التعامل مع الأعراض، حيث لا تكفي الصياغة الرياضية بقدر ما هناك حاجة إلى الملاحظة والتدقيق في الدوافع الحقيقية التي تقف خلف سلوك بعض المتغيرات.
- تظهر الانحدارات جزء من الواقع وتخفي حقيقة أومجموعة من الحقائق نتيجة بنائها على مستوى كلي اعتمادا على تقديرات مستوحاة من الإصلاح الاقتصادي أووفقا لأهدافه.
- لا تأخذ أحيانا بعين الاعتبار الاختلافات الجوهرية بين الدول: أثر متغيرات كالفساد مثلا.
- لا تستطيع الانحدارات التنبؤ بالإنزلاقات "تسارع أوتباطؤ النشاط الاقتصادي".
- لا تساعد الانحدارات عادة أصحاب القرار على استباق الأحداث المخيبة للأمل ولا المفاجئات: وهذا ما أظهرته تجربة الدول الناشئة خلال التسعينيات.

ثالثا: الجدوى من سياسة النمو الاقتصادي

يتم ضمن تحليل جدوى النمو الاقتصادي كسياسة التركيز على المنظور الاجتماعي والبيئي.

1- النمو الضار من منظور بيئي:

ظهرت مؤخرا نزعة نحو مفهوم النمو الموسع "Extensive growth" بدل النمو المكثف " Intensive growth"[1]، في خضم هذه النزعة تأسست مدرسة النمو صفر، التي تهتم بالحد من انتشار التلوث البيئي وتدني أرصدة الموارد الطبيعية كأولوية بغض النظر عن مستوى الناتج الداخلي الخام، اعتمادا على منهج المحاسبة البيئية[2].

وباختصار تكمن أهمية دراسة النمو باعتبارها دراسة للنظريات في اكتشاف المتغيرات والعلاقات الأساسية التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، وعلى واضعي السياسة الاقتصادية ومخططي عملية النمو تعديل وتكييف هذه المتغيرات والعوامل لتتناسب مع ظروف المجتمع. ويبقى أن للعوامل الاجتماعية وحتى السياسية والتنظيمية أهمية كبيرة[3].

2- النمو الضار من منظور اجتماعي:

يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون ضارا بصورتين أساسيتين، أولا إن كان غير عادل فيما يخص توزيع خيراته، وثانيا أن يزيد في الرفاهية الحالية على حساب الرفاهية المستقبلية.

---

[1] عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره، ص. 08.

[2] Richard Lecomber, **Economic Growth Versus the Environment**, Macmillan studies in economics, 1st Edition, 1975, p. 61.

[3] فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة السعودية العربية، الطبعة 01، 1985، ص.185.

- **النمو غير العادل**:

ليتم تلافي النمو غير العادل يلجأ صناع القرار إلى وضع سياسات النمو ضمن قالب إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية تأخذ بالحسبان قواعد التغير الاجتماعي، والذي يعْنَى بالبحث عن مبادئ وقوانين تحكم الذبذبات الاجتماعية "الأسباب والاتجاهات" مما يتيح فهم أفضل ونمو منسجم[1].

- **النمو غير المستدام**:

هناك إهتمام متزايد بتحليل المنافع الاجتماعية للنمو الاقتصادي، حيث أضحى هذا الأخير ليس مجرد هدف بحد ذاته بل وسيلة يرجى من خلالها تحقيق المزيد من مستويات الرفاهية التي عادة ما يعبر عنها بمؤشرات الخدمات العمومية كالصحة والتعليم التي تندرج في إطار مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية يعتبر في ظله البشر الجوهر والأساس الذي لابد أن يرتكز عليه أي مجهود يرمي إلى زيادة مستويات التطور الاقتصادي الذي عادة ما يربطه البعض بالتطور الصناعي والتكنلوجي فقط، متناسين ومغفلين لأثر مخرجات هذا التطور على إستقرار المنظومة المجتمعية، ويمكن تقديم العديد من الشواهد عن إنعكاسات التفاوت في مستويات التنمية بين الأقاليم عبر العالم مثل ما تطرحه مسائل الهجرة غير الشرعية، وإستغلال قوى العمل وإنتشار المشاريع الوهمية أو تلك القائمة على إستنزاف موارد وخيرات بعض الدول النامية، أوإستغلال وضعها الاقتصادي والتجاري في تحقيق مكاسب اقتصادية أووفورات مالية.

يرتبط مفهوم النمو الاقتصادي غير المستدام من منظور إجتماعي بوجود تكلفة إما ظاهرة وإما ضامرة؛ تفوق المنفعة التي تم تحقيقها. وعادة ما تكون أضرار و**تكاليف النمو الضامرة** " Growth Costs" صعبة التقدير من الناحية العملية، حيث تكمن الصعوبة في تعريف النمو وأدوات قياسه أساسا في"عدم الأخذ بالاعتبارات البيئية"[2]، إلا أن المشكل يكمن في عدم القدرة على التمييز بين الأضرار "Capital Destroyed" والمنافع "Benefits" أوغيابها بشكل تام، رغم المقترحات الجمة لمؤشرات الرفاهية الاجتماعية.

أما التكاليف الظاهرة فهي سهلة التقدير والمثال الشائع عنها النمو المفقر "Immeserizing" الذي يعبر عن الحالة التي يتزامن فيها النمو مع عملية التوسع الزائد في إنتاج سلعة التصدير، مما يزيد عرضها في الأسواق العالمية وهذا يؤدي إلى تدهور وخفض معدل التبادل التجاري "نسبة قيمة السلع

---

[1] عبد الهادي محمد والي، **التنمية: مدخل لدراسة المفهومات الأساسية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص.162.

[2] Paul W.Barkley, David W.Seckler, **Economic Growth and Environmental decay: the solution becomes the problem**, the Harbrace Series in Business and Economics, USA, 1972, P. 35.

المصدرة إلى قيمة السلع المستوردة"، مما يجعل البلد في حالة أسوأ وأشد فقرا من حالة عدم حدوث النمو والتوسع في سلعة التصدير. يوضح الشكل الموالي آلية حدوثه.

الشكل رقم (1-02): النمو الضار من منظور تجاري

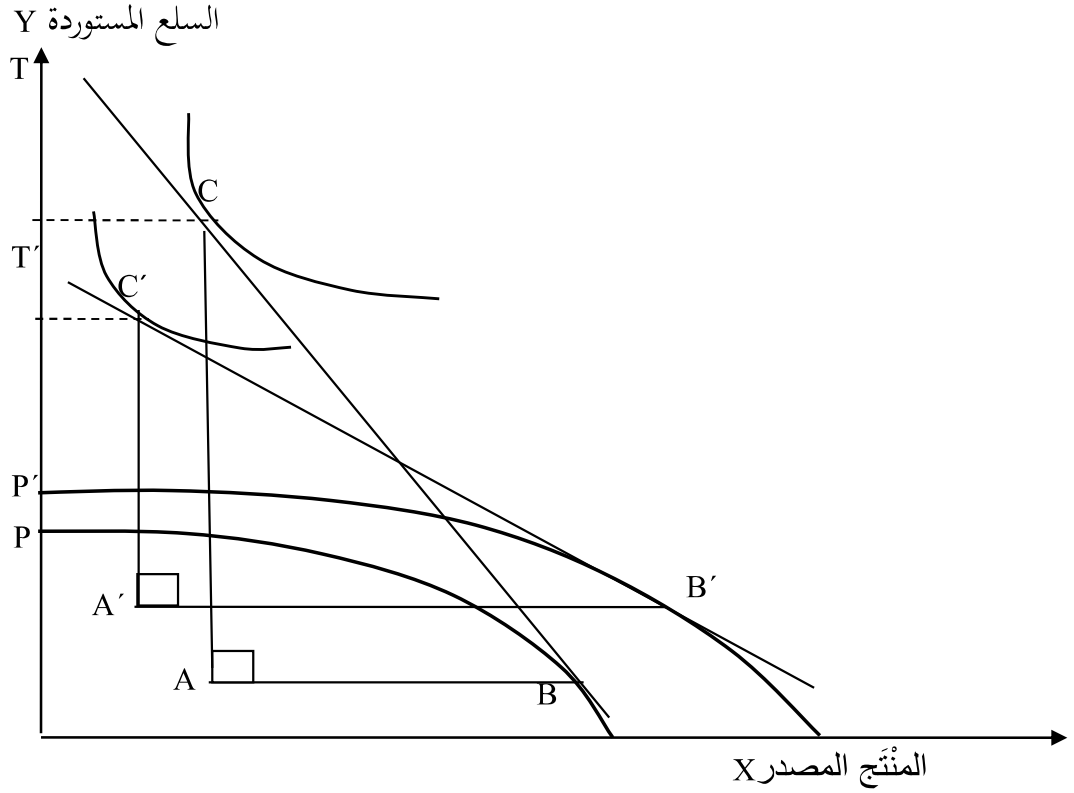

Source : Jacques Brasseul, **Introduction à l'Economie du Développement**, 3ème édition, Armand colin, paris, 2008, p. 252.

إن الزيادة في السعة الإنتاجية من P إلى P′ بمعدل يتجاوز معدل تطوير وزيادة السعة الإنتاجية الصناعية، قد ولد خفض الاستهلاك المحلي من C إلى C′ بعد النمو.

وذلك بسبب أثر العرض الإضافي على الأسعار ثم الناتج فالدخل وبالتالي الاستهلاك.

وللحصول على كميات أقل A′C′ يجب الآن تصدير كميات أكبر قدرها A′B′ .

لا ينتشر النمو الضار من المنظور التجاري بكثرة في العالم الواقعي، ولكنه عندما يأخذ مكانه ومفعوله فإنه من المحتمل أن يظهر في الدول النامية أكثر من المتطورة.

المبحث الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي

ظهرت نماذج النمو الاقتصادي كاستجابة للتطورات التي أحدثها إدخال الأدوات الرياضية والإحصائية في علم الاقتصاد، وكذا تقدم أدوات الحسابات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي.

رغم الجهود النظرية لرواد المدرسة الكلاسيكية التي تعد اللبنة الأولى لنظرية النمو الاقتصادي، إلا أن المحاولات الأولى لصياغة نماذج لم تجسد إلا بفضل الكينزيين، إلا أن تصنيف هذه النماذج يهتم أكثر بطبيعة البناء، فروضه ومتغيراته، بغض النظر عن التوجه، حيث نجد بهذا الصدد نوعين من النماذج:

نماذج النمو الخارجي وهي التي ظهرت في البداية.

ونماذج النمو الداخلي التي ظهرت في ظل نظرية النمو الحديثة.

المطلب الأول: نماذج النمو الخارجي

إشتقت تسمية أولى نماذج النمو الاقتصادي من طبيعة متغيراتها التي إفترض أنها تتحدد بشكل خارجي عن النموذج، حيث تتغير قيمها خارج إطار النموذج دون أن يستطيع هذا الأخير تفسيرها.

تم اعداد هذه النماذج قبل بزوغ الثورة الصناعية التي ظهرت خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، حيث اهتمت في مجملها بالعوامل المادية للنمو الاقتصادي (بالتحديد العمل ورأس المال)، فتأثرت بالفكر النيوكلاسيكي السائد أنذاك، في حين أهملت عاملا جوهريا للنمو الاقتصادي ألا وهو التقدم التكنلوجي.

أولا: نموذج هارود - دومار (Harrod-Domar)

يعزى النموذج إلى العمل المشترك لكل من الباحثين Roy Harrod و Domar Evsey، يعد أقدم محاولة لنمذجة النمو الاقتصادي في ظل الفروض الكينزية، إلا أن جورج نايهنز قد أشار في مؤلفه إلى أن الأفكار النظرية للنموذج متواجدة في أعمال سابقة على شكل آراء ضمن بحوث كل من كاسيل ولوندبرج.

1- الفروض الأساسية للنموذج:

- الاقتصاد بقطاعين "العائلات والمؤسسات".
- نبدأ بمستوى الدخل المتوافق مع التشغيل التام.
- يتعلق بنظام اقتصادي ذو تعديلات آنية وآلية.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- الميل الحدي للادخار والعلاقة الناتج – رأس المال ثابتين.
- المستوى العام للأسعار ثابت.

بافتراض توازن في سوق السلع والخدمات نجد:

$$S = I \Rightarrow s \cdot Y = \kappa \cdot \Delta Y \Rightarrow \Delta Y/Y = s/\kappa = S/K \ldots. (6.)$$

حيث S: الادخار الكلي؛

I: الاستثمار الكلي؛

Y: الإنتاج الكلي.

s: معدل الادخار.

κ: معامل رأس المال ونحصل عليه بقسمة رأس المال على الإنتاج الكلي.

يطلق على معدل النمو بالمعادلة رقم (6) بمعدل النمو الفعلي، الذي يحدث في ظل غياب تدخل الحكومة ويرتبط بعلاقة طردية مع معدل الادخار (s)، وبعلاقة عكسية مع معامل رأس المال (κ).

يعتمد تحليل النمو الاقتصادي على دالة إنتاج من النوع:

$$Y = Min\left(\frac{L}{a}, \frac{K}{b}\right) \ldots. (7.)$$

حيث a,b معاملات بدالة الإنتاج CES التي تتصف بغياب إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال.

بالنظر إلى ثبات علاقة الناتج برأس المال حسب فروض الباحثين، يمكن التعبير عن مقلوب معامل رأس المال κ بالمعجل v المساوي إلى التغير في رأس المال منسوبا إلى التغير في الإنتاج الكلي. وبافتراض أن هناك فائض للعمالة أوندرة في رأس المال، تصبح دالة الإنتاج خطية في رأس المال وتكتب كما يلي:

$$Y = v \cdot K \ldots. (8.)$$

في سوق السلع والخدمات يتطلب شرط التوازن تساوي الادخار مع صافي الاستثمار، بافتراض أن معدل إهتلاك رأس المال مساوي إلى الصفر.

$$I = [dK/dt] = \dot{K} = s \cdot Y = s \cdot v \cdot K \ldots. (9.)$$

لحساب معدل نمو رأس المال نعوض المعادلة (8) في (9) فنحصل على ما يلي:

$$G(K) = s \cdot v = [s/\kappa] \ldots. (10.)$$

وتعني المعادلة رقم (10) أن معدل نمو رأس المال يساوي إلى جداء معدل الادخار بالمعاملv أوب"نسبة الناتج إلى رأس المال"، أي بقسمة معدل الادخار على معامل رأس المال κ. ويمكن أن نلاحظ جليا أن نمو رأس المال يتحدد بعوامل خارجية: أحدهما معيار سلوكي وهو معدل الإدخار s والثاني تقني يتمثل في معامل رأس المال κ.

للحصول على معدل نمو الإنتاج نقوم بمفاضلة دالة الإنتاج رقم (7) في الزمن، ثم تعويض قيمة الناتج في المعادلة (8)، حيث يكتب بالصيغة التالية:

$$\dot{Y} = v \cdot \dot{K} = v \cdot s \cdot Y \ldots. (11.)$$

من الواضح الآن أن معدل نمو الناتج هو كما يلي:

$$G(Y) = s \cdot v = [s/\kappa] \ldots. (12.)$$

مما يعني تأثر معدل النمو الاقتصادي بعاملين خارجيين ثابتين هما: معدل الادخار (s) ومعامل رأس المال (κ).

لحساب معدل نمو نصيب الفرد من الناتج ندرج معدل نمو السكان (n) بعين الاعتبار، حيث يحسب بالعلاقة التالية:

$$G(Y) = [s \cdot v] - n = [s/\kappa] - n \ldots. (13.)$$

حسب Harrod يؤدي إدراج التقدم التقني الذي يعتبره محايدا مع الاحتفاظ بالفروض الأساسية للنموذج إلى التمييز بين النمو المرغوب والفعلي الذي نحاول إبرازه فيما يلي.

2- المعدل المرغوب للنمو (المضمون):

يعرف النمو المرغوب بالنمو المطلوب للمحافظة على استقرار النسبة k على حالها "يترك رجال الأعمال في حالة نفسية يكونون فيها على استعداد للقيام بتقدم مشابه"، يدل ذلك على عدم استقرار مسار النمو وانتفاء حالة السكون. أي وضع يتساوى فيه الاستثمار والادخار لدى المخططين.

ويمكن قياسه بواسطة التغير النسبي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة، حيث تكتب صيغته كما يلي:

$$g_w = (Y_1 - Y_0)/Y_0 = s/c \ldots. (14.)$$

حيث c: معدل الاستثمار المرغوب فيه ويمثل سلوك تعظيم الربح لدى المقاولين.

تشير المعادلة الأخيرة إلى أن الاستثمار اللاحق يساوي الادخار اللاحق أوالمتحقق بغض النظر عن مستوى الدخل.

يصف Harrod الحالات التي يكون فيها النمو المرغوب أكبر من النمو الطبيعي والفعلي معا بالنمو المتباطئ أوالناقص ويكتفي بتفسيره كنتيجة لقصور ذاتي في النظام الاقتصادي[1].

[1] صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية: الإسهامات الكلاسيكية 1720–1980**،المكتبة الأكاديمية، 1997، ص.655.

- **النمو الفعلي > النمو المرغوب "$S < I$"**:

حالة فائض التشغيل، أوالاستثمار يفوق الادخار المقرر "الاستثمار المخطط يفوق المتحقق في الفترة الجارية للدخل" لأن المعجل ضعيف، كما أن مجموع الطلب حقق نموا بمقدار أعظم للاقتصاد إذن يعاني من نقص جزئي في رأس المال، لان الاستثمار اللاحق يقصر عن المخطط، النتيجة ضغط على الاستثمار الاستباقي نتيجة لسعي رجال الأعمال لمواجهة النقص في K. سيبدو أن السلع الرأسمالية القائمة أقل من السلع الرأسمالية المطلوبة، وهذا سيقود إلى تزايد أوامر الشراء وتحفيز آخر للنمو، على عكس حالات بطئ النمو.

النمو الفعلي < النمو المرغوب" $S > I$":

التشغيل الناقص، الادخار المقرر يفوق الاستثمار المقرر، والطلب الكلي يفوق الإنتاج "نسبة الاستثمار الفعلي إلى التغير في الدخل تفوق نسبة الاستثمار المخطط إلى التغير في الدخل" أوالاستثمار المخطط يقل عن المتحقق، سيبدوا أن الرصيد الرأسمالي لا يستغل بالطاقة القصوى، مما يجعل قرار تخفيض الاستثمار نتيجة متوقعة "انكماش مضاعف". لا يتمكن النمو من الرجوع إلى مسار التوازن ويستمر في مسار آخر يقود إلى حالة الركود، وهي حالة غير مستقرة توصل إليها Harrod أطلق عليها فيما بعد بـ"النمو على حد السكين"[1].

رغم المزايا التي يوصف بها تحليل Harrod كالتوازن في الأسواق، وتبيان كيفية النمو الاقتصادي مع الأخذ بالاعتبار لكل من العرض والطلب، إلا أنه واجه صعوبة في تفسير عملية التباعد التي يسلكها مسار النمو مقارنة بوضع التوازن "ما يطلق عليه بالتعارض عند هارود Harrod's paradox".

3- المعدل الطبيعي للنمو:

يشار إلى النمو الطبيعي بذلك المستوى المحقق في ظل افتراض التشغيل الكامل، ويستدل عادة بعدم إمكانية تجاوز النمو الفعلي للنمو الطبيعي بكل الأحوال. وتصادف الحالات التالية:

- **اتجاه ركودي**:

المعدل المرغوب > المعدل الطبيعي: معدل النمو المرغوب يفوق الفعلي بالضرورة.

- **اتجاه نشاطي مزمن**:

المعدل الطبيعي > المعدل المرغوب: معدل النمو الفعلي أكبر من المرغوب معظم الوقت، قصر الاستثمار المتحقق عن المخطط يدفع إلى تعويض رجال الأعمال للتشغيل الناقص.

---

[1] عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

يعبر عن هاتين الحالتين بحدي السكين[1].

الشكل رقم (1-03): لا كفاية المدخرات

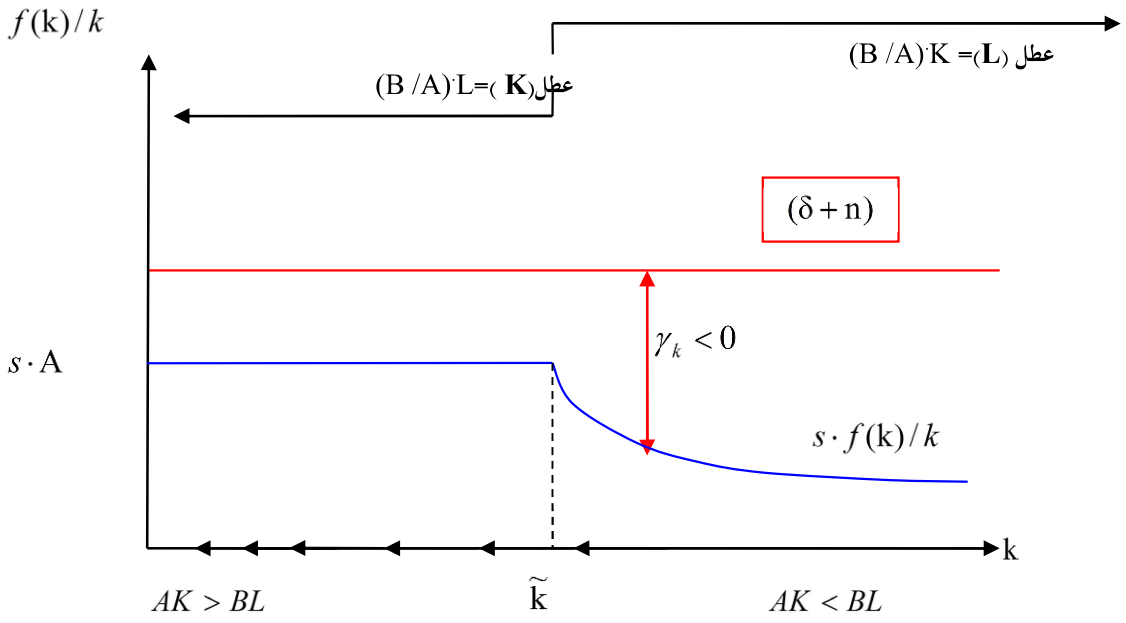

الشكل رقم (1-04): كفاية المدخرات

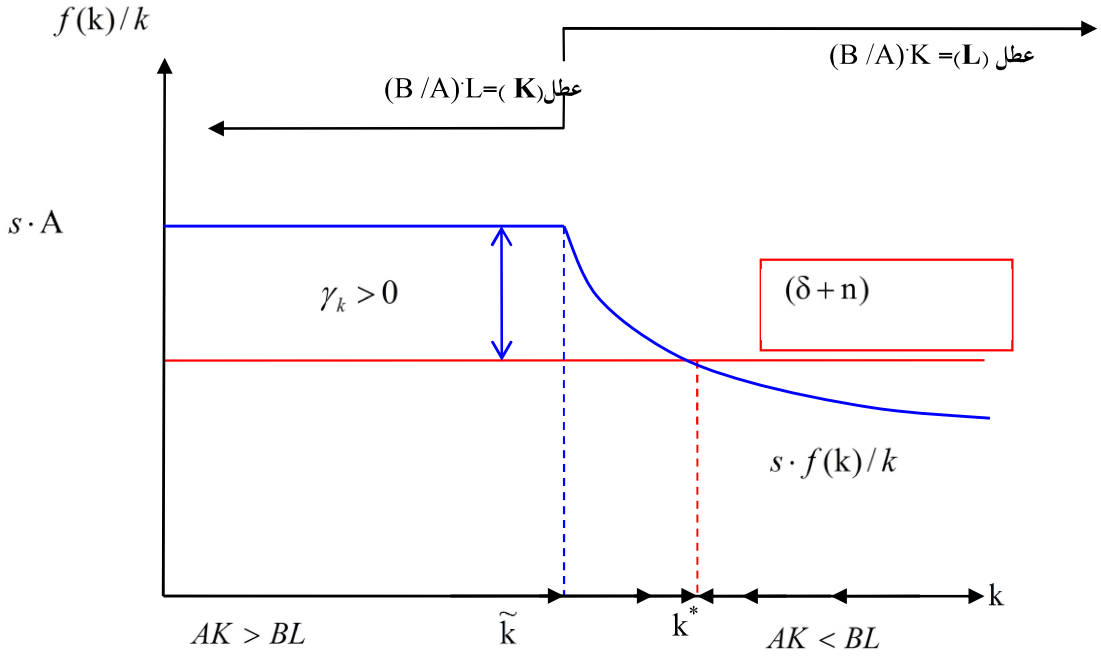

Source : Robert Solow, **Théorie de la Croissance Economique**, Librairie: Armand Colin, Paris, 1972, p. 44.

[1] صقر أحمد صقر، مرجع سبق ذكره، ص.655.

ثانيا: نموذج Solow Swan

يختلف نموذج Solow عن سابقه بكون الأسواق تتسم بالتوازن وتشتغل في ظل المنافسة التامة، يعود الفضل في ذلك إلى الفرض الأساسي الذي ينص على قابلية الإحلال بين عوامل الإنتاج [لا يوجد توازن حد السكين حسب Harrod]، فحد السكين ناتج عن المردودية المتناقصة لرأس المال.

تتمثل بقية الفروض في تحديد مخزون رأس المال (K_t) والعمل (L_t) لدالة الإنتاج، في هذه الأثناء يعتبر التقدم التقني خارجيا، توصف معادلة (Y_t) التي تصاغ بهذا الشكل بدالة الإنتاج النيوكلاسيكي، يضاف إلى ذلك فرض مفاده أن نسبة العمال إلى إجمالي السكان "نسبة الإشتغال" ثابتة على الأقل في المدى القصير.

1- البناء النظري لنموذج Solow:

تكتب دالة الإنتاج النيوكلاسيكية بالعلاقة التالية:

$$Y_t = F(K_t, L_t) = A \cdot K_t^{\alpha} \cdot L_t^{1-\alpha} \quad \ldots. (15.)$$

حيث α و$1-\alpha$: حصة رأس المال والعمل من التكاليف الإجمالية أومرونات الإنتاج بالنسبة لكل منهما على الترتيب.

Y_t: الإنتاج الكلي، K_t: رأس المال، L_t: العمالة، A: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ويفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة للحجم بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، إضافة إلى استيفاء دالة الإنتاج لشرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج وقانون تناقص الغلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام أحد عوامل الإنتاج.

بالنظر إلى صيغة دالة الإنتاج يمكن كتابة الناتج للفرد بالقسمة على مستوى العمالة كما يلي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{A \cdot K^{\alpha} \cdot L^{1-\alpha}}{L} = A \cdot K^{\alpha} \cdot L^{-\alpha} = A\left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha} = A \cdot k^{\alpha} = f(k)_t \ldots. (16.)$$

بادراج قانون ثبات الغلات ($\alpha = 1$) نحصل على المساواة $k^{\alpha} = k$ أي رصيد رأس المال الفردي .

يتطلب التوازن في سوق السلع تساوى الاستثمار "الإضافة إلى رصيد رأس المال + مخصصات إهلاك رأس المال" مع الادخار والذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج:

$$\dot{K} = s_t \cdot Y_t - \delta \cdot K_t \ldots. (17.)$$

حيث $\dot{K}_t$: هي التغير في رصيد رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار.

S: هي الميل الحدي للادخار.

δ : تساوي معدل التدني "Depreciation" أو إهلاك رصيد رأس المال نتيجة التضخم[1].

ويلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد وذلك بملاحظة أن التغير عبر الزمن في رأس المال الفردي k يمكن كتابته على النحو التالي:

$$\dot{k} = [G(K) - G(L)]k \quad \ldots. (18.)$$

حيث G(K): معدل نمو رأس المال الكلي.

G(L): معدل نمو العمالة.

يتصف هذا النموذج بست خصائص، اثنين من أهمها يدعيان شرطي Inada وهما يتيحان وجود توازن وحيد يتصف بالاستقرار، حيث تكتب صيغة شرطي Inada كما يلي:[2]

f (0) = 0: ويعني ذلك أنه بدون رأس المال لا يوجد هناك إنتاج.

F'(∞) = 0: تنعدم التكلفة الحدية لرأس المال عند مستويات لا نهائية لهذا الأخير.

2- تحليل النمو الاقتصادي حسب مخطط Solow:

وفق مخطط Solow هناك حالتين يمكن أن يتواجد بها إقتصاد ما خارج الوضع التوازني، في الحالة الأولى (الوضع عند النقطة A) يتزايد رأس المال الفردي، ويكون عندنا هنا ما يسمى بتعزيز –تقوية– رأس المال في الاقتصاد، أما في الحالة الثانية فإن رأس المال الفردي سيتجه نحو التناقص وهو ما يسمى توسيع رأس المال (الوضع عند النقطة B) [3].

يوفر المخطط أيضا إجابة عن التساؤل المتعلق بتفسير سبب الإختلاف في مستويات نصيب الفرد من رأس المال بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

---

[1] Robert Solow, A Contribution to the Theory of Economic Growth**, The Quarterly Journal of Economics**, Vol. 70, N°. 1, 1956, pp. 55-94.

[2] Dominique Guellec, Pierre Ralle, **Les Nouvelles Theories de la Croissance**, Editions la découverte, Paris, 1995, p. 33.

[3] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات منتدى الاقتصاديين المغاربة، فاس–المغرب، يومي 11–12 ماي 2007.

الشكل رقم (1-05): التحليل الساكن لنموذج Solow

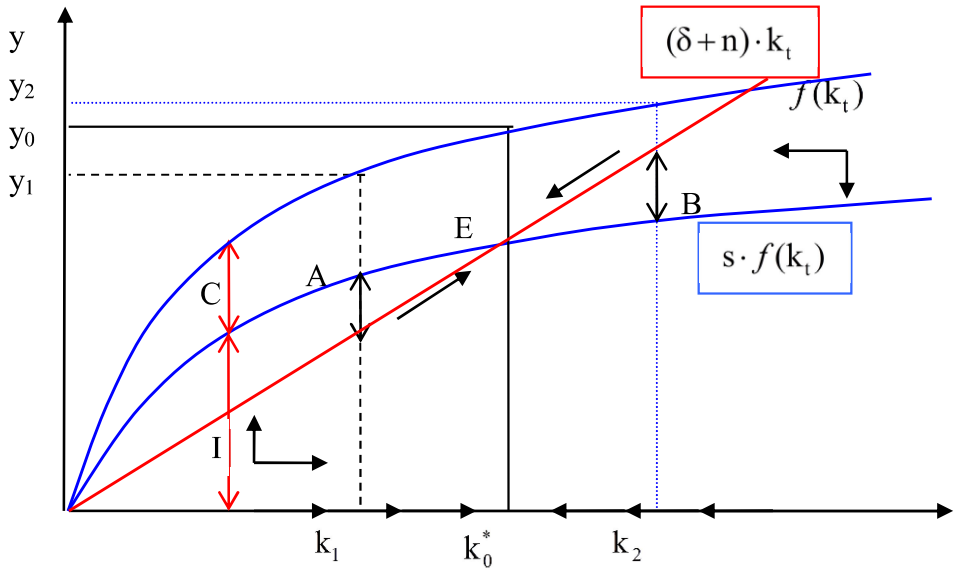

Source : Philippe Darreau, **Croissance et Politique Economique**, édition De Boeck Université, Bruxelles-Belgique, 1ère édition, 2003, p. 35 & 49 & 278.

يشير التواجد على يسار نقطة الوضع الساكن E الموافقة لـ k_1 إلى أن الادخار الفردي أكبر مما هو مطلوب لإبقاء الوضع عند A، مما يسهم في زيادة حصة رأس المال الفردي كنتيجة للحافز المتمثل في مردودية أكبر من كلفة الاستخدام، بما يتيح انتقال الناتج من y_1 إلى دخل وضع التوازن E أي y_0.

وعلى العكس عندما يكون حجم المدخر الفردي غير كاف لتدارك أثر النمو السكاني والتقادم $(n+\delta)$ على نصيب الفرد من رأس المال، حيث يتراجع هذا الأخير "k" مؤديا إلى انخفاض دخل الفرد من y_2 إلى y_0، أي من الوضع B إلى الوضع E.

3- التحليل الساكن المقارن:

يظهر التحليل الساكن المقارن – حسب نموذج Solow –كيف أن الزيادة في قيم المتغيرات المشار إليها سابقا (والمتمثلة في معدل نمو السكان ومعدل الادخار) تنعكس على مستويات النمو ورأس المال الفردي، حيث يمكن ببساطة ملاحظة الأثر الموجب لزيادة معدل الادخار والأثر السالب لزيادة معدل النمو السكاني [أنظر الشكل رقم (1-06)].

الشكل رقم (1-06): التحليل الساكن المقارن لنموذج Solow

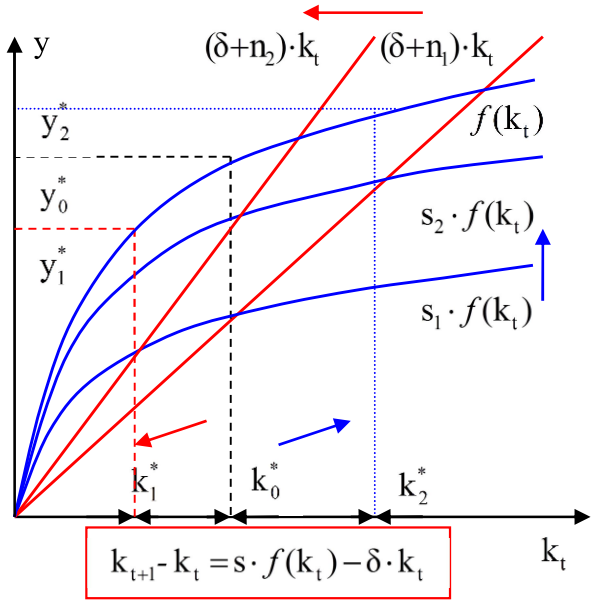

Source : Ibid, p. 79.

باعتبار معدل نمو السكان n – نمو العمالة G(L)– ثابت، نعوض المعادلة (17) في (18) فنجد:

$$\frac{\dot{k}_t}{k_t}=\frac{\dot{K}_t}{K_t}-\frac{\dot{L}_t}{L_t}=\frac{s\cdot Y_t-\delta K_t}{K_t}-n=\frac{s\cdot A\cdot K_t}{K_t}-n=\frac{s\cdot A\cdot K_t-\delta K_t}{K_t}-n=(s\cdot A-\delta)-n \quad \ldots\ldots (19.)$$

$$\Rightarrow \dot{k}_t=\left[(sA-\delta)-n\right]k_t=s\cdot f(k)-(n+\delta)k$$

والتي تمثل مقدار الزيادة في رصيد مخزون رأس المال الفردي.

علما أن n معدل نمو العمالة مساوي لمعدل النمو السكاني، إعتمادا على فرضية ثبات نسبة العمال من إجمالي السكان.

s : معدل الادخار.

δ : معدل إهتلاك رأس المال وهو ثابت.

في حالة ما إذا كان $(n+\delta)>0$: فإن هناك لكل قيمة s قيمة وحيدة k* ثابتة مع مرور الزمن تحقق المعادلة:

$$s\cdot f(k^*)=(\delta+n)\cdot k^* \quad \ldots\ldots (20.)$$

تشير المعادلة (20) إلى أنه ببلوغ مستوى متوسط رأس المال الفردي للمقدار k* سيتساوى معدل نمو رأس المال (K) والناتج (Y) من جهة مع معدل نمو السكان (n) من جهة ثانية. يعرف هذا الوضع بالتوازن.

4- عوامل النمو الاقتصادي حسب Solow:

تنص المعادلة الأساسية للنمو في النموذج على أن حصة العامل من رأس المال تتغير مع الزمن نتيجة لثلاثة عوامل:

- معدل نمو السكان "n".
- معدل الاهتلاك أوالتقادم "δ".
- معدل الادخار "s.

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المدى الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حالة استقرار مضطرد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت. إعتمادا على المعادلة الأساسية يمكن تفسير الحالة المستقرة للاقتصاد بثبات نسبة رأس المال للعامل بعد مستوى معين. ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج والمتمثلة في أنه إذا تواجد الأداء الاقتصادي عند مستوى تقل فيه نسبة رأس المال بالنسبة للعامل عن مستوى حالة الاستقرار فإنه سوف يستمر في التحسن مضيفا لمقدار التراكم في رأس المال بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وصولا إلى حالة الاستقرار، بينما في الحالة العكسية التي تتصف بأداء اقتصادي مبالغ فيه "تفوق نسبة رأس المال بالنسبة العامل المقدار التوازني *k" سيتراجع معدل النمو الاقتصادي وصولا إلى حالة الاستقرار. أما عند مستوى الحالة المستقرة، يظل دخل الفرد ثابتا.

بافتراض دالة الإنتاج تأخذ شكل Coob-Douglas، حيث: α نصيب رأس المال في الناتج، ستأخذ المعادلة رقم (19) الشكل التالي:

$$\dot{k} = s \cdot k^{\alpha} - (n + \delta) \cdot k \ldots . \ (21.)$$

في الأمد الطويل سيصل الاقتصاد إلى مستوى الاستقرار ($\dot{k} = 0$)، ليصبح من الممكن الحصول على قيمة رأس المال الفردي الذي يحدد نقطة ثبات أواستقرار النمو بالمعادلة التالية:

$$k^{*} = \left[\frac{s}{n + \delta}\right]^{\frac{1}{(1-\alpha)}} \ldots . \ (22.)$$

حيث يشار بالتوازن السكوني عند القيم y^{*} وk^{*} ($k^{*} = \alpha \times y^{*}$) إلى المستوى الذي بتجاوزه يختفي الحافز لتجميع رأس المال، نتيجة ارتفاع تكلفة الوحدة الإضافية بما يفوق الإيراد المتحصل منها ($\partial Y / \partial K = \Delta K$).

بتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على الدخل الفردي في المدى الطويل:

$$y^{*} = \left[\frac{s}{n + \delta}\right]^{\frac{\alpha}{(1-\alpha)}} \ldots . \ (23.)$$

حيث: y^* الدخل الفردي على المدى الطويل وهو ثابت من حيث القيمة.

s معدل الإدخار.

δ معدل إهتلاك رأس المال.

α مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

تحمل المعادلة رقم (23) جوابا عن التساؤل حول سبب التباين بين مستويات الدخل عبر البلدان، والذي يعزى حسب Solow إلى إختلاف معدلات الإدخار التي تكون مرتفعة بالدول الغنية على غرار الدول الفقيرة.

5- عوامل تباطؤ النمو الاقتصادي حسب Solow:

– بافتراض ثبات بقية العوامل، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة كلما كان البلد غنيا نسبيا؛ وكلما كان معدل نمو السكان مرتفعا كلما كان البلد فقيرا.

– سبب تمايز معدلات النمو بين البلدان هو تواجدها عند مستويات مختلفة باتجاه وضع الاستقرار[1].

ثالثا: انتقادات نماذج النمو الخارجي (النيوكلاسيكي)

هناك أربعة مسائل جوهرية ضمن نماذج النمو النيوكلاسيكي أثبت الواقع خلافها وهي: [2]

1- حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة:

تنص على لحاق البلدان الأكثر فقرا بالبلدان الأكثر تقدما بالنظر لكون إيرادات رأس المال متناقصة، حيث يحدث تقارب لمستويات النمو بانتشار التقدم الفني، وتقارب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل عندما تتشابه معدلات الادخار ونمو السكان.

أ- مفهوم التقارب المطلق والشرطي:

– **التقارب المطلق**: تسارع معدلات النمو في الدول الفقيرة مقارنة بالغنية بافتراض أن مردودية رأس المال ترتفع كلما قل رصيد رأس المال حسب قانون الندرة.

– **التقارب الشرطي**: هو النمو الاقتصادي بالنظر إلى مدى بعدها عن الوضع السكوني.

---

[1] Federal Reserve Bank of Dallas, **Economic review**, USA, 1993, p. 29.

[2] عبد الباسط وفا، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي نظريات النمو الذاتي: دراسة تحليلية نقدية**، بيروت: دار النهضة العربية، 2000، ص ص.18-27.

الشكل رقم (1-07): التقارب المطلق للاقتصاديات

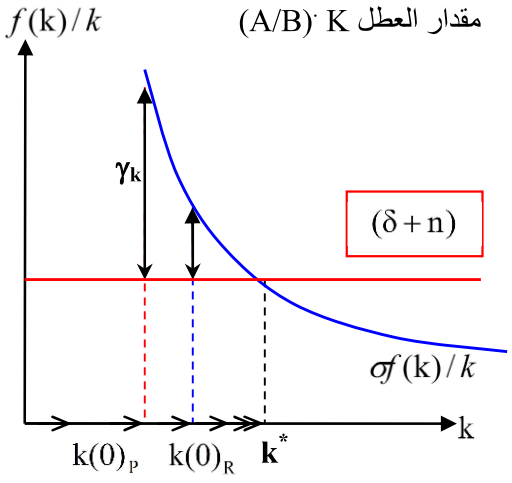

الشكل رقم (1-08): التقارب الشرطي– تفاوت الادخار

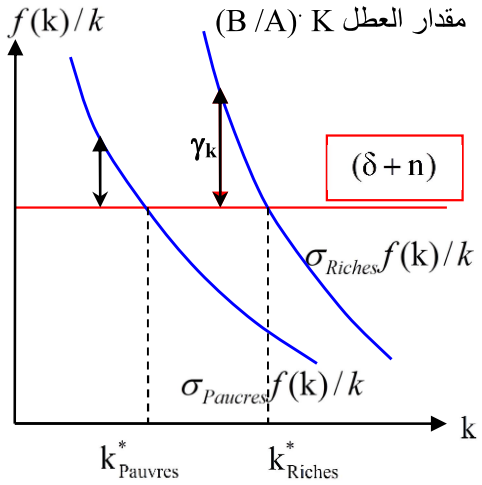

Source : Fabrice Mazerolle, Op.cit., p. 52.

يمكن استنتاج أن التقارب الشرطي أكثر دلالة على اختلافات معدلات النمو بين الدول المتقدمة والفقيرة، والتي تعود أساسا إلى اختلافات معدلات الادخار.

تشير الشواهد التجريبية إلى تباعد في مستويات الدخل بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث لم يتمكن R.J. Barro في دراسة لعينة من 98 دولة خلال الفترة 1960-1985 من تحديد علاقة بين كل من معدل النمو الاقتصادي ونصيب حصة الفرد من الناتج[1].

2- اعتماد النمو على عامل خارجي المنشأ:

رغم أهمية الافتراض الأساسي المستنبط من متلازمة تناقص الغلات لعوامل الإنتاج والقائم على إعتبار النمو الاقتصادي ناتج عن عوامل خارجية «النمو سكاني والتقدم التكنلوجي»، غير أن الملاحظات الميدانية لتغيرات نصيب الفرد من الدخل مقارنة مع معدل الوفيات والخصوبة لدى بعض الدول كانت الدافع وراء إعادة النظر في فرض تأثر النمو بعوامل خارجية.

3- إغفال دور السياسات الاقتصادية:

جعل فرض ارتباط معدل النمو بعوامل خارجية المنظرين يعتبرون أن الاقتطاع العام «سياسة الإنفاق» غير مبرر إلا في حالة تجاوز معدل الادخار المعدل الذي تقضي به القاعدة الذهبية. حيث

[1] Jean-Philippe Rudolf, **Contribution à l'analyse empirique des processus de croissance endogène : une approche méthodologique centrée sur les entreprises, les régions et les territoires**, thèse de doctorat en sciences économiques, Universite de Neuchatel, Neuchâtel, 2000, p. 48.

سيسمح بعلاج التراكم المكثف –غير الفعال– من رأس المال الخاص. والواقع أن دراسة Reynolds عام 1983 خير دليل على أن النمو غالبا ما يرجع لتغيرات محسوسة في السياسات الحكومية.

4- إغفال أهمية أثر قرار الأعوان الاقتصاديين:

امتدادا لفروض ونتائج النماذج النيوكلاسيكية تم اعتبار سلوك أطراف النشاط الاقتصادي حياديا إزاء معدل النمو، وبدورها كشفت الدراسات الميدانية في مراحل لاحقة عكس ذلك، حيث ظهرت قناعة بلاحتمية قانون تناقص الغلات.

وعموما تكمن العلة الأساسية لافتراضات النظرية النيوكلاسيكية في الإكتفاء بشرح شروط ظهور التوازن والوضع الاقتصادي الكلي الأمثل فقط، وإهمال باقي الحالات بإعتبارها استثناءات.

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي

جاءت نظريات النمو الداخلي بناءا على التشكيك في حتمية تناقص عوائد الاستثمار الذي أثاره الاقتصادي F. Knight[1] خلال حقبة النيوكلاسيك، في إطار تصويب سابقتها، حيث بات من الضروري العمل على معالجة أوجه القصور الواردة التي كشفت عنها معطيات النهضة الصناعية.

ليس هذا فحسب فقد ظهر عدم كفاية نماذج النمو الخارجي في تفسير الأداء الاقتصادي ضمن العديد من الدراسات إبتداء من سبعينيات القرن العشرين، حيث أصبحت النتيجة التي مفادها أن كل تغير في السياسة العامة "ارتفاع أوتراجع الاستثمار الكلي أونشاط البحث والتطوير" ذو تأثير لا يتعدى مستوى النمو على المدى الطويل –باعتبار معدل النمو مستقر– غير صالحة، أما عن الشواهد الميدانية فهي عديدة ومنها: النمو الاقتصادي المضطرد أوالمستدام داخل بعض الدول مثل الصين وكوريا...، التراجع عن مفهوم التلقائية والآلية والتحول نحو التحليل والتشخيص للنمو الاقتصادي كعملية ترتبط وتتأثر بتوجهات صناع القرار.

لا يوجد تصنيف متفق عليه للتمييز بين نماذج النمو الداخلي، بيد أن الباحثين في هذا المجال عادة ما يميزون بين نماذج الجيل الأول ونماذج الجيل الثاني للنمو الاقتصادي الداخلي، والإختلاف الجوهري بين كل منهما يكمن في تفسير طبيعة التقدم الفني، ففي حين يرى رواد نماذج الجيل الأول أن النمو على المدى الطويل يمكن أن يحدث حتى في ظل غياب التقدم الفني "الاستثمار المادي" حيث تتحدد إنتاجية عوامل الإنتاج أساسا بحجم السكان في ظل ثبات عوائد الإنتاج، يؤكد رواد نماذج

[1] نادر إدريس التل، **محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 1998، ص. 05.

الجيل الثاني على أن التقدم الفني داخلي ويعتمد على البحث والتطوير "الاستثمار في المعرفة"، بيد أنهم لا يتشاطرون نفس الفكرة فيما يتعلق بالدور المنوط بالسياسة العمومية، حيث يرى فريق منهم أن النمو الاقتصادي **شبه داخلي** ويحدث بشكل مستقل عن السياسة العمومية بالنظر إلى كون التغير التقني داخليا في حد ذاته معتمدين على فرض تناقص عوائد الإنتاج، بينما يرى فريق آخر أن النمو الاقتصادي **داخلي بشكل تام** "أوالشومبيترية"يعتمد على عوامل الإنتاج بقدر ما يتطلب دعما لتكثيف البحث والتطوير من أجل الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مستدام مع فرض ثبات عوائد الإنتاج.

أولا: نماذج الجيل الأول

1- نموذج رومر (Romer) 1990:

يعرف بإسم بنموذج التعلم بالعمل "Learning by doing" وهو قائم على فرضية كون المعرفة خلاصة نشاط البحث والتطوير.

تكتب دالة الإنتاج بالشكل:

$$Y = K^{\alpha} \cdot (A \cdot L_y)^{(1-\alpha)} \dots . (24.)$$

حيث: L_y العمل المكرس للإنتاج.

للاشارة فإنه يمكن استعمال الدالة التجميعية:

$$Y_{it} = A_t K_{it}^{\alpha} \cdot L_{it}^{1-\alpha} \dots . (25.)$$

باعتبار الإنتاجية A عامل داخلي يرتبط برأس المال الإجمالي للاقتصاد، أي تكتب بالعلاقة التالية:

$A_t = K_{it}^{\beta}$ مع $K_t = \sum_{i=1}^{N} K_{it}$، الحالة الخاصة: $\alpha+\beta = 1$ تعني نموذج AK.

عند مستوى معطى من التقدم التقني A تعطي الغلات المستقرة بالنظر إلى العوامل K وL_y.

إذا اعتبرنا A عامل إنتاجي ستصبح لدينا دالة تتسم بالغلات المتزايدة.

$$F(tK,tA,tL) = (t^{\alpha} \cdot K^{\alpha}) \cdot (t^{1-\alpha} \cdot A^{1-\alpha})(t^{1-\alpha} \cdot L_y^{1-\alpha}) = t^{2-\alpha} F(K,A \cdot L) > t \cdot F(K,A \cdot L) \dots . (26.)$$

معدل نمو رأس المال: $\dot{K} = s_k Y - \delta \cdot K$ ، معدل نمو العمالة: $\dot{L}/L = n$ ، ينمو A بمعدل داخلي في نموذج Romer على خلاف ما هو بالنسبة للنماذج النيوكلاسيكية.

$$\dot{A} = \tau \cdot L_A \quad \& \quad L = L_Y + L_A \dots . (27.)$$

LA: عدد الأشخاص الموجهين أوالذين تم تخصيص أوقاتهم للبحث عن أفكار جديدة، τ هو المعدل الذي يبلغون به الأهداف المنشودة "نجاح في تحقيق الأفكار المرادة".

للتعبير عن ارتباط معدل تحقيق أفكار جديدة بأفكار تم بلوغها نستخدم:

$$\tau = A^{\Phi} \quad \& \quad \Phi < 1$$

يشار هنا إلى أن ما يدخل في إنتاج أفكار جديدة هو العامل L_A^{λ}. وليس L_A، لأن λ يمثل الإنتاجية المتوسطة المرتبطة بعدد العمال الباحثين.

$$\dot{A} = P \cdot L_A^{\lambda} \cdot A^{\Phi} \ldots . \quad (28.)$$

فنحصل على النتائج التالية:

$\lambda < 1$: أثر خارجي متضاعف "احتقان".

$\phi > 0$: حالة عضد العمالقة موجودة في نموذج Solow "أثر خارجي إيجابي على الدخل".

أ- النمو حسب نموذج Romer:

– الفروض الأساسية للنموذج:

إذا تم توظيف نسبة ثابتة من العمالة في إنتاج الأفكار سنخلص إلى نتائج النموذج النيوكلاسيكي. كما هو الحال بالنسبة لنموذج Solow مع تقدم تكنلوجي: $\gamma_Y = \gamma_K = \gamma_A$.

ويرتبط ثبات مقدار التقدم التقني:

$$\dot{A}/A = \left[PL_A^{\lambda} A^{\Phi}\right]/A = P\frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-\Phi}} = \gamma_A = ثابت \quad \ldots . \quad (29.)$$

بتساوي معدل الزيادة في مقداري البسط والمقام، بعبارة أخرى ستتحقق العلاقة:

$$[\lambda \frac{\dot{L}_A}{L_A} - (1-\Phi)\frac{\dot{A}}{A}] = 0 \ldots . \quad (30.)$$

على طول مسار النمو الاقتصادي بوضع السكون، تتم صياغة معادلة نمو المعامل A كما يلي:

$$\dot{L}_A/L_A = \dot{L}/L = n, \ \gamma_A = \frac{\dot{A}}{A} = \frac{\lambda \cdot n}{1-\Phi} \ldots . \quad (31.)$$

يخلص نموذج Romer إلى أن معدل النمو على المدى الطويل يتحدد بـ: معلمات دالة إنتاج الأفكار وكذا معدل نمو السكان.

حالة خاصة: عندما يكون لدينا: $\lambda = 1, \Phi = 0 \Rightarrow \tau = P \ \& \ \dot{A} = P \cdot L_A$.

يتحقق الحفاظ على تواصل النمو الاقتصادي إما بجعل البحث يستقطب أعدادا أكبر من السكان، أو بزيادة في أعداد السكان:

$$g_Y = g_A = n \ldots . \quad (32.)$$

وذلك ينطبق على النتائج المتوصل إليها في ظل نموذج Solow مع تقدم تقني، لكن آلية جعل خلق الأفكار تتم بصورة آلية بالنظر إلى عاملي زيادة السكان و/أو نمو جهد البحث هو ما يعاب على هذا النموذج، فالثبات لأحدهما أوكليهما يعني توقف النمو.

لقد تم تلافي هذه الملاحظة التي تعاب على النموذج من خلال اقتراح Romer سنة 1992 للفرضيات التالية: $\phi = 1, \lambda = 1$، مما يتيح إمكانية لكتابة :

$$A = PL_A A \Rightarrow A'/A = PL_A \ldots. (33.)$$

يصبح النمو ممكنا حتى في ظل جهد ثابت للبحث، لأن إنتاجية البحث داخلية $\tau = PA$ أي متزايدة عبر الزمن.

وعادة ما يسجل الباحثون ملاحظتين عن نموذج Romer:

– في واقع الأمر $\phi<1$: فجهود تمويل البحث لا تؤدي إلى نمو اقتصادي في جميع الحالات.

– معدل النمو بنموذج Romer لا يتأثر بالسياسات الاقتصادية رغم كونه داخليا لأن معاملاته خارج نطاق الممارسة الاعتيادية للحكومة.

تعد محاولة Romer لوصف خصائص نظام نمو اقتصادي يتصف بآلية ذات طابع داخلي –أي بمردود متزايد– الأولى من نوعها.

بفرضية تواجد المؤسسات في محيط تنافسي ستحافظ كل منها على اقتصاديات سلم ثابتة، لكن تستفيد في نفس الوقت من آثار خارجية موجبة ترتبط بالتراكم. ويرتبط مفهوم التراكم بعوامل الإنتاج سواء المادية أوالبشرية ويعبر عنها بـK. والمبدأ العام ينص على أن: استفادة المؤسسات تتم عن طريق الإدراك وتحصيل المعارف من خلال تجميع رأس المال مع إفادة المؤسسات الأخرى من جهة (أثر قائم على تكامل النشاطات)[1].

2- نموذج "Lucas " 1988:

بناءا على Uzawa يمكن جعل النمو عملية داخلية من خلال زيادة فعالية عوامل الإنتاج، بالتأثير على القرارات الخاصة بالأفراد[2]. ويعد مبدأ التراكم لرأس المال البشري من خلال التعليم أحد أهم روافع النمو الاقتصادي ضمن النماذج المستحدثة [3]. هذا الاقتراح تمت صياغته ضمن نموذجين

[1] Jean Luc Gaffard, **Op.cit.,** p. 139.
[2] Hirofumi Uzawa, Technical change and the aggregate Model of Economic growth, **International Economic Review**, Vol. 6, 1965, pp. 18-31.
[3] R. Lucas, On the Mechanics of Economic Development, **Journal of Monetary Economics**, Vol. 22, 1988, pp. 03-42.

متشابهين للاقتصادي Lucas، ويبقى التحدي الذي تنطوي عليه النماذج المستوحاة التنوع في الأوضاع الاقتصادية الوطنية رغم تماثل الخيارات وطرق النفاذ إلى التكنلوجيا المادية.

النموذج الأول: يخصص وقت مقتطع من فترة عمل الأجراء لتحسين قدراتهم وتكوينهم. يدعم دالة الإنتاج عامل جديد هو مخزون رأس المال البشري، ومجمع عمل تراكمي يعبر عن عرض العمل المكرس للإنتاج وذلك المصحح لعامل الفاعلية والناتج عن الأثر الموجب للتكوين. وتكتب دالة الإنتاج إذن بالشكل التالي:

$$Y = AK^{\alpha}(uhL)^{1-\alpha} h_a^{\gamma} \ldots. (34.)$$

تمثل u: حصة الوقت المكرس للإنتاج؛

h: مستوى تأهيل رأس المال البشري، ha: متوسط المستوى الإجتماعي لرأس المال البشري؛

K: رأس المال المادي؛

Y: مستوى الناتج.

يتبع تراكم رأس المال المادي العلاقة التالية:

$$Y = AK^{\beta}(uhN)^{1-\beta} h_{\alpha_a}^{\gamma} \ldots. (35.)$$

أما رأس المال البشري فيتراكم وفق معادلة خطية :

$$\dot{h} = h \cdot \phi(1-u) \ldots. (36.)$$

حيث: ϕ فعالية أو معدل الاستثمار في رأس المال البشري.

يكمن مبرر هذه الصيغة في أن تراكم المعارف يتم من خلال الجماعات وليس الأفراد المنعزلين، بما يمكن فصل فكرة الفعالية الحدية المتزايدة[1].

يقدر معدل نمو رأس المال البشري المستخرج من المعادلة (36) بالصيغة التالية:

$$\upsilon = \phi(1-u) \ldots. (37.)$$

يتحدد معدل نمو رأس المال البشري υ حسب نموذج Lucas بالآلية التالية:

عند التوازن يرتفع معدل النمو مع الاستثمار في رأس المال البشري، مما يعمل على تخفيض معدل التفضيل للحاضر. هذا الوضع شبيه إلى حد ما بالتوازن في ظل نموذج Solow، مع اختلاف طفيف في كون النمو هذه المرة يفسر داخليا.

[1] Jean Luc Gaffard, **Croissance et fluctuations économiques**, Ed Montchrestien, Paris, 1997, p. 142.

يتيح النموذج تفسيرا لاختلافات متوسط الدخل الفردي على مستوى دولي، فحتى في ظل ثبات معدل النمو باعتبار نسبة (k/h) ستتسع الفجوة بينهما لصالح الدولة ذات الحجم الأكبر من رأس المال مع مرور الزمن.

وبأخذ الانعكاسات الخارجية لتراكم رأس المال البشري سيرتفع معدل أجر العامل ذو التأهيل بارتفاع ثروة البلد المستعملة من أجل تأهيله الخاص. وفي ظل إدخال حركية العمالة، سوف تظهر هجرة نحو البلد الأكثر ثراء.

ويبرهن "Lucas" هنا على ارتباط الاختلافات في متوسط الدخل الفردي بين الدول بالإختلاف في المخصص الإبتدائي من عوامل الإنتاج، في ظل ثبات معاملات العوامل نسبة إلى الناتج.

وتحول الآثار الخارجية دون تحقيق معدلات نمو أكبر في الدول ذات النقص في عوامل الإنتاج. مما سيجعل تحويلات التكنلوجيا غير ذات جدوى عندما تهدف هذه الأخيرة إلى جعل معدلات العوامل متماثلة بين الدول الفقيرة والغنية.

تتمثل نتيجة الأثر الخارجي الموجب في نمو تراكم رأس المال البشري بمعدل أكبر من رأس المال المادي. في ظل غياب هذا الأثر سيرتفع كلاهما بنفس المعدل، لا ترتبط ميزة كون النموذج داخلي بتواجد اقتصاديات الحجم أوالمردود المتزايد بأي حال من الأحوال.

بإدراج عامل الترفيه على النموذج يصبح الزمن موزعا بين العمل، الدراسة والترفيه، ينعدم معدل نمو الاستهلاك الفردي عندما يستقر التقدم التقني الداخلي وينعدم النمو الديمغرافي. بمعنى غياب النمو الداخلي "أي عدم ارتباطه بتفضيلات الأعوان".

النموذج الثاني: يعتبر Lucas أن تراكم رأس المال البشري ينجم عن اثر "التعلم بالعمل" أوالعمل التدريبي. مما يعني أن ترقية الكفاءات تأتي عن النشاط الإنتاجي بحد ذاته. ويتضمن النموذج سلعتين استهلاكيتين ضمن كل قطاع من القطاعين، هنا التراكم لرأس المال البشري يتبع تكنلوجيا خطية "معدل نمو مخزون المعارف يتناسب مع الزمن المخصص للإنتاج". في كل الأحوال معدل التراكم داخل قطاع أكبر بكثير من نظيره "معامل التناسب مرتفع". شكليا يرتفع نمو $[h_i(t)]$ أورأس المال البشري للقطاع i مع زيادة الجهد $U_i(t)$ المكرس لإنتاج السلعة "i":

$$\dot{h}_i(t) = h_i(t)\phi_i u_i(t) \ldots . \quad (38.)$$

مع العلم أنه بالنسبة للقيم $i = 1,2$ لدينا $\phi_1 > \phi_2$، أي معدل الاستثمار في رأس المال البشري لتطوير السلعة 1 أعلى من نظيره بالنسبة لـ 2.

يتم إنتاج السلع دون رأس مال مادي مع تكنلوجيا ريكاردية بمعنى:

$$C_i(t) = h_i(t)u_i(t)N(t), \quad i = 1,2 \ldots . \ (39.)$$

يعظم المستهلك دالة منفعة ذات مرونة إحلال ثابتة مما يعني:

$$U(C_1, C_2) = [\alpha_1 C_1^{-p} + \alpha_2 C_2^{-p}]^{-1/p} \ \ldots . \ (40.)$$

حيث: $1/(1+p) = \sigma,\ p > 1,\ \alpha_1+\alpha_2 = 1,\ \alpha_i > 0$ تمثل مرونة الإحلال بين C_1 وC_2.

تتلخص الديناميكية الاقتصادية في ديناميكية تخصيص قوة العمل بين قطاعين وخلال كل لحظة عبر الزمن. وترتبط بشكل جوهري بمقدار مرونة الإحلال σ، فعندما يتم إنتاج السلعة (1) لكلفة أكبر نسبة إلى السلعة (2) يمكن أن تحل السلعة (2) [بتعويض السلعة 1] على شكل استهلاك أكبر من السلعة (2) وترتبط المفاضلة بمدى قابلية الإحلال بين السلعتين (أي مرونة الإحلال).

بإدراج التجارة الخارجية ضمن معطيات النموذج ضمن مجموعة اقتصاديات صغيرة، مع افتراض ثبات السعر العالمي المعتمد، سيتخصص إذن كل بلد في إنتاج إحدى السلع بدلالة مؤونة من رأس المال البشري، وتختار أي دولة التخصص في إنتاج السلعة (2) عندما تحقق مؤونتها من رأس المال البشري العلاقة التالية $h_1/h_2 < p$، حيث p. السعر النسبي للسلعة (2). سترتبط حركية تراكم رأس المال البشري بالتموضع الابتدائي لمؤونة القطاعين بالمقارنة مع خط السعر.

$$\frac{\dot{H}}{H} = B(1-u)^{\beta} \ldots . \ (41.)$$

في حالات النمو المتوازن "ارتفاع الناتج Y ورأس المال K بنفس المعدل".

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{H}}{H} + \frac{\frac{\dot{A}}{A}}{(1-a)} \ldots . \ (42.)$$

بذلك سيحقق المجتمع نموا أعلى لرأس المال البشري كلما خصص عددا أكبر من المستخدمين في التكوين أي حصة أقل للإنتاج. فيما يخص نمو الناتج فهو كذلك دالة لجهد التكوين.

3- نموذج النمو الداخلي AK

هو ذلك النموذج المعبر عن حالة تظهر خلالها مستويات دنيا من مخزون رأس المال، مما يعني مرونة قوية للناتج تجاه الزيادة في المقدار K[1].

اشتقت تسمية AK من الحالات الاستثنائية للمعادلة المعبرة عن العلاقة الخطية للناتج ورأس المال، من قبل كل من Romer و Rebelo.

---

[1] Agnès Benassy-Quéré, Bénoit Coeuré, Pierre Jacquet, Jean Pisani – Ferry, **Politique Economique**, 1ière édition, Université de Paris, 2004, p. 73.

كما يمكن اشتقاقه من نموذج Solow مع فرضين أساسيين هما التقدم التكنلوجي المعدوم $((\dot{A}/A)=0)$ و $(\alpha=1)$. حيث تصبح دالة الإنتاج بالشكل التالي:

$$Y = A \cdot K \ldots . \quad (43.)$$

اذا قمنا بتثبيت حجم السكان، سيصبح بمقدورنا كتابة علاقة نمو حصة الفرد من رأس المال بالصيغة التالية:

$$\dot{k} = s \cdot y - \delta \cdot k \ldots . \quad (44.)$$

يوضح الشكل رقم (1-09) مخطط الناتج بدلالة رأس المال الفردي.

في حين يظهر الشكل (1-10) أن معدل نمو رأس المال الممثل بالبعد العمودي ثابت وموجب طيلة مسار النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (1-09): مخطط مستوى الناتج في ظل نموذج AK

الشكل رقم (1-10): مخطط النمو الاقتصادي في ظل نموذج AK

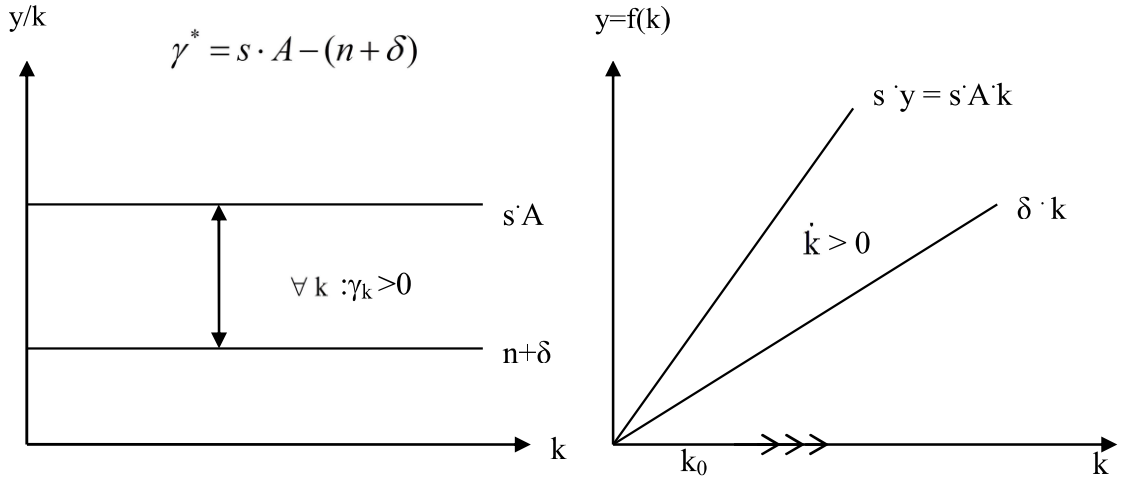

Source : Philippe Darreau, Op.cit., p. 80.

يعاب على نموذج AK أنه على خلاف نماذج النمو الكلاسيكي يفترض أن النمو على المدى الطويل لا متقارب Non convergent وهذه الحالة تتم مشاهدتها بإضافة فرض التقدم الفني الموجب، رغم كون التقارب الشرطي صفة انتظام إحصائي.

استطاعت بعض محاولات الاقتصاديين تجاوز هذا الإشكال بإدراج بعض تقنيات الحساب، مثل: اعتبار نمو السكان لوجستيكي ويأتي وفقا لمعادلة Verhulst للسكان[1]، بدل متتالية هندسية.

[1] Alberto Bucciy Luca Guerrini, **Transitional Dynamics in the Solow-Swan Growth Model with AK Technology and Logistic Population Change**, 6th International Conference on Economic Theory "Market Quality Dynamics", Kyoto-Japan, December 12th and 13th, 2008.

يتضح من الشكل أن الاستثمار الكلي أكبر من أثر التقادم، مما يساهم في تراكم رأس المال وتواصل النمو الاقتصادي. عملية تواصل النمو الاقتصادي سببها بسيط وهو المردودية أوالغلة الثابتة والمعبر عنها بـ ($\alpha=1$) أي حساسية الناتج لرأس المال خطية، وهذا على خلاف نموذج Solow الذي يعتمد على الفرض الأساسي لتناقص الغلة ($\alpha<1$)، هذا سيجعل مساهمة الوحدة الأخير المنفقة على الاستثمار تساهم بقيمة أقل في حجم الإنتاج.

نتوصل إلى حالة الاستقرار عند تساوي معدل نمو الناتج ورأس المال الفرديين، ونكتب:

$$\forall k: g_k = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{s \cdot y}{k} - \delta = s \cdot A - \delta \Rightarrow g_y = g_k = s \cdot A - \delta \ldots. \quad (45.)$$

تعتبر حساسية الناتج لرأس المال السبب في تحدب أوانحناء دالة الناتج بدلالة رأس المال، فعندما ترتفع سيضعف الانحناء وتنتقل k^* المعبرة عن الوضع السكوني إلى أعلى فأعلى على طول مسار النمو الاقتصادي. وتشير الحالة المتطرفة لنموذج AK إلى استمرار أوتواصل ديناميكية التحول دون توقف حتى في ظل ثبات كل من عاملي التقدم التكنلوجي والنمو السكاني، لذا يصنف على أنه داخلي.

لم يستطع النموذج تفسير التقارب بين اقتصاديات الدول، ومحاولات عديدة للدفاع عنه ظهرت في هذا السياق.[1]

ثانيا: نماذج الجيل الثاني

تعنى فئة من نماذج النمو الاقتصادي الداخلي بتحليل مدى أهمية المؤسسات في التأثير على النمو الاقتصادي، أشهر مثال على ذلك إدراج أدوات السياسة المالية المتمثلة في: الضرائب، الانفاق الحكومي، إصلاح القطاع المالي...، من بينها النموذج المختصر باسم نموذج Barro.

خلافا لنماذج النمو الخارجي تعتمد نظريات النمو الداخلي على فكرة مفادها أن النمو على المدى الطويل ناتج عن بواعث اقتصادية مما يعطي السياسة الاقتصادية الدور الأكبر في تحفيزه، باعتبار

[1] نذكر من بينها:
Acemoglu and Ventura(2002): واللذان أظهرا أثر شروط التجارة (Terms-of-trade effect).
Boucekkine et al. (2005): أوضحوا التقارب باستخدام فرضية ثبات مدة استخدام الآلات.
Carroll et al.(1997): أدرج مفهوم تكوين العادات باعتبار المنفعة دالة للاستهلاك الآني ومرجعيته.
Gomez (2008): أثبت أن التقارب أسرع في نموذج العادات الخارجية عن سواه.
Kocherlacota and Yi (1995, 1996): اللذان قاما بدراسة أثر الصدمات التكنولوجية (Shocks).

معدل النمو الاقتصادي يتحدد بواسطة سلوكيات الأعوان الاقتصادية إضافة إلى متغيرات اقتصادية كلية[1] .

1- نموذج Grossman & Helpman (1991):

يعتمد النموذج على فرضيات أساسية تتمثل فيما يلي:

- إحتواء اقتصاد ما على n منتج، وتساوي سعر البيع وتكلفة الإنتاج لكل منها مع اعتبار أن كل منتج ملك خاص لمنشأة وحيدة– على سبيل التبسيط–.
- بافتراض أن كل وحدة أومنتج يتطلب وحدة واحدة من قوة العمل، مما يعني أن التكلفة الحدية للإنتاج ببساطة هي معدل الأجر w.
- يحدد سعر المنتجات بالتناسب مع تكلفة العمالة حسب المعادلة التالية:

$$p = w(1/\alpha) \ldots . \quad (46.)$$

و α هي تكلفة الإنتاج عن كل دولار وارد عن قيمة المنتج، بمعنى أن الربح يتحدد بفارق التكلفة α عن كل دولار (α - 1)، كما ان $1 \geq \alpha \geq 0$.

إذا بلغت قيمة المبيعات E دولارا، فسيكون إجمالي الربح المحقق من n منشأة كما يلي:

$$\prod = E(1-\alpha) \ldots . \quad (47.)$$

- جهد البحث والتطوير سيظهر على شكل منتجات جديدة، وستسعى المنشآت لتعظيم حصتها من الربح الموضح أعلاه [بالمعادلة 47] بواسطة ابتكار منتجات جديدة، وكعادتها ستتطلب كل وحدة منتجة وحدة واحدة من قوة العمل. وبدورها ستقبل المنشآت على دخول السوق ما دامت القيمة الحالية للربح المستقبلي (v) تفوق تكاليف الإبداع (wa)، كما أنها ستبقى مستعدة لدخول السوق حتى في ظل زيادة w أو تناقص v وصولا إلى النقطة التي تتحقق فيها المساواة التالية.

$$wa = v \ldots . \quad (48.)$$

يقدر معدل نمو المنتجات الجديدة بـ:

$$g = \Delta n/n \ldots . \quad (49.)$$

ويبلغ ربح كل منشأة:

$$\frac{E(1-\alpha)}{n} \ldots . \quad (50.)$$

[1] Dominique Guellec, Pierre Ralle, Op.cit., p. 33.

كنتيجة حتمية سيقل ربح أي منشأة موجودة مسبقا مع دخول منشآت أو منتجات جديدة، أي ستعمل زيادة g على تقليص القيمة السوقية لعدد n من المنشآت. وتقدر القيمة التجميعية لـ n منشأة بـ:

– في حالة g=0 :

$$vn = \frac{E(1-\alpha)}{r} \quad \ldots. \ (51.)$$

– في حالة g≠0:

$$vn = \frac{E(1-\alpha)}{(r+g)} \quad \ldots. \ (52.)$$

بمقارنة كل من المعادلات (46)، (47) و (52) سينتج لدينا:

$$p = \frac{v}{a \cdot \alpha} = \frac{E(1-\alpha)}{a \cdot \alpha \cdot n \cdot (r+g)} \quad \ldots. \ (53.)$$

لتحديد معدل نمو المنتجات الجديدة، نحتاج إلى فهم طريقة تخصيص العمل بين عملية الإنتاج ونشاط التطوير، يمكن ببساطة استخلاص قوة العمل المخصصة للإنتاج باعتبار أن كل وحدة من المخرجات تتطلب وحدة فقط من قوة العمل. ولدينا مجموع المخرجات مساوي للمبيعات المادية (E/p)، في حين مقدار العمل المخصص للبحث والتطوير مساوي لعدد المنتجات الجديدة ng مضروبا في مقدار العمل المطلوب لإنتاج أي وحدة جديدة.

$$L = a \cdot n \cdot g + \frac{E}{p} \quad \ldots. \ (54.)$$

بتعويض المعادلة (52) في المعادلة (54) نحصل على ما يلي:

$$L = a \cdot n \cdot g + \frac{a \cdot \alpha \cdot n(r+g)}{(1-\alpha)} \quad \ldots. \ (55.)$$

بضرب المعادلة (55) في $(1-\alpha)$ نحصل على:

$$\frac{L(1-\alpha)}{a \cdot n} = g(1-\alpha) + \alpha(r+g) \quad \ldots. \ (56.)$$

الصيغة التالية توضح معدل النمو الاقتصادي:

$$g = \frac{L(1-\alpha)}{a \cdot n} - \alpha \cdot r \quad \ldots. \ (57.)$$

بما أن: $a = c/n$ ننتهي إلى معادلة النمو:

$$g = L[\frac{(1-\alpha)}{c}] - \alpha \cdot r \quad \ldots. \ (58.)$$

أهم نتيجة نتوصل إليها من خلال ما سبق هي أنه "كلما ارتفع مخزون رأس المال المتمثل في قوة العمل L القادرة على الدفع بنشاط البحث والتطوير، كلما ازداد معدل النمو. وبسبب زيادة رأس المال البشري باستمرار يتولد تسارع في معدلات النمو حسب النموذج الداخلي.

2- نموذج P.Aghion & M. Howitt (1992):

يعزى إلى كل من Philippe Aghion و Michael Howitt ويوضح اعتماد كل من جهد البحوث والتطوير وكذا النمو الاقتصادي على منافع الابتكار المرتقب.

كما ويعتمد على النظرة الشومبيترية حول الإبداع والقائمة على استخدام التمايز الأفقي أواقتصاديات الجودة كمتغير ضمن نموذجه.

عرض النموذج: يتركز النموذج حول محددات جهد البحث والتنمية وانعكاساته على النمو، لذا يعتمد على وصف اقتصاد دون رأس المال.

وهناك إذن عامل إنتاج وحيد هو قوة العمل الموزعة بين التشغيل المنتج والبحث المولد لعنصر الابتكار المحسن لعامل الإنتاجية. دالة الإنتاج تكتب إذن بالشكل التالي:

$$Y = A \cdot X^{\alpha} \ldots . \quad (59.)$$

مع $0 < \alpha < 1$ و $0 < A$

إنتاج السلع الاستهلاكية يتم في شروط المنافسة التامة من قبل المؤسسات.

Y: الإنتاج، X: قوة العمل الموجه لإنتاج السلع، A: عامل داخلي يعبر عن الإنتاجية ويتأثر بالابتكار، إذن فعملية البحث أوتخصيص كمية N من جهد العمل الكلي تولد عنصر الابتكار.

وبشكل عشوائي يتولد عن وحدة العمل المكرسة للبحث احتمال قدره λ لتحقيق ابتكار ($\lambda<1$)، ينعكس بالإيجاب على الإنتاجية. بمعدل مضاعف γ حيث: ($\gamma>0$).

γ: أثر الابتكار، λ: التواتر . يمكن التعبير عن العمالة الكلية بالعلاقة:

$$X + N = L \ldots . \quad (60.)$$

إن شرط التوازن في سوق العمل هو تساوي المردود المتولد عن نشاط البحث مع الأجر الحقيقيw.

إذا كان $\pi(\gamma)$ الربح المنتظر عن الإبداع وλ هي احتمال تحققه سيكون الأجر الحقيقي:

$$w = \lambda \cdot \pi(\gamma) \ldots . \quad (61.)$$

يقود سلوك المبدع المتمثل في احتكار منافع الابتكار إلى إقصاء المؤسسات المتواجدة وتحقيق ربح بشكل آني قدره π من عوائد تكتب علاقته بالشكل:

$$\pi(\gamma) = \gamma \cdot A \cdot w^{\alpha} - w \cdot x \ldots . \quad (62.)$$

وهذا الكسب ظرفي، أما في حال لم يتوج البحث بابتكار سيكون نصيب العمل المستثمر خسارة صافية.

حيث يعطى تعظيم الربح بالعلاقة:

$$\frac{d\pi}{dx} = \alpha \cdot A \cdot \gamma \cdot X - w = 0 \ldots. \quad (63.)$$

ومنه يمكن استخلاص الربح Π بكتابة العلاقة التالية:

$$\Pi = \frac{(1-\alpha)}{\alpha} wx \ldots. \quad (64.)$$

بضرب طرفي المعادلة (64) في λ وبالإعتمادا على المعادلة (61) سنتحصل على الصيغة التالية:

$$w = \lambda \frac{(1-\alpha)}{\alpha} wx \ldots. \quad (65.)$$

ومنه يمكن حساب قيمة N كما يلي:

$$N = L - \frac{1}{\lambda} \frac{\alpha}{(1-\alpha)} \ldots. \quad (66.)$$

من المعقول أن يرتبط عدد العمال الموجهين للبحث سلبيا باحتمال النجاح λ، بينما عدم ارتباط N بـ γ راجع لكون حالة التوازن تقتضي توجيه عوائد الإنتاجية لفائدة العمال الأجراء، في حين ينحصر عائد المبتكر في الأرباح المحققة من قبل المنتجين بافتراض أنه بديل عن جهد وتكلفة العمالة.

يمكن ببساطة استنتاج معدل النمو الاقتصادي والذي يرتبط بمعدل نمو الإنتاجية المترتبة عن عملية الابتكار حسب المعادلة التالية:

$$g = \lambda(\gamma - 1)N = (\lambda L - \frac{\alpha}{1-\alpha})(\gamma - 1) \ldots. \quad (67.)$$

بناء على طروحات الباحثين حول الهدم الخلاق[1] تم وضع نموذج يعتمد في جوهره على فكرة أساسية مفادها أن التغيرات في متوسط معدل النمو ترتبط بمدى اتساع التعلم بالعمل " Learning by doing" بقطاع الصناعات الكثيفة "Manufacturing" بالنسبة لنشاط البحث، إضافة إلى تأثر النمو الاقتصادي بمستوى حكر الأعمال "business-stealing" بشكل يجعل معدله الفعلي يقل أويفوق المعدل الأمثل إجتماعيا، نتيجة عدم إستدخال الفاقد الناتج عن ابتكار المنشأة الرائدة لصالح المنشآت القادرة على المحاكاة.

[1] P. Aghion, P. Howit, A Model of Growth Through Creative Destruction, **NBER Working Paper**, Cambridge, N 3223, 1990.

لتلافي عيوب هذا النموذج ظهرت محاولات تحاكي النمو المعتمد على العوامل النوعية من أهمها: نماذج الأجيال المتداخلة "G. Imbriquées"، أول شكل بسيط لها كان من طرف Samuelson وDiamond ، يتمثل جوهر فكرة هذا النوع من النماذج في تقسيم فترة الحياة إلى قسمين: فترة عمل + فترة تقاعد.

3- نموذج Mankiw, Romer & Weil (1992):

بعد تحليل بيانات عن عينة من بلدان العالم كمحاولة لمطابقة نموذج Solow - الذي ينص على أن زيادة بمعدل 1% في معامل الادخار ستقود إلى نمو في الناتج بمعدل $\frac{\alpha}{1-\alpha}$ % الذي يمثل حساسية الناتج لمعامل الادخار، حيث α: مرونة الناتج لرأس المال- توصل الباحثون إلى أن حصة الإيراد الناتج عن عامل رأس المال α=0.6 أي 60% بدل أن يصلوا إلى معدل يتراوح بين 30 % و40 %.

بوضع: $\frac{\alpha}{1-\alpha}=1,5 \Leftarrow \alpha = 0,6$ بمعنى حصة k في دالة الإنتاج 60%، بعد تعديل علاقة حساسية النمو لمعامل الادخار :

$\frac{\alpha}{1-\alpha-\gamma}=1,5$ مع $\gamma = 0,5 \Leftarrow \alpha = 0,3$.

يبرر الباحثون الملاحظة بكون الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ليست خارجية بل ترتبط بعامل تجميعي آخر يتمثل في رأس المال البشري (h).

حيث من المفترض أن يتم أخذ الاستثمار في h بعين الاعتبار. على هذا الأساس تم القيام بتطوير مقترح يتمثل في احتساب مرونة الناتج للادخار الموظف في الاستثمار المنتج بالعبارة: $\frac{\alpha}{1-\alpha-\gamma}$ بدل العبارة السابقة $\frac{\alpha}{1-\alpha}$.

حيث γ: حصة رأس المال البشري في دالة الإنتاج أو"مرونة الناتج لرأس المال البشري".

بتوظيف القيمة "γ=0.5" أصبح النموذج يعطي تقديرات مقبولة "ذات معنوية".

يعتمد النموذج على دالة إنتاج من نوع Coob-Douglas بافتراض الحيادية تتبع فرض Harrod أي التقدم التقني يعمل من خلال تحسين قوة العمل، حيث تكتب بالصيغة التالية:

$$Y = A \cdot K^{\alpha} \cdot H^{\gamma} \cdot L^{1-\alpha-\gamma} \ldots\ldots (68.)$$

حيث: A الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج؛

K رأس المال الكلي؛

H رأس المال البشري؛

L العمالة.

مع افتراض أن $\alpha+\gamma<1$ وأن كلا العاملين K وH يتدنيان بنفس المعدل δ، سنجد أن رأس المال المادي والبشري يتراكم بالمعدلين: σ_k وσ_h على التوالي.

توصل الباحثون بعد جملة من التحليلات الرياضية إلى صياغة معادلات لتقدير كل من الإنتاج ورأس المال في حالة التوازن أوعند الوضع السكوني كالآتي:

$$Y^* = \left[\sigma_k^{1-\gamma} \cdot \sigma_h^{\gamma}\right]^{1/1-\alpha-\gamma} (n+t+\delta)^{\alpha+\gamma/\ 1-\alpha-\gamma} \ldots. (69.)$$

بالنسبة للناتج التوازني.

$$K^* = \left[\frac{\sigma_k^{1-\gamma} \cdot \sigma_h^{\gamma}}{n+t+\delta}\right]^{1/1-\alpha-\gamma} \ldots. (70.)$$

بالنسبة لرأس المال التوازني.

4- نموذج Barro & Sala-i-Martin (1995):

هذا النموذج مقتبس من الكتاب الذي أصدره المؤلفان تحت عنوان **نموذج السلع العامة المدعمة من قبل الحكومة**[1]، يعتمد على معادلة الإنتاج ومعادلة سلوك النفقات العامة، ويرقى النموذج إلى مصاف نظرية النمو الداخلي على اعتبار أنه يقضي بكون عامل الإدخار داخلي ضمن الصيغة النيوكلاسيكية المعتاد تطبيقها من قبل رواد نماذج محاكاة Solow من بينهم Romer، Lucas وRebelo.

اشتقاق النموذج:

$$Y = A \cdot L^{1-\alpha} \cdot K^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha} \ldots. (71.)$$

$$G = \tau Y \ldots. (72.)$$

الربح بعد الضريبة مقدر بـ:

$$L_i[(1-\tau)A \cdot k_i^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha} - (r+\delta) \cdot k_i] \ldots. (73.)$$

شرط التعظيم يتمثل في تساوي معدل الأجر مع الناتج الحدي للعمل صافيا بعد الاقتطاع، وكذا كلفة رأس المال مع الناتج الحدي لK بعد الضريبة، تكتب العلاقة الناتجة كما يلي:

$$(r+\delta) = (1-\tau)(\partial Y_i/\partial K_i) = \alpha A^{1/\alpha} (L\tau)^{1-\alpha/\alpha} (1-\tau) \ldots. (74.)$$

منه عبارة النمو معطاة بالعلاقة التالية:

[1] Fabrice Mazerolle, Op.cit., p. 171.

$$\gamma = \frac{1}{\theta}\left[\alpha A^{1/\alpha}(\tau L)^{(1-\alpha)/\alpha}(1-\tau) - \delta - p\right] \ldots. (75.)$$

باشتقاق الدالة الموضحة بالمعادلة رقم (75) نحصل على:

$$(\partial\gamma/\partial\tau) = 0 \Rightarrow \tau = 1-\alpha \ldots. (76.)$$

مصادر النمو حسب النموذج:

يتم تمويل النفقات العمومية للبحث والتطوير والتعليم بواسطة ضريبة القيمة المضافة τ مما يتيح رفع الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP). يمثل K: رأس المال المادي، وللتبسيط تعتبر قوة العمل ثابتة ونمطية، حيث تأخذ قيمة 1 عند الانتقال من متغير كلي إلى جزئي.

دالة الإنتاج ذات مردودية ثابتة في رأس المال المادي: مما يجعلها مماثلة لنموذج AK، بعد اقتطاع الضريبة تتحقق المساواة بين التكلفة والإيراد الحدي لرأس المال ونكتب رياضيا ذلك بالشكل:

$$R + \delta = (1-\tau)\frac{\partial Y}{\partial K} = (1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} \ldots. (77.)$$

يمر تراكم رأس المال عبر الادخار، وبالتعبير عن ذلك نموذجيا بالزمن المجرد "المنقطع" نجد:

$$K_{t+1} = (1-\delta)K_t + S_t \qquad \& \qquad S_t = Y_t - C_t \ldots. (78.)$$

برنامج الاستهلاك معطى بالشكل $(C_t, C_{t+1} \ldots.)$ وبتعظيم منفعته عبر الزمن نجد:

$$Max \sum_{s=1}^{\infty} (1+p)^{-s} U(C_{t+s}) \ldots. (79.)$$

شرط التعظيم يكتب بالعلاقة التالية:

$$\frac{(1+r_{t+1})\,\partial U_{t+1}/\partial C_{t+1}}{\partial U_t/\partial C_t} Y = 1+p \ldots. (80.)$$

مما يعني أن قرار الاستهلاك في الزمن t بدل الزمن (t+1) يرتبط بالمقارنة بين تفضيل الحاضر p ومردودية الوحدة المستثمرة داخل الاقتصاد بين الفترتين t و t+1. مع منفعة لوغارتمية سيصبح الشرط مكتوبا بالشكل التالي:

$$\frac{C_{t+1}}{C_t} = \frac{1+r_{t+1}}{1+p} \ldots. (81.)$$

بينما إذا قمنا بالتعبير عن النموذج بالزمن المتصل سنتحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\dot{C}_t}{C_t} = r_t - p \ldots. (82.)$$

إذا افترضنا أن النمو الاقتصادي يحدث بمعدل g في الوضع السكوني، سنخلص إلى أن رأس المال K ينمو بنفس المعدل g لأن دالة الإنتاج خطية في رأس المال، وكذا الاستهلاك لأن:

$$(C_t/K_t) = (Yt - St)/K_t = \frac{Y_t}{K_t} - \frac{K_{t+1}}{K_t} + (1-\delta) = \text{ثابت} \quad \ldots. (83.)$$

سيبقىr ثابتا طيلة مسار النمو، ونستنتج مما سبق أن:

$$1+g = \frac{1+r}{1+p} \qquad \Rightarrow \qquad g = r - p \ldots. (84.)$$

نقوم بحساب g من المعادلة (75) فنحصل على:

$$g = A^{\frac{1}{\alpha}}(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta - p \ldots. (85.)$$

الشكل رقم (11-1): النمو الاقتصادي في ظل نموذج Barro & Sala-I-Martin(1995)

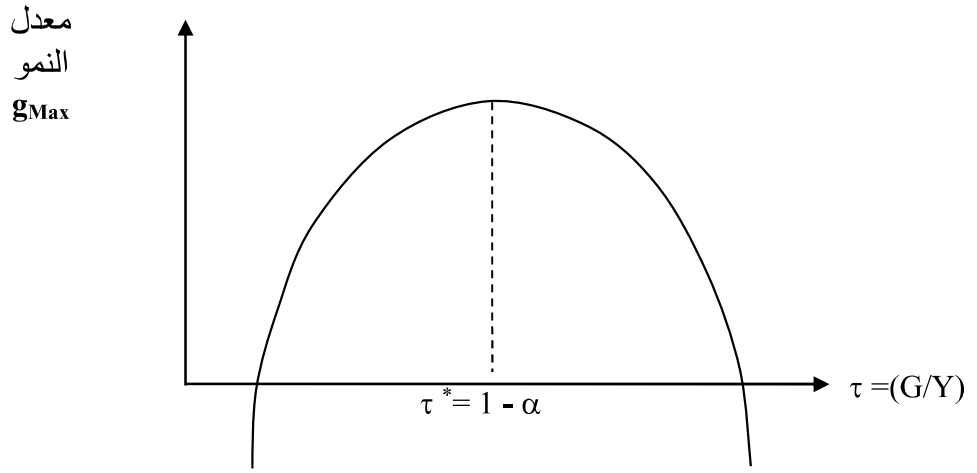

Source : Fabrice Mazerolle, Op.cit., p. 61.

ينتج لدينا معدل إخضاع أمثل τ^* عندما تكون مستويات الاقتطاعات أدنى منه ستسهم النفقات العامة إيجابيا في زيادة النمو الاقتصادي، على خلاف المستويات العليا من الاقتطاع الضريبي والتي تؤدي إلى إحداث تشوهات على العلاقة الخطية بين g وτ. تكتب بشرط صيغة التعظيم لوزن إسهام الحكومة حسب العلاقة التالية :

$$r^* = 1 - \alpha \ldots. (86.)$$

أما الإنتاجية الحدية للإنفاق فتكتب حسب المعادلة التالية:

$$(\partial Y/\partial G) = (1-\alpha)Y/G = (1-\alpha)/\tau = 1 \ldots. (87.)$$

المطلب الثالث: تقييم نظريات النمو الداخلي

يعد التطور الذي شهدته نظرية النمو الاقتصادي وصولا إلى نظريات النمو الداخلي نقلة نوعية في إطار السعي الجاد لمحاولة تفسير المسألة الجوهرية المتمثلة في طبيعة وكنه الظواهر النمطية للنمو الاقتصادي كالإضطراد على المدى الطويل إضافة إلى العوامل المحددة له، إلا أن الغموض لا يزال يكتنف موضوع النمو الاقتصاي، مما يستدعي مزيدا من الجهود لتطوير نظرية النمو الاقتصادي.

أولا: إيجابيات نظريات النمو الداخلي

تمتاز نماذج النمو الاقتصادي الداخلي بأربع خصائص جوهرية.[1]

1- تنويع مصادر النمو والتركيز على خصائصه الذاتية:على خلاف سابقتها اعتبرت:

- النمو يستمد قوته من الداخل "ذاتية عوامله"، فرغم ثبات العوامل يمكن تحقيق نمو اقتصادي.
- هناك تنوع في عوامل النمو وطبيعتها، فهناك عوامل غير مادية تجعل التراكم يقوم على المبادئ التالية:[2]
- اتصاف اقتصاديات الحجم بالتزايد أوالثبات على الأقل، نتيجة الوفورات الخارجية، التدريب بالممارسة..
- الخبرة والتخصص المكتسب من العمال تسهم في تراكم رأس المال "رأس المال البشري".
- المعرفة الفنية أوالعلمية سليلة نشاط البحث والتطوير "رأس المال التكنلوجي".
- الاستثمار في البنية الأساسية العامة "رأس المال العام" له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، مما جعل المنظرين يعيدون النظر في مدى أهمية سياسة العجز الموازني.

2- احتمال استمرار التباعد بين مختلف البلدان:

تطور الاقتصاديات ذات المعدل الادخاري الواحد يمكن أن يكون متوازيا، مما يعني إمكانية استمرار التباعد النسبي أوحتى تضاعف معدل التوازن بحيث تشهد الدول الغنية معدلا أكثر قوة من نظيره بالدول الفقيرة. وتأسيسا على تزايد إيرادات الحجم تفتح النظريات الجديدة الباب أمام توقع المزيد من التباعد "نظرا لتخلف بعض الاقتصاديات كنتيجة لأزمات عابرة أوظرفية" وتوازنات مضاعفة ومتنوعة للاقتصاديات «عدم حدوث تقارب بين اقتصادين لاختلاف الوضع المبدئي لهما»[3].

3- التركيز على دور المؤسسات - العامة والخاصة- في تحقيق النمو:

تجاوزت النظريات الحديثة ثنائية الفصل بين كل من المحتوى المؤسسي أوالإجتماعي ونظريات النمو، حيث ترى أن المحتوى المؤسسي يمكن أن يلعب دورا محل اعتبار في القضاء على الفجوة القائمة بين مستوى النمو الأمثل والنمو المتوازن أوالتنافسي "الأقل من سابقه"، والناتجة عن عامل محدودية تأثير آليات السوق.

---

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص ص. 162-174.

[2] Dominique Guellec, Pierre Ralle, Op.cit., pp. 112-114.

[3] Dominique Guellec, **Croissance Endogène : Les principaux mécanismes, dans : développements récents de la macro-économique Economie et prévision**, 1992, p. 49.

تفسح النظريات الجديدة المجال أمام العديد من الامتدادات الفكرية فيما وراء الآليات العامة للنمو الذاتي، فهي تسمح بالإجابة على كثير من الأسئلة المتنوعة: كالعلاقة بين النمو والمؤسسات المالية، بين النمو الاقتصادي والمؤسسات السياسية، تأثير عدم التكافؤ الدولي، ودور القطاع الصناعي...الخ، فذاتية النمو تعتبر أداة قيمة لاستكشاف مثل هذه التساؤلات، بينما إصباغ النمو بالطابع الخارجي يجعل ذلك غير ممكن، ولعل ذلك يفسر لنا سبب اقتصار الاقتصاديين، قبل ميلاد هذه النظريات، على بحث آثار هذه المتغيرات على معدل النمو الاقتصادي، بمعنى آثارها الطويلة الأجل.

4- توضيح العلاقة بين النمو والدورات الاقتصادية:

لقد أصبحت الدراسات الاقتصادية تولي اهتماما متزايدا بموضوع الدورات الاقتصادية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي للدول.

ويتأثر النمو الاقتصادي بالدورات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط، ويتجلى ذلك في العديد من النماذج التي تتبنى النظرة الشومبيترية لدورة الأعمال، وهذا ما سهل التمييز بين العوامل الظرفية المؤثرة على الأداء الاقتصادي "الصدمات الاقتصادية، دورات قطاع الأعمال والصدمات الداخلية".

ثانيا: سلبيات نظريات النمو الداخلي

يعاب على نظريات النمو الداخلي أنها أتت كغطاء فقط لمبادئ الفكر النيوكلاسيكي، حيث لم تتعدى في أغلبها مجرد تطوير لصيغة Solow، مع تصحيح للفروض والمسلمات. حيث يمكن الإشارة إلى أهم العيوب فيما يلي: [1]

1- عدم كفاية الإثباتات التجريبية لهذه النظريات:

وفي هذا السياق من الانتقادات التجريبية الواضحة ما يلي:

- عدم كفاية الإثباتات الإحصائية بخصوص أهمية رأس المال العام يمكن أن يبرر بإحياء مبتكر لدور سياسات التدخل العام.

- إن عزل آليات النمو الاقتصادي وتلخيص العوامل ضمن متغيرات قليلة لا يسمح بتبرير ما انتهت إليه النماذج من ثبات الإيرادات الحدية لرأس المال المادي، وهناك بعض الشكوك المحيطة بالفرض المفضي إلى ثبات الإيرادات الحدية.

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص ص.175-178.

– كما أن تفسير التباعد يأتي دون القدرة على شرح النتيجة التي مفادها أن مستويات الدخل بين أفقر 60% دولة من دول العالم وأغنى ثلث دول العالم في تقارب من حيث مستوى المعيشة[1].

2- التصدي لذاتية النمو بشكل جزئي:

ركزت تحليلات النماذج الحديثة على جانب معين، اتخذ الأشكال التالية:معالجة نظرية بحتة، تحليل عامل وحيد من عوامل الإنتاج، دراسة تجريبية للغاية، تحليل نتائج السياسات الاقتصادية المقترحة في إطار النماذج الجديدة. وهو ما أضعف الرسالة الإجمالية لفهم وإدراك النمو بشكل حقيقي متكامل والذي لا يتأتى إلا بالمحددات الفعلية لآليات النمو الذاتي، وهذا ما دفع إلى الاهتمام بنظام النمو والابتكار[2].

3- تجاهل عنصر الاحتمالية في النمو Croissance soutenable:

حيث تبنى النماذج على صياغات آلية لا تحتمل اضطرابات أوتقلبات في عوامل الإنتاج، مما يجعل اعتبار نتائج النمو ذات الطابع الاحتمالي ضرورة ملحة.

هذا ما جعل بعض الاقتصاديين يضعون بعض القيود بدل الإكتفاء بصياغة معادلة الإنتاج ذات الشكل النيوكلاسيكي، تتضمن عادة عنصر التطايرية، سوق رأس المال، الهيكل الاقتصادي...

4- عدم استقرار النمو في نماذج النمو الذاتي:

يتسم النمو الاقتصادي في نماذج النمو الذاتي بالتأثر السريع بأي تعديل يحدث في بعض الافتراضات، حتى ولو كان هذا التعديل حديا:

– ففي النموذج الأول لـ Romer سنة 1986 لا يتحقق النمو الثابت إلا إذا كانت إيرادات الحجم –في دالة إنتاج المعرفة الخاصة أوفي الوفورات الخارجية للمنتج "المعرفة الإجمالية" – تتسم بالثبات، وبالتالي يتحقق النمو المنتظم بمجرد تحقق مظهر ثابت ومحدد، لكن الإثباتات التجريبية التي قام بها Romer أكدت صفة عدم الاستقرار في النمو وسرعة تأثره واتجاهه إلى التزايد لا الثبات، كما ويوضح نموذجه الثاني خلال سنة 1990 تفاوت في الزيادة بين نمو السكان ونمو الاقتصاد "رغم الزيادة الهامشية في مخزون رأس المال". إن مجرد إدخال آليات إضافية بسيطة ممتصة أومنظمة –كتراكم التكنلوجيا– كفيل بتحقيق التماسك في معدل النمو بدرجة كبيرة جدا.

---

[1] Robert Summers, Hesto Alan, The Penn World Table "Mark 5": An Expanded Set of International Comparisons, 1950–1988, **Quarterly Journal of Economics**, Vol. 106, 1991, pp. 68–327.
[2] Jean Luc Gaffard, Op.cit., pp. 164-165.

5- عدم الاستفادة من فكرة الوفورات الخارجية في مراعاة العمق التاريخي والمؤسسي للنمو الاقتصادي:

أدى عدم العناية بالتحليل الجزئي إلى إظهار النماذج كأشكال هيكلية غير كاملة، بشكل يجعلها عاجزة عن تفسير مدى اتساع أو عمق الوفورات الخارجية. كما اتسمت بصعوبات تتعلق بصياغة سياسات اقتصادية ملائمة لفكرة الوفورات الخارجية، وإهمال النظريات الحديثة للتصرفات الإستراتيجية التي يقوم بها أطراف النشاط الاقتصادي قد يكون المسؤول عن محاولة بعض الباحثين لصياغة إستراتيجية النمو بعيدا عن النماذج.

6- العيوب المتعلقة بصياغة عملية تراكم التكنلوجيا:

نظرا لتأثر التكنلوجيا بعوامل عديدة نوعية: كالمعرفة عن طريق الخبرة، التعليم ومنظومة الابتكار إضافة إلى الوفورات الخارجية الناجمة عن تعميم بعض المخترعات، قدم بعض التاريخيين فكرة النظام التكنلوجي وهو يقترب من فكرة Schumpeter عن التقدم الدوري.

7- الغموض النسبي للدور المحدد للدولة:

حيث يمتاز تحديد دور الدولة برمته لا تفاصيله، مما يجعله بحاجة إلى مزيد من التعيين والتفصيل خاصة فيما يتعلق بما يلي:

أ- لم يقم المنظرون بتحديد السياسات الاقتصادية واجبة الإتباع:

حيث بقيت العديد من التساؤلات بدون إجابة نشير إلى بعضها فيما يلي:

- أي مستويات بالتعليم يجب أن يحظى بالأولوية.
- أي نوع من البنى الأساسية يفضل الاهتمام به.

ب- توجد عديد من المجالات يعتبر تدخل الدولة فيها محل نقاش:

كالسياسات الصناعية التي قد يترتب عليها إلى جانب الوفورات الايجابية آثار سلبية "تشويه آلية المنافسة".

ج- تأثير سياسات التمويل اللازمة لتغطية الإنفاق العام:

أثبتت الدراسات التجريبية والنظرية ضعف نظريات النمو الداخلي في مجال المفاضلة الضريبية بين عوامل النمو على أساس مدى مساهمتها في توليد الوفورات الخارجية الإيجابية، حيث تعجز عن إمدادنا بالأساليب التي يمكن عن طريقها استخدامها استخداما سليما.

المبحث الثالث: ماهية الفقر

تتطلب دراسة الفقر كظاهرة تحديدا دقيقا لماهيته، وقبل الحكم على مدى اتساع أوإنتشار الفقر يجب ضبط مفهومه وتحديد مؤشراته، وذلك نتيجة للتعقيد الذي تتميز به هذه الظاهرة والمتمثل أساسا في أخذها أبعادا مختلفة اجتماعية، اقتصادية، بشرية.

ويرتبط الفقر عادة بمسائل نقص الإشباع، الفاقة وعدم القدرة على تلبية الحاجات، والمعبر عنها عادة من منظور اقتصادي يتمثل في ضعف الدخل الذي يحدد من قدرة الأفراد على الاستهلاك من إجل إشباع الحاجات المختلفة سواء أكانت ملحة أوكمالية...

المطلب الأول: مفهوم الفقر

إرتأينا أن نقوم بتعريف الفقر من الناحية الاصلاحية واللغوية، بهدف الوقوف على الاختلافات الجوهرية التي تنشأ عن تمايز الأسس النظرية التي اعتمدت عليها التعريفات.

أولا: ماهية الفقر

من الصعب الإحاطة بمفهوم الفقر نظرا لتعدد أبعاده وتعقيده كظاهرة متحولة، لذا سنحاول قدر المستطاع تعريفه مع الإشارة إلى أهم مناهج تحديده.

1- تعريف الفقر:

هناك تعاريف عديدة نورد أهمها فيما يلي :

– الفقر لغة:

"هو الحاجة وفعله الافتقار، والفقير منزوع فقرة الظهر أومكسور الفقار"ونتيجته قلة المقدرة على كسب القوت.

- الفقر اصطلاحا:

لايوجد إتفاق على تعريف موحد للفقر، بسبب تعدد مظاهره باختلاف المجتمعات وأبعاد الفقر بحد ذاته.

فمن بعد بشري أواجتماعي يعبر الفقر عن " تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة"[1].

[1] محمد صابر، **الفقر والبيئة : الحد من دوامة الفقر**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص. 10.

أما من بعد مادي فهو يتراوح بين تعريف الفقر المدقع باعتباره" الحرمان على أشده، بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية للعيش إلا نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة"[1]، وتعريف الفقر العام الذي يعبر عنه "بحالة من النقص المادي الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي، الذي يبقى دائما اقل من مستوى حد الفقر"[2].

إن هذه النظرة تنطوي على قصور في مجال المقارنة الدولية، نظرا لاختلاف المستوى المعيشي بين الدول المتقدمة والمتخلفة أوبالأحرى المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة.

رغم الاختلاف بين التعاريف إلا أنها تشترك في القاعدة الأساسية لفهم الفقر والمتمثلة في "إرجاعه إلى النقص في الحاجات الأساسية والأصول الاقتصادية والدخل أو الحرمان والنقص في الحاجات اللازمة لتحسين الحياة والعيش حياة كاملة وحسنة"[3].

إن أفضل تعريف قد تم اقتراحه من طرف **Townsend**، حيث يعتبر الأفراد أوالأسر أومجموعات من السكان في حالة فقر حين تعوزهم الموارد اللازمة للحصول على التغذية النموذجية، المشاركة في الأنشطة والتمتع بظروف حياة وتسهيلات تعتبر عادة مشجعة على الأقل في نطاق واسع وموافق عليها في المجتمعات التي ينتمون إليها، وتكون مواردهم منخفضة بالنسبة للموارد التي يحددها المتوسط الفردي أوالعائلي، لدرجة أنهم يقصون من انماط الحياة العادية، ومن التقاليد والأنشطة. [4]

فهذا التعريف جامع لأبعاد الفقر المادية وحتى الاجتماعية أو المعيشية، إضافة إلى تقسيماته المتمثلة في الفقر المطلق والنسبي.

- خصائص التعريف الاصطلاحي:

من خلال التعاريف السابقة سجلنا الملاحظات التالية:

لا يوجد اتفاق على تعريف الفقر، يرجع ذلك إلى اللاتوافق في طبيعة هذه الظاهرة مكانيا وزمنيا.[5]

إلا أنه رغم اختلاف وتعدد التعاريف التي تناولت مفهوم ظاهرة الفقر، إلا أن ذلك لا يعني أنها متناقضة وإنما يكمل بعضها البعض.

---

[1] علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص. 140.

[2] Douglas Greenwald, **Encyclopédie économique**, Economica, Paris, 1984, p. 691.

[3] Robert Chambers, Poverty and Livelihoods: Whose Reality Counts?, **A policy paper,** for the world summit for social development, Copenhagen, UNDP, New York, 1995, P. 04.

[4] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشر، الجزائر، 1998، ص. 98.

[5] Alexandre Bertin, « **Pauvreté Monétaire, Pauvreté Non Monétaire, Une Analyse Des Interactions Appliquée A La Guinée** », Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université Montesquieu-Bordeaux IV, Freance, 2007, p. 33.

في هذا الإطار هناك تعريفان أساسيان للفقر، يعتمد أولهما على ما يعرف "بالكفاف، Subsistance" أما الآخر فيقوم على تحليل "الحرمان النسبي،Relative depravation "[1].

2- مناهج تحديد الفقر:

تتعدد طرق تحديد الفقر حسب طبيعة المنهج المستخدم، نورد أهما فيما يلي:

أ- حسب مدخل حد (أوخط) الفقر:

ويمكن أن نجد ما يعتمد على الكفاف وما يعتمد على الحرمان النسبي.

يعتقد العديد من الاقتصاديين والاجتماعيين، أنه من المفيد عند إجراء تحديد للفقراء الواجب رعايتهم والاحتكام إلى معيار يتفق عليه لتحديد خط الفقر أوعتبة الفقر في المجتمع لمعرفة ما يجب القيام به لإشباع احتياجاتهم عن طريق إعطاء الأولوية لتلك الحاجات التي تندرج في عداد ما يعرف بالفقر المطلق، قبل الوفاء بالحاجات المتعلقة بالفقر النسبي.

ومن المفيد قبل التطرق لمدلول هذين النوعين من الفقر والمظاهر الدالة عليهما، والطرق المتبعة في قياس كل منهما أن نشير هنا إلى أن صياغة حد الفقر تتم من خلال "تعيين ذلك المستوى من الدخل الذي يعتبر فقيرا كل من يحصل على دخل أقل منه"[2].

وهي مسالة نسبية وتحكيمية إلى حد كبير، وتختلف بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع الذي يراد تحديد خط الفقر الخاص به.

إن تعريف الفقر في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية. فالأمر إذن نسبي، يحيل إلى إمكانية إيجاد أكثر من طريقة لضبطه، وبالتالي تحديد الخط الفاصل بين من يعتبر من الفقراء عن غيره.

لكن على الرغم من أن المسألة نسبية كما قلنا، فإن أحد المعايير الشائع استخدامه في هذا الصدد هو: تحديد خط الفقر بما يساوي متوسط الدخل الذي يقابل الحاجات الأساسية للفرد في واقع الظروف التي يعيش في ظلها.

- طرق تحديد الدخل حسب مدخل حد الفقر:

بغض النظر عن الصعوبات التي يثيرها خط الفقر، والمعايير المتداولة في شأن تحديده إلا أنه يجب أن نفرق بين خطين للفقر:

---

[1] Andrew Webster, **Introduction to the Sociology of Development**, Macmillan Press, London, 1984, p. 18.

[2] محي محمد مسعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص. 20.

- **منهج الفقر المطلق:**

يطلق الاقتصاديون لفظ الفقر المطلق لوصف ذلك القدر من السكان الذي يعيش تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول، أي ذلك القدر من الدخل الذي لا يمكن صاحبه من الحصول على الاستهلاك الضروري أي مستوى الكفاف[1].

- **منهج الفقر النسبي:**

ويتمثل في التباعد القائم في مستويات الإشباع بين فئات الدخل العليا وفئات الدخل الدنيا من السكان.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الفقر المطلق، أي مفهوم احتياجات الكفاف، يختلف عن مفهوم الفقر النسبي، أي مفهوم الاحتياجات الأساسية. فالمفهوم الأول مفهوم بيولوجي لا يتجاوز المحافظة على حياة الشخص، في حين أن المفهوم الثاني مفهوم ديناميكي متطور مع تطور المجتمع، فيزيد من السلع والخدمات ويدخل فيها عنصر التنويع، ويزداد الاهتمام بدرجة جودتها. يتضح مما سبق أن الفقر النسبي من أهم محددات الفقر المطلق.

إن الفقر المطلق بهذا المعنى العام، لم يعد له اليوم وجود في الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا، والتي تطبق برنامج الضمان الاجتماعي بالنسبة للعاطلين والمعوزين، وإن كان يوجد في عدد لا بأس به من الدول في قارة آسيا، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

بينما نجد أن الفقر النسبي يظهر في كل من الدول المتقدمة والنامية. ويظهر بوضوح في هذه الأخيرة نظرا للتفاوت الاجتماعي الناتج عن سوء توزيع الدخل خصوصا.

- **انتقادات المنهج حسب مدخل الكفاف:**

- كون مؤشراته متوسطات إحصائية مجردة وغير موضوعية.
- تهمل عامل التضخم وكذا جودة المنتوج الغذائي عند وضع حد الكفاف.
- الاعتماد على إنفاق أفقر الأسر مما يوجه الباحث نحو نوع من"التقشف" و"الزهد"، بما يؤثر على رفاهية الأفراد من خلال تحديد خط الفقر عند مستويات دنيا.
- مراجعة نادرة للمؤشرات مقارنة بتسارع وتيرة الطلب جراء الحاجات النامية على مستوى المجتمع.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص. 91.

[2] محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص. 201.

- **انتقادات المنهج حسب مدخل الحرمان النسبي:**

– قد تنطوي المؤشرات على تجاوزات في تقدير حجم ظاهرة الفقر"مبالغة أوتفريط".

– تركز على البعد الاجتماعي أكثر من الاقتصادي، بالاعتماد على مفهوم "العرف الاجتماعي".

ب- **المنهج بدلالة الموارد:**

هناك منهجان في مجال تحديد الفقر منهج يعتمد على اعتبار الفقر على أنه عدم حيازة يولد حاجة للموارد "نقدية حسب المقاربة النقدية، سلع أولية حسب نظرية Rawls وسلع أساسية حسب المقاربة بالحاجات الأساسية"، وآخر يعتبر الفقر أنه يمتد إلى عدم القدرة على التصرف في الموارد لتحويلها إلى منافع.

- مقاربة بالحاجة إلى الموارد:

المقاربة النقدية:

تقوم المقاربة النقدية على فلسفة معنوية أنجلوساكسونية ظهرت خلال القرن 18 ميلادي، وحسبها يعرف الفقر بأنه مستوى من المنفعة يقل عن مقدار محدد مسبقا[1]. ليصبح الدخل أوالإنفاق هما الوحيدان الكفيلان بتحديد الظاهرة، ويعاب على هذا المنهج أن التيار النفعي "Utilitarianism" غير ملائم لبناء مجتمع راق [نظرية العدالة لـ Rawls]، إضافة إلى ذلك فطابع التعقيد يجعل من الصعوبة بمكان حصر الحاجات الأساسية ماديا فقط إعتمادا على مفهوم خط الفقر النقدي " Monetary poverty line".

مقاربة بدلالة السلع والحاجات:

ظهرت نتيجة عدم كفاية المقاربة بالدخل في تحديد الفقراء، باعتبار أن السلع هي الأخرى تحكم الظاهرة بحكمها على الحاجات والاستهلاك.

- مقاربة بالحاجة إلى المنفعة:

المنهج بدلالة القدرة "Capability":

يعتبر Amartya Sen وNussbaum من رواد المقاربة بالقدرات التي تم استحداثها لتلافي عيوب المنهج السابق "السلع والحاجات"،[2] فقد أدرج Sen قاعدة معلوماتية جديدة هي المقدرة

[1] Alexandre Bertin, Op.cit., p. 33.
[2] Ibid., p. 34.

"Capability"، ليتمكن من تحليل أوسع للفقر معتمدا على منهج محدث هو تعزيز سبل العيش "Entitlement". حتى تفسير مسببات الفقر اتسع ليشمل النقاط التالية:

- نقص في الموارد؛
- عدم القدرة على رقابة الموارد الخاصة–خلل في حقوق النفاذ إلى الأسواق.

بعض الباحثين قد أشار إلى الأثر الايجابي لتوريد خدمات أساسية من قبل الحكومة في ظل الشفافية إزاء حجم وحِدة الفقر، من خلال مكافحة الرشوة والانتقال من فلسفة المركزة إلى المحلية، أي ما يطلق عليه **الحوكمة التشاركية** "Participative Gouvernance". كإجابة على تساؤل جوهري عن طريقة إشراك النساء في اتخاذ القرار ابتكر خبراء البنك مفهوم **التمكين** "Empowerment"، الذي يعني توسيع إمكانات وقدرات الأفراد الأكثر فقرا بإتاحة فرصة المشاركة، التفاوض، التأثير، الرقابة وممارسة نوع من التأثير على المؤسسات المعنية بمتطلباتها وحاجاتها. لكن انشغالا آخر قد تم طرحه يتمثل في حق رقابة الفرد على الموارد التي بحوزته في سبيل الحصول على سلع أخرى المشار إليه من طرف Sen، وعلى هذا الأساس اهتم بعض الباحثين بالكسب العقاري مثل Birdsall, Londono, Deininger وآخرون.

الشكل رقم (1-12): محاولة صياغة المقاربة بالقدرات

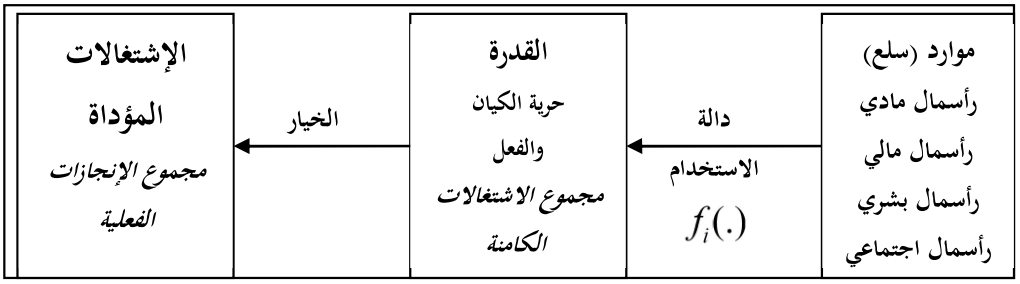

Source : Alexandre Bertin, Op.cit., pp. 91-95.

ويوضح الشكل أن القدرة بشكليها «الأفعال الفردية وإشتغالات التآزر"الكامنة"» محدد قبلي للاستخدامات على مستوى الموارد وعوامل الإنتاج ومحدد بعدي لخيارات الأفراد والمجتمع، فكلما ازدادت خيارات الأفراد داخل مجتمع كان ذلك دليلا على زيادة مستوى القدرة لديهم على التوظيف الأمثل للموارد وعوامل الإنتاج مع اختيار أمثل للمنتجات والخدمات المطلوبة.

والشكل الموالي [رقم (1-13)] يوضح آلية اشتغال الإمكانات الفردية في ظل المجتمع، ومحددات القدرة لدى الأفراد على تحقيق المنفعة وبلوغ اشتغال أمثلي للموارد والطاقات المتاحة.

الشكل رقم (1-13): تمثيل للإمكانات الفردية

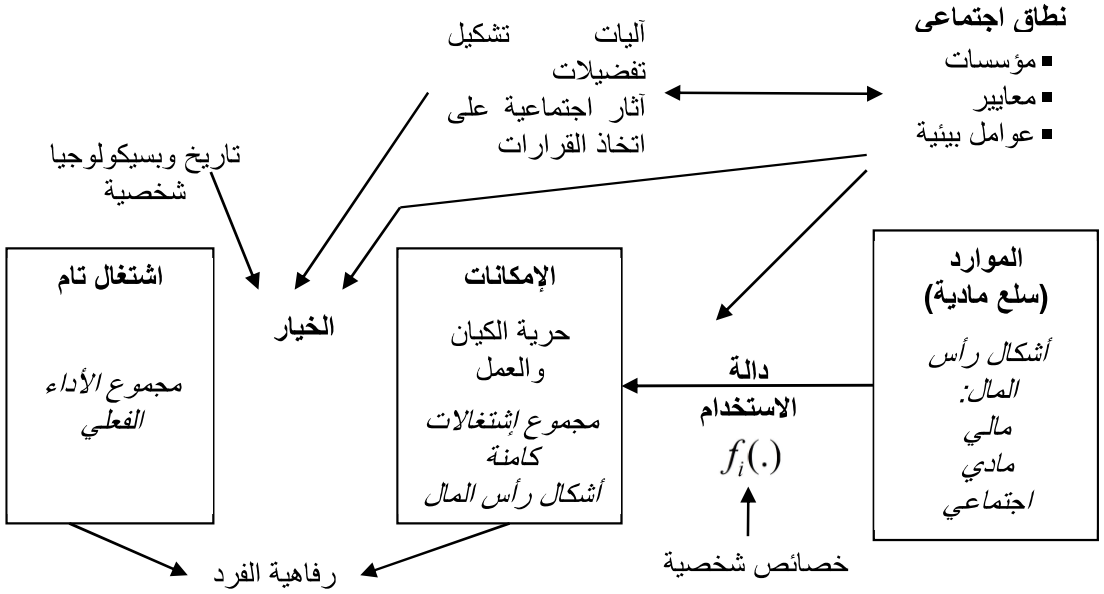

Source : Alexandre Bertin, Op.cit., p. 95.

يعد تحليل الإمكانات الفردية في ظل المجتمع مفيدا لصياغة سياسات تصحيحية إزاء مشكل التعرضية للفقر (Vulnerabilities)، أي إمكانية أن يتعرض أفراد أوفئات معينة للفقر مستقبلا.

إلا أنه يخفي احتمالية الإصابة باضطرابات أوعدم استقرار (Insecurities) داخل المجتمعات التي تمتاز باتساع وتفشي ظاهرة الفقر جراء التشوهات الهيكلية التي عادة ما تترافق مع معدلات بطالة مرتفعة أوضغوط وإنعكاسات الأسواق العالمية على استقرار الوضع الاقتصادي.

ثانيا: مفاهيم متعلقة بأدبيات الفقر

من بين المفاهيم المرتبطة بتحليل ظاهرة الفقر ما يلي:

1- التقدم الاقتصادي Advancement:

يشار بتعبير دولة متقدمة إلى دولة تعتمد على التصنيع بشكل أكبر ضمن هيكل الإنتاج، مما يعني أن الاصطلاح يشير إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي الذي يعتمد على قطاع الصناعة كمحرك.

ويرتبط التقدم بوصف ستاتيكي كمي لرقي الفن الصناعي والتكنلوجيا بصورة عامة، في إطار وصف عملية الإنتاج بفاعلية أكبر.

2- التطور الاقتصادي Progress:

فالتطور يعني وصفا ديناميكيا للتحسن الناتج عن دافعية ضامرة "لا تنحصر في العوامل المادية بل تمتد إلى عوامل معنوية" وتشمل وصف التحسن النوعي للوظائف داخل مجتمع ما: الإنتاج،

الاستهلاك والتوزيع. وكل من مفهومي التقدم والتطور لا يعنيان بالضرورة انتفاء الفقر أوإمكانية تزامنهما مع هذا الأخير.

3- مصيدة الفقر:

على مستوى جزئي: يمكن مشاهدة مصيدة الفقر على أنها تفضيل حالة الانخفاض في الدخل بغرض الإبقاء على مستوى الإعانة أوالدعم الحكومي الموجه للأسر الفقيرة، فالملاحظ في حالة وجود دعم وبرامج إعانات حكومية للأسر ذات الدخل المنخفض إمكانية بلوغ وضع بحيث تكون الفائدة من الزيادة في الدخل أقل من قيمة الإعانة المالية المقدمة من الحكومة، وهذا ما يدفع الناس إلى ما يسمى بمصيدة الفقر"Poverty trap".

على مستوى كلي: "هي تلك الحالة المنتظمة والمستقرة مع مستويات متدنية من الإنتاج ورأس المال الفردي". يتعلق الأمر بمحاولة الأعوان الخروج لكن دون فائدة، حيث يتم الرجوع في الأخير إلى مستويات متدنية لـ k و y – أنظر الشكل المعبر عن نموذج Ramsey أو نموذج AK.[1]

الشكل رقم (1-14): النمو الاقتصادي في ظل مصيدة الفقر

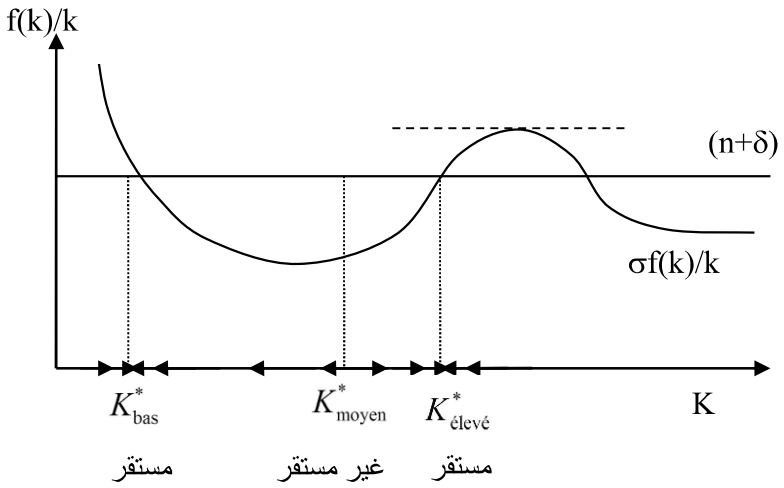

Source: http://beagle.u-bordeaux4.fr/yildi/croissance/croissanceweb/node44.html Consulté en : Juin 2010.

يوضح الشكل السابق أن دالة الإنتاج ستكون: إما ذات مردودية متناقصة "حصة الادخار الفردي متناقصة عند K^*_{bas}"، أوذات غلات متزايدة "الادخار الفردي متزايد عند K^*_{moyen}" وإما ثابتة أومتناقصة [الادخار الفردي متناقص أوثابت عند $K^*_{élevé}$ حالة ثبات الادخار بالنسبة للفرد معبر عنها بخط أفقي متقطع موازي لـ (n+δ)]. يعبر المسار المحصور بالقيمة 0 و K^*_{moyen} عن مصيدة الفقر

[1] Fabrice Mazerolle, Op.cit., p. 57.

فانطلاق الاقتصاد من أي نقطة سيفرض عليه التقارب نحو K^*_{bas}، وعلى خلاف ذلك التواجد أثناء الانطلاق عند $K^*_{moyen} < k_0$ سيؤدي إلى تقارب نحو $K^*_{élevé}$ ولا يتمكن الاقتصاد من الخروج من مصيدة الفقر إلا في حالتين :امتيازه بثبات المردودية أوانتقاله إلى نموذج نمو داخلي.

4- مفهوم النمو المستدام « Sustained growth»:

النمو المستدام حسب تقرير النمو الصادر عن البنك العالمي "هو معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أويفوق 7% لمدة ربع قرن أوأكثر"[1]، مما يؤهل الدول لمضاعفة حجم اقتصادها كل عشر سنوات[2].

يعمل خبراء بالبنك العالمي خلال السنوات الأخيرة على تطوير إستراتيجية شاملة لمفهوم جديد هو النمو المستدام، والذي يعبر عن التركيز على صيانة عوامل النمو أساسا، وتتمحور مواصلة تجميع رأس المال بأنواعه خاصة البشري "بالنسبة للدول المتقدمة" حول الحواث وطرق تشخيص عوائق النمو الاقتصادي.

أ- حواث النمو المستدام:

في جوانب الحواث هناك خمسة مجالات تتشابه لدى دول نادي النمو المستدام:

- استغلال الفرص التي يتيحها الاقتصاد الدولي.
- الحفاظ على استقرار البيئة الاقتصادية الكلية.
- تحقيق معدلات مرتفعة للادخار والاستثمار.
- إتاحة أكبر قدر من الفرص لآلية السوق للقيام بتخصيص الموارد.
- وجود حكومات ملتزمة وقادرة وذات مصداقية.

لقيت استراتيجيات النمو المبنية على تحليل الحواث الانتقاد نظرا لكونها لا تعد سوى تحصيل حاصل، وبدا أن ما يجب إحاطته بالعناية أكثر إزاحة ما يعيق النمو بدل العمل على حثه دون نتائج مضمونة بسبب **عدم اليقين**. كما وتجدر الإشارة إلى أنه وبغض النظر عن كون مفهوم النمو المستدام كاصطلاح يعد جديدا، إلا أن عناصر الحث به واردة ضمن البحث المقدم من طرف Barro[3].

---

[1] البنك العالمي، **تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية غير الاقصائية**، اللجنة الدولية حول النمو والتنمية، واشنطن، 2008.

[2] علي عبد القادر علي، مراجعة لكتاب تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية غير الاقصائية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد:11، العدد:02، 2009، ص. 81.

[3] Robert J. Barro, "Inequality, Growth and Investment", National Bureau of Economic Research (NBER), **Working Paper,** N°. 7038, Cambridge MA, 1999.

ب- **النمو المستدام عبر التجارب القطرية**:

خلصت الدراسة التي قام بها باحثون في هذا المضمار بالاشتراك مع خبراء البنك العالمي (2005) على 12 دولة[1] إلى النتائج التالية: [2]

- تحديد العراقيل فن منهجي أكثر منه تحليل علمي.
- يتطلب التشخيص معرفة معمقة بالاقتصاد المعني.
- إن تحديد عراقيل النمو يقود إلى صياغة فرضيات تتعارض مع المفاهيم الكلاسيكية وتشير إلى تعقيد عملية النمو.
- التشخيص صالح للدول في حالة تعثر وكذا سريعة النمو.
- لا يجب أن يهمل التشخيص العراقيل التي يمكن أن تظهر لاحقا بمعنى أنه عملية مستمرة.

إن عملية التشخيص تشير إلى أن هناك محددات حديثة للنمو الاقتصادي.

ج- **تشخيص عوائق النمو الاقتصادي**:

اقترح بعض الباحثين الاعتماد على شجرة القرارات لحصر العوائق الرئيسية للنمو [الشكل رقم (1-15)].

[1] هذه الدول هي: أرمينيا، بنغلادش، بوليفيا، البرازيل، كمبوديا، مصر، الهند، مدغشقر، المغرب، البلطيق، تنزانيا وتايلاندا.

[2] Danny Leipziger, Roberto Zagha, Sortir de l'Ornière : Les Diagnostics de Croissance à la Banque Mondiale, **Finance et Développement**, Vol. 43, N°. 1, 2006, p. 16.

الشكل رقم (1-15): شجرة القرار لتشخيص أسباب ضعف مستوى الاستثمار الخاص وإنشاء المؤسسات

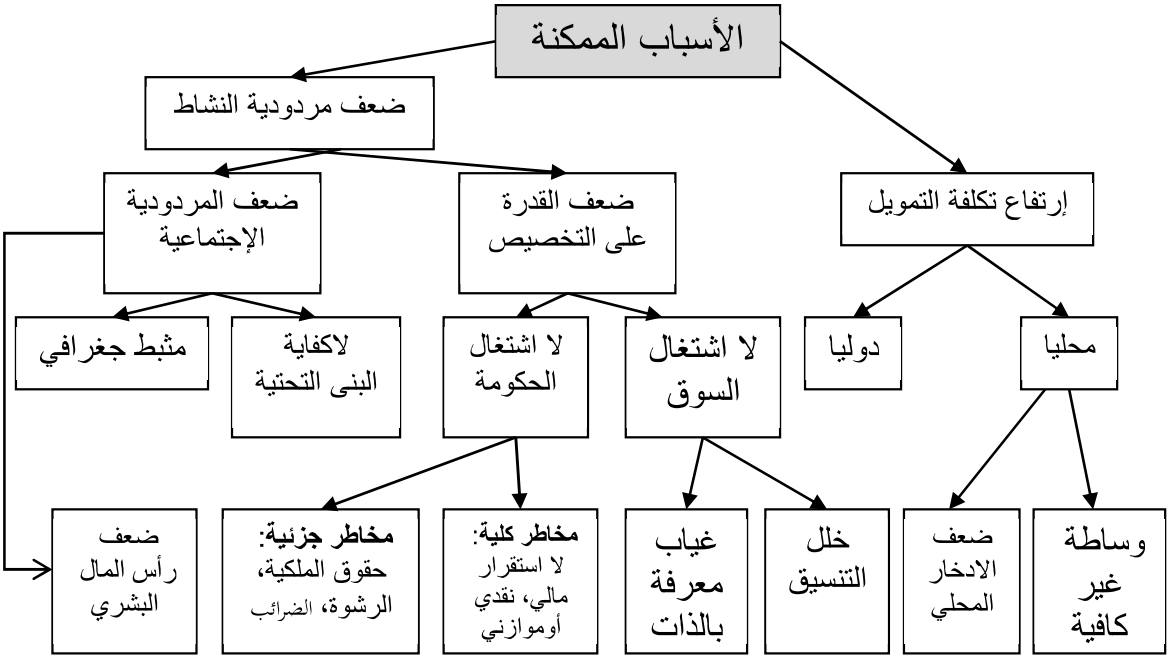

Source: Ricardo Hausmann, Dani Rodrik, Andrés Velasco, «growth diagnostics », Harvard University, 2005; at:
http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/barcelonafinalmarch2005.pdf
[Accessed in: 12/02/2011].

وتجدر الإشارة إلى أن فعالية الإستراتيجية تزداد كلما ركزت على واحد أواثنتين فقط من أهم العراقيل[1].

د- **مناهج تقليص انعكاسات الإصلاحات:**

- **إلغاء كل التشوهات في آن واحد:** وتدعى الإصلاح الشامل، من خلال الإطلاع على التشوهات المسيطرة وامتلاك الوسائل لإلغائها، هذه الصيغة صعبة أومستحيلة التطبيق.

- **الإصلاح كلما تسنى ذلك:** وتقوم على تطبيق كل الإصلاحات التي يظهر أنها قابلة للتحقيق على مستوى عملي وسياسي، وتقوم على فكرة أن كل إصلاح شيء ايجابي، لكن الواقع عكس ذلك.

- **الإصلاح مع أحسن آثار جانبية:** وتفضل إصلاح التفاعلات من الدرجة الثانية الملائمة وتحد أوتقلص تلك التي تنطوي على آثار سلبية، كما يمكن "استهداف التشوهات الأساسية".

[1] Danny Leipziger, Roberto Zagha, Op.cit., p. 16.

بعد كل ما سبق يمكن القول أن تحديد عوامل ومسببات كل من النمو الاقتصادي والفقر يأتي في المرتبة الأولى من الناحية المنهجية لتحقيق نمو مستمر يحقق النتائج المتوخاة على صعيد تقليل ظاهرة الفقر...لكن ذلك لن يكون كافيا فالإطلاع الموسع لفهم عملية النمو الاقتصادي[1]، إضافة إلى محاولة إماطة اللثام عن العلاقة المتداخلة بينه وبين الفقر لابد وأن يؤدي إلى نتائج إيجابية على صعيد التقدير، التحديد واستنتاج أولويات السياسة الاقتصادية في مضمار تقليل أعداد الفقراء بالدول المتخلفة بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة.

المطلب الثاني: مناهج تشخيص وقياس الفقر

هناك العديد من التصنيفات للفقر وحسب كل تصنيف هناك أسلوب محدد لتحديد أوتمييز الفقير عن الغني، يمكن الحكم على مدى ملائمة الأسلوب المستخدم من خلال تحديد مفهوم الفقر بالنسبة لمجتمع الدراسة، ولأغراض المقارنة عادة ما تستخدم هيئات التمويل الدولية خط الفقر عند دولار واحد أو دولارين (2 دولار).

أولا: أهم تصنيفات الفقر

تعد معايير هيآت التنمية الدولية كالبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة الأهم في تصنيف الفقر..

1- تصنيفات الفقر حسب هيئات التنمية الدولية:

إن الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب وعادة ما يتم تبني **عامل الدخل** لتصنيفه أوقياسه، فالفقر يعني عجز فئة من الأفراد والأسر المعيشية عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع التي يحتاجون إليها لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول. وعليه فإن للفقر أشكالا وأنواعا مختلفة تبعا لما يلي:

أ- **الفقر البشري**:

يمكن أن يعرف على أنه عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والغذاء والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكل حرية.

وسنتطرق إلى هذه النقطة بالتفصيل عند دراسة أساليب قياس الفقر. حيث نجد أن هناك عدة عناصر نستدل من خلالها على وجود الفقر البشري والتي بدورها قابلة للقياس.

---

[1] Ricardo Hausmann, Dani Rodrik, Andrés Velasco, Etablir le Bon Diagnostic : Une Nouvelle Approche de la Réforme Economique, **Finance et Développement**, Vol. 43, N°. 1 ,2006, p. 13.

ب- **الفقر النقدي**:

على خلاف الفقر البشري الذي يعتبر نقصا في مجموعة من العناصر، نجد أن الفقر النقدي هو نقص في عنصر واحد هو الدخل[1].

يعتبر نقص الدخل حسب مقاربة الفقر البشري أحد المؤشرات الأساسية لوجود الفقر ولكن ليس هو الوحيد. فعليه نجد أن كل أنواع الفقر لا يمكن أن نرجعها إلى الدخل لأن الحياة البشرية لا تتلخص في الدخل. فالنقص في الدخل لا يعبر لنا عن كل العناصر الأخرى التي تؤثر على البشرية.

ولتحديد الفقراء في البلدان النامية على سبيل المثال؛ أوجد البنك العالمي خطين للفقر خلال سنة 1990: [2]

- **خط الفقر الأعلى**:

يعتبر فقيرا حسب خط الفقر الأعلى كل فرد من أفراد المجتمع يقل استهلاكه السنوي عن 370 دولار.

- **حد الفقر الأدنى**:

حسب خط الفقر الأدنى يعتبر كل من يقل استهلاكهم السنوي عن 275 دولار للشخص الواحد في فقر مدقع.

ثانيا: مناهج قياس الفقر

بالنظر إلى تصنيف الفقر المشار اليه، فإن مؤشرات الفقر تختلف بالنظر إلى طبيعة التعريف، ومنهج القياس، إضافة إلى كونها إما بسيطة وإما مركبة.

1- تصنيف المناهج حسب موضوعية القياس:

قياس ظاهرة الفقر-في الكثير من الدراسات الدولية والمحلية التي تعمل باستمرار على مراجعة مؤشرات القياس وتوسيع نطاقها- يتميز بنوع من الصعوبة نظرا لارتباطها بالمفهوم النسبي، بمعنى الفقر بالنسبة لأي معيار مرجعي؟ وبالعودة إلى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتحاليل التي تناولت هذا الموضوع والتي قام بها العديد من الخبراء، نجدها تستعمل عادة ثلاثة مناهج لدراسة مدى انتشاره ووضع مؤشرات قياسه، حيث يمكن تقسيم مناهج القياس -بالنظر لمدى موضوعية طرق استيفاء احصاءات الفقر ومدى إنتشاره لدى الأفراد- إلى موضوعية وذاتية كما يلي:

---

[1] PNUD, **Rapport Mondiale sur le Développement Humain**, De Boeck université, 2000, p. 17.

[2] مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا. التحديات ...الآمال، **حالة البيئة في العالم (76-96)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1992، ص. 215.

1- المؤشرات الموضوعية:

يعتمد تحديد مستوى الفقر في هذه الحالة على معايير يقوم بإعدادها أعوان إدارة الإحصاء إعتمادا على تخمينات حول مستوى المعيشة ومتطلباتها، بما يضمن تحديد مقدار الحاجات التي تعتبر ضرورية بالنسبة للأفراد من أجل قياس قيمتها ثم الاعتماد عليها في مراحل لاحقة لتحديد ما إذا كانت وحدات الدراسة تقع ضمن دائرة الفقر أوخارجها، من بين أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- **المنهج النقدي:**

يستند هذا المنهج على الدخل. وهذا المؤشر يركز على دخل الأسرة المعيشية، وتعريف الفقر في حدود السلع والخدمات الخاصة التي يمكن أن نحصل عليها بهذا الدخل. وهذا يتضمن تحديد مستوى أدنى للاستهلاك واعتبار الأسرة المعيشية التي يقل مستواها عنه أسرة فقيرة.

ومنه حسب هذا المنهج، فإنه يعتبر الشخص فقيرا عندما يتوفر على مبلغ من الموارد يقل عن الحد المسمى بحد الفقر[1].

وحد الفقر هذا منسوبا إلى مستوى وأنماط الحياة في مجتمع معين، وهو شائع الاستعمال في بعض بلدان أوربا، حيث يتحدد حد الفقر بمستوى الدخل النقدي الذي يعادل نصف الدخل المتوسط.

حيث نجد أن البنك العالمي في بحوثه بشأن الفقر يستعمل طريقة تقوم على الدخل السنوي لكل نسمة بالمقارنة مع القدرة الشرائية، ويعين حد الفقر مسبقا كما يمكن بذلك تقييم أثر الفقر ويساعد بالتالي على إجراء المقارنات الدولية. فمثلا: حسب مؤشر حد الفقر الدولي المطلق خلال 2005 "2دولار بالنسبة للفرد كل يوم و 1 دولار فيما يخص الفقر المدقع" قدر عدد الفقراء بأكثر من مليار نسمة عبر العالم أي حوالي 21.1% من سكان العالم[2].

ولتلافي قدر من الجهد في تقدير الحد الأدنى للفقر تقوم معظم الحكومات بتقدير متوسط إحصائي عام يصنف الإنفاق الأدنى منه الأسر في خانة الحرمان، يتم ذلك أولا بتقدير الدخل اللازم لأدنى ميزانية لتغطية الاحتياجات الأساسية لكل مجموعة. للوصول إلى ذلك يتم تقدير نسبة الإنفاق على الأكل في ميزانية الأسرة "باستخدام مسوحات دخل الأسر" بالنسبة لكل مجموعة، ثم ضرب معكوس هذه النسبة في قيمة الحد الأدنى لميزانية الأكل للأسرة في المجموعة نفسها. وبذلك فإن

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي**، مرجع سبق ذكره، ص. 99.

[2] البنك العالمي، **تقرير التنمية في العالم**، 2005."الإحصاءات لا تدرج الصين بعين الاعتبار".

الناس ذوي الدخل دون المستوى المطلوب لسد الحد الأدنى من الاحتياجات يعتبرون في حالة من الفقر المطلق.

- **المنهج القائم على المعيشة:**

إن هذا المنهج يوسع الطرح السابق، حيث يضيف لقياس الظاهرة ظروف حياة الأسر من سكن، وتغذية وشغل، ومعطيات تتصل بنوعية ظروف المعيشة كوصل المساكن بشبكة التطهير وتوفر ماء الشرب ومدى دوام الشغل والبطالة وغيرها، وتأتي معايير القياس المختارة مرتبة حسب أهميتها وتعطي في الأخير نتيجة يحدد على أساسها مدى الحرمان الذي تعاني منه الأسر.

2- **المؤشرات الذاتية:**

إن هذا المنهج يقوم على الإدراك بأن هذه الأسر لها ظروف معيشية معينة، وذلك من خلال استمارة للأسئلة والأجوبة، وتستعمل الأجوبة التي يتم تجميعها لتعيين حد الفقر الذاتي، الشيء الذي يمكننا في الأخير من القول بأن الأسر التي ظروف معيشتها أقل من هذا الحد هي أسر فقيرة.

2- **تصنيف المناهج حسب أسلوب القياس:**

أ- **المؤشرات البسيطة:**

معظمها يعتمد على منهج الموارد، كمثال على ذلك مؤشرات تستخدم خط الفقر، نشير إلى أهمها فيما يلي:

– **نسبة الفقراء (P_0) أونسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر.**

– **نسبة فجوة الفقر (PI)** أو أثر الفقر الذي يمثل متوسط النقص في الدخل لجميع الفقراء كنسبة من خط الفقر.

– **مؤشر فجوة الفقر (P_1)** ويتمثل في أثر الفقر مرجحا بنسبة الفقراء **P_0**.

– **مؤشر قساوة الفقر (P_2)** مؤشر عن مدى عمق ظاهرة الفقر أو شدة حرمان الفقراء.

ب- **المؤشرات المركبة:**

– **مراحل بناء المؤشر المركب:** يشير كل من Chiaperro-Martinetti و Fusco إلى ضرورة إتباع ثلاث مراحل أساسية للحصول على مؤشر متعدد الأبعاد وهي:

* تحديد مجالات مجدية وقابلة للتكميم بشكل صريح: فيما يخص مجالات القياس يشير Lachaud إلى إمكانية الاعتداد بأربعة معايير وهي: التعليم، الصحة، السكن والبيئة الصحية، ولجعل القياس

يأخذ بدراسة الإمكانات"Capability" يعتد بالتمحيص البَعدي"a priori"، بتشكيل دالة إنتاج الإنجازات[1].

$$b_i = f_i(y_h, z_i, z_s, z_e, l) + \varepsilon_i \ldots. (88.)$$

حيث: y_h الموارد النقدية، z_i, z_s, z_e مجموع الخصائص الفردية، l متغير تتبع لأثر التموقع الجغرافي، ε_i خطا التقدير العشوائي.

* تحديد وتقدير حالات الحرمان الفردية الخاصة بكل بعد: وهناك أسلوبان مستخدمان في التقدير.

- **الجدولة**: من خلال تحديد حالة الحرمان من عدمه عن كل مؤشر، اعتماد على قائمة[2]:

إذا افترضنا أن دالة الحرمان تكتب بالشكل $\varphi(x_{ij};z_j)$ فإن:

$$\varphi(x_{ij}; z_j) = \begin{cases} 1 \quad if: x_{ij} \geq z_j \ (\text{غير معرض}) \\ 0 \quad if: x_{ij} \leq z_j \ (\text{معرض}) \end{cases} \quad \ldots. (89.)$$

حيث: x_{ij} مستوى اشتغال الفرد i من أجل الخاصية j، أما z_j عتبة الحرمان للخاصية j.

- **نظرية المجموعات الضبابية**: على إثر ابتكارها خلال 1965من قبل : Zadeh، لاحظ بعض الاقتصاديين مثل: Chiaperro-Martinetti, Lelli بأن الانتقال من حالة الحرمان إلى خلافها لا يتم آنيا لكن بشكل تدريجي، مما يبرر الاعتماد عليها للأخذ بعين الاعتبار تدرج حالة الحرمان لدى الأفراد، بالأخذ بعين الاعتبار غياب حد فاصل بين الفئتين نظرا لكون المعلومات المتاحة إما غير أكيدة وإما غير دقيقة، ويتيح المنطق الضبابي القدرة على تجاوز هذه العقبة.

* أخيرا العمل على **تجميع النتائج بين أوضاع الحرمان للمجال الواحد وبين الأبعاد**.

3- تصنيف المناهج حسب غرض القياس:

أ- منهج قياس الفقر المحلي:

يعتمد هذا المنهج عادة على المؤشرات المتعارف عليها بين الباحثين على مستوى واسع كمؤشر عدد الفقراء أو فجوة الفقر أو حتى قساوة الفقر.

ب- منهج قياس الفقر الدولي:

تحرص العديد من مؤسسات التمويل والتنمية على تطوير مناهج لقياس الفقر، بغرض إستخدامها في المقارنات على صعيد دولي لتحديد طبيعة، مستويات وتطور الفقر.

[1] Alexandre Bertin, Op.cit., p. 201
[2] Ibid., p. 203.

والعيب الأساسي الذي بقيت تطرح في سياقه هذه البدائل هو محدودية البيانات ونوعيتها ومشاكل الاعتمادية المرتبطة بخط الفقر، وقد استخدمت على شكل مؤشرات ثانوية لا تقيس الفقر مباشرة ولكنها تقيس عناصر الظروف الإنسانية التي تكشف عن مدى الفقر كمتممات وبدائل لخط الفقر والمقاييس ذات العلاقة. ومن أمثلة المؤشرات البديلة:[1]

- **مؤشر التنمية البشرية (HDI): الذي صدر لأول مرة بتقرير التنمية البشرية لسنة 1990.**
- **مؤشر الفقر البشري (HPI): حيث صدر لأول مرة بتقرير التنمية البشرية لسنة 1997.**
- **مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) الذي تم إدراجه خلال سنة 2010 كمؤشر لتقويم مدى التقدم في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.**
- **مؤشرات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.**

المطلب الثالث: اللامساواة وعلاقتها بظاهرة الفقر

نظرا للتحديات التي يطرحها إشكال الحد من اللامساواة – والناتج أساسا عن طبيعتها المقصودة أوالحتمية في بعض الأحيان جراء ارتباط أسعار مختلف عوامل الإنتاج والسلع بتدخل القوى السياسية الفاعلة في المجتمع من جهة ونزوع الفوارق في أعقاب الثورات التقنية الكبرى، بما في ذلك ثورة الاتصالات الحديثة– يحظى الحد من تفشي الفقر في المجتمعات من خلال الدعوة إلى توفير الاحتياجات الأساسية للناس بالاهتمام أكثر مقارنة بالسعي للإقلال من التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع المعبر عنه بمشكل عدم المساواة.

ويمكن أن تتسبب اللامساواة في تخلف المجتمع، وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين باصطلاح التقدم نحو التخلف، إلا أنه يختلف اصطلاحا عن التخلف في نقطة أساسية تتمثل في كون الفقر يعكس في النهاية ندرة الموارد المادية للمجتمع على عكس التخلف الذي يصف طبيعة مجتمع فقِد أهم عنصر لنمائه "الجهد البشري"، فاللاعدالة في توزيع الدخل تعني إقصاء شريحة أكبر من المساهمة في دعم الأداء الاقتصادي عن طريق آلية المضاعف الموصوفة من قبل الاقتصادي كينز "دخل أكبر يعني زيادة الادخار فالاستثمار ثم الإنتاج" والحصول على مداخيل أقل يعني نمو أقل وهذا ما وصف بالحلقة المفرغة للتخلف.

---

[1] هناك فكرة أوسع عن المؤشرات ضمن تقارير التنمية البشرية على الموقع:
www.undp.org.[Accessed in: February 2010].

أولا: العلاقة غير المباشرة بين اللامساواة والفقر

يتجلى الدور الذي تؤديه درجة عدم المساواة في الأداء الاقتصادي في أنه كلما ارتفعت درجة عدم المساواة في توزيع الدخل كلما أثر ذلك سلبا على النمو طويل الأجل[1]. فلقد أفصحت دراسات ميدانية على أقاليم أهمها تجارب دول شرق آسيا مقارنة مع دول أمريكا اللاتينية، حيث أظهرت أن تحسين توزيع الدخل قد ترافق مع معدلات نمو أعلى مما يدل على كون عدالة التوزيع شرطا لا مناص منه لتحقيق النمو الاقتصادي[2]، على عكس ما أقره آرثر لويس عن أن سوء التوزيع ضرورة تستوجبها متطلبات النمو الاقتصادي. هذا ولا يصح اعتبار سوء التوزيع الدافع الأساسي لتراجع النمو الاقتصادي، فمن بين الشواهد في هذا المضمار دراسة العباس خلال 2001 التي أظهرت أن التزايد المطرد في نسبة الفقر في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية وصولا إلى نسبة 23% عام 1995 مرده في الأساس هدر إمكانية النمو الاقتصادي وليس سوء توزيع الدخل.

لقد قاد هذا الفرض العديد من الباحثين [منهم: Kravis، Oshima، Paukert، Cline] إلى التمحيص في مدى ثبات صحة الفرضية، نظرا لأهمية مسألة المقايضة بين النمو الاقتصادي والمساواة "Trade-off" في توزيع الدخل خلال المراحل الأولى للتنمية، والتي أشار إليها Simon Kuznets.

وتشير فرضية "Kuznets" إلى أن عدم توزيع الدخل يكون كبيرا في مراحل النمو الأولى، ويصل إلى القمة مع استمرار النمو الاقتصادي ثم يبدأ في التناقص في مراحل النمو المتقدمة[3]. [الشكل رقم (1-16)]

[1] علي عبد القادر علي، استعراض وقائع المؤتمر السنوي 15 لمنتدى البحوث الاقتصادية حول الإنصاف والتنمية الاقتصادية والمنعقد بالقاهرة أيام:23-2008/11/25، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد:11، العدد:01، (2009 ج)، ص. 43.

[2] Alesina .A, Rodrick .D, Distributive Policies and Economic Growth, **Quarterly Journal of Economics**, Vol. 109, N°. 2, 1994.

[3] Gary, S.Fields, **«Poverty, inequality, and development»**, New York, USA, 1985, P. 61.

الشكل رقم (1-16): علاقة النمو الاقتصادي بالمساواة في اقتصاد ما حسب Kuznets

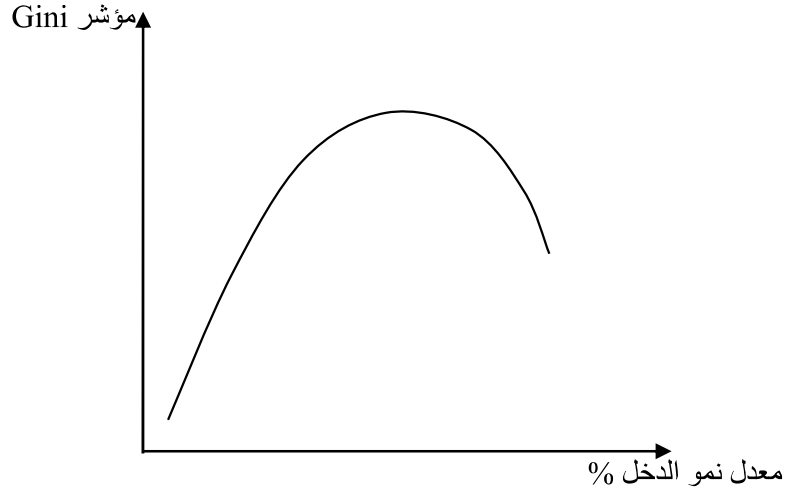

Source: Simon Kuznets, Economic Growth and Inequality, **American Economic Review**, Vol. 45, 1955, pp. 1-28.

لكن المشاهدات التجريبية أوضحت انتقادا جوهريا لمنحنى Kuznets، يتمثل في أطروحة تأثير "اختناقات نفق المرور" والتي تحدث خلال المراحل الأولى للتنمية حيث تستقر أو تزداد الأحوال الاقتصادية للشرائح الفقيرة سوءا مع الزمن بعكس ما يوضحه منحنى Kuznets، مما يعرض المجتمع لأخطار النزاع والحروب الأهلية في حال النظر إلى عدم المساواة من منظور عرقي، ديني أو جهوي[1]، وهي تختلف عن طرح Kuznets حول"أثر النوازل" ''Trickle-down effect'' والذي يعتمد خلال مرحلة متقدمة من النمو على تقاسم آلي لمنافعه.

رغم استقرار علاقة النمو بمستوى الفقر[2]، يبقى من الصعب الحكم عمليا – بعد اختبار فرضية Kuznets– على علاقة النمو بتوزيع الدخل، فقد أظهرت الشواهد التجريبية أن النمو العرضي السريع يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، على عكس النمو المنتظم الذي يساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل. ويرجع ذلك أساسا إلى كون كلا المتغيرين "أي النمو وتوزيع الدخل" نتيجة مستقلة عن الأخرى، حيث ينتج تفاوت توزيع الدخل عن عوامل إما هيكلية وإما استثنائية كالظرف الاقتصادي.

---

[1] علي عبد القادر علي، استعراض وقائع المؤتمر السنوي 15 لمنتدى البحوث الاقتصادية حول الإنصاف والتنمية الاقتصادية والمنعقد بالقاهرة أيام:23-2008/11/25، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

[2] ورد ذلك في العديد من الدراسات الميدانية أهمها: (Ahuja et al, 1997)، (Rodrick & Alesina, 1994)، (Tabellini & Person, 1999)، (Forbes, 1997)، (Birdsall and Londono, 1997)...

ثانيا: العلاقة المباشرة بين اللامساواة والفقر

إضافة إلى الأثر غير المباشر الكامن الذي يمتد من اللامساواة إلى النمو الاقتصادي وصولا إلى زيادة مستويات الفقر، يمكن أن تعكس اللامساواة زيادة في أعداد الفقراء إذا ما تم اعتماد المنهج النسبي لتحديد الفقر.

1- عوامل الفقر:

يمكن تبويب عوامل الفقر ضمن ثلاث نقاط أساسية تتمثل في ما يلي:

- **طبيعية**: وهي خارجة عن سيطرة وتحكم الحكومات، الكوارث، الجفاف والجغرافيا.
- **داخلية**: تقف وراءها سياسات حكومية من بين أهم مؤشراتها: الإفراط في رقابة وتنظيم القطاع الخاص وتعقد الإجراءات البيروقراطية والإدارية، والذي فرض قيودا شديدة على حرية الفرد وقدرته على المبادرة، وخلق فرصا للكسب غير المشروع، والتحيز إلى المدن على حساب الأرياف والمناطق النائية، مما يزيد من احتمال إصابة أهل القرى بالفقر بمعدلات أكبر مقارنة بأهل المدن[1].

غالبا ما يعزى الفقر في الوطن العربي لأسباب داخلية باعتبارها الأسباب الرئيسية، حيث تنقسم إلى:

أسباب نظامية: تتمثل في انخفاض مستويات الدخول، البطالة والتضخم، وتعتبر أسباب تتصل بالنظام الاقتصادي وعجزه عن تدبير وظائف كافية تدر دخولا معقولة تكبح جماح التضخم.

أسباب غير نظامية: وهي متصلة بحالة الأسرة وخصائصها، كانخفاض مستوى التعليم، حجم الأسرة، موقع الأسرة بين ريف وحضر.[2]

- **خارجية**: قد تفسر مستويات الفقر بالتراجع في الأداء أو التخلف الاقتصادي الناتج عن الاستعمار، المديونية أو ظروف تجارية ودولية أخرى..

2- عوامل اللامساواة:

استنادا إلى Adelman و Morris ترتبط العدالة بجانب درجة التطور الاقتصادي بالمتغيرات التالية:

- **العوامل الاقتصادية**: الهيكل الاقتصادي، إنتاجية القطاعات، وفرة الموارد الاقتصادية.
- **العوامل الاجتماعية**: مستوى التحضر، التعليم والبنية الاجتماعية.

---

[1] عبد الرحمان بن سعد آل سعود، مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990، ص. 1411.

[2] إبراهيم العيسوي، الفقر والفقراء في مصر، الوقائع والتشخيص والعلاج، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد:13، 1998، ص ص. 05-25.

- **العوامل السياسية:** درجة الحراك الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي وتدخل الدولة وحجم المشاركة السياسية.

3- أدوات الحد من اللامساواة:

يشير الباحثون إلى أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تتسبب في نشوء نوع من التفاوت في توزيع الدخل، بيد أن السبب الرئيسي الذي يقف وراء نشوء هذه الظاهرة هو الإنتقال من مرحلة يتميز فيها الاقتصاد بضعف مستويات الأداء والاعتماد على إنتاج الكفاف ضمن القطاع التقليدي إلى مرحلة أكثر تقدما نتيجة التحول المجتمعي والانتقال نحو المناطق الحضرية التي تتميز بقطاع متقدم يتمثل في الصناعة يتيح فرص زيادة الدخل لفئة الصناعيين.

مما يشير إلى أن مسألة التفاوت في الدخل بالنسبة للبلدان الموجودة في مرحلة الإنطلاق لا مناص منها، بيد أنه من الضروري إتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بتقليص إنعكاساتها على المجتمع والتي نشير إلى أهمها فيما يلي:

أ- شبكات التكافل الاجتماعي:

- **وظيفة التوزيع:** من الأغنياء القادرين إلى الفقراء العاجزين.
- **وظيفة تحقيق الكفاءة الاقتصادية:** بتمكين الفقراء من إدارة المخاطر المحدقة بهم " Risk management".

ب- تنمية القطاع الفلاحي:

أظهرت العديد من البحوث التطبيقية أن زيادة حصة القطاع الفلاحي من إجمالي الناتج الداخلي عادة ما يترافق بتقليص أعداد الفقراء من خلال زيادة مداخيل الفقراء، بافتراض أن معظم العاملين بالقطاع الفلاحي عادة ما يعيلون أسر فقيرة.

ج- المزيد من الإصلاحات الهيلكية:

يمكن القيام بإصلاحات على عدة أصعدة نشير إلى أهمها فيما يلي:

- **السياسة الضريبية:** إخضاع الشرائح العليا للدخل لمعدلات متزايدة للحد من التفاوت في توزيع الدخل من خلال إعادة توزيع الحصيلة على الفقراء.
- **سياسة الإنفاق:** من خلال اصلاح المنظومة المالية للأجور والرواتب، سعيا لمزيد من التقارب في أجور العمال والموظفين، لكن سياسة الإنفاق عادة ما تنعكس سلبا على الأداء، من خلال إحداث الأثر التشويهي.

بناء على ما سبق يمكن القول أن مظاهر اللامساواة – باعتبارها سببا مباشرا للفقر– تنطوي على أثر قابل للقياس، من أمثلة ذلك: إنعكاس الفساد المالي على فرص الاستثمار لدى فئات الدخل الدنيا وبالتالي على متوسط الدخل لدى أفرادها...

من جانب آخر تساهم اللامساواة بشكل غير مباشر في إفشاء الفقر، وهذا ما حاول Ravallion التوصل إليه خلال سنة 2001، حيث اكتشف أن معدل الحد من الفقر يتباطأ عندما تنمو المداخيل مع تفاقم مستوى اللامساواة، وفي الواقع تمت الإشارة إلى ذلك في دراسة أجراها نفس الباحث حول النمو المحابي للفقراء(*) على دول تعاني حدة اللاعدالة في توزيع الدخل بشكل يهدد ببقائها ضمن مصيدة الفقر المطلق[1]. ويعزى ذلك إلى:

- مساوئ الاقتصاديات ذات المستويات العليا من اللاعدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
- النمو بمعدلات أقل مقارنة بدول ذات عدالة في توزيع الدخل، وهو ما يزيد في حدة الفقر.
- ذهاب جهود الحد من الفقر سدى حتى في ظل استقرار مستويات اللامساوة في التوزيع.

(*) هناك تفصيل أكثر لمفهوم النمو المحابي للفقراء بالمطلب الثالث من المبحث الثالث من الفصل الثاني.

[1] Robert .E.B Lucas, "Pro-Poor Economic Growth: A Review of Recent Literature. Tools and Key Issues For Development Specialists", **United States Agency for International Development "(USAID)**, 2005.

خلاصة الفصل:

يحظى النمو الاقتصادي بالاهتمام الواسع ضمن أبحاث نظرية التنمية الاقتصادية، نظرا لكونه حسب العديد من المتخصصين مفتاح التقدم والرقي الاقتصادي...

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى تعريف النمو الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الحقيقية والمستمرة على مدى طويل لمخرجات الإنتاج داخل دولة ما بما ينعكس على شكل زيادة في متوسط أنصبة الأفراد من السلع والخدمات وهو ما يعبر عنه أحيانا بالدخل، وهذا التعريف يأخذ الإنتاج كعملية من منظور اقتصادي أوكمي بحت. وكمحاولة للتحول نحو دراسة القدرة الشرائية الفعلية وليس المتوسطة لمداخيل الأفراد في اقتصاد ما وجد الباحثون أنهم مضطرون لتحليل النمو الاقتصادي من منظور إجتماعي من خلال العناية بتوزيع أنصبة الدخل داخل مجتمع ما. وهو ما أوصلهم إلى نتيجة أساسية مفادها أن النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة فعلية في قدرة جميع الأفراد بسبب اللاعدالة في توزيع الدخل القومي.

توصلنا أيضا إلى تعريف الفقر على أنه متعدد الأبعاد، فالفقير ليس فقط من يقل دخله عن مستوى خط الفقر بل وأيضا من لا تتاح له القدرة و/أوالقابلية للحصول على فرص تجعله يتحصل على قدر معين من الرفاهية يلبي من خلاله الحاجات الأساسية ويحقق بعض الرغبات التي يتفق أفراد المجتمع على أنها لا تقل أهمية ضمن متطلبات الظروف المعيشية أوالمستوى المعاشي الميسور.

كما اتضح كون فكرة "النمو الاقتصادي ضروري وكافي لإحداث طفرة في مستوى رفاهية المجتمع" واقعة وليس قاعدة، بعد أن اتخذ الباحثون من أداة التحليل الاقتصادي الجزئي وسيلة للتدقيق في انعكاسات النمو الاقتصادي.

وقد قاد التمحيص والبحث في هذا الجانب إلى نتيجتين أساسيتين:

أولاهما أن الاقتصار على مؤشر قياس واحد عادة ما يخفي إما الحقائق الميدانية بشكل جزئي أو يعطيها صبغة أخرى بجعلها تعبر بشكل غير سليم.

ثانيهما كون منافع النمو الاقتصادي على التنمية بصورة عامة لا يمكن أن يتم قياسها إلا مرورا بحصر وتحديد ظاهرة الفقر ومحاولة فهم علاقتها بالنمو الاقتصادي.

لذلك سيكون التعمق في التحليل لمحددات كل ظاهرة مع تبيان مؤشرات قياسها أمرا غاية في الأهمية لتحديد علاقة كل متغير بالآخر.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: محددات النمو الاقتصادي والفقر

تمهيد:

لقد أشاد خبراء صندوق النقد الدولي بضرورة انتهاج إصلاحات اقتصادية لدى العديد من الدول النامية خلال التسعينيات، لكنهم ومع مطلع الألفية الجديدة يصرحون بأن من الخطأ اعتبار التعجيل بإجراءات التغيير يقود حتما إلى وضع أفضل...

يشير ذلك بوضوح – حسب العديد من المحللين في مجال سياسات التنمية الاقتصادية– إلى الضرورة الملحة للمبادرات الطوعية في مجال البحث عن أنجع سبل لتحسين مستويات الرفاهية لدى أفراد المجتمعات بالدول المتخلفة بصورة عامة والدول التي تعاني من تراجع أدائها الاقتصادي بشكل مزمن ينعكس سلبا على مستويات المعيشة لدى الأفراد.

وبهذا الصدد يأخذ إتباع إستراتيجية للنمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل، ضمن برامج ومخططات التنمية الاقتصادية – أهمية كبرى للسير قدما وإحقاق تنمية اقتصادية تتفق مع الأهداف المنشودة على المستويين المحلي والدولي.

وفقا لمقاربة هيئات التمويل الدولية يتطلب تعزيز النمو الاقتصادي معرفة تنطوي على خبرة بمحددات الأداء الإنتاجي الكلي. من خلال هذا الفصل ستتم الإحاطة بمحددات كل من النمو الاقتصادي والفقر بالنظر إلى كونهما ظاهرة وعملية في آن واحد، وصولا إلى تحليل علاقة التداخل فيما بينهما والتي يكتنفها نوع من الغموض.

في المبحث الأول سيتم التطرق إلى دراسة محددات النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثاني فستتم الإشارة إلى محددات الفقر وأساليب قياسه، بينما في المبحث الأخير سيتم تسليط الضوء على العلاقة القائمة بين كل من النمو الاقتصادي والفقر إعتمادا على نص النظرية الاقتصادية.

المبحث الأول: محددات النمو الاقتصادي

يمكن أن يتم تهيأة الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي بأساليب عدة تختلف من ناحية الفعالية، ويتطلب النمو المصان أوعلى المدى الطويل: تراكم لرأس المال، استخدام عقلاني للموارد، تقدم تقني وتوزيع مقبول اجتماعيا للمداخيل[1]، هذه العناصر هي أمثلة عن محددات النمو الاقتصادي العديدة.

المطلب الأول: إستراتيجية النمو الاقتصادي

يعتبر تحليل استراتيجية النمو الاقتصادي مهما من الناحية العملية، فتحديد أهم عناصر استراتيجية النمو الاقتصادي كفيل بتشخيص أدق لعوامل النمو الاقتصادي بصورة خاصة ومحدداته بصورة عامة.

أولا: عوامل ومصادر النمو الاقتصادي

يتأثر النمو الاقتصادي إما بصورة جوهرية ومباشرة أوبصورة ثانوية غير مباشرة، وهذا يعطينا فكرة ضرورة التمييز بين العوامل التي يظهر أثرها بشكل ملموس وتلك التي يعتبر أثرها ضامرا وغير قابل للتحديد بدقة.

1- عوامل النمو الاقتصادي:

تصنف أدبيات نظرية التنمية الاقتصادية عوامل النمو الاقتصادي كعناصر أومدخلات عملية الإنتاج، ويمكن تلخيصها في ثلاثة عوامل جوهرية تتمثل فيما يلي:

- **الأرض:**

غير أن هذا العامل يعبر عن نظرة ضيقة لمفهوم الإنتاج، حيث تحصره في شكل إنتاج فلاحي يتطلب إستغلال الأراضي الزراعية لإنتاج مختلف المنتجات الغذائية أوسواها. كما ويرمز إلى الأراضي الواقعة ضمن حدود جغرافية معينة، في حين تمتد أنشطة بعض الشركات متعددة الجنسيات إلى خارج نطاق الحدود الإقليمية للدول، وقد تسري عقود الإنتاج دونما إعتماد على هذا العامل خاصة بالنسبة للخدمات الرقمية.

- **العمل**: ويعتمد على النمو السكاني وخاصة الطبقة القادرة والمؤهلة للعمل.
- **رأس المال**: وهو أهم عامل لبلوغ النمو الاقتصادي السريع والمستمر.

[1] Roberto Zagha, Gobind Nankani, Indermit Gill, Repenser la Croissance, **Finance et Développement**, Vol. 43, N°. 1, 2006, p. 09.

ويمكن تقسيم العوامل إلى جوهرية وثانوية، حيث تتضمن العوامل الجوهرية الزيادة في كل من السكان رأس المال والتقدم التكنلوجي، في حين تمثل باقي العوامل المنبعثة عن الواقع الاجتماعي، السياسي والاقتصادي العوامل الثانوية.

2- مصادر النمو الاقتصادي:

هناك 3 مصادر للنمو الاقتصادي، نشير إليها فيما يلي:[1]

أ- زيادة كميات عوامل الإنتاج:

ترتبط مصادر النمو أولا بوفرة عوامل الإنتاج كمرحلة أولى، والتراكم في رأس المال بمعدل أكبر من الزيادة في قوة العمل(K/L) سيعمل على زيادة الناتج الفردي.

ب- الزيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج (أو التقدم التقني):

كمرحلة لاحقة ستعتمد زيادة الإنتاج على تحسن التكنلوجيا. حيث تحدث زيادة في حصة الفرد من الناتج مع بقاء عوامل الإنتاج على حالها، ويمكن حساب معدل نمو الناتج بالعلاقة التالية:

$$g_Y = g_K \times \frac{K}{Y} + \mu \ldots\ (90.)$$

حيث μ: معدل نمو التقدم التقني و g_k : معدل نمو رأس المال الفردي، في كل الأحوال عند بلوغ حالة التشغيل التام سيبقى أمامنا إمكانيتان لزيادة الناتج:

- بمضاعفة عوامل الإنتاج.
- باستخدام عوامل الإنتاج المتاحة بشكل أكثر فعالية. وذلك من خلال تحقيق التوزيع الأمثل للموارد أوتحسين التكنلوجيا.

تجدر الإشارة إلى أن التقدم الفني ذو نفع متعدي حيث يمكن أن يعمل إما على ترشيد العمل (K/L)↑ أوترشيد رأس المال(K/L)↓،ففي ظل قابلية الإحلال بين عوامل الإنتاج، أي عدم ثبات الأسعار النسبية بين عوامل الإنتاج، يقود فرض الثبات إلى نظريات مختلفة فبدل تأثر مخزون العوامل سيتأثر الناتج، مثال ذلك: نظرية Rybezynski للتجارة والتي ينص جوهرها على إحلال بين المنتجات لإبقاء K/L ثابتة. وهنا قد يتجسد مفهوم التقارب عمليا بالنسبة للدول المتقدمة–على

[1] Amable .B, Guellec .D, Les **Théories de la Croissance Endogène**, revue d'économie politique, 1992, p.11.

خلاف ما هو بالنسبة لمخزون رأس المال–، فكلما انطلقنا من معدلات إنتاجية منخفضة كان معدل النمو أسرع[1].

ج- الزيادة في قوة العمل:

حيث يجب النظر إلى السكان النشطين بدل إجمالي السكان لعدم قدرة هذا الأخير التعبير بشكل سليم عن قوة العمل، وتجدر الإشارة إلى كون قوة العمل تزداد إما بفعل كمي أونوعي.

ومن ناحية تأثر الزيادة في الناتج الفردي عبر الزمن تمدنا النظرية الاقتصادية المبسطة خلاصتين:

- يزداد الناتج الفردي بالزيادة في معدل الادخار في الأمدين القصير والمتوسط.
- أما على المدى الطويل فترتبط الزيادة في الناتج الفردي بمستوى ومعدل التقدم التكنلوجي.

يعتبر مجرد توصيف عوامل النمو غير كافي من الناحية العملية، حيث ينبغي الوصف الدقيق للسياسات الاقتصادية الكفيلة بتصويب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأولى في أثناء الإبتعاد عن المؤشرات المستهدفة، مع تحديد استراتيجية لمجابهة الإنحرافات الطارئة.

ثانيا: إستراتيجية النمو الاقتصادي وعلاقتها بالتنمية

أشرنا فيما سبق إلى المزج بين مسمى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، رغم الإختلاف المفاهيمي الواضح بين مدلول كل منهما. ومن المفيد في هذا المضمار تمييز استراتيجية النمو الاقتصادي ونظيرتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

1- إستراتيجية النمو الاقتصادي:

تعرف استراتيجية النمو الاقتصادي على انها "خطة أونمط طويل المدى منتهج لإحداث طفرة في الإنتاج"[2].

أنواع إستراتيجية النمو الاقتصادي: تختلف أنواع استراتيجيات النمو حسب معيار التصنيف المستخدم.

والتصنيف الشائع يميز بين إستراتيجية النمو المتوازن (لِنِرْكْسِيه) وأخرى للنمو غير المتوازن[3].

- **نظريات النمو المتوازن:** Dusemberry & Nurkse، W.A.Lewis، Boeke, Higgins & Myint، Gummar Myrdal، Schultz، Jorenson & Mellor.

---

[1] Baumol W.J, Blackman S.A, Wolf E, **Productivity and American Leadership. The Long View**, MIT Edition, USA, 1989, p. 94.

[2] محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص. 128.

[3] Shrivastava O.S, **Economics of growth development and planning**, Vikas Publishing House PVT Ltd, New Delhi, India, 1996, pp. 281-400.

- **نظريات النمو غير المتوازن**: Hirschman، Rosenstein، Nelson، leibenstiens، Rostow.

للاشارة فإن انتهاج نظرية النمو غير المتوازن – على عكس سابقتها– سيلغي ضرورة الأخذ بفرضية المنافسة التامة ومكافأة عوامل الإنتاج حسب الإنتاجية الحدية. بشكل يجعل الحصول على النمو المنتظم غير مضمون[1].

2- إستراتيجية التنمية الاقتصادية:

تعريف إستراتيجية التنمية الاقتصادية:

- **تعريف أول**: "هي النمط أوالأسلوب الذي تلتزمه السلطات في تحريك عجلات التنمية الاقتصادية. أي خطوط نقل الاقتصاد من الركود إلى النمو الذاتي"[2].

- **تعريف ثاني**: «هي مجموعة الأهداف الكلية طويلة الأجل، والتي يعتقد أنها تشكل إذا ما تحققت تطورا حضاريا عميقا وشاملا للمجتمع مصحوبا بالوسائل الأساسية التي تضمن تحقيق الأهداف»[3].

ونستخلص من التعريفين أن إستراتيجية التنمية يمكن أن تختلف حسب طبيعة المجتمع "راقي أوغير متحضر" وكذا العامل الكامن والجوهري الذي ينتظر منه دفع عجلة التقدم الاقتصادي، حيث نميز بين المذهب النيوكلاسيكي "Orthodox"، المذهب الراديكالي "Radical" وأخيرا مذهب المساواة "Egalitarian"[4].

ونجد لذلك مبررا أساسيا يتمثل في تواتر استراتيجيات مختلفة وبأهداف ونتائج متباينة لدى العديد من الدول النامية، التصنيع، إشباع الحاجات الأساسية، الاعتماد الجماعي على الذات.

كما أن إستراتيجية التنمية الاقتصادية ستمْنَى بالفشل كلما حاولت:

- اختزال مفهوم التنمية في مجرد عملية اقتصادية "فهي متعددة الأبعاد".
- اختزال أدواتها في مناهج عامة ونظرية، ويمكن أن نستدل بذلك عن طريق التعريج على خصائص تعاريف هيآت التمويل الدولية[5]، حيث نجد: التمكين، المشاركة، اللامركزية...الخ.

---

[1] Amable.B, Guellec .D, Op.cit., p. 323.

[2] محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص. 80.

[3] طارق السيد، **علم اجتماع التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص. 84-85.

[4] سمير حمادنة، **السياسات التنموية: مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية**، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، (ط.1)، 1990، ص ص. 15-21.

[5] طلعت مصطفى السروجي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 37-40.

- الاعتماد على برامج قطاعية تمليها الضرورة وليس الحاجة. كبرامج الإصلاح التي ساندها صندوق النقد والبنك الدوليين، بحيث لم تعالج الأثر على الفئات منخفضة الدخل والأكثر تضررا بشكل كاف.

- استيراد إستراتيجية التنمية أوتعميماتها ومحاولة تطبيقها دون النظر في اعتبارات المجتمعات والدول ذات المستويات الدنيا من التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي حسب نظرية التنمية

أظهرت الدراسات التطبيقية أن محددات النمو الاقتصادي عديدة وحتى وقتنا الراهن لازالت هناك بحوث حول المحددات الكامنة لهذه الظاهرة، نتيجة التعقيد الذي تتصف به عملية النمو على المدى الطويل. وبتتبع التطور الحاصل في هذا الميدان يمكن القول أن المحددات تنقسم إلى أربعة أقسام وهي:

- **التراكم**: بالنسبة لعوامل الإنتاج المتمثلة في رأس المال المادي، المالي وأخيرا البشري.
- **الفاعلية**: القدرة على تحسين مخرجات عملية الإنتاج بالمقارنة مع نفس المقدار من المدخلات.
- **الانفتاح على الاقتصاد العالمي**: والذي يولد آثارا خارجية موجبة على شكل تدفقات تنعكس على الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي[1]، ولا نعني بالانفتاح الاقتصادي تحرير المبادلات فقط، بل كافة الشروط القبلية المطلوبة وخاصة تلك التي تفرضها العولمة على اقتصاديات الدول في الوقت الراهن، ونذكر منها على سبيل المثال الخوصصة، لما لها من إنعكاسات على فاعلية المنشآت.
- **الهياكل المؤسسية**: والتي تعمل على قيادة وتوجيه عملية الإنتاج بقدرة وفعالية أكثر.

وتبعا لمعايير التصنيف المستخدمة يمكن فهم تواتر وأهمية هذه المعايير بشكل أفضل...

أولا: المحددات التقليدية

تتمثل المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي في:

1- الاستثمار:

يعد الاستثمار محددا مهما للنمو، ويظهر جليا بنموذج Solow 1956 أن هناك علاقة طردية خطية بين الاستثمار والنمو. لكن تأثر النمو بالاستثمار يبقى متفاوتا بين اقتصاديات دول العالم، وأول محاولة لتفسيره التقارب الشرطي لـ Solow باتجاه التوازن الذي يعمل كرافعة لأثر الاستثمار على النمو

[1] Edwards Sebastian, "Openness, Productivity and Growth: What do we really know**", NBER Working Paper**, N°. 5978, Cambridge MA, 1997.

على عكس ما يحدث بعد نقطة التوازن حيث سيرتبط النمو بعوامل خارجية، ويعد هذا الطرح مقبولا في ظل ثبات أوتناقص الغلات.

2- رأس المال البشري:

في مراحل سابقة لنموذج Solow يبدو أن النقص لم يكن مجرد فرض تناقص الغلة بل أسبابها، ويعد رأس المال البشري محركا كامنا للنمو الاقتصادي لفت انتباه العديد من الاقتصاديين. وقد أدرجه البعض على شكل عامل إنتاج مثل Mankiw, Romer and Weil ضمن نموذج Solow، المحاولة الأولى تظهره على شكل استثمار "يقارب معدل التمدرس" أما الثانية تشبهه بالمخزون "سنوات التمدرس التراكمية للفئات العاملة". يمتاز رأس المال البشري بتعدد وصعوبة إدراجه بنموذج النمو: التعلم، التمهين وآثاره الخارجية...، كما أن تقدير حركة مخزونه لا تحظى باهتمام واسع.

العوامل المحددة لفعالية رأس المال البشري:

بالنظر إلى مفهوم رأس المال البشري يمكن صياغة العوامل الكفيلة بتحديد فعاليته، فإذا نظرنا إليه نظرة مادية تغتزل الفعالية في المقدرة على بلوغ أفضل مردودية للعامل أوالموظف اعتمادا على مقدار معين من المدخلات التي تتطلبها عادة عملية الإنتاج، سنجد المحددات تنحصر في مستويات التعليم، التكوين، التأهيل والصحة، على خلاف نظرتنا إليه كحزمة الأفكار التي ترقى بعملية النمو الاقتصادي النوعي. ويمكن تلخيص العوامل المحددة لفعالية رأس المال البشري فيما يلي:

- **مستوى التعليم:**

لقد حاول العديد من الباحثين تحديد الرابطة بين كل من متغيرة معدل التمدرس ومخزون رأس المال.[1]

ويعطينا نموذج Lucas فكرة عن قابلية تبني أسلوب التكميم لمخزون رأس المال البشري اعتمادا على أسلوب السلاسل الزمنية، إضافة إلى امكانية اللجوء إلى الدراسات المقطعية "الأفقية"، ونظرا لصعوبة تقديره عادة ما يستعاض بمستوى التمدرس كمؤشر بديل لرأس المال البشري بناءا على الشواهد التطبيقية التي تشير إلى الارتباط على المدى الطويل بين مخزون رأس المال ومعدلات التمدرس.

---

[1] من بين الدراسات المعتمدة في هذا المجال نجد:

دراسة Nehru, Swanson and Dubey سنة 1995 التي اعتمدت على مؤشرات التمدرس لـ Banks، حيث غطت الدراسة عشر (10) دول متقدمة وهي: كندا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، النرويج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد، توصل فيها الباحثون إلى إكتشاف علاقة طردية قوية بين كل من معدل التمدرس ومتوسط عدد سنوات الدراسة خلال الفترة 1960-1979.

دراسة كل من Barro et Lee خلال 1993، حيث غطت الدراسة ثماني (8) دول وهي: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، الشيلي، هولندا، إسبانيا، فنزولا. قام الباحثان خلالها بمقارنة متوسط حركة مخزون رأس المال مع متوسط معدلات التمدرس الاصطناعي لـ Banks (خماسية) عن الفترة 1960-1970.

بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن الاقتصار على المؤشرات الكمية بدل النوعية فيما يخص التعليم عادة ما يؤدي إلى صعوبة في تحديد العلاقة الطردية بين النمو والتعليم[1].

- **مستوى الصحة:**

أظهرت العديد من الدراسات بالاعتماد على بيانات منظمة الصحة العالمية (WHO) العلاقة الطردية بين الصحة الجيدة ومستوى النمو الاقتصادي، وقد أجريت بحوث في هذا المضمار حول محددات الصحة الجيدة خلصت إلى أن الخدمات الصحية وجهود مركزة نظم العلاج على خلاف الوقاية كفيلة بتحسين المستوى الصحي. إن الإرتباط الطردي بين عامل الصحة والنمو الاقتصادي لا يعكس بالضرورة جودة الخدمات الطبية، مما دفع العديد من الحكومات إلى السماح بخصخصة الخدمات الطبية.

3- الانفتاح التجاري:

يتأثر الانفتاح التجاري بالسياسة الاقتصادية، لكن انعكاساته تتراوح بين الإيجاب والسلب بالنسبة للدول خاصة المتخلفة مما يعطيها مبررا مشروعا لانتهاج سياسات حمائية. ويواجه تحليل انعكاس الانفتاح التجاري على النمو نفس الإشكال الذي يطرحه رأس المال البشري والمتمثل في المؤشر الإحصائي الملائم. يتمثل نفع الانفتاح التجاري في التخصيص الأمثل للموارد وزيادة التقدم التقني.

أ- **تصنيفات الدول حسب معيار الانفتاح التجاري:**

يمكن الحصول على تصنيفات مختلفة أهمها التصنيف الذي يعتمد على مرونة هيكل التصدير، باعتبار أن السبب الرئيسي الذي يقف حائلا دون الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري عادة ما يكون مستوى المرونة في هيكل التصدير لدولة ما، والذي نميز من خلاله بين أربع فئات من الدول[2]:

- الاقتصاديات ذات التوجه الخارجي.
- الاقتصاديات ذات التوجه الخارجي المعتدل.
- الاقتصاديات ذات التوجه المعتدل نحو الداخل.
- الاقتصاديات ذات التوجه القوي نحو الداخل.

---

[1] Nadir Altinok, **Essais sur la qualité de l'éducation et la croissance économiques**, thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Bourgogne, France, 2007, p. 61.

[2] قاسم محمد الحموري، عهود عبد الحفيظ علي خصاونة، الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي "1972-1996"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد: 17، العدد: 1، 2001، ص ص. 346 – 348.

في البداية وخلال الثمانينات تم اعتماد متغيرة الصادرات كمؤشر للانفتاح، لكن وبظهور عيبين رئيسيين متمثلان في داخلية عامل التصدير، وعدم الارتباط الصريح بين مستوى الصادرات ودرجة الانفتاح التجاري بات من غير المعقول التركيز فقط على الصادرات كمؤشر ناجع للانفتاح، حيث يتطلب إيجاد هذا الأخير الأخذ بعين الاعتبار الميل الطبيعي للاكتفاء الذاتي والذي يظهر لدى الدول الكبرى، بشكل يجعلها تبدوا أقل انفتاحا، على عكس ما هو في الواقع.

لا يوجد اتفاق حول فكرة العلاقة الطردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ضمن الأدبيات المتعلقة بموضوع التجارة والنمو[1].

ويفيد الانفتاح التجاري في حالة تأكد علاقة متغيرة الصادرات أوالواردات إيجابا بمعدل النمو الاقتصادي، أما على مستوى جزئي فيتطلب قدرة عالية للمستثمرين المحليين على التجاوب مع متطلبات السوق المحلي مع قابلية على الاندماج ضمن السوق الدولي من خلال الوفاء بالشروط التي يتطلبها من منافسة وجودة السلع، إضافة إلى سرعة التكيف مع تقلبات الطلب الخارجي.

ب- علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي نتائج دراسات حول علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

الجدول رقم (2-01): بعض الدراسات حول علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

الدراسة	نتائج الدراسة
Emery (1967), Michealy (1977), Balassa (1978, 1985), Ram (1985), Rana (1988), Rana and Dowling (1990), Ottani and Villanueva (1990)	نمو الصادرات يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي.
Healy (1973), Darrat (1987), Mukherji (1987)	لم تتوصل إلى نتائج حاسمة حول طبيعة العلاقة.
Cline (1982), Irma (1984)	نمو الصادرات لا يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي.
Dodaro (1991), Tyler (1981), Moschos(1989), Singer and Gray(1988), Syron and Walsh(1968), Kavoussi(1985)	العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي متشابكة ويؤثر فيها أكثر من متغير.

المصدر: المسح المرجعي.

[1] Célestin Venant Cossi Quenum, **Financement public des systèmes éducatifs et croissance économique dans les Pays en Voie de Développement : cas des pays de l'Union Économique et Monétaire Ouest Africaine (UEMOA)**, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université de Bourgogne, France, 2008, p. 159.

ثانيا: المحددات الحديثة

بعض المحددات أتى على ذكرها بعض الباحثين ضمن ما يسمى النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة" The modern macroeconomic theory"، انطلاقا من سنوات الثمانينات. ونأتي على ذكر أهمها فيما يلي:

1- على مستوى محلي:

يكتسي فهم محددات النمو الاقتصادي على المستوى المحلي أهمية بالغة لصياغة أي إستراتيجية تنموية، وفي خضم مسألة تهيأة شروط النمو الاقتصادي لابد من التأكيد على أهمية البرامج المبتكرة لزيادة الأداء الاقتصادي، مثل مخططات الاستثمار في الهياكل القاعدية وإنشاء اقتصاد مؤسساتي داعم للاستقرار الاقتصادي تمهيدا للرقي بالنمو الاقتصادي الوطني.

- **الهياكل القاعدية الاجتماعية:**

لقد أظهرت دراسات عديدة مؤخرا أن أول عامل يحدد مستوى الدخل لبلد ما هو نوعية مؤسساته، وقد أكدت دراسة Rodrick, Subramanian & Trebbi التي تم اجراؤها خلال سنة 2004 أهمية المؤسسات كعامل محدد للنمو.

بيد أن الموضوع ليس بحديث العهد، فمع نهاية السبعينات تم لفت الانتباه لأهمية المؤسسات كحقوق الملكية، نظام الملكية العقارية، والنظم القانونية في تفسير فشل الأسواق، ومع بداية التسعينات بات جليا أن مقاربة التنمية – النيوكلاسيكية– القائمة على تصحيح الأسعار قد أهملت الهيكل المؤسسي لاقتصاديات السوق، ليتم في نهاية التسعينات تحديد فكرة المؤسسات القائمة على 5 عناصر (حقوق الملكية و/أو التحكيم، مؤسسات الضمان الاجتماعي، مؤسسات تسيير النزاعات، مؤسسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤسسات الضبط أوالتنظيم).

لم يتم استيعاب فكرة العلاقة الطردية بين المؤسسات والنمو الاقتصادي، لأنه غالبا ما يتم الوقوف على الأثر غير المباشر للمؤسسات على مستويات الدخل، كما لم يتم تثمين أهميتها إلا بعد دراسة Easterly and Levine خلال سنة 2003 التي أوضحت أنها أهم حتى من العامل الجغرافي والسياسي[1].

أظهرت تجارب العديد من الدول أن المؤسسات لا يمكن أن تنجح لوحدها في تحقيق الرخاء الاقتصادي، والسبب البسيط لذلك يتمثل في غياب الثقة في هذه المؤسسات أحيانا.

---

[1] William Easterly, Ross Levine, "Tropics, Germs and Crops: How Endowments Influence Economic Development", **Journal of Monetary Economics,** Vol. 50, 2003, pp. 3-39.

- **البحث والتطوير** (R & D):

يرتبط معدل نمو إنتاج ساعة العمل-الإنتاجية- بشدة بحجم الإنفاق على البحث والتطوير[1]، ليس هذا فحسب فنفعه متعدي وهي الفكرة المسماة اتساع الفائدة "Spillovers"[2].

حيث أوضحت نظريات النمو الاقتصادي الحديثة بأن الاختلافات المشاهدة على مستوى الناتج الفردي ومعدل نمو الإنتاجية -على المدى القصير والمتوسط- بين الدول، ترتبط أساسا باختلافات في نظم وسياسات البحث والتطوير، وباختلافات بين نظم التعليم في حالة إمداد هذه الأخيرة المجتمع بعمال مؤهلين قادرين على ابتكار المعرفة التقنية[3].

- **البيئة المؤسساتية والحكومة**:

تتضمن البيئة المؤسساتية الأطراف التي لها سلطة الرقابة على آليات المعاملات على إختلاف طبيعتها، وكلما إتسمت هذه البيئة بإختلالات تهدد ثقة المتعاملين كلما ثبطت من حافز الإقبال على التعاملات، يترتب عن ذلك إتجاه نزولي لمعدلات النمو الاقتصادي.

2- **على مستوى دولي**:

– **حجم السوق والتجارة الدولية**: حيث يتيح السوق الأوسع دفعا قويا لنشاط البحث والتطوير من خلال تدنئة التكاليف الحدية[4]، كما توفر التجارة الدولية مزايا عديدة منها المعرفة وتوسعة الفرص[5].

– **تواتر الدورات الاقتصادية والتجارية ومدى التأثر بها**: تنبع من فرض قاعدي مفاده أن اللااستقرار الاقتصادي مقاسا بالانحراف المعياري لمعدلات التبادل ينعكس على النمو الاقتصادي بالتناسب مع درجة التعرض الخاصة بكل دولة. ويمكن أن يتضاعف الأثر في حال اللااستقرار السياسي أو في حال لم يمتلك البلد هيآت ذات جودة. ويختلف الأمر عند تبني الحكم الراشد حيث تعمل سياسات الانفتاح كماص للصدمات الاقتصادية، كما ويتيح إمكانية الحد من مخاطر انقطاع التدفقات المالية وكذا ظهور أزمة مالية.

---

[1] Zvi Griliches, "**R & D and productivity, Handbook of the economics of innovation and technical change"**, Basil Blackwell, Oxford, 1995, pp. 25-89.
[2] Zvi Griliches, The Search for R & D Spillovers, **Scandinavian Journal of Economics**, Vol. 94, 1992, pp. 29-47.
[3] Célestin Venant Cossi Quenum, Op.cit., p. 128.
[4] Wesley M. Cohen, Steven Klepper, A Reprise of Size and R & D, **Economic Journal**, Vol. 106, 1996, pp. 51-925.
[5] Gene M. Grossman, Elhanan Helpman, Endogenous Innovation in the Theory of Growth, **Journal of Economic Perspectives**, Vol. 8, 1994, pp. 23-44.

- **ارتباط الاقتصاد ومدى اندماجه في كيانات إقليمية:**

وبصدد الحديث عن دور التكامل الاقتصادي الذي أدرج ضمن العديد من الدراسات[1] فإن أهم نتيجة والتي عادة ما يشير إليها الباحثون أن قيامها بالشكل جنوب-جنوب أفضل من جنوب-شمال، وأول من أشار إلى هذه الفكرة "André Grejbine"، حيث صنف الشكل الأول كتجارة باعثة (Stimulant) أما الثاني كتجارة إخضاع (Aligning)، فإضافة إلى تعظيمها المتوازن للمنافع والرفاهية بالشكل الحاث تسهم في نمو الاقتصاد العالمي[2]. في حين تولد هيكلا على شكل مركز-ضواحي بشكل الإخضاع تدعمه سياسة النزوح، فيستفرد المركز بزيادة التصنيع والابتكار على حساب دول الجنوب.

يوضح الشكل الموالي دور الانفتاح التجاري في تجسيد قنوات ومنافذ محفزة للأداء الاقتصادي (المتغيرات).

الشكل رقم (2-01): قنوات ومحددات النمو الاقتصادي حسب نظرية التنمية

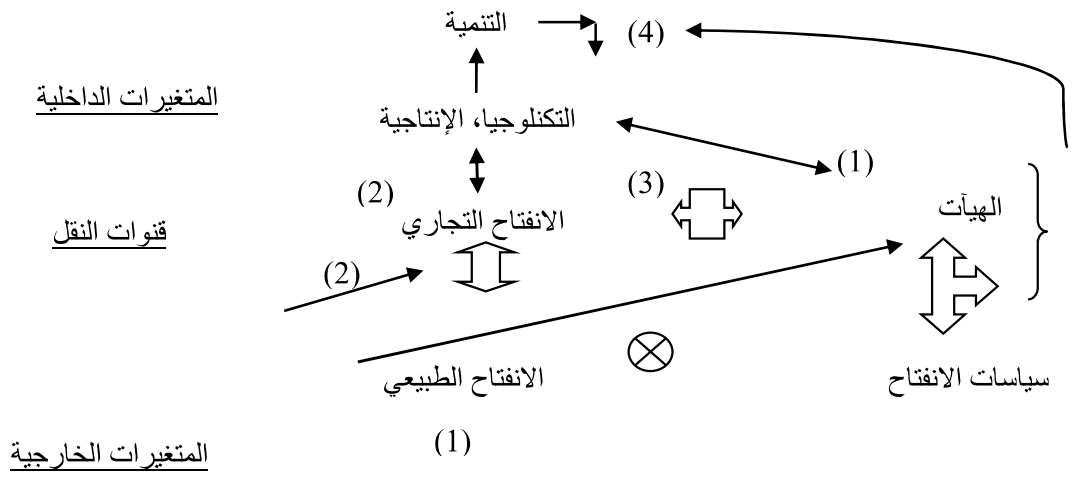

Source : Gilbert Niyongabo, **Politiques d'Ouverture Commerciale et Développement Economique**, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne, France, 2009, p. 102.

[1] من بينها: Rivera-Batiz et Romer (1991), Grossman et Helpman (1991) et Rivera-Batiz et Xie (1993)

[2] Kouassi Hugues Kouadio, **Intégration Economique Développement et Croissance**, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université paris I .Panthéon .Sorbonne, France, 2008, p. 220.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي حسب طبيعتها

يمكن تصنيف محددات النمو الاقتصادي حسب طبيعتها إلى محددات كمية وأخرى نوعية، ففي السابق ركزت نظريات النمو الكلاسيكي والنيوكلاسيكي على النوع الأول، امتد اهتمام النظريات الحديثة إلى محددات نوعية كالمعرفة وطبيعة المؤسسات أوالعلاقات المؤسساتية، الثقة المجتمعية...الخ.

أولا: المحددات الكمية

تتمثل المحددات الكمية في العوامل المادية التي تؤثر إما مقاديرها الابتدائية، مستوياتها أومعدلات نموها في آلية النمو الاقتصادي أوالأداء بصورة عامة.

1- على المستوى الداخلي:

تتلخص أهم محددات النمو الاقتصادي ذات الطابع الكمي على مستوى داخلي فيما يلي:

- الاستهلاك الحكومي:

فهناك أثر سلبي عادة للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، لأنه يضغط على جهد الاستثمار سلبا[1]. كما أن التوسع في الإنفاق قد يؤدي إلى عجز موازني وتضخم وبالتالي تراجع الأداء الاقتصادي.

- نسبة الادخار والاستثمار:

أوضحت بعض الدراسات التجريبية للنمو عبر البلدان دورا ايجابيا مهما لنسبة الاستثمار(من بين هذه الدراسات: Delong & Summers 1991, Mankiw, Romer and Weil 1992)، وتشجع متغيرات السياسة مثل الحفاظ على حكم القانون، تقليل الاستهلاك الحكومي واستقرار الأسعار النمو الاقتصادي جزئيا بحث الاستثمار، لكن عائقا آخر يبقى قائما بمقارنة أفقية يتمثل في افتقار بعض البلدان للحركية التامة لرأس المال، بما يضعف التأثير الإيجابي الكامن[2]. كما أن الزيادة في معدل الادخار تقلل التضخم وتحفز النمو الاقتصادي[3].

- التضخم:

يؤثر التضخم بشكل غير مباشر على النمو الاقتصادي، حيث يمر الأثر عبر محددات أخرى كالاستثمار والادخار اللذان يتأثران بمعدلات الفائدة الحقيقية ($i_r = i_n - t$). وينحصر عادة أثر التضخم عندما يتعلق الأمر باقتصاديات ذات فعالية مستقلة عن اضطرابات التوسع النقدية.

---

[1] نادر إدريس التل، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 29-30.

[3] Thorvaldur Gylfason, **Principles of Economic Growth**, Oxford University Press, New York, USA, 1999, p. 151.

2- على المستوى الخارجي:

- **شروط التجارة:**

تقاس شروط التجارة عادة بنسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات[1]، حيث تكون في حالة الإيجاب ذات أثر شريطة حدوث تغير كمي في الناتج الداخلي الخام نتيجته زيادة الدخل المحلي الفعلي، كما يرد احتمال زيادة الاستهلاك المحلي الفعلي دون أثر على الناتج الفعلي. أما في حالة السلب فتبقى استجابة الناتج والتوظيف أمرا واردا يعتمد على هيكل التجارة بصورة عامة. مثال: البلد المستورد للنفط سيستجيب للارتفاع في السعر النسبي للنفط بتخفيض توظيفه وإنتاجه.

- **مؤشر الأداء الاقتصادي العالمي:** في هذا المجال يمكن أن يمتد أثر العديد من المركبات الاقتصادية الأخرى، كأداء أكبر العملاء التجاريين موردين كانوا أومستوردين، وقيود تدفقات رأس المال الأجنبي بشتى أنواعه.

- **جغرافية ومدى اندماج الاقتصاد:** تفرض العولمة تحديا جديدا يتمثل في إمكانية الإقصاء والتهميش التي تطال العديد من اقتصاديات الدول النامية التي لم تنجح في محاولات التكامل أوتشكيل كيان اقتصادي إقليمي، وسينعكس ذلك على مستوى أدائها.

وقد اقترح في هذا المضمار مجموعة من الباحثين مؤشرات للتبعية الاقتصادية لقياس مدى الاعتمادية المتبادلة لاقتصاد أومنطقة ما على الاقتصاد الدولي أوالشركاء التجاريين. ومن المهم ملاحظة أنه بينما تقيس هذه المؤشرات درجة التبعية أوالاستقلالية لاقتصاد ما فهي أيضا تكشف قوة اقتصاد تلك الدولة وبالتالي مقدرتها على امتصاص الصدمات والضغوط الخارجية، وبالتالي ضمان استقرار النمو الاقتصادي.

ثانيا: المحددات النوعية

المحددات النوعية غير قابل للقياس في أغلب الأحيان على خلاف المحددات الكمية، ترتبط بعوامل ثقافية، نفسية واجتماعية معقدة ومتشابكة.

1- الديمقراطية:

لقد أظهرت الأدلة التجريبية بأن الديمقراطية مفيدة للنمو الاقتصادي[2]، يعتمد بشكل أساسي في قياسها على مؤشر الحقوق السياسية لـ Gastil وكذا الحريات المدنية. رغم ذلك تبقى العلاقة بين

[1] نادر إدريس التل، مرجع سبق ذكره، ص ص. 26-27.

[2] Thorvaldur Gylfason, Op.cit., p. 121.

النمو الاقتصادي والديمقراطية بعيدة عن الكمال، فمثلا: بعض البلدان المتسمة بديمقراطية ضئيلة لها متبقيات موجبة كبيرة. كما وتبدو الدول متوسطة الديمقراطية وكأنها تتفادى معدلات نمو منخفضة ولكن لا يكون لها بشكل خاص معدلات نمو عالية[1]، كما قد تكون الديمقراطية متغيرا تابعا[2]. وعلى صعيد توحيد مقياس مقارن يصادف بناء ارتباط بين الديمقراطية والنمو صعوبات جمة أهمها: مؤشر الديمقراطية "بعض المؤشرات قد يكون ضد مفهوم الديمقراطية بحد ذاته كالمؤشر الذي وضعه Gastil خلال 1991، حيث يضيف بعد تعريفه للديمقراطية أن البلدان التي ينحصر فيها تأثير الأقليات على الشؤون السياسية ستصَنف على أنها أقل ديمقراطية".

تَمَايزْ المجتمعات وإشكال الأقليات والعرقيات: وفي خضم الجدل بصدد استقلالية أوارتباط النمو بالديمقراطية، يرجح أن الفصل يتضح بإدراج رابطة مكملة بين طبيعة الديمقراطية ومدى التحسن الذي يمكن أن تضمنه في فرص النماء والحصول على الرفاه بشكل متساو، أي الإشارة إلى أن الديمقراطية ترتبط بالعدالة في التوزيع وتحسن فرص العيش أكثر منها بزيادة المعروض الإنتاجي. يدعم هذا دراسة ميدانية أظهرت أن العلاقة بين المتغيرين قد تكون لاخطية[3]. في كل الأحوال تضمن الديمقراطية الاستقرار السياسي والذي ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي.

تعطينا تحاليل اقتصادية كلية نظرة أوضح عن قدرة لااستقرار الهيآت السياسية على خلق صدمات على النمو الاقتصادي، من خلال التأثير على أحد أهم قناة نقل السياسة الاقتصادية والمتمثلة في حجم الاستثمارات[4].

2- المستوى الابتدائي من رأس المال البشري:

يرتكز التراكم الرأسمالي البشري على المستويات الابتدائية للتعليم لدى البالغين (إجمالي سنوات التحصيل، مدى تعميم الدراسة الابتدائية..)[5].

اهتمت الدراسات في هذا المجال بتحليل حساسية الناتج الداخلي الخام لصدمات التغير في مؤشرات التعليم[6]، تحليل طبيعة العلاقة السببية بين المتغيرين، إضافة إلى مقارنة الأثر النسبي لمتغيرات التعليم الكمية مع متغيرات نوعية أوغير ملموسة.

---

[1] نادر إدريس التل، مرجع سبق ذكره، ص. 53.

[2] Martin Lipset Seymour, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", **American Political Science Review**, Vol. 53, 1959, p. 75.

[3] Mahmoud Ishtiaq, Growth and the puzzle of political and economic equilibrium, paper, Harvard, 1996.

[4] من بينها: Ben-Habib & Spiegel (1992), Mauro (1993)، Knack & Keefer (1993) Goodrich (1991).

[5] نادر إدريس التل، مرجع سبق ذكره، ص ص. 17-20.

[6] Célestin Venant Cossi Quenum, Op.cit., p. 131.

3- الرقم القياسي لحكم القانون:

يمكن تحليل استخدام العديد من دلائل مؤشر حكم القانون من أهمها: نوعية البيروقراطية، الفساد السياسي، واحتمالية عدم اعتراف الحكومة بالعقود مع خطر المصادرة الحكومية، والحفاظ الكلي على حكم القانون. بعض الشواهد الميدانية أقرت أن الحفاظ على حكم القانون يعزز للنمو الاقتصادي[1].

وتتضمن البحوث الأفقية cross –country studies العديد من محددات النمو الاقتصادي. فمثلا بدراسة Barro خلال سنة 1996 تمت الإشارة إلى ثمانية محددات هي: [مستوى الناتج الداخلي الابتدائي، مستوى رأس المال البشري الابتدائي، معدل الخصوبة، الاستهلاك الحكومي، مؤشر حكم القانون، شروط التجارة، المتغيرات الإقليمية وأخيرا معدل الاستثمار][2].

بالجدول الموالي ملخص لعوامل النمو حسب نتائج نمذجة النمو الاقتصادي من قبل المنظرين:

الجدول رقم (2-02): محددات النمو الاقتصادي

زيادة النمو الاقتصادي	تثبيط النمو الاقتصادي	النماذج
التمدرس، الاستثمار في التعليم[1،2]	الإنفاق على الاستهلاك الحكومي[1]	Barro 1991 [1]
الادخار الرأسمالي، الاستثمار[2]	عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[1]	Mankiw, Romer, and Weil 1992 [2]
استثمارات التجهيز[3]	الحواجز التجارية [3،4،5،6]	De Long and Summers 1991 [3]
مستوى رأس المال البشري[1،6]	الاشتراكية [1]	Ben – David 1991 [4]
		Roubini and Sala-i-Martin 1991 [5]
		Gould and Ruffin 1993 [6]

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مسح مرجعي.

4- عامل الثقة:

يمكن الجمع بين المؤشرات المؤسسية التي توضح مدى مرونة علاقة الأفراد بمؤسسات الدولة ممثلة إما في هياكل الخدمات العامة أومجالس السلطة، وذلك بغرض تحديد مستوى ثقة الجماهير في كيان المجتمع الذي يؤدي دورا مهما في الاستقرار الاجتماعي – السياسي الضروريين لبلوغ استقرار اقتصادي.

---

[1] نادر إدريس التل، مرجع سبق ذكره، ص ص. 24-26.

[2] Robert J. Barro, Determinants of Economic Growth: A Cross Country Empirical Study, **NBER Working Paper**, N°. 5698, 1996, pp. 14-23.

المبحث الثاني: محددات ظاهرة الفقر

إن الفهم السليم لأي ظاهرة اقتصادية – اجتماعية يمر عبر قناة تحديد عواملها أوأسبابها، فبمعرفة شروطها يمكن إعداد حزمة من السياسات الهادفة لتذليل الصعوبات الناشئة عنها خدمة لأغراض التوجه الاقتصادي التنموي.

يشير العديد من الباحثين إلى أن تحديد الفقر بشكل يجعل إمكانية تشكيل سياسات ذات فعالية لمكافحة هذه الظاهرة لا يتم إلا من خلال تحديد المتضررين من الفقر "الفقراء" على مستوى هيكل المجتمع وكذا على مستوى توزيعهم جغرافيا.

ويفرض واقع العديد من بلدان العالم المتخلف اللجوء إلى مسوحات ميدانية لإحصاء انتشار الفقر، حيث يتم الاعتماد على أساليب إحصائية كالمعاينة، كما ويتم اللجوء إلى جمع معلومات إستبيانية لتحديد الظاهرة بشكل أدق.

وكمحاولة منا لوضع صياغة لأسلوب قياس ظاهرة الفقر بشكل أقرب من قاعدة البيانات الكلية، قمنا بالاعتماد على تحليل مجمعات اقتصادية كلية تفيد بإعطاء نظرة كلية أكثر ما يقال عنها أنها منهجية استنباط وتقييس لظاهرة الفقر بالاعتماد على الاستهلاك.

المطلب الأول: المحددات من منظور جغرافية الفقر

تتباين جغرافية الفقر من دولة لأخرى، وحتى في الدولة ذاتها، تبعا لموقع الأسر الجغرافي، تباين البيئة، نوعية التربة، المناخ والقرب من الأسواق ووسائل المواصلات والبنى التحية كالمياه والصرف والخدمات الصحية والتعليمية وخلافها[1]. ويمكن التمييز بين المحددات الاجتماعية والاقتصادية.....الخ.

أولا: المحددات الاجتماعية

أظهرت الدراسة التي قام بها القدسي[2] خلال سنة 2002 على عينة من الدول العربية أن أهم محددات الفقر تأخذ طابعا اجتماعيا يتعلق بمفهوم جغرافية الفقر.

فأفقيا [البعد أوالقرب عن المناطق الحضرية سواء في الأرياف أوالمدن، طبيعة الوظيفة من حيث إنتمائها القطاعي "حيث يزاول الفقراء عادة أنشطة زراعية في المناطق المعزولة والأرياف لكسب المعيشة"؛ إضافة إلى ان العاملين لحسابهم الخاص أقل عرضة للدخول ضمن الفئات الفقيرة مقارنة

---

[1] Birgman .D, Folack .H, Geographical Targeting for Poverty Alleviation, **The World Bank**, Washington DC, 2000.

[2] سليمان القدسي، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد:04، العدد: 2، 2002، ص ص. 30-38.

بالأفراد الذين يعملون لحساب الآخرين، يفسر ذلك بالتخمة الوظيفية وجمود مستويات الأجور بالقطاع العام].

أما عموديا [يتحكم حجم الأسرة في مستوى فقرها؛ فكلما إزداد تعداد الأفراد ضمن نفس الأسرة كلما إزدادت التكاليف بالنسبة للمجموع وقل متوسط الإنفاق على الفرد الواحد، إضافة إلى مستوى التعليم ومعطيات البطالة].

تتفق العديد من البحوث التطبيقية على كون التعليم أحد أهم محددات الفقر، ففي الدراسة التي قام بها مالكي وآخرون خلال سنة 2012 على عينة مكونة من 500 عائلة جزائرية[1]، توصل الباحثون إلى أن مستوى تعليم رب الأسرة "ذكر أو أنثى" له إنعكاس سلبي معنوي على الفقر الذاتي بالنسبة لفئات الدخل الأشد فقرا.

يمتاز تحليل المحددات اعتمادا على منهج جغرافية الفقر بتحديد الفئات الأكثر عرضة للفقر على مستوى جزئي؛ كما يمتاز بصعوبته من الناحية التطبيقية، لكن ليس على مستوى مصداقية النتائج بقدر ما هو بالنسبة لجمع البيانات من مسوحات المتغيرات النوعية التي تمتاز بصعوبة في التقدير عادة، إضافة إلى كونها ذاتية أي غير موضوعية مما يزيد من احتمال الخطأ في التقدير.

وترتبط المحددات الاجتماعية بكون الفقر حرمانا من القدرات الأساسية، وليس مجرد تدني في الدخل كمعيار لتحديد الفقر[2].

ثانيا: المحددات الاقتصادية

عادة ما تركز الدراسات في تحليلها لمحددات الفقر على معطيات اجتماعية بالنظر إلى طبيعة كون الفقر ظاهرة اجتماعية بالدول النامية أوالمتخلفة، لقد دأبت مؤخرا الدراسات التطبيقية على إدراج المعطيات الاقتصادية التي تعمل على تحديد ظاهرة الفقر خاصة بالدول المتقدمة.

- برامج الإنفاق الحكومي:

يجب لهذه البرامج أن تتوخى الكفاءة في اختيار المنافذ المستقبلة للدعم، مع مراعاة الاعتدال بالتوفيق بين أولوية تقليل ظاهرة الفقر وإلزامية مراعاة أهداف سياسة التوازن الاقتصادي من جهة أخرى. في هذا المجال تلجأ حكومات بعض الدول إلى الاستغناء عن سياسة الدعم لأسعار السلع

[1] Samir B.E. Maliki, Abderrezaq Benhabib, Abdelnacer Bouteldja, Quantification of the Poverty-Education Relationship in Algeria: A Multinomial Econometric Approach, **Topics in Middle Eastern and African Economie**, Vol. 14, 2012, pp. 377-394

[2] شوقي جلال، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 303، 2004، ص. 113.

واسعة الاستهلاك واستبدالها بسياسات التحويلات لصالح الفئات محدودة الدخل، لتلافي تعميم الدعم على طبقة الأغنياء.

كما تتضمن برامج الإنفاق الحكومي توخي الفعالية في بناء نظم إعادة توزيع الدخل من خلال النية السليمة للسياسات الاقتصادية في مجال تحويل جزء من الرفاهية من الأغنياء إلى الفقراء "التأمين ضد البطالة، التحويلات الاجتماعية، ضرائب الدخل...".

- **مدى مركزة سياسات تمكين الفقراء:**

إن المركزة على خلاف مفهوم التنمية المحلية عادة ما تعوق قدرات المجتمعات – خاصة تلك التي تمتاز بمستويات عالية لانتشار ظاهرة الفقر– على الرقي والتقدم.

بهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن عددا من الاقتصاديين أولوا اهتماما متزايدا لنظرية أقطاب النمو الاقتصادي مثل Perroux و Hirschman، باعتبارها نظرة مركبة على مستوى جزئي، وحسب بعض الباحثين تعتبر نظرية أقطاب النمو السبب في نشوء نظرية السببية الحلقية لـ Myrdal المتضمنة لمفهوم الاقتصاد الثنائي[1].

- **النمو الاقتصادي المستدام:**

يمكن للنمو الاقتصادي على مدى فترة زمنية طويلة المدى أن يحدث طفرة نوعية فيما يخص متوسط الدخل الفردي، الذي يضمن في حال وجود أثر النوازل أن يستفيد الفقراء من ثمار هذا النمو ولو بقدر قليل نسبيا، كما يساهم النمو الاقتصادي المبني على مفهوم الطاقة البديلة وصناعة المرتجعات في الإقلال من أعباء الحكومات بخصوص تكاليف التلوث البيئي، مما يوفر هامشا معتبرا للمناورة بصدد تقليص اعداد الفقراء من خلال السياسات الموازنية.

المطلب الثاني: محددات الفقر من منظور السياسات الاقتصادية

إن الفقر بمفهومه التقليدي هو: "وضع يفتقر فيه الناس إلى المال اللازم لشراء ما يكفي من الغذاء، وإشباع حاجاتهم الأساسية الأخرى"[2]. حسب هذا المفهوم يمكن حصر المحددات التقليدية ضمن ثلاثة عناصر هي:

[1] Kouassi Hugues Kouadio, Op.cit., p. 07.

[2] مركز الخليج للأبحاث، **عولمة السياسة العالمية**، (ط.1)، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص. 936.

أولا: سياسات التشغيل

يقصد بها محاولة الحكومات توفير مناصب شغل خاصة في الظروف التي ترتبط فيها مستويات الفقر المرتفعة مع مستويات عالية من البطالة، تجدر الإشارة إلا أن سياسات التشغيل تكون ذات فعالية في المجتمعات التي ستُظْهِر فيها مؤشرات الفقر ارتباطا معنويا بمعدلات الفقر السائدة، حيث أن عدم الارتباط يعني إما أن البطال غني أوأن حتى توفير منصب شغل له غير كفيل بإخراجه من دائرة الفقر.

ويؤدي سوق العمل دورا بارزا في تحديد وضعية الفقر عن طريق متغيرين: (1) معدل الأجر، (2) احتمال التعطل وإستمراريته[1].

1- سياسات الأجور:

من خلال ضمان الحد الأدنى من الأجر أوما يسمى الأجر القاعدي، الكفيل بتغطية الحاجات الأساسية للموظف أوالعامل.

لقد أظهرت الدراسات التطبيقية بالنسبة للدول العربية عدم كفاية تشريعات الحد الأدنى للأجور والمستويات المعمول بها لتوفير الحماية المطلوبة لعدة أسباب منها:

- وقوع القطاع العام في صراع فيما بين مطلب التوظيف ومطلب مستوى الأجور، فاختيار التوظيف لأعداد أكبر عادة ما يرفع من قائمة الأجور "حجمها الإجمالي" مما يثقل من عبئها موازنيا، ويحث صناع القرار على غض الطرف عن موضوع مستوى الأجور وهو ما يدعى بظاهرة "انطباق الأجور".
- كما أن حماية مستوى الأجر الحقيقي يتوقف في نهاية المطاف على معدلات إنتاجية العمالة، فكل من إنتاجية العمالة والإنتاجية الكلية عادة ما يبقى نموهما عند مستويات دنيا، بشكل يشير إلى أن أي زيادة لا تعكس زيادة الإنتاجية.
- التجمعات النقابية التي تسعى لرفع مستوى الأجور لإرضاء العمال عادة ما تكون السبب وراء ارتفاع معدلات التضخم مما يعمل على امتصاص الزيادة في الأجور من خلال الارتفاع العام في الأسعار.

[1] سليمان القدسي، مرجع سبق ذكره، ص. 69.

2- البطالة المقنعة:

في العديد من الاقتصاديات الريعية تنطوي سياسات التوظيف في القطاع العمومي على إفشاء البطالة المقنعة، والتي تعد السبب الرئيس في عدم صلاحية قانون أوكيون الذي ينص على أن مزيدا من العمالة يعني مزيد من الإنتاج أوبالأحرى المزيد من البطالة ينعكس على شكل تراجع في مستوى الناتج.

البطالة المقنعة هي تلك العمالة الإضافية التي توفرها الحكومات ليس من خلال المزيد من الاستثمارات بل من خلال ضبط موازنة التسيير "تقليص حجم الأجور" مع عدم النظر في مخرجات مناصب العمل التي تم توفيرها أي المردودية، مما قد ينعكس سلبا على الأداء بصورة عامة لدى العمال و/أوالموظفين نتيجة عدم رضاهم عن الأجر أو الراتب المتلقى. حيث يوصف البطال المقنع بعاطل اليوم..عاطل الغد.. قليل الأجر بعد غد ومتعطل اليوم الذي يليه[1].

للاشارة فإن هناك تداخلا ما بين سياسة الأجور ومستوى التوظف، فبفرض حد أدنى للأجور يمكن أن ترتفع معدلات البطالة الاختيارية، مما يؤدي إلى تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقم إشكال البطالة.

تستدعي مواجهة الإنعكاسات السلبية لسياستي الأجور والبطالة المقنعة ضرورة وضع برامج فاعلة للتأهيل والتأمين ضد البطالة. إضافة إلى برامج مكملة على شكل عمل جمعوي معزز بعمليات التدريب والتأهيل[2].

ثانيا: السياسات التجارية

تتضمن السياسات التجارية: التسعير والرقابة على شروط التداول والمبادلات التجارية مع العالم الخارجي، أهم النتائج التي أشارت اليها البحوث الميدانية:

- حماية التجارة قد تؤدي إلى تفاقم مشكل اللامساواة؛
- هناك علاقة طردية بين الزيادة في الصادرات الصناعية ونمو مداخيل الفئة الأشد فقرا؛
- الاقتصاديات المنفتحة تجاريا حققت تراجعا لمستويات اللامساواة، معبرا عنها بمؤشر Gini.

---

[1] Arulampalam W., Gregg P., Gregory .M, "Unemployment Scarring", **The Economic Journal**,Vol.111, N°. 475, 2001, p. 84.

[2] سليمان القدسي، مرجع سبق ذكره، ص. 45.

إن الإنفتاح التجاري حتى وإن كان محبذا سواء بالنسبة لتقليص أعداد الفقراء أوالحد من التفاوت في توزيع الدخل، إلا أنه عادة ما ينعكس سلبا على مستويات الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، هذا ما خلصت إليه العديد من الدراسات خاصة بالنسبة للدول المتخلفة أوالنامية.

هنالك اعتبارات يجب النظر فيها قبل اعتماد الإنفتاح التجاري كأداة للحد من الفقر ومنها: تأهيل وتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية، ضمان التنويع في الصادرات، الدخول كطرف قوي من خلال التكتلات الاقتصادية في المفاوضات حول عقد شراكات أواتفاقيات تبادل تجاري مشتركة.

في تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[1] لسنة 2005 تم حصر عدد قليل من الشواهد الميدانية حول علاقة الانفتاح التجاري بالفقر، بناءا على ذلك تم التوصل إلى أنه لا توجد علاقة واضحة المعالم بين السياسات التجارية والفقر، نتيجة تزامن التحرير التجاري مع تفاقم الفقر.

ثالثا: سياسات النمو وإعادة توزيع الدخل

إن أهم سياسة يعول عليها لتقليص الفقراء تتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي، ثم العمل على زيادة كفاءة نظم توزيع الدخل من خلال السياسات المالية المشار اليها سابقا.

1- سياسات النمو الاقتصادي:

تنجر عن سياسات النمو الاقتصادي بعض الظواهر السلبية مثل التضخم الناجم عن التوسع في النفقات بغرض إنعاش الاقتصاد، كما أن مخططات النمو قد تهمل الفقراء.

2- الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل:

ويمكن تحديدها من ثلاثة مناحي:

- مدى قدرة أوعية التكامل الاجتماعي على استيعاب الموارد المالية التي تمكنها من أداء مهامها.
- تكاليف إدارة هذه الشبكات ونسبتها إلى مواردها.
- مدى كفاءة الشبكات في تصريف الموارد إلى الجهات المستحقة لها.

3- البرامج التحويلية:

وعادة ما تكون أكثر كفاءة إذا اتخذت الشكل المالي مقارنة ببرامج التحويل العينية بشكل عام باعتبارها تتخذ الصيغة العامة وتتيح للغني إمكانية الإفادة أكثر من الفقير. ويتأثر الفقر ضمن البرامج

[1] USAID, **Pro-poor Economic Growth: A Review of Recnet Literature**, Tools and Key Issues for Development Specialists, 2005

التحويلية خاصة بالفساد الإداري أوالمالي الذي يعيق فعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة عبر قنوات مختلفة أهمها:

أ- تأثير الفساد على إجمالي النمو:

ثمة تأثير للفساد على ظاهرة الفقر وذلك من خلال التأثير على النمو بشكلين:

تقليص الفساد لمستوى النمو الاقتصادي بشكل يؤثر على الفقر:

حيث يرفع تكاليف ومخاطر الاستثمار "المشاريع"، بما يقلل الدافع للاستثمار، ففي دراسة قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي –لأكثر من 2000 شركة في 49 دولة– عن الأضرار التي تلحق بالمستثمرين نتيجة اللجوء للرشوة لصعوبة القوانين والتدخل البيروقراطي من قبل الدولة في أعمالهم، مما يزيد من تكلفة الأعمال بمقدار 20% كضرائب خاصة، وهذا ما يضعف الحافز لدى المستثمر.

زيادة الفساد تعمق التفاوت وعدم العدالة في التوزيع للدخل بشكل يؤدي لاحتمال زيادة نسبة الفقر:

يعمل الفساد على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تتطلب رأس مال وانخفاضا كبيرا في الاستثمارات التي تتطلب عمالة، وهذا من شأنه حرمان الفقراء من فرصة تكوين الدخل.

ب- تأثير الفساد على نظام الضرائب:

يؤدي الفساد إلى إضعاف النظام الضريبي من حيث التطبيق، لذا فإن الإعفاءات الضريبية المتحيزة لصالح أصحاب النفوذ أوأصحاب الأموال أوذوي العلاقات الجيدة مع المسؤولين الحكوميين سوف تؤدي إلى الإضرار بالقاعدة الضريبية ومن ثم اختلال النظام الضريبي، وهذا يؤدي إلى تفاوت الدخل لصالح الجماعات التي تحصل على الإعفاءات الضريبية ولصالح المسؤولين الحكوميين الذين يحصلون على الرشوة مقابل الإعفاءات الضريبية ما يدفع بدوره زيادة الهوة بين قاعدة الفقراء والفئات العليا لأن عائد الدولة من الضرائب سيتقلص ويقلل حجم الأموال المتوفرة لها لصرفها على الفقراء، في الوقت الذي يتحصل فيه الأغنياء على حقوق هؤلاء الفقراء.

كما أن الرشاوى التي يحصل عليها المسؤولون الحكوميون مقابل الإعفاءات الضريبية تحرم الخزينة من العوائد الضريبية اللازمة، وهذا يؤدي بدوره إلى مردود ضعيف للإيرادات الضريبية لصالح المستفيدين من الإعفاءات الضريبية والمسؤولين الحكوميين على حساب الخزينة "تتضمن الإعفاءات عادة رخص البناء والضرائب على القيمة المضافة، وضرائب المبيعات والصادرات والواردات". وينتج عن إنحسار التحصيل الضريبي أفراد يدفعون الضرائب وهم غير القادرون على دفع الرشاوى وأصحاب المشاريع

الصغيرة، وأفراد لا يدفعون الضرائب وهم أصحاب رؤوس الأموال والمسؤولون الحكوميون، وينتج في الأخير زيادة مؤشر قساوة الفقر "التفاوت في التوزيع".

ج- التأثير على حجم الملكية:

إن التفاوت الكبير في حجم الملكية يؤدي إلى التفاوت في الدخل لسببين:

ارتباط توزيع الدخل بتوزيع الأرض في الدول التي يشكل فيها الدخل من الأرض نسبة كبيرة من الدخل القومي.

إن حصول الأفراد على الأرض يخلق لهم مصدر دخل، وعند حرمان الفقراء من هذا المصدر يحرمون من فرصة تكوين الدخل.

يؤدي الفساد الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات للحصول على الممتلكات أوالعقارات دورا في خلق الفقر وبشكل خاص الشركات في مجالات النفط والمعادن والإنتاج العسكري والبرمجيات والمواد الكيماوية والطبية، هذه الشركات تنفق ملايين الدولارات للحصول على مكاسب خاصة، والأخطر من هذا قيام هذه الشركات بدفع رشاوى لكبار الموظفين في الدول لاستمرار احتكارها للسلع والخدمات.

وعادة ما تفضي الدراسات التطبيقية على الدول النامية في هذا المضمار إلى النتائج التالية[1]:

- يستجيب الفقر لتأثير السياسات أكثر من استجابة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وتتأثر شدة الفقر وعمقه أكثر من تأثر مستواه، وتحظى سياسات توزيع الدخل بأفضلية على حساب سياسات النمو والإنفاق.
- التحويلات تبقى ذات أثر بسيط على مستويات الفقر رغم فعاليتها.
- الإنفاق الحكومي والتحويلات ومحاربة التضخم ذات أثر ايجابي على الإقلال من الفقر، في حين تؤثر سياسات الانفتاح سلبا على توزيع الدخل ومستويات الفقر.

المطلب الثالث: أساليب قياس الفقر

يتطلب بناء مؤشر لقياس الفقر اختيار الأسلوب الملائم لتحليل الفقر ثم إعداد مسح على عينة غير منحازة ضمن المجتمع الاحصائي، ونظرا لارتباط تحليل الفقر بمستوى رفاهية العائلات "Household well-being" التي تتصف بالصعوبة في التقدير، فإن أنماط القياس عادة ما تعتمد على

---

[1] علي عبد القادر علي، عادل عبد العظيم ابراهيم، ملخص وقائع ورشة العمل الإقليمية حول: السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد: 8، العدد: 1، 2005، ص ص. 13-14.

التقدير النقدي "الدخل أوالإنفاق"، نتيجة صعوبة تكميم معطيات الرفاهية النوعية كالتعليم والصحة.

أولا: خط الفقر

يعتمد تحليل الفقر في مراحله الأولى على جمع معلومات من خلال التحقيقات الميدانية حول مستوى الرفاهية من ناحية كمية ونوعية، كمستوى الإنفاق الاستهلاكي لتتم مقارنته مع خط الفقر الذي تم إعداده بهدف التمييز بين الفقراء وغير الفقراء، رغم كلفة التحقيقات الميدانية ضمن عملية قياس وتحليل الفقر فإنها أقل صعوبة مقارنة بمرحلة تأسيس خط للفقر.

1- مفهوم خط الفقر:

حسب التعريف الضيق يعبر عن خط الفقر بالتكلفة الإجمالية للسلع الأساسية $\overline{X}_j$ حسب أسعار السوق السائدة للسلع p_i في وقت إجراء مسح الدخل والإنفاق للأسر في المجتمع، يحسب بالعلاقة التالية:

$$z = \sum_j p_i \overline{X}_J \quad \ldots\ldots (91.)$$

يتضمن التعريف الواسع إضافة إلى الإنفاق المشار إليه بالتعريف الضيق أعلاه، إمكانية الاعتماد على عناصر أخرى تعبر عن رفاهية الأفراد.

عادة ما لا يتم الإكتفاء بخط واحد للفقر، حيث نجد الهيئات الرسمية المختصة تميز بين من يعانون من فقر مدقع عن من يعتبرون فقراء، كما يتم إعداد خط الفقر العام الذي يتضمن إضافة إلى خط فقر المواد الغذائية تكلفة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية.

2- أصناف خط الفقر:

يمكن اللجوء إلى ثلاثة أساليب لتحديد خط الفقر وهي:

أ- **مقاربة الحاجات الأساسية** "Basic needs approach":

- اقتراح Ravallion و Bidani (1994):

استخدما لتحديد المركب غير الغذائي دالة الطلب من النوع AIDS [دالة "Engel" لانحدار نصيب الأغذية على لوغاريتم (الإنفاق الغذائي "Y_{ij}" مقسوما على خط الفقر الغذائي "Z_j^A")]، بهدف حساب تكلفة قفة الأغذية الأساسية.

ونكتب بالنسبة للعائلة i التابعة للجهة أوالوسط j العلاقة التالية:

$$S_{ij} = a_j + \beta_j Log\left(\frac{Y_{ij}}{Z_j^A}\right) + \delta_j\left(d_{ij} - \bar{j}\right) + \varepsilon_{ij} \quad \ldots\ldots (92.)$$

قيمة الثابت a_{ij} تقدر النصيب الغذائي للعائلة التي تأتي تماما لضمان خط الفقر الغذائي، أي من أجل $Y_{ij} = Z_j^A$. الحاجات غير الغذائية للأساس قد يتم التعبير عنها كنسبة لـ Z^A.

$$Z_j^{NA} = (1-\alpha)Z_j^A \quad \ldots. (93.)$$

إذن خط الفقر يعرف كما يلي:

$$Z_j = Z_j^A + Z_j^{NA} = (1-\lambda)Z_j^A \ldots. (94.)$$

ليكن W^* القيمة المقدرة للنصيب الغذائي للنقطة حيث يكون الإنفاق الغذائي مساوي إلى خط الفقر الغذائي.

تعرف قيمة W^* ضمنيا بـ:

$$W^* = \lambda + \beta Log\left(\frac{1}{W^*}\right) \ldots. (95.)$$

إذا قمنا بتقييم Log (W^*) بـ W^*-1 ، نستطيع رؤية مقاربة أولى لـ W^* حيث: $W_0^* = \frac{\lambda+\beta}{1+\beta}$ يمكن تقدير هذه الكمية بأكثر تخصيص بطريقة Newton:

إذا بدأنا بالتكرار t=1 تقدير التكرار t هو إذن:

$$W_t^* = W_{t-1}^* - \left[\left(W_{t-1}^* + \beta Log W_{t-1}^*\right) - \lambda\right]\left(1 + \frac{\beta}{W_{t-1}^*}\right) \ldots. (96.)$$

خط الفقر الأعلى يدرك الآن بقسمة الخط الغذائي على نصيب الميزانية ويقدر بـ:

$$Z_u = \frac{Z_A}{W^*} \ldots. (97.)$$

يعاب عليها الغموض الذي يكتنف تعريف الحاجات الضرورية خاصة في ظل ديناميكية الأوضاع الاقتصادية وتحولات أنماط الاستهلاك والأسعار، إضافة إلى كونها عرضا لصورة الفقر الثابتة والشديدة.

ب- **مقاربة استهلاك الطاقة الغذائية "Food Energy Intake"**:

تعتمد على مفهوم خط الفقر الغذائي (**Food poverty line**)، تتم عبر ثلاث مراحل هي:

- تحديد احتياجات الطاقة.
- اختيار المجموعة المرجعية.
- محتويات وتكلفة سلة الغذاء.

وتضع بالحسبان مستوى الاستهلاك الذي يضمن أدنى قدر من الحريرات كطاقة يتطلبها جسم الإنسان، وهذا يرتبط بطبيعة الحال باختلافات حسب مستوى الأعمار أوحتى الجنس ...، لذلك

يتم إنتهاج أسلوب تقدير المتوسط الحسابي للفئات العمرية. يستند إعداد تقديرات حول مقدار الحريرات المستهلكة على طريقة تقدير الانحدار الذي يظهر بين تكلفة قفة الأغذية المستهلكة لكل عائلة وتكافؤ الحريرات أوالطاقة الغذائية المشتقة من قفة الأغذية بهدف تقدير الكلفة المتوسطة لقفة السلع التي تضمن إمدادا كافيا من الحريرات الموضوعة كعتبة ابتدائية.

هناك العديد من أساليب التقدير أهمها:

- **آلية التقدير الرياضي بأسلوب**"FEI":

نقوم بتقدير المعادلة التالية:

$$\text{Ln } X_j = a + bC_j + \varepsilon \ldots. (98.)$$

حيث: a و b معلمات النموذج، أما X_j وC_j فهي الإنفاق الغذائي واستهلاك الحريرات من طرف العائلة j على التوالي.

انطلاقا من المعادلة الأخيرة وبالاعتماد على متوسط السعرات الحرارية اللازمة المطلوب استهلاكها يوميا من قبل الفرد يمكن تقدير خط الفقر الغذائي النقدي بالعبارة:

$$Z = e^{(\hat{a}+\hat{b}C_j)} \ldots. (99.)$$

ج- **تقدير خط الفقر رياضيا بأسلوب تكلفة الحاجات الأساسية** (CBN):

مستخرجة من أعمال Rowntree بمدينة York خلال 1901، حيث تم تجسيدها من خلال ثلاثة اقتراحات تتمثل في:

- اقتراح التقدير بمعامل Engel -Coefficient:

يشار أحيانا إلى هذا المعامل بمسمى Orshansky multiplier باعتباره مستلهم من دراسة أصلية لـ Mollie Orshansky (USA 1963).

يتم تقديره بضرب مقلوب المعامل (حصة الغذاء من الإنفاق الكلي) في كلفة سلة الغذاء.

$$P = \frac{1}{e} \times m \ldots. (100.)$$

حيث P مستوى الفقر؛ e نسبة الإنفاق على الأكل في ميزانية الأسرة؛ أما m فتعبر عن الحد الأدنى لميزانية الغذاء للأسرة في نفس المجموعة.

كما هو واضح فإن خط الفقر يرتفع كلما قلت نسبة الإنفاق على الأكل في ميزانية الأسرة.

- اقتراح Ravallion (1994):

ينص على استخدام المنحنى التربيعي لـ "Engel" بالصيغة التالية:

$$LogC_i = a \cdot LogY_i + c \cdot (LogY_i)^2 + \varepsilon \quad \ldots\ldots (101.)$$

حيث Y_i تمثل الإنفاق أوالدخل الكلي للفرد i وC_i استهلاكاته الحريرية (في نفس الفترة)، ε الخطأ العشوائي، c،b،a: معلمات نموذج معادلة التقدير.

يتم تحديد الإنفاق أوالدخل الأدنى Y_0 الذي يتطابق بتعويض الحاجات الحريرية المطلوبة "ن حريرة/اليوم" C_i في المعادلة أعلاه.

3- خط الفقر المطلق والنسبي "Absolute Vs Relative":

تختلف طبيعة الفقر حسب التعريف المعطى للفقر، فحسب التعريف المطلق يعد فقيرا من حقق مستوى دخل يقل عن خط الفقر المطلق، أما بالنسبة للتعريف النسبي فبغض النظر عن طبيعة ومدى كفاية الإنفاق "أوالدخل" يعتبر فرد ما فقيرا إذا ما تم ترتيبه ضمن فئات الإنفاق "أوالدخل" الدنيا في حال ما إذا تم ترتيب الجميع تصاعديا.

ولبلوغ تقدير متماسك "تناسق بين الدخل الأدنى المطلق ومستوى الرفاه"، تمت الاستعانة باستجواب تقويم الدخل. يعتمد التقدير النسبي على توزيع الدخل أوالإنفاق داخل اقتصاد ما بحد ذاته، دون أن يكون ذا قابلية على توسعته أوتطبيقه على بلدان أخرى إلا في حالات قليلة "تماثل وتجانس الدخل وأنماط الإنفاق"، ويمكن الاكتفاء بشرحه بالأمثلة التالية:

- نأخذ 60% من دخل فئة الوسيط لتوزيع المداخيل بمجتمع ما ونعتبرها الخط النسبي للفقر.
- نخير أحد الأفراد بين مجتمعين في بلدين مختلفين "أ" و"ب" من حيث مستويات الدخل.

الجدول رقم (2-03): مفاضلة الأفراد بين مستويات الدخل حسب متوسط مستوى الدخل العام

البلد / الفرد	دخل المخَيرْ	دخل بقية أفراد المجتمع
أ	100.000 و.ن	67.000 و.ن
ب	110.000 و.ن	165.000 و.ن

تشير الأرقام بالجدول السابق عمليا إلى تفضيل الأفراد لمجتمع البلد "أ" رغم كون الخيار "ب" يوفر زيادة مطلقة في الدخل، والتفسير بسيط وهو أن البلد الأخير لا يوفر ميزة فارق الزيادة النسبية مقارنة ببقية أفراد المجتمع.

إضافة إلى نقطة مهمة أخرى تشهدها ديناميكية الزيادة في الدخل وهي:

أن المجتمعات التي تمتاز باستقرار في درجة اللامساواة – وحتى في الحالات التي تحقق فيها معدلات نمو مرتفعة باستمرار – ستشهد استقرارا أو تدهورا في مؤشر الفقر النسبي.

4- خط الفقر الموضوعي والذاتي"Objective Vs Subjective":

يخضع إعداد خط الفقر بأسلوب موضوعي لمعطيات تتحدد وفقا لشروط مسبقة بناءا على معطيات الحاجات الأساسية لضمان حد أدنى من المستوى المعيشي، دون أن يكون لأفراد المجتمع الإحصائي سلطة في إقرارها أوتعديلها، على خلاف خط الفقر الذاتي "Subjective" الذي يفضل إدراك أوتقدير الأفراد للميزانية الدنيا كأساس لمقارنة الدخل أوالإنفاق الحالي، حيث يتم الحصول عليه بجمع وتحليل آراء عينة من المجتمع محل الدراسة حول أدنى مستوى يتيح الحصول على الاحتياجات الأساسية.

يمكن بلوغ خط الفقر الذاتي من خلال استجواب عينة من الأسر حول دخل الكفاف بتقديرهم. عادة ما يعتبر ذوو الوضع الاقتصادي المريح أن حد الكفاف دون مستوى دخولهم. ويحتمل أن يجيب أغلب ذوي دخل الكفاف بشكل مقبول (التقاطع في y_{min}^{*}). فيما بعد طور ليستعين بتقدير بعض القيم المعيارية.

الشكل رقم (2-02): خط الفقر الذاتي

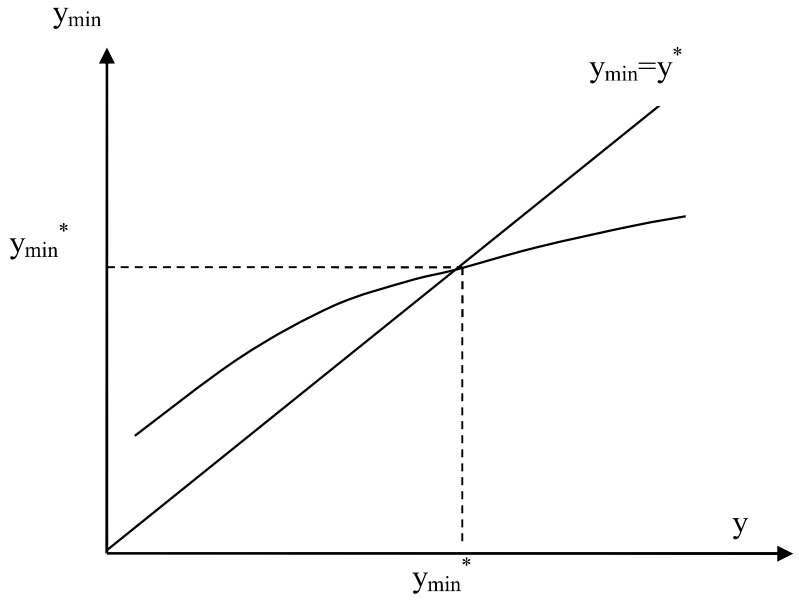

Source: Kapteyn .A, Kooreman .P, Willemse .R, Some Methodological Issues in the Implementation of Subjective Poverty Definitions, **Journal of Human Resources**, Vol. 23, N°. 2, 1988.

ثانيا: مقاييس الفقر

يعتمد قياس الفقر على عنصرين رئيسيين هما خط الفقر ومستويات الدخل أو الإنفاق داخل المجتمع المعبر عنه عادة بعينة إحصائية يجرى عليها المسح. نشير فيما يلي إلى أهم المقاييس.

1- **نسبة الفقر** (P_0) :

تتمثل في نسبة الفقراء إلى إجمالي أفراد المجتمع، إذا كان الدخل R_q ضمن المداخيل المرتبة بالشكل: ($R_1, R_2, R_3, \ldots R_q, R_{q+1}, .., R_n$) يمثل دخل خط الفقر في مجتمع مكون من n فرد، سيكون لدينا:

$$P_0 = \frac{q}{n} \times 100\,\% \ldots. \ (102.)$$

هناك إشارة واضحة إلى أن المؤشر يعاني من كونه أداة إحصاء لا غير. حيث q: عدد الأفراد ذوي الدخل المساوي أوالأقل من خط الفقر z .

يعاني هذا المقياس من عيوب عديدة تحول دون دلالته في الدراسات المقارنة أوالديناميكية من أهمها عدم أخذه بعين الاعتبار لتركز الفقر؛ فنسبة الفقراء غير كافية للتعبير عن مدى ابتعاد الفقراء عن خط الفقر.

2- **مؤشر فجوة الفقر"P_1"**:

يعطي هذا المؤشر مقدار متوسط نسبة ابتعادات الأفراد عن خط الفقر مقارنة بهذا الأخير.

يمكن احتسابه بعد تبسيطه إلى معادلتين، حيث تعطي الأولى قيمة فجوة دخل الفقراء أي التحويل النقدي اللازم ليتاح للفقراء تجاوز خط الفقر[1]، (مجاميع هوة دخل الفقير i عن خط الفقر z).

$$PG = \sum_{i=1}^{q} G_i = \sum_{i=1}^{q} \left(z - y_i\right) = q \cdot (z - \bar{y}) \ldots. \ (103.)$$

يعبر المقدار $\bar{y}$ عن متوسط دخل الأفراد تحت خط الفقر فقط (q فقيرا).

وفقا للتعريف السابق يمكن حساب مؤشر فجوة الفقر بالمعادلة الثانية كما يلي:

$$P_1 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{q} \frac{(z - y_i)}{z} = \left(\frac{q}{n}\right)\left(\frac{(z - \bar{y})}{z}\right) = P_0 \cdot PI = \frac{q \cdot (z - \bar{y})}{n \cdot z} = \frac{PG}{n \cdot z} \ldots. \ (104.)$$

يمكن ملاحظة أن مؤشر فجوة الفقر يحسب بطريقتين:

– حاصل ضرب نسبة الفقراء في أثر الفقر (أونسبة فجوة الدخل للفقراء) PI ، كترجيح لهذا الأخير نظرا لكونه لا يراعي قاعدة الرتابة، فعلى سبيل المثال سيؤدي التراجع دون خط الفقر في دخل شخص غير فقير إلى ارتفاع متوسط دخل الفقراء وبالتالي تقلص أثر الفقر أومعدل فجوة دخل الفقراء PI، في حين هناك زيادة في مستوى الفقر معبرا عنه بعدد الفقراء.

– قسمة فجوة الفقر PG على إجمالي دخل الكفاف اللازم للفقراء ولغير الفقراء.

[1] Calvin Djiofack Zebaze, **Effet de la Liberalisation du Commerce des Services en Afrique**, thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I, France, 2008, p. 153.

يعاب على مؤشر فجوة الفقر عدم وفائه بمبدأ التحويل لـ Dalton، الذي يهتم بالتفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء.

3- مؤشر قساوة الفقر أوتربيع مؤشر فجوة الفقر (P_2):

لايجاد مقياس يأخذ بعين الاعتبار التفاوت بين الفقراء لجأ بعض الباحثين إلى استعمال تربيع مؤشر فجوة الفقر الذي يعطي وزنا للتباينات في التوزيع بين الفقراء بما يشير إلى قساوة الفقر.

$$P_2 = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{z-y_i}{z}\right)^2 \quad \ldots. (105.)$$

يمكن الحصول على مؤشر قساوة الفقر اعتمادا على صيغة Foster ,Greer & Thorbicke (FGT)، بعد وضع $\alpha = 2$، حيث تكتب صيغة FGT كما يلي:

$$P_\lambda = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{z-y_i}{z}\right)^\lambda \quad \ldots. (106.)$$

حيث يعبر λ عن حساسية المؤشر للفقر. سنحصل على 3 دلائل للفقر عند إعطاء λ القيم 0، 1 و2 كما يلي :

- **دليل نسبة الفقر** ($\lambda = 0$): $P_0 = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{z-y_i}{z}\right)^0 = \frac{q}{N}$
- **مؤشر فجوة الفقر** ($\lambda = 1$): $P_1 = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{z-y_i}{z}\right)^1$
- **مؤشر قساوة الفقر**($\lambda = 2$): $P_2 = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{z-y_i}{z}\right)^2$

يمتاز مؤشر قساوة الفقر بخصوصية مراعاة مبدأين أساسيين لتقدير للفقر، هما البعد عن خط الفقر ودرجة اللامساواة بين الفقراء، وحسب Sen فهي تراعي كل من قانوني الرتابة والتحويل.

المقصود بالرتابة "Monotonicity" أن زيادة انخفاض موارد الفقراء عن خط الفقر تعني زيادة الفقر، أما قاعدة التحويل "Transfert" فتعني تحول الرفاهية من فرد تحت خط الفقر نحو أي فرد غني لابد وأن يزيد من مؤشر الفقر، وهناك قاعدتان أخريان، الأولى التركز "Focal" وتعني إهمال بيانات دخل الفئات غير الفقيرة، أما الثانية رتابة الفوج الجزئي "Subgroup Monotonicity" والتي تعني أنه مع بقاء كل شيء على ما هو تؤدي زيادة الفقر داخل فوج جزئي إلى زيادة مؤشر الفقر الكلي للمجتمع الذي يضم هذا الفوج.

4- مؤشر Sen:

في انتقاد قدمه Sen سنة 1976 لكل من مؤشر P_0 و PI، أشار إلى أن الأول يهمل مدى نقص دخول الفقراء عن خط الفقر كما يهمل درجة عدم المساواة، بينما يهمل الثاني عدد الفقراء. اقترح بالمقابل مؤشرا يتلافى هذه العيوب كما يهتم بالتوزيع داخل الفوج:

$$P_S = P_0\left(1-(1-G^p)\frac{\mu^p}{z}\right) \ldots. (107.)$$

حيث G^p عامل Gini لتوزيع الدخل بين الفقراء كمقياس لعدم المساواة، و μ^p هي متوسط دخل (أوإنفاق) الفقراء. كما يمكن كتابة مؤشر Sen كوسط حسابي لكل من مؤشري نسبة الفقراء وفجوة الفقر مرجح بمعامل Gini للفقراء كالآتي:

$$P_S = P_0 \cdot G^p + P_1 \cdot (1-G^p) \ldots. (108.)$$

كما يمكن أيضا أن يكتب بالصيغة التالية:

$$P_S = P_0 \cdot P_1^p \cdot (1+G^{pp}) \ldots. (109.)$$

حيث G^{pp} مؤشر Gini لنسب فجوة الفقر للفقراء فقط و P_1^p هو مؤشر فجوة الفقر المحسوبة بالنسبة للفقراء فقط.

يعاب على هذا المؤشر عدم إمكانية استخدامه لتحليل مساهمة الفقر داخل الأفواج التفرعية.

للإشارة فقد تم تطوير مؤشر Sen للفقر تحت مسمى Sen-Shorrocks-Thon Index تعطى صيغته كما يلي:

$$P_S = P_0 \cdot P_1^p \cdot (1+\hat{G}^p) \ldots. (110.)$$

يتلافى هذا المؤشر العيب الرئيسي لسابقه حيث يعد قابلا للتجزئة إلى:

- تغير في نسبة الفقراء.
- تغير في مؤشر فجوة الفقر بين الفقراء.
- أخيرا تغير في الحد الذي يحتوي على معامل Gini لفجوات الفقر $(1+\hat{G}^p)$.

5- مؤشر واتس للفقر "Watts Index":

يعد بمثابة أول مقياس حساس للتوزيع، ويحسب بالصيغة التالية:

$$W = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left[\ln(z)-\ln(y_i)\right] = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\ln\left(\frac{z}{y_i}\right) \ldots. (111.)$$

يجري تطبيق هذا المؤشر على نطاق واسع نظرا لتلبيته لجميع الخصائص النظرية التي يتطلبها مؤشر الفقر. فعلى خلاف كل من نسبة الفقر ومؤشر فجوة الفقر يراعي مؤشر Watts مبدأ الرتابة، التحويل والتركز.

6- **مؤشر الوقت المطلوب للخروج "Time Taken to Exit":**

قام Morduch خلال 1998 بإعداد مؤشر يحدد الوقت الذي يتطلبه خروج فقير في المتوسط من وهدة الفقر بالنظر لمعدلات النمو الكامن المختلفة، يعد المقياس قابلا للتجزئة إضافة إلى حساسيته لتوزيع الدخل (أوالإنفاق) بين الفقراء.

بالنسبة للشخص j الواقع تحت خط الفقر في ظل معدل نمو سنوي للاستهلاك الفردي قدره g .

$$t_g^j = \frac{\ln(z) - \ln(y_j)}{g} = \frac{W}{g} \quad \ldots. \ (112.)$$

ثالثا: تقدير التفاوت في توزيع الدخل

تختلف اللامساواة عن الفقر من ناحية كونها تركز على المجتمع بدل الفقراء فقط. أبسط مقاييس اللامساواة مقارنة أغنى وأفقر فئة بعد ترتيب المجتمع من الأفقر حتى الأغنى اعتمادا على الانفاق "أوالدخل"، حيث يتم اشتقاق معامل تشتت العشير بقسمة متوسط الإنفاق لأغنى وأفقر عشير في حالة الفئات تشكل نسبة 10% من إجمالي مجتمع الدراسة. أشهر أداة تستخدم لقياس اللامساواة في توزيع الدخل هي معامل Gini. وكمثيلتها من مؤشرات الفقر تعتمد مقاييس التفاوت على بيانات مستخلصة من مسوحات الإنفاق "أوالدخل"، لكن إجراء هذه المسوحات لايتم بشكل سنوي في العديد من دول العالم، مما دفع بهيئات تمويل التنمية الدولية إلى استخدام صيغ ومؤشرات بديلة لكليهما.

1- **مؤشر Gini:**

يعتمد على منحنى Lorenz الذي يتضمن بمحور الفواصل أجزاء السكان، بينما بمحور التراتيب حصة الدخل الكلي التي يحصل عليها كل جزء من السكان. يقارن المنحنى مع المحور الوسطي – الرابط بين النقاط التي تمثل تطابق نسب السكان وأنصبة الدخل– الذي يمثل حالة العدالة التامة، فكلما ابتعد منحنى تمثيل توزيع الدخل بين أجزاء مجتمع ما عن المحور الوسطي ستزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء "زيادة اللامساواة".

يتم حساب المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{Gini} = 1 - \sum_{i=1}^{N} (x_i - x_{i-1})(y_i + y_{i-1}) \quad \ldots. \ (113.)$$

حيث : x_i النقطة i على محور الفواصل أي نسبة المجتمع.

y_i: النقطة i على محور التراتيب أي حصة الدخل.

يمثل الشكل الموالي منحنى Lorentz وأسلوب حساب مؤشر Gini.

الشكل رقم (2- 03): منحنى Lorentz وأسلوب حساب مؤشر Gini

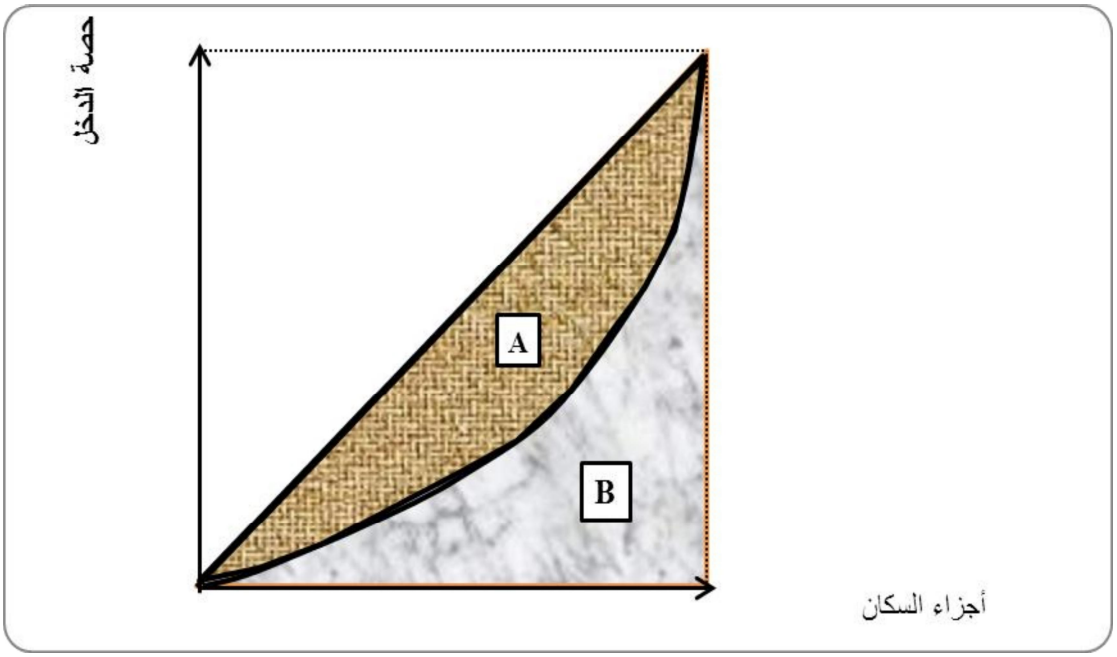

بالاعتماد على منحنى لورنز الموضح بالشكل البياني أعلاه يمكن حساب مؤشر Gini بقسمة المساحة الواقعة فوق منحنى توزيع الدخل والتي يحدها من الاعلى المنصف (A) على المساحة الكلية للمثلث الواقع تحت المنصف (A + B).

$$Gini = \frac{A}{A+B} \times 100\% \ldots\ldots (114.)$$

تبسط الصيغة الموضحة بالمعادلة (113) في حال تم تقسيم المجتمع إلى فئات متساوية كما يلي:

$$Gini = 1 - \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}(y_i + y_{i-1}) \ldots\ldots (115.)$$

للاشارة فهناك العديد من الصيغ التي يمكن من خلالها حساب أوتقدير معامل Gini.

يعاب على هذا المؤشر أنه غير قابل للتجزئة فالمعامل الإجمالي لا يساوي معاملات الأفواج.

2- مؤشرات Entropy المعممة:

تفي هذه المؤشرات بالشروط الأساسية المطلوبة لقياس اللامساواة [استقلال الوسط الحسابي، استقلال حجم العينة، التناظر، حساسية التحويل حسب Pigou-Dalton، القابلية للتجزئة، قابلية اختبارها احصائيا].

تعطى الصيغة العامة بالشكل التالي:

$$GE(\lambda) = \frac{1}{\lambda(\lambda-1)}\left[\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{y_i}{\bar{y}}\right)^{\lambda} - 1\right] \dots (116.)$$

حيث $\bar{y}$ متوسط الدخل "أوالإنفاق" الفردي. تأخذ قيمة المؤشر الصفر (0) في حالة المساواة التامة وما لا نهاية (∞) في حالة اللامساواة التامة، عادة يتم الحصول على قيم كبيرة تشير إلى حدة التفاوت.

تمثل المعلمة λ الوزن المعطى لابتعادات الدخل عند مختلف أجزاء توزيع الدخل.

من الشائع استعمال القيمة 0، 1 و2 .

حيث تعبر GE(1) عن مؤشر T لـ **Theil** الذي يكتب بالشكل التالي:

$$GE(1) = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\frac{y_i}{\bar{y}}\ln\left(\frac{y_i}{\bar{y}}\right) \dots (117.)$$

أما GE(0) فتعبر عن مؤشر L لـ **Theil** أو مقياس إنحراف متوسط اللوغاريتم الذي يكتب بالشكل التالي:

$$GE(0) = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\ln\left(\frac{\bar{y}}{y_i}\right) \dots (118.)$$

3- مؤشر أتكنسون "Atkinson":

تكتب الصيغة العامة لمؤشر أتكنسون بالشكل التالي:

$$A_E = \begin{cases} 1-\left[\frac{1}{N}\sum_{h=1}^{H}\left(\frac{y_i}{\bar{y}}\right)^{1-\varepsilon}\right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}} & ,\varepsilon \neq 1 \\ 1-\frac{\prod_{i=1}^{N}\left(y_i^{(1/N)}\right)}{\bar{y}} & ,\varepsilon = 1 \end{cases} \dots (119.)$$

حيث ε معلمة مرجحة تعبر عن مقدار النفور للمساواة.

تكمن قيمة مؤشر أتكنسون قي مقارنة قيم مؤشرات التفاوت بدل مقارنة منحنيات "Lorenz"، مما يعطي فكرة أدق عن متغير نوعي هام ألا وهو طبيعة ظاهرة الفقر "أي هل يعتبر عرضي أوشكل غير طبيعي".

تتصف معظم مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل بإمكانية صياغتها بأكثر من معادلة[1]، كما أن قيمها تتراوح بين صفر "ممثلة أقصى درجات التفاوت" وواحد "المساواة المطلقة"[2]، إضافة إلى تعددها بشكل لا يسمح بذكرها جميعا: فهناك على سبيل المثال مؤشر التفاوت والرفاه لـ "Chenery"، مؤشر النمو والتوزيع لـ "W.Loehr"، مؤشر Kuznets، مؤشر التفاوت التحليلي...الخ.

4- تحليل حساسية التفاوت لخط الفقر:

ظهر مؤخرا حقل اهتمام جديد يحاول صياغة علاقة النمو الاقتصادي بالفقر تحت مسمى النمو المحابي للفقراء، تم في سياقه تطوير أساليب قياس اللامساواة من بينها الأسلوب المبتكر الذي يرتكز على فكرة فحص أثر التغير في خط الفقر على نسبة الفقراء، إعتمادا على نظرية السيادة العشوائية من الدرجة الأولى "First order dominance"[3]، التي تنص على أن التوزيع y_2 ذو سيادة عشوائية من الدرجة الأولى على التوزيع y_1 إذا تحقق الشرط التالي: $F(y_2) \leq F(y_1)$ بالنسبة لجميع قيم y. يمكن الاستعانة بالدالة العكسية لكن هذه المرة مع ضرورة تحقق الشرط $F^{-1}(y_2) \geq F^{-1}(y_1)$ بالنسبة لجميع قيم p "محور الفواصل".

يستعمل تحليل الحساسية في المقارنات بين مجتمعين احصائيين أو أكثر، كما يمكن الاستعانة به في مقارنة توزيع الدخل لمجتمع إحصائي واحد ما بين فترتين زمنيتين أو أكثر، انتقد أسلوب الباحثين نتيجة عدم مراعاته للرتابة المطلوبة بالنسبة لمؤشرات التفاوت.

ورغم توصلهما إلى أن تكامل المساحة الواقعة تحت منحنى أثر النمو Growth incidence curve وصولا إلى خط الفقر الذي عبرا عنه بمعدل النمو المحابي للفقراء Pro poor growth rate فقد اتضح لاحقا أنه مجرد التغير في مقياس Watts للفقر فقط.

---

[1] أثيل عبد الجبار الجومرد، التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل في الأردن، **مجلة دراسات**، المجلد: 21، العدد: 2، 1994، ص.185.

[2] Laabas Belkacem, Poverty Dynamics in Algeria, **Arab Planning Institute**, Kuwait, 2001.

[3] Shaohua Chen, Martin Ravallion, Measuring Pro-Poor Growth, **Economics Letters**, 2003, Vol. 78, N°. 1, pp. 93-99.

الشكل رقم (2-04): منحنيات تأثير الفقر

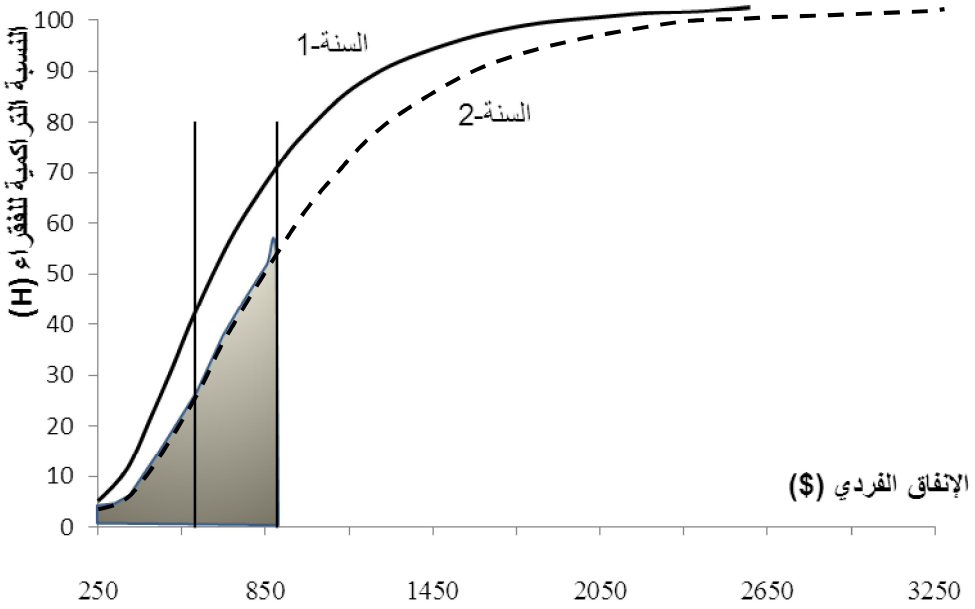

Source: Jonathan Haughton, Shahidur R. Khandker, Handbook on poverty and inequality, The World Bank, USA, 2009, p. 94.

يظهر الشكل رقم (2-04) أن توزيع الدخل خلال السنة 2 يعكس فقرا أقل مقارنة بالسنة 1. يعاب على هذه الأداة أنها غير صالحة للحكم على إتجاه مستوى الفقر في حالة تقاطع منحنيات تأثير الفقر، لذا يتم اللجوء إلى أسلوب تكامل "منحنى عجز الفقر" D(z) [المعبر عنه بالمساحة المظللة]، لأنه يعتمد على السيادة العشوائية من الدرجة الثانية، في حين يتم الاكتفاء بالمعالجة بأسلوب السيادة من الدرجة الأولى بالنسبة لحالات عدم التقاطع.

1- المؤشرات البديلة للفقر:

أ- **مؤشرات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** (IFAD):

جاءت كتوسعة لسابقتها، وهي:

- **مؤشر الأمن الغذائي (FSI)**
- **مؤشر الفقر المتكامل (IPI)**
- **مؤشر الاحتياجات الأساسية (BNI)**
- **مؤشر الرفاهية النسبي (RWI)**: وهو متوسط رياضي لكل من **FSI**، **(1-IPI)** و**BNI**

ب- **مؤشرات البنك العالمي (منهج التنمية البشرية):**

إن مختلف المناهج الثلاث السابق ذكرها (المؤشرات الإضافية) تضمنها التقرير حول التنمية البشرية، والتي يبلورها ضمن مؤشرات قياس أهمها دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري.

- **مؤشر HDI**:

لقد اقترح التقرير العالمي الأول حول التنمية البشرية الصادر سنة 1990، مؤشرا لتقييم التنمية البشرية، والذي يسمح بقياس المستوى المتوسط لبلد ما، وذلك حسب المعايير الثلاثة التالية:

مدة حياة الفرد:

نقصد بذلك القابلية للعيش طويلا وفي صحة جيدة ويعتبر من أساليب قياس الفقر، فكلما زادت هذه المدة كلما دل ذلك على تحسن الوضع الصحي والاجتماعي للبلد المعني، وكلما انخفضت دل ذلك على فقر البلد من حيث عدم توفر الخدمات الصحية والتغذية وغيرها من الحاجات الضرورية الأخرى.

المستوى التعليمي:

يتم قياسه اعتمادا على نسبة تعلم الكبار من جهة ونسبة التمدرس التي تشمل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و23 سنة من جهة أخرى، في أطوار التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، والتعليم يعني اكتساب معارف ومهارات.

إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي للفرد:

والذي يقاس بقيمة القدرة الشرائية، حيث أن الدخل يعكس لنا الوضع المعيشي للفرد.

- **مؤشر HPI**:

يقدر عدد الفقراء على مستوى دولي بعدد الأفراد الذين يعيشون بدخل يقل عن مستوى يقال عنه "بدخل أوحد الفقر"، والذي قدر في 2002 بدولارين في اليوم[1]. في حالات أخرى نتكلم عن "مستوى الفقر الحاد" والذي يوافق دخلا فرديا يقل عن الدولار يوميا.

اعتمد مؤشر **HPI** بناءا على الدراسة التي قام بها كل من : Ravallion, Datt and van de Walle سنة 1991، حيث قدرت أنذاك بأسعار 1985، أول استحداث قام به Chen and Ravallion خلال سنة 2000، حيث اعتمد على أسعار سنة 1993 (1.08 دولار).

يستعمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشرات غير مباشرة لقياس أثر الفقر على السكان، والتي تعتبر مؤشرات مشكلة، تعرف بمؤشر الفقر البشري **HPI**.

لقد تم اقتراح هذا المؤشر في التقرير العالمي حول التنمية البشرية الصادر سنة 1997، الهدف منه تحديد مستوى الفقر عبر جميع بلدان العالم "خاصة النامية"، وهو يقسم بدوره إلى نوعين كما يلي:

[1] UNDP, **Human development report**, 2006.

مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية (HPI -1):

قدم تقرير التنمية البشرية لعام 1997 رقما قياسيا للفقر البشري بدلا من قياس الفقر البشري على أساس الدخل فقط، حيث يقيس الفقر من منظور التنمية البشرية والذي يعني الحرمان من خيارات وفرص العيش حياة مقبولة، ويستخدم هذا الدليل مؤشرات تتعلق بأهم الأبعاد الأساسية للحرمان وهي: قصر العمر، وعدم توفر التعليم الأساسي، وعدم توفر فرص الحصول على الموارد العامة والخاصة[1].

يتم تحديد مؤشر الفقر البشري بالنسبة للبلدان النامية عن طريق ثلاثة جوانب أساسية في حياة الإنسان، سبق وأن أخذها مؤشر **HDI** بعين الاعتبار، ولكن خلافا لهذا الأخير، فإن مؤشر **HPI** يتناولها من زاوية العجز ويتعلق الأمر بما يلي:

- **أمل الحياة:**

الذي يقاس باحتمال الوفاة في سن مبكرة أي قبل بلوغ 40 سنة، ونرمز له بالرمز "P1"، فكلما ارتفع دل على تخلف الدولة وتأخرها، وكلما إنخفض فإنه يشير إلى تقدم الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا نجد أن هذا المعيار يشير إلى مدى تقدم الدولة وتخلفها، لأنه يعكس الحالة العامة في البلاد من ناحية مستويات التغذية والصحة وتوفر وسائل الصحة، وغيرها من العوامل التي تعكس بدورها مستوى الرفاهية في الدولة.

- **نقص التعليم:**

الذي يقاس بنسبة البالغين الأميين أي 15 سنة فما فوق، ونرمز له بالرمز "P2".

إن التعليم عبارة عن نوع من الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا، سواء للأفراد أوالمجتمع ككل. ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي نجد:

- نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إجمالي الإنفاق الحكومي.

[1] ابراهيم مراد مصطفى الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختارة مع إشارة خاصة للأردن، أطروحة دكتوراه في اختصاص علم الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2001، ص.15.

- **نقص الخدمات (مؤشر المستوى المعيشي):**

– ونرمز له بالرمز "P3" ويتم قياسه بتحديد المتوسط الحسابي للمؤشرات التالية:

P_{31} : نسبة الأشخاص المحرومين من المياه الصالحة للشرب.

P_{32} : نسبة الأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية.

P_{33} : نسبة الأطفال التي تقل أعمارهم عن خمس سنوات والذين يعانون من نقص في الوزن.

وبالتالي لدينا:

$$P3 = \frac{P_{31} + P_{32} + P_{33}}{3} \quad \ldots. (120.)$$

بعد الحصول على النسبة المئوية لنقص الخدمات التي يوفرها الاقتصاد في مجمله P3، نعوضها في المعادلة (121) ومنه نحصل على مؤشر الفقر البشري لأي دولة نامية نريد معرفة مستوى الفقر بها.

$$HPI-1 = \left[\frac{1}{3}(p_1^3 + p_2^3 + p_3^3)\right]^{1/3} \quad \ldots. (121.)$$

يتطلب حساب **HPI** إعطاء أوزان خاصة لمكوناته نظرا لإحلالها الجزئي لبعضها البعض وبالتالي لا يمكن الاكتفاء بالمتوسط الحسابي. لإبراز أهمية كل واحد من المؤشرات الجزئية واجتناب هيمنته على الآخرين، استعملت هيئة الأمم المتحدة في حساباتها لـ **HPI** معادلة ذات مرونة الإحلال الثابتة، أي من الشكل CES. وقيم خبراء الأمم المتحدة مرونة الإحلال بـ $\sigma = 0,5$.

كل ما كان **HPI** مرتفعا كل ما كان البلد فقيرا. في سنة 2000، تراوح **HPI-1** ما بين 6,5 % في سنغافورة و62,5 % في النيجر[1].

الفقر البشري في البلدان المصنعة (HPI -2):

ويتحدد كما يلي، وذلك من خلال النقص في الجوانب الأربعة التالية:

– نقص القدرة على العيش طويلا وبصحة جيدة، ويقاس بنسبة الأشخاص الذين قد لا يبلغون 60 سنة ونرمز له بالرمز "P1".

– نقص التعليم، ويقاس بالأمية ونرمز له بـ "P2".

– نقص الوسائل الاقتصادية، ويقاس بالفقر النقدي ونرمز له بـ "P3".

– نقص المشاركة في الحياة الاجتماعية ويقاس بالبطالة طويلة المدى، ونرمز له بالرمز "P4".

ومنه فإن معادلة الفقر البشري بالنسبة للدول المصنعة تصبح كما يلي:

[1] UNDP (2006), Op.cit.

$$\text{HPI-2} = \left[\frac{1}{4}(p_1^3 + p_2^3 + p_3^3 + p_4^3)\right]^{1/3} \quad \ldots. (122.)$$

نلاحظ أن مؤشر **HPI** يسمح بتقييم سليم لمستوى الفقر في مختلف الدول وبالتالي معرفته تسمح بتوجيه الجهود لمحاربة الفقر. إلا أن تفاقم ظاهرة الفقر في العالم تدفعنا نحو التساؤل عن مدى فعالية السياسات الوطنية والجهود الدولية في محاربتها وكيفية تقييمها. مؤشر الفقر البشري **HPI** لا يسمح بالإجابة على هذه الأسئلة ويلتزم بتعيين فجوات الفقر فقط[1].

هناك مؤشرات أخرى يمكن عند الجمع بينها أخذ فكرة ولو جزئية عن الفقر، مثال ذلك نسبة نمو السكان، نمو إجمالي الناتج القومي للفرد ورباعي التنمية الذي يرمز إلى الجمع بين اربعة (4) مؤشرات اقتصادية–اجتماعية هي: متوسط العمر المتوقع للفرد داخل المجتمع، إجمالي التسجيل في المدارس الابتدائية، توافر المياه الصالحة للشرب وحصة الفرد من إجمالي الناتج القومي.

[1] بوخاري محمد، **قياس فعالية مكافحة الفقر البشري**، الملتقى الدولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والاسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، أيام 29، 30 و31 ماي، 2007، ص ص. 01-02.

المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالفقر

جدير بالذكر أن علاقة النمو الاقتصادي بالفقر يمكن أن يتم تحليلها بالاعتماد على أسلوبين، الأول يتمثل في استخدام مؤشرات وصفية أما الثاني فيتم باستخدام أداة القياس، من الضروري أخذ فكرة عن الجانب النظري لعلاقة الفقر بالنمو الاقتصادي من ناحية كونها تتصف بالتعقيد.

من المهم أيضا عرض شواهد ميدانية حول ميكانيكية العلاقة بين المتغيرين والتي تصاغ من طرف الاقتصاديين بالعبارة "النمو مفيد للفقراء"، إضافة إلى تحليل ديناميكية العلاقة بينهما أفقيا وعرضيا.

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي والفقر عبر الزمن

يفيد تحليل ديناميكية الفقر بين الأمدين القصير والطويل في إعطاء فكرة عن إمكانية ورود آثار للدورات الاقتصادية أوالصدمات على إختلاف أنواعها "داخلية/خارجية، صدمات العرض/صدمات الطلب" على مستويات الفقر، يتبقى إدراج أثر هذه المتغيرات على شكل متغيرات صورية "Dummy variables".

أولا: العلاقة على المدى القصير والمتوسط

يشير ظهور أثر النمو الاقتصادي على الفقر في المدى القصير إلى أن جهود الحد من الفقر تستجيب بسرعة للزيادة في متوسط حصة الفرد من الناتج. ذلك يعني أن النمو الاقتصادي سيكون استراتيجيا للحد من الفقر خلال العشرية الموالية مباشرة لفترة الدراسة.

1- التحليل البسيط (أوالمقارن):

يعتمد على مقارنة وتحليل المؤشرات المتعلقة بالنمو وتلك المتعلقة بالفقر، من خلال الاعتماد على أرقام سنوية أومقطعية عن فترة قصيرة أومتوسطة الأجل، كما يمكن أن يتم الاعتماد على نمذجة العلاقة بأساليب تتلائم مع صغر حجم العينة في حال تحليل السلاسل الزمنية.

2- التحليل بأسلوب المرونات:

يعتمد أسلوب المرونات على تحليل حساسية الفقر لمؤشرات الزيادة في الناتج أوالرفاهية بصورة عامة، حيث نقوم بحساب مرونة الفقر.

مرونة الفقر:

الأسلوب الشائع لتقدير علاقة النمو الاقتصادي بالفقر اعتمادا على المرونات هو تقدير مرونة الإقلال من الفقر، حيث يتم الحصول عليها بقسمة التغير النسبي في مؤشر الفقر المستعمل على التغير النسبي في حصة الفرد من الدخل خلال فترة زمنية معينة، تعبر النتيجة المتحصل عليها عن

نسبة التغير في مؤشر الفقر نتيجة الزيادة بنسبة 1% في متوسط الدخل الفردي. فعند الاخذ بنسبة الفقراء (P_0) كدليل للفقر تكتب صيغة مرونة الإقلال من الفقر كما يلي:

$$\varepsilon = \frac{P_{0_{t+1}} - P_{0_t}}{P_{0_t}} \times \frac{1}{g} \quad \ldots. (123.)$$

بحيث $P_{0_{t+1}}$ نسبة الفقر خلال سنة المقارنة؛ P_{0t} نسبة الفقر خلال سنة الأساس؛ أما g فتمثل نسبة الزيادة في الدخل الفردي خلال مدة المقارنة.

- **المرونة مقارنة بالرفاهية:**

من أهم سبل قياس الفقر عند محاولة تحديد علاقته بالفقر تحليل مرونة الفقر بمراعاة مؤشرات الرفاهية[1]. يتم قياس المرونة بالعلاقة التالية:

$$\eta_\lambda = \frac{-zf(z)}{p_0} \quad \text{if} \quad \lambda = 0 \quad \ldots. (124.)$$

حيث: $\alpha = (1 - \frac{p_\lambda - 1}{p_\lambda})$ for $\lambda \geq 0$ ويمكن الحصول على درجة تسارع الفقر بمفاضلة هذه العلاقة حيث نحصل على ما يلي:

$$\begin{cases} \dfrac{\partial \eta_\lambda}{\partial \mu_0} = -\eta_0^2/\mu\mu & ; \text{for} \quad \lambda = 0 \\ \dfrac{\partial \eta_\lambda}{\partial \mu_0} = (\eta_\lambda - \eta_{\lambda\text{-}1})/\mu_{\lambda-1} & ; \text{for} \quad \lambda \neq 0 \end{cases} \quad \ldots. (125.)$$

يعاب على هذه العلاقة عدم أخذها بالحسبان لدرجة عدم المساواة في توزيع الدخل. لذا يعتمد على معادلة Kakwani .

$$\varepsilon_\lambda = \eta \; P_\lambda + \frac{\lambda \mu P_{\lambda-1}}{Z P_{\lambda-1}} \quad \ldots. (126.)$$

يمكن تحديد المعدل الحدي للإحلال (MPRS) لتقدير الخيار بين متوسط الدخل وتوزيعه كما يلي:

$$MPRS = \frac{\partial \eta}{\partial G} \frac{G}{\mu} = -\frac{\varepsilon_\lambda}{\eta_\lambda} \quad \ldots. (127.)$$

تحدد هذه المعادلة مقدار النمو الاقتصادي اللازم لدرء أثر التدهور بمعدل 1% في لامساواة توزيع الثروة. يمكن كذلك قياس حساسية الفقر للتغير في توزيع الرفاهية كما هو مقاس بواسطة منحنى Lorenz بالعلاقة التالية:

[1] Laabas Belkacem, Op.cit., p. 19.

$$\begin{cases} \dfrac{\partial \eta_\lambda}{\partial G} = \dfrac{\eta_0}{G} & ;\text{for } \lambda \neq 0 \\ \dfrac{(\varepsilon_\lambda - \varepsilon_{\lambda\text{-}1})\lambda P_{\lambda\text{-}1}}{G P_\lambda} & ;\text{for } \lambda \geq 0 \end{cases} \quad \ldots. (128.)$$

ثانيا: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر على المدى الطويل

ظهور علاقة بين النمو الاقتصادي والفقر على المدى الطويل يعني أن النمو يحد يقلل من حدة الفقر من خلال كونه يترافق مع نظم أكثر كفاءة في توزيع الدخل أومن خلال أثر النوازل، وفي كلتا الحالتين سيكون النمو الاقتصادي مفيدا للحد من مستويات الفقر.

1- التحليل بأسلوب النماذج القياسية:

تعد النماذج القياسية الشكل الشائع لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، لكن الإشكال دوما يبقى في المفاضلة بين أدوات قياس الفقر على المدى الطويل، حيث تصبح مؤشرات الدخل أو مرونة الدخل غير كافية في هذا المجال، لذلك يعمد العديد من الاقتصاديين إلى تحليل عامل الاستهلاك لكن ليس باعتباره محددا لمستوى الفقر بقدر ما يستعان به في تكملة مؤشر الفقر النقدي المرتبط بتحليل الدخل.

2- نموذج دولار وكراي:

اعتمد كل من دولار وكراي في الدراسة التي أعداها سنة 2000 على تحليل المرونة الدخلية لدخل الفقراء كمؤشر لعلاقة الفقر بالنمو الاقتصادي.

أهم الفروض التحليلية المعتمدة في الدراسة التطبيقية ما يلي:

- أعطت الورقة البحثية تعريفا للفقراء بأنهم شريحة أفقر 20% من السكان في كل الأقطار التي شملها المسح، وبالتالي تفترض تساوي مؤشر عدد الرؤوس لقياس الفقر في البلدان.
- متوسط دخل أفقر الفقراء(y_p) = [(نصيب أفقر 20% من السكان في الدخل)×(متوسط الدخل في القطر)]×5 أي أن:

$$y_p = 5 \cdot \bar{y} \cdot (0,2)Lc \quad \ldots. (129.)$$

حيث يعتمد ذلك على وجود منحنى Lorenz.

في حالات عدم توفر قراءات لمنحنى Lorenz يتم الاعتماد على بيانات معامل Gini لتقدير متوسط دخل الفقراء بافتراض إتباع لوغاريتم الدخل للتوزيع الطبيعي:

$$\log(\mu_p) = \log(\mu) - 0,0036 \cdot Gini \quad \ldots. (130.)$$

حيث μ_p متوسط دخل الفقراء، μ متوسط الدخل في الاقتصاد.

– ترتب على استخدام مشاهدات زمنية مقطعية بفارق خمس سنوات على الأقل بينها الحصول على لوحة غير متوازنة وغير منتظمة التوقيت ضمت 125 قطرا واشتملت على 370 مشاهدة بينها 323 مشاهدة مستمدة مباشرة من منحنيات Lorenz وما تبقى تم تقديره على أساس افتراض التوزيع الطبيعي للوغاريتمات الدخل. ولأغراض استخدام تحليل الانحدار تم حصر المشاهدات المستخدمة في 236 مشاهدة غطت 80 قطرا توفرت لكل منها مشاهدتين على اقل تقدير وذلك حتى يتسنى النظر إلى النمو في متوسط دخل الفقراء لفترة خمس سنوات على أقل تقدير.

تم تقدير دالة للوغاريتم متوسط دخل الفقراء كمتغير معتمد على لوغاريتم متوسط دخل الفرد وذلك حسب الصياغة التالية:

$$y_{ct} = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot u_{ct} + \alpha_2 \cdot x_{ct} + \mu_c + \varepsilon_{ct} \ldots\ldots (131.)$$

حيث: y = لوغاريتم متوسط دخل الفقراء في القطر c في السنة t.

u = لوغاريتم متوسط دخل الفرد في القطرc في السنة t.

x = متجه للمحددات الأخرى لمتوسط دخل الفقراء في القطر c في السنة t.

μ = حد يعبر عن التأثيرات غير المشاهدة التي تخص القطر المعني، أما:ε فيمثل الخطأ العشوائي.

أظهر التقدير بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية بعض الصعوبات لذا تم تقدير معادلة أخرى بعد إعادة صياغة المعادلة رقم (131) كما يلي:

$$y_{ct} - y_{ct-k(ct)} = \alpha_1(u_{ct} - u_{ct-k(ct)}) + \alpha_2(x_{ct} - x_{ct-k(ct)}) + (\varepsilon_{ct} - \varepsilon_{ct-k(ct)}) \ldots\ldots (132.)$$

يشتمل الجدول رقم (2-04) على ملخص النتائج الأساسية للدراسة. وتشير الأرقام بين الأقواس إلى الأخطاء المعيارية للمعاملات المقدرة.

الجدول رقم (2-04): التقديرات الأساسية لمعادلة لوغاريتم دخل الفقراء

طريقة التقدير	ثابت التقدير	معامل لوغاريتم متوسط الدخل
المربعات الصغرى العادية– مستوى	- 1,728 (0,231)	1,060 (0,027)
الأدوات – مستوى	- 0,858 (3,303)	0,956 (0,392)
المربعات الصغرى العادية – الفروقات	-	1,019 (0,071)
الأدوات — الفروقات	-	1,059 (0,0107)
المنظومة	- 1,613 (0,851)	1,046 (0,102)

يلاحظ على كل هذه النتائج أن مرونة متوسط دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل لا تختلف عن الواحد الصحيح بطريقة ذات معنوية إحصائية.

الملاحظات النظرية حول مرونة دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل:

إضطر الباحث نتيجة غياب مؤشر Gini لتوزيع الدخل لدى العديد من بلدان العينة عن فترة الدراسة إلى تقدير المعادلة رقم (131) بالاعتماد على متوسط دخل الفقراء لكن بنسبة 15% فقط من دول من العينة، وهو ما ينفي صحة تعميم النتائج المتحصل عليها على جميع وحدات العينة الاحصائية.

إضافة إلى ذلك هناك نقائص تطبيقية أدت إلى إخفاق دراسة دولار وكراي تتمثل في: [1]

- الخلط الصريح بين مفهوم الفقراء وبين شرائح الدخل المرتبة على منحنى Lorenz في توصيف حالة توزيع الدخل. حيث يتطلب تحديد الفقراء الاتفاق على خط للفقر فاصل للفقير عن غيره.
- لا توجد علاقة مباشرة ومبسطة وتناسبية بين متوسط دخل الفقراء ومتوسط الدخل في المجتمع، يمكن التأكد بالرجوع إلى معادلة تقدير متوسط دخل الفقراء بقلب مؤشر فجوة الفقر الذي يضم مقادير كلها ذات علاقة دالية بمتوسط الدخل.
- ليس هذا فحسب فمفاضلة متوسط دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل توضح أنه لا وجود لعلاقة نوعية مباشرة لاتجاه التغير في متوسط دخل الفقراء نتيجة لارتفاع متوسط الدخل، حيث يعتمد على مرونات مؤشرات الفقر ومرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الدخل.

المطلب الثاني: تيارات تفسير علاقة النمو بالفقر

هناك تياران رئيسيان يمكن استنتاجهما من خلال تحليل الدراسات حول تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر. ففي حين يدعي رواد التيار الأول ذوي الفكر الليبرالي أن النمو شرط ضروري وكافي لتقليل عدد الفقراء، ينفي مناهضوا الليبرالية إضافة إلى العديد من الباحثين ذلك ويقدمون أدلة دامغة من خلال دراسات ميدانية أواستعمال لنفس البيانات التي خلص بإدراجها باحثون إلى ميكانيكية العلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي ومستويات الفقر.

أولا: حسب الليبراليين

إن تفسير الليبراليين لعلاقة النمو الاقتصادي بظاهرة الفقر يدور حول فكرة جوهرية مفادها "الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على الفقر"، يتحقق ذلك حسب رأيهم بآلية تقود في نهاية المطاف إلى

[1] علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية: هل ينمو متوسط دخل الفقراء بنفس معدل نمو متوسط الدخل؟، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد: 6، العدد:1، 2003، ص ص. 16-20.

توزيع ثمار النمو الاقتصادي على الأفراد داخل المجتمع. لكن ذلك يتم دون إنكار أن بلوغ هذه النتيجة يمر بمرحلتين انتقاليتين نوضحهما فيما يلي:

- **زيادة الثروة:**

عندما يزداد الإنتاج الكلي لاقتصاد ما سيزداد معه حجم الثروة الكلية القابلة للتوزيع على أفراد المجتمع. وهي علاقة ميكانيكية بموجبها يزداد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بما يعمل على انتشال العديد من وهدة الفقر. لكن الواقع عادة ما يظهر أن هذه في الواقع هي أفضل نتيجة يمكن تحقيقها، نظرا لأن مستوى الفقر قد يبقى ثابتا باعتبار أن توزيع الثروة لم يكن من نصيب الفقراء.

- **تغير القيم:**

يتم توجيه طريقة تقاسم الثروات والمنافع لصالح القلة المحرومة من خلال تغير القيم المحدث من خلال النمو.

فحسب"Inglehart" عندما ينتفع السكان بعامل النمو الاقتصادي، يعمدون إلى تغيير مطالبهم: فبحكم احتياجاتهم المادية التي تمت تلبيتها، لا تستحسن الزيادة في الدخل بقدر استحسان تحقيق الفارق النوعي في الحياة، والذي يتجلى في تحولهم نحو المطالبة بتلافي حالات الوفاة جراء الفقر المادي، بمعنى مطالبتهم بتقاسم الثروات نحو الأشد فقرا داخل مجتمعاتهم...وهذا ما يفسر تفاؤلهم.

نلتمس وجهة النظر هذه لدى العديد من الاقتصاديين (Harry G johnson, Ian littlen John Toye, Anne Krueger, Jacob Viner, Basil Yamen, Peter Bauer, Bhagwati)، حيث المبدأ الحاكم هو"دعه يعمل" شعاره بالدول النامية هو"تصحيح الأسعار" أما آلياته فعديدة ومعظمها وارد بصياغة برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي[1].

والفرض الجوهري الذي قامت عليه كون آثر النوازل (Trickle-down effects) المتأتي من سياسات النمو يوفر منافع أكبر كسياسة للحد من الفقر، بحكم توفيره للتبديد في الموارد الضئيلة عند الاتجاه نحو السياسات المركزة على الحد من الفقر، حيث تكون النتيجة عادة إبطاء النمو الاقتصادي.

ثانيا: حسب مناهضي الليبرالية

على خلاف العلاقة التي تظهر أكثر ميكانيكية هناك استثناءات عديدة تشير إلى أن الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي في تقليص الفقر هو واقعة وليس قاعدة، نورد أهمها فيما يلي:

[1] Jacques Brasseul, Op.cit., p. 126.

1- العلاقة أقل ميكانيكية:

يرجع ذلك إلى الدلائل العملية التي تفند وجهة النظر هته:

- على سبيل المثال أوضح تقرير الأنكتاد أن الدول الأقل تقدما "المتخلفة" شهدت تفاقما لمشكل الفقر، حيث بقي يتراوح في حدود 36%[1] رغم الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2005، بشكل يعيق من إمكانات بلوغ هدف الألفية الإنمائي المرصود في آفاق 2015.

- رغم أن كلا من بوركينافاسو والسلفادور حققتا نفس معدل النمو في حصة الفرد من الناتج 3%، إلا أن انخفاض عدد الفقراء قد جاء بمعدلات متباينة بين البلدين، حيث قدر معدله في السلفادور بثلاث مرات معدل انخفاضه في بوركينافاسو. كما أن البرازيل والبنغلادش اللتان حققتا وتيرة متساوية في تقليص عدد الفقراء شهدت إحداهما "البنغلادش" نموا بثلاثة أضعاف معدل نمو الناتج الفردي للبرازيل.

وعندما نعمل على إجراء مقارنة معتمدين على التحليل العرضي سيتضح تفنيد آخر للنتيجة السابقة، فتدهور الناتج الفردي لا يعكس بالضرورة مستوى الفقر. فخلال الفترة 2000-2005 رغم أن مستوى الناتج الفردي لماليزيا قدر بنصف "½" حصة الفرد الأوربي "12.715 دولار مقابل 25.514 دولار" إلا أن الفقر أدنى بماليزيا مقارنة بأوربا بالاعتماد على مؤشر الفقر الإنساني HPI-1 "16% مقابل 17%" ورغم تساوي حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام لدى كل من جزر موريس وماليزيا إلا أن مستوى الفقر جد مختلف "27% مقابل 16% كمؤشر HPI-1".

2- تفسير محددات النمو لا يتماشى مع تفسير النمو للفقر:

فعلى سبيل المثال ورغم أن الاندماج بالاقتصاد العالمي مستحسن "من أهم محددات النمو الاقتصادي" إلا أنه غير كاف لتقليل الفقر. وذلك بسبب:

طبيعة إستراتيجية النمو الاقتصادي:

فبالنسبة للدول النامية نميز بين:

- الإستراتيجية المعتمدة على تصدير منتج أو بعض المنتجات: خير مثال على ذلك البرازيل التي تعتمد نموذجا قائما على تصدير المنتجات عالية التكنولوجيا، والعديد من الدول الأقل تقدما المصدرة لمنتجات خام أوزراعية. حيث تستفيد فئة أوقسم فقط من الاقتصاد، هذه الحالة عادة ما

[1] UNDP, Human Development Report, 2008.

توصف بظاهرة "الاقتصاد الثنائي" Dualistic economy حيث يسود قطاع تقليدي وآخر حديث وهذا الأخير لا يسحب الأول بحكم امتيازه بتوظيف اليد العاملة المحدود "المؤهلة".

- الإستراتيجية القائمة على تصدير منتجات التشكيلة الدنيا.

تقاسم ثمار النمو الاقتصادي من عدمه: من خلال سياسات إعادة التوزيع للدخل.

المطلب الثالث: تقويم أساليب تقدير العلاقة بين النمو والفقر

نتيجة التشابكات في علاقة كل من المتغيرين ببعضهما إضافة إلى ارتباطهما بمحددات مشتركة، بات من الصعب الأخذ بأسلوب معين للحكم على إتجاه أوطبيعة الأثر خاصة من النمو الاقتصادي باتجاه الفقر، رغم ذلك لا تزال أداة القياس الاحصائي أحسن الأدوات خاصة بالنسبة للمدى الطويل.

أولا:سلبيات الانحدارات ونماذج القياس الاقتصادي

يمكن حصر أهم سلبيات طريقة الإنحدارات التي تعتمد على القياس الاقتصادي فيما يلي:

- **التبسيط المجحف**:

إن نموذج الاقتصاد القياسي يظهر سلبيات جدية، فهو لا يعطي سوى صورة مبسطة للعالم الحقيقي الذي يكون في الواقع أوسع وأعقد مما يوحي به النموذج. والسبب الوجيه لاستعمالات النماذج المبسطة قد يكون محاولة مجارات كم علاقات التداخل المتزايدة بما يعمل على تعقيد النموذج.

- **صعوبات التشخيص**:

وهي ناجمة عن أخطاء قد ترتكب أثناء وضع أوتقدير المعايير والمعلمات.

- **صعوبات التكميم الكلي**:

تكمن الصعوبة الرئيسية في جعل معلومات النموذج "مخرجاته" تعبر ليس فقط عن مؤشرات كلية بل وجزئية أيضا. من أمثلة ذلك الاستعانة بنتائج دراسة قطرية تقديرية للعلاقة بين متغيرين لتمثيل العلاقة داخل وحدة من المجتمع الاحصائي، علما أن هناك احتمال لخطأ التعميم.

- **الاهتمام بالفعالية على حساب الملائمة** (Efficiency):

فعادة ما يتم تحليل الأهداف بربطها بالنتائج في حين يتم إهمال الأهداف بمقارنتها بالموارد، وهذا ما يعبر عنه بالنجاعة أوالملائمة. في حين تطالب الدول الأقل تقدما بالاهتمام بتحليل الفاعلية أكثر من تحليلها للفعالية، لأن إهمالها عادة ما يتسبب في جعل السياسات الاقتصادية التنموية تبنى على أسس غير ملائمة للأهداف.

ومن بين اهتمامات الفاعلية يمكن أن نشير إلى سياسات التنمية الإقليمية وسياسات أخرى ينادي بها بعض خبراء التنمية، لدرجة إحاطتها باهتمام متزايد من قبل هيآت التمويل الدولية.

على سبيل المثال لا الحصر: يتمثل هدف سياسة التوطن "أي تنظيم استعمالات الأرض" في إيجاد توزيع مكاني للنشاطات بما يجعلها أكثر ملائمة في زيادة الدخل القومي[1].

ثانيا: النمو الاقتصادي وإقلال الفقراء

إن الحد من تفشي ظاهرة الفقر أصبح ضرورة ملحة خلال السنوات القليلة المنصرمة، لعل ذلك يأتي في مرحلة اتضح فيها عدم قدرة استراتيجيات بعث النمو الاقتصادي أوالتنمية الاقتصادية التي تنصح بها منظمات التمويل الدولية التي تم فرضها على الاقتصاديات النامية، لتتخذ مؤشر الوفاء بمتطلبات الاقلال من عدد الفقراء كايعاز للحكم على مدى حاجة الدول المتخلفة أوالفقيرة للمزيد من القروض تحت غطاء الإعانات "Aids". مما جعل من الضروري التعرف على المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على مدى عمل النمو لصالح الفقراء.

1- استنباط العلاقة النظرية التي تربط نمو دخل الفقراء بنمو متوسط الدخل:

يمكن تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر كما يلي:[2]

- صياغة خط الفقر كدالة في متوسط الدخل:

$$z = z(\mu), 0 \le \frac{\mu}{z}\frac{dz}{d\mu} = E_z \le 1 \ldots. \quad (133.)$$

بافتراض خط الفقر ثابتا عبر الزمان والمكان ($E_z = 0$) وهو العرف السائد في خط الفقر الدولي، أما عند اعتباره نسبة من متوسط الدخل ($E_z = 1$) وهو العرف السائد في حالة تقديرات الفقر في أوربا.

- إن كلا من مؤشري نسبة الفقراء P_0 وفجوة الفقر P_1 يمكن صياغتها كدوال في متوسط دخل الفرد وخط الفقر z ومعامل Gini لتوزيع الدخل m حيث كلما ارتفع متوسط دخل الفرد أوانخفض خط الفقر مع ثبات معامل Gini كلما انخفض الفقر. كذلك يتوقع ازدياد الفقر مع ارتفاع معامل Gini مع ثبات متوسط دخل الفرد وخط الفقر. كذلك فإنه يلاحظ أن كلا من المؤشرين يعد كدالة متجانسة من الدرجة صفر في متوسط دخل الفرد وخط الفقر، بمعنى أنه إذا تغير كل منهما

---

[1] كامل كاظم بشير الكناني، **الحيز وأقطاب النمو**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص. 68.

[2] علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية: هل ينمو متوسط دخل الفقراء بنفس معدل نمو متوسط الدخل؟مرجع سبق ذكره، ص ص. 17-20.

بنفس النسبة فإن ذلك لن يؤثر على الفقر. وعلى أساس من هذه الملاحظات يمكننا كتابة المؤشرين على النحو التالي:

$$P_0 = P_0(\frac{\mu}{z}, m) \ , \quad P_1 = P_1(\frac{\mu}{z}, m) \ldots . (134.)$$

بالنظر إلى المعادلة (134) يمكن كتابتهما كما يلي:

$$P_0 = P_0(\frac{\mu}{z(\mu)}, m) \ , \quad P_1 = P_1(\frac{\mu}{z(\mu)}, m) \ldots . (135.)$$

ولأغراض التحليل يمكننا أيضا كتابة مرونة مؤشر عدد الرؤوس ومؤشر فجوة الفقر بالنسبة لمتوسط دخل الفرد على النحو التالي:

$$E_{P_0} = \frac{\partial P_0}{\partial \mu} \cdot \frac{\mu}{P_0} \ldots . (136.)$$

$$E_{P_1} = \frac{\partial P_1}{\partial \mu} \cdot \frac{\mu}{P_1} \ldots . (137.)$$

وحيث أن كلا منهما سالب حسبما لاحظنا أعلاه، فإن مرونة كل من هذين المؤشرين بالنسبة لخط الفقر تساوي مرونتها السالبة بالنسبة لمتوسط دخل الفرد.

وعليه فإنه يمكننا كتابة متوسط دخل الفقراء على النحو التالي:

$$Y(\mu, m) = z(\mu)\left[1 - \frac{P_1(\frac{\mu}{z(\mu)}, m)}{P_0(\frac{\mu}{z(\mu)}, m)}\right] \ldots . (138.)$$

كما يمكننا مفاضلة متوسط دخل الفقراء مع متوسط الدخل، مع افتراض ثبات معامل Gini والحصول على مرونة متوسط دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل على النحو التالي:

$$E_y = \frac{\mu}{y} \cdot \frac{\partial y}{\partial \mu} = \alpha_1 = E_z - (E_z)\left[\frac{P_1}{P_0 - P_1}\right]\left[E_{P_1} - E_{P_0}\right] \ldots . (139.)$$

ويمكننا تعويض تعريف مؤشر فجوة الفقر في التعبير الثاني من المعادلة رقم (136) لنحصل على ما يلي:

$$\frac{P_1}{P_0 - P_1} = \frac{(z - y)}{y} \ldots . (140.)$$

أثبت Kakwani أن الشق الأيمن من المعادلة (140) يساوي معكوس القيمة المطلقة لمرونة مؤشر فجوة الفقر بالنسبة لمتوسط الدخل على النحو التالي:

$$E_{P_1} = \frac{-y}{(z-y)} \ldots\ (141.)$$

بتعويض الطرف الأيمن الوارد بالمعادلة (141) في المعادلة (140) نحصل على الصيغة النهائية لمرونة دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل على النحو التالي:

$$E_y = \frac{\mu}{y} \cdot \frac{\partial y}{\partial \mu} = \alpha_1 = E_z + (1 - E_z)(1 - \frac{E_{P_0}}{E_{P_1}}) \ldots\ (142.)$$

تمثل المعادلة (142) العلاقة التي تربط النمو في متوسط دخل الفقراء والنمو في متوسط الدخل والتي حاول كل من دولار وكراي البحث عنها بطريقة خاطئة. تمثل المعادلة (142) المرونة الدخلية لمتوسط دخل الفقراء، والتي يتضح منها أن أحد الشروط الضرورية للحصول على تناسبية بين معدل نمو متوسط دخل الفقراء ومعدل نمو متوسط الدخل يتمثل في أن يكون خط الفقر نسبة مئوية من الدخل، بمعنى أن تكون مرونة خط الفقر تساوي الواحد الصحيح [$E_z=1$]. في مثل هذه الحالة فإن مؤشرات الفقر تحت الدراسة ستكون دالة في معامل جيني فقط، وذلك ما يمكن إثباته بتعويض خط فقر ($z=\beta\mu$) في معادلتي المرونة للحصول على :

$$P_0 = P_0(\frac{1}{\beta}, m) = H(m) \ ,\ P_1 = P_1(\frac{1}{\beta}, m) = P_1(m) \ldots\ (143.)$$

يترتب على هذه النتيجة بطريقة تلقائية أن مرونة مؤشرات الفقر بالنسبة لمتوسط دخل الفقر ستكون صفرا ($E_{P0}=E_{P1}=0$). بتعويض المعادلة (143) في تعريف متوسط دخل الفقراء نحصل على ما يلي:

$$y(\mu) = z(\mu)\left[1 - \frac{P_1(m)}{P_0(m)}\right] = \beta \cdot \mu \cdot \left[1 - \frac{P_1(m)}{P_0(m)}\right] = \lambda \cdot \mu \ldots\ (144.)$$

حيث λ ثابت يساوي إلى المقدار $\beta\left[1 - \frac{S(m)}{H(m)}\right]$، والمعادلة (144) تثبت التناسبية التي سعى إليها دولار وكراي.

ويتضح أن مرونة متوسط دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل هي عبارة عن متوسط مرجح "متغير مرجح" بين الواحد الصحيح، بوزن يعادل مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الدخل، ومقدار أقل من الواحد الصحيح، بوزن يعادل الواحد الصحيح ناقص مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الدخل. يتمثل الشرط الضروري الثاني، في أن تكون مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الدخل مساوية للصفر ($E_z=0$). وأن تكون مرونة مؤشر عدد الرؤوس بالنسبة لمتوسط الدخل مساوية للصفر ($E_{P0}=0$). وبالرغم من أن مرونة خط الفقر يمكن أن تصبح صفرا إذا ما افترض أن خط الفقر ثابت، إلا أنه في

معظم الحالات التطبيقية عادة ما تكون مرونة مؤشر عدد الرؤوس مع متوسط الدخل مختلفة عن الصفر، ومن ثم فإنه يصعب تحقق الشرط الضروري الثاني للحصول على التناسبية التي سعى إليها دولار وكراي.

2- النمو المخفف للفقر:

إن أي نموذج يبحث عن الحصول على إستراتيجية لتخفيف وطأة الفقر لابد وأن يبنى على ثلاث قواعد وهي: العمل، الدافعية وأخيرا الثقة[1].

إن الإلمام بالتداخل بين كل من النمو الاقتصادي والفقر يأتي أيضا بدافع غير مباشر يتمثل في تحولات الاهتمامات لدى هيئات التمويل والتنمية الدولية نحو أهداف التنمية الإنسانية– والتي تمت صياغتها تحت مسمى أهداف الألفية الإنمائية– كإشارة واضحة إلى التحدي الذي بات يلازم صناع القرار بحكومات الدول المتخلفة والمجتمعات على حد سواء.

أ- نشأة ومفهوم النمو المحابي للفقراء:

– **النشأة**: يعزى ظهور اصطلاح النمو المخفف للفقر إلى اهتمام المجتمع الدولي بدعم الإنفاق الاستهلاكي خلال فترات النمو الاقتصادي والذي ظهر مع مطلع الألفية الجديدة، على إثر فشل سياسات دعم النمو الاقتصادي تحت إشراف هيآت التمويل الدولية في تحقيق ذلك.

– **المفهوم**: يمكن تعريف النمو المحابي للفقراء كما يلي:

من منطلق فكرة التعميم:

"هو ذلك التحسن على مستوى الأداء الاقتصادي الذي يتزامن فيه النمو الاقتصادي مع تراجع دلائل الفقر أواللاعدالة، من خلال آلية توزيع الدخل التي تعمل على نمو إنفاق الفرد". كما يمكن تعريفه بـ:"النمو المفيد، المقلص للفقر..."' وهذه الفكرة تبنتها هيئات التمويل الدولية منها: الأمم المتحدة، البنك العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2].

التعريف الدقيق على خلاف الأول:" يعني النمو الذي تتحسن معه كيفية توزيع منافع النمو بين الفقراء والأغنياء".

---

[1] كمال حطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، **مجلة دراسات**، جامعة اليرموك–الأردن، المجلد :21، العدد:2، 1994، ص. 1322.

[2] Nanak Kakwani, Shahid Khandker, Hyun H. Son, Pro-poor growth: concepts and measurement with country case studies, International Poverty Center, **UNDP working paper**, N°. 1, 2004, P. 03.

ب- أنواع النمو المحابي للفقراء:

يتفرع النمو المحابي للفقراء من حيث المفهوم إلى قسمين[1]: أحدهما مطلق، أما الثاني نسبي، ويمكن إيجاد تصنيفات أخرى بالنظر إلى طبيعة الأدوات التي توظف لاحتساب الدليل، طبيعة أومفهوم الفقر...الخ.

- النمو المحابي للفقراء بشكل نسبي «Relative sense»:

النمو المحابي للفقراء حسب Kakwani and Pernia (2000) هو النمو الاقتصادي الذي يستفيد منه الفقراء نسبيا مقارنة بالأغنياء، أي ذلك النمو الاقتصادي الذي يتزامن مع تراجع في مؤشر اللامساواة.[2]

هناك العديد من مؤشرات قياس النمو المحابي للفقراء بالشكل النسبي، أهمها:

*** مؤشر النمو المحابي للفقراء (PPGI):**

ويساوي نسبة المرونة الفرعية للفقر المرجحة بدرجة التوزيع إلى المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة.

$$PPGI = \frac{\text{المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع}}{\text{المرونة الفرعية مع مستوى المعيشة}} + 1 \quad \ldots\ldots (145.)$$

الجدول رقم (2-05): دلالة مؤشر قياس النمو المحابي للفقراء

علامة وقيمة المؤشر PPGI	حالة محاباة النمو	علامة وقيمة المؤشر	حالة محاباة النمو
م < 0	نمو اقتصادي ضد الفقراء	**0,66 < م < 1**	نمو اقتصادي محابي للفقراء
0 < م < 0,33	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة ضعيفة	**م > 1**	نمو اقتصادي محابي للفقراء بشدة
0,33 < م < 0,66	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة متوسطة		

المصدر: علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، مرجع سابق، ص.05.

[1] علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، **جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد: 82، السنة :08، 2009، ص. 06.

[2] Nanak Kakwani, Ernesto Pernia, 'What Is Pro-Poor Growth?', Asian Development Review, Vol. 18, N°. 1, 2000, pp. 1–16.

* معدل النمو مكافئ الفقر (PEGR):

إبتكر هذا المؤشر كل من Kakwani و Son، يتم الحصول عليه بضرب دليل النمو المحابي للفقراء PPGI في معدل نمو متوسط الدخل μ.

$$PEGR = PPGI \times \mu \ldots. \quad (146.)$$

* منحنى نمو الفقر (PGC):

تتصف هذه المنهجية المبتكرة من طرف Son سنة 2004 بالسيادة العشوائية من الدرجة الثانية، مقارنة بنظيرتها المتمثلة في منحنى تأثير الفقر (GIC)، تتطلب هذه المنهجية بيانات توزيع الإنفاق أوالدخل حسب فئات المجتمع "من الأفقر إلى الأغنى" وذلك خلال فترتين زمنيتين مختلفتين.

– نقوم بحساب معدل نمو الإنفاق الحقيقي للفرد في السنة "بالاعتماد على بيانات متوسط إنفاق الفرد في السنة الأخيرة".

– ثم نحسب متوسط إنفاق الفرد لكل شريحة سكانية لكل سنة موضحة [بواسطة ضرب متوسط إنفاق الفرد بنصيب الشريحة السكانية من إجمالي الإنفاق وقسمة الحاصل على حجم الشريحة"10%"].

– نعمل على استخراج معدلات نمو الإنفاق الحقيقي للفرد في كل شريحة سكانية.

– ثم نحسب معدل النمو الفعال كمتوسط مرجح لمعدلات نمو الإنفاق الحقيقي للفرد داخل كل شريحة سكانية.

– نقوم بحساب فارق معدل النمو المشاهد عن معدل النمو الفعال، لتحديد الكسب أوالخسارة في النمو.

يلخص الجدول الموالي تفسير قيمة مؤشر الفقر حسب منهجية Son.

الجدول رقم (2-06): بيان الحالات الموصوفة بالاعتماد على منحنى نمو الفقر

قيمة الدليل	توصيف النمو	مؤشر اللامساواة
$g(p) > g\ ;\ \Delta L(p) = 0$	محابي للفقراء	بدون تغيير
$g(p) > g\ ;\ \Delta L(p) > 0$	محابي للفقراء (مطلق)	تراجع
$0 < g(p) < g\ ;\ \Delta L(p) < 0$	أثر النوازل	ارتفاع
$g(p) < 0\ ;\ g > 0$	محابي للأغنياء	ارتفاع

للإشارة فقد توصلت Son اعتمادا على 241 فترة زمنية لعينة تتكون من 87 دولة إلى أن النمو كان محابيا للفقراء في 95 حالة منها في حين لم يكن محابيا للفقراء في 94 حالة[1].

نقائص النمو المحابي للفقراء بشكل نسبي:

لا يوفر توصيفا دقيقا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يحتمل أن يكون النمو محابيا للفقراء في حالات ظهور نتيجة المؤشر سلبية، وعلى العكس قد يستفيد الأغنياء بشكل مطلق مقارنة بالفقراء في حين يظهر المؤشر أن النمو محابي للفقراء.

- **النمو المحابي للفقراء بشكل مطلق «Absolute sense»:**

يعرف النمو المحابي للفقراء بمفهومه المطلق بأنه "انتفاع مطلق للفقراء يفوق انتفاع غيرهم، أي يتعلق بالزيادة في رصيد الدخل وليس في معدل نموه"[2]. وهو بطبيعة الحال يعني أن الشكل النسبي محقق.

وتجدر الاشارة إلى أن بعض مؤشرات القياس صالح لكلتا الغايتين، أي يمكن قياس مدى محاباة الفقر بشكليه النسبي والمطلق، هذا النوع من المقاييس محبذ لأن قياس النمو المحابي للفقراء اعتمادا على اختيار إحدى المقاربتين عادة ما يجعل الحكم على طبيعة المحاباة ضعيفا باعتبار أن كلا من النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع للدخل يعكسان مستوى التنمية الاقتصادية داخل المجتمع.

[1] Hyun Hwa Son, A Note on Pro-poor Growth, **Economics Letters**, Vol. 82, 2004, p. 313.
[2] Martin Ravallion, Shaohua Chen, Measuring Pro-Poor Growth, **Economics Letters**, 2003, Vol. 78, N°. 1, pp. 93-99.

خلاصة الفصل:

بعد دراسة وتحليل العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والفقر إتضح أنه من الصعوبة بمكان تكميمها، لأن علاقات التأثير المحتملة لا تسير وفقا لقاعدة معينة أوفي إتجاه محدد. يرجع ذلك في واقع الأمر إلى التشابك والتعقيد الذي اكتشفنا أنه يظهر من وجهتي نظر أساسيتين نلخصهما في النقاط التالية:

- المتغيرات المدروسة قد تتخذ شكل ظواهر وسياسات في آن واحد، وهو ما يجعل الدراسات التطبيقية المنحازة وغير المتفحصة بدقة للدوافع تنخدع بالمعطيات القياسية وتهمل المعطيات الجوهرية، مما يعيب قيمة النتائج المتوصل إليها في آخر المطاف. وهذا النقص موضوعي ولا مناص منه.

ومناط ذلك يعود إلى التطور الذي باتت تشهده نظرية التنمية بصورة عامة، والتي تؤثر بحركة الجذب على نظرية النمو الاقتصادي، ومثال ذلك التطور في مفهوم رأس المال بحد ذاته ضمن نظرية النمو الداخلي، حيث إنتقل الباحثون من مفهوم رأس المال المادي "متغير كمي" "Romer,Rebelo" إلى رأس المال البشري "متغير نوعي Lucas"، ثم رأس المال الاجتماعي Barro1990، وصولا إلى رأس المال التكنلوجي "Romer" والذي أعطى توسعة مركبة لرأس المال "الكم + النوع".

- في حين نجد نقصا شائعا يشوب دراسات تحليل محددات كل من ظاهرتي النمو الاقتصادي والفقر، يتمثل في وجهة النظر والتيار الفكري الذي يقود الباحث أثناء تمحيصه ومحاولة فهمه لهذه المتغيرات، فبين كونه ليبراليا ومتشبعا بالفكر التحرري ولمفاهيم العولمة والانفتاح الاقتصادي سيتخذ درب منافيا حتى لمبادئ النظرية الاقتصادية في بعض الأحيان.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: فرص وتحديات الحد من الفقر في الجزائر

تمهيد

حظيت إستراتيجية تقليل الفقراء بالاعتماد على الزيادة في وتيرة الأداء الاقتصادي –من خلال محاولة تسريع معدلات النمو الاقتصادي– بأهمية بالغة، وقد تجلى ذلك من خلال مخططات التنمية التي تمت المباشرة بها بعد العشرية الأولى الموالية لاستقلال الجزائر..

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل امتد بعد ذلك إلى تطبيق العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية القطاعية " النمو اللامتوازن"، والنتيجة كانت ليست بأحسن من سابقتها في كل مرة.

استمر هذا النهج إلى أن اتضحت ضرورة الانتقال نحو تبني نظريات النمو المتوازن، ويتجلى ذلك من خلال التقليل من التركيز القطاعي وسياسات التخصص وتقسيم العمل، بيد أن ذلك إندرج في إطار فشل النظام الاشتراكي وظهور نزعة الانتقال إلى النظام الرأسمالي التي سادت العالم ككل...

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل استراتيجية الحد من الفقر المتبعة بالجزائر خلال السنوات القليلة المنصرمة، لنتمكن من اقتراح استراتيجية على ضوءها، إنطلاقا من تشخيص طبيعة الظاهرة، أسبابها ودوافعها وصولا إلى العوائق الحائلة دون بلوغ نتائج معتبرة تتعلق بالحد من تفشي الظاهرة.

عالجنا الفرص والتحديات ضمن ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تبيان الصفات والخصائص التي يتميز بها الفقراء بالجزائر لتعداد التحديات والفرص، في حين قمنا بتعداد أهم أسباب ومحددات الفقر بالمبحث الثاني لتقويم مدى التقدم المنجز في مجال تقويض التحديات وإغتنام الفرص، أما المبحث الأخير فخصصناه لتقويم إستراتيجية الإقلال من الفقر بالجزائر من أجل تسديدها وتصويبها مع إقتراح البنود العريضة لإستراتيجية الحد من تفشي هذه الظاهرة.

المبحث الأول: تشخيص طبيعة الفقر في الجزائر

سنبدأ في هذا الفصل بالتعمق في توصيف طبيعة الفقر بالجزائر لمحاولة صقل الحدس حول واقع الفقر ومجتمع الفقراء من جهة، وتحديد الدوافع الجوهرية الممكنة لهذه الظاهرة من جهة أخرى. لنعمل لاحقا على كشف الدوافع الكامنة وراء الظاهرة.

المطلب الأول: الفقر في الجزائر

يكتسي الفقر بالجزائر مظاهر عديدة، ونحاول لتوصيفه بشكل أوضح التمييز بين مرحلتين أساسيتين مر بهما الاقتصاد الجزائري، ألا وهما مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ومرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية.

أولا: قياس الفقر في الجزائر

يعاني تقدير الفقر في الجزائر كما في العديد من الدول من صعوبات تتعلق أساسا بكيفية تشكيل بيانات تعكس طبيعة الفقر ومحدداته، في هذا الإطار يعد مشروع خارطة الفقر بالجزائر أحد أهم المصادر التي تصف هذه الظاهرة من حيث محددات جغرافية الفقر.

1- **مستوى الفقر بالجزائر:**

- **استقرار مستويات الفقر المدقع:**

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تتصدر قائمة المشكلات الملحة التي جعلت الحكومة الجزائرية تدعو إلى مكافحتها. حيث تشير التحقيقات التي أجراها المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية أن الفقر سجل تراجعا "مستمرا ومنتظما" في الجزائر منذ العام 2000 .

- **صعوبات تكميم الفقر بالجزائر:**

صعوبات تتعلق بالمؤشرات:

يشير العديد من الباحثين إلى الصعوبات الجمة التي تواجه تكميم ظاهرة الفقر، وأهم التناقضات:

– معظم المعايير كلاسيكية ولا تحدد الكم القابل للاستهلاك مقارنة بالدخل، بل تعمد إلى معايير سلوكية ثابتة، إضافة إلى كونها مقطعية لا تأخذ الظروف الموسمية بعين الاعتبار.

– عدم ارتباط نتائج التحقيق في نمط الاستهلاك بصفة الفقر بشكل تام، مثال ذلك استهلاك الصحة العامة أوالخاصة، وحتى طبيعة المسكن وعلاقتها بمستوى الدخل والإنفاق الاستهلاكي.

– عادة ما يتم إهمال أثر التضخم على القدرة الشرائية، أو عدم الأخذ بمعطيات السوق الموازي خاصة أثناء تقدير الدخل الفردي.

وبمحاولة إعداد تصنيف للفقر بالجزائر اعتمادا على المعايير المعتادة تبقى الصعوبات ترتبط بـ:

– الدخل المعتمد هو الأجر المصرح به، في حين لا توجد تقديرات دقيقة عن الأجر غير المصرح به وذلك راجع لظاهرة الاقتصاد الموازي.

– غياب تقييم فيما يخص حصة الاستهلاك الذاتي في المداخيل بالأرياف.

صعوبات تتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي:

تواجه عملية التكميم صعوبة دقة التقدير، نتيجة كون نسبة معتبرة من الأنشطة الاقتصادية الفردية إضافة إلى بعض العمليات المالية لعديد من المؤسسات الاقتصادية غير محوسبة أوبالأحرى تقع خارج الاقتصاد الرسمي، مما يعيق الوصول إلى أرقام فعلية عن المداخيل، النفقات والإيرادات على مستوى الوحدات الاقتصادية، في إطار المسوحات الدورية.

كما أن طبيعة العينة المدروسة من حيث التركيبة حسب السن، ثقافة الاستهلاك، مستوى التعليم، ومعايير اختيار الحاجات المدرجة لاحتساب خط الفقر عادة ما تؤدي إلى بيانات منحازة، فعلى سبيل المثال قد يظهر سلوك زيادة النفقات على السلع غير الغذائية رغم الارتفاع المفرط في سعر السلع الغذائية، وهو ما قد يفسر بنمط استهلاكي شبابي، أو بسلوك استهلاكي لدى الفقراء قائم على عدم تأجيل رغبة اشباع الحاجات، أو استيفاء اعانات أودعم لأسعار السلع الاستهلاكية يسهم في تقليص الانفاق الغذائي...

ثانيا: واقع بيئة الفقر في ظل الإصلاحات بالجزائر

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين. ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى اللجوء إلى تصفية المؤسسات المفلسة وبالتالي الاستغناء كليا عن العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد.

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة انعكاسات؛ كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو[1]، وبالتالي ازدياد الفاقة لدى شريحة واسعة من السكان، لذلك فإن التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة وغير المضمونة، هذا الإشكال لم تعاني منه الجزائر فقط بل العديد من الدول النامية التي قامت بتطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية خلال فترة التسعينات[2].

و لتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض مؤشرات الوضع الاقتصادي- الاجتماعي بالجزائر كما يلي:

1- المؤشرات الاقتصادية:

النمو الاقتصادي:

أدت الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التصحيح إضافة إلى ضغط سوق البترول الدولي إلى المساهمة في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، حيث قدر متوسط معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ(- 0,18%) [الجدول رقم (**3-01**)].

الجدول رقم (3-01): نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000/1990

(الوحدة: دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المتوسط
نصيب الفرد من GDP	1833	1767	1756	1680	1630	1660	1698	1690	1751	1781	1794	1731
معدل النمو	-	3,60-	0,62-	4,33-	2,98-	1,84	2,29	0,47-	3,61	1,71	0,73	0,18 -

Source: http:\\www.worldbank.org. [Accessed in: February 2010]

مؤشر التضخم:

عرف النصف الأول من فترة الإصحالات الاقتصادية ارتفاعا شديدا في معدلات التضخم، نتيجة عوامل أهمها زيادة عبء المديونية الخارجية التي أدت إلى اللجوء إلى إعادة جدولة تضمنت مشروطية تتعلق بتخفيض قيمة الدينار الجزائري.

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة**، الجزائر، 2001، ص. 24.

[2] Baker M. Weisbrot, Naiman D.R., Neta G., "Growth May Be Good for the Poor – But are IMF and World Bank Policies Good for Growth? A Closer Look at the World Bank's Recent Defense of Its Policies", **CEPR Briefing Paper**, 2001.

الجدول رقم (3-02): معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2000

Base: Using CPI index.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المتوسط
معدل التضخم	17	26	32	21	29	30	19	6	5	3	0	17,09

Source: http:\\www.worldbank.org. [Accessed in: February 2010]

سجل التضخم في المتوسط تزايدا سنويا قدره 17%، غير أن مشكل التضخم تم التحكم فيه مع نهاية سنة 1996.

مؤشر الانفاق الفردي:

بسبب الوضع الاقتصادي خلال التسعينيات تراجع الاستهلاك الكلي وكذا نصيب الفرد منه، حيث قدر معدل زيادة الانفاق الاستهلاكي الفردي بـ - 2,5% في المتوسط (الجدول 3-03).

الجدول رقم (3-03): تطور نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي من 1990 حتى 2000

Unit: Constant 2000 US$.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المتوسط
الاستهلاك الفردي	914	826	845	806	784	785	753	725	730	741	746	786.8
معدل الزيادة	-6	-10	2	-5	-3	0	-4	-4	1	1	1	2.5-

Source: http:\\www.worldbank.org [Accessed in: February 2010]

2- المؤشرات الاجتماعية:

أ- الصحة والتعليم:

- تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية خاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب.
- **نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة)**: سجلت معدلات مرتفعة لمستويات الأمية حيث قدرت سنة 1998 بنسبة 34.5 %.
- لقد بلغ عدد الأطفال الذين يموتون عند الازدياد 30,4 حالة في كل 1000 مولود، أما معدل التمدرس بين 6 – 24 سنة بلغ 65%، والتمدرس الإجباري للأطفال ست سنوات بلغ 96%.

ب- **الانفاق الاستهلاكي:**

أظهرت مؤشرات عن طبيعة المواد المستهلكة أن المداخيل غير كافية لاقتناء المواد الغذائية الضرورية للمحافظة على صحة جيدة، مما جعلها تصنف ضمن الكماليات بموجب قصور القدرة على تلبية المتطلبات منها نتيجة غلاء المعيشة.

ج- **مؤشر البطالة:**

ويظهر ارتفاع نسبة البطالة إلى ما يناهز 30% مع نهاية برنامج الإصلاحات الاقتصادية، في حين قدرت بـ 20% قبل الشروع في برامج الاصلاحات الهيكلية.

ثالثا: واقع بيئة الفقر بالجزائر بعد الإصلاحات

استمر تراجع مؤشرات الرفاهية ومستوى المعيشة "المؤشرات الاجتماعية" حتى سنة 2005، وهذا رغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات الاقتصادية كدلالة على استعادة الاستقرار الاقتصادي.

هذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى المباشرة في التوسع في الانفاق الحكومي ضمن ما أطلق عليه برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تم رسم هدفين رئيسيين يتمثلان في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص معدل البطالة.

1- **الفترة 2000 / 2005**:

ويمكن أن توصف بمرحلة "الاستقرار الاقتصادي دونما تركيز على تحسين مستويات الرفاهية لدى أفراد المجتمع".

- **تحسن في مستوى النمو الاقتصادي:**

تحسن الاداء الاقتصادي خلال الفترة 2000-2005 حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في المتوسط نسبة 3,36% (الجدول رقم 3-04).

الجدول رقم (3-04): مؤشرات النمو الاقتصادي عن الفترة 2000 / 2005

(الوحدة: الدولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
نصيب الفرد من GDP	1814	1872	1972	2043	2115	1963,2
معدل النمو %	1,11	3,20	5,34	3,60	3,52	3,36

Source: http:\\www.worldbank.org. [Accessed in: February 2010]

- **بقاء البطالة عند مستويات مرتفعة (تفوق 15%):**

طيلة الخمس سنوات الأولى من الألفية الجديدة سجلت معدلات بطالة مرتفة، لكنها سرعان ما انخفضت بعد تطبيق برامج التشغيل والتوسع في برنامج دعم النمو الاقتصادي.

2- الفترة ما بعد 2005: "زيادة الرفاهية"

يمكن الحكم على أن النتائج المحرزة خلال هذه الفترة هي مزيد من مستويات الرفاهية، التي تتجلى على شكل تحسن في دلائل الصحة والتعليم والبطالة. يرجع ذلك أساسا إلى الزيادة المحسوسة في ايرادات الجباية البترولية.

أ- مؤشرات الأداء الاقتصادي:

إتسمت مؤشرات الاداء ذات الطابع الاقتصادي بالتراجع رغم الزيادة الملحوظة في حصيلة الإيرادات الجبائية، مما يرجح فكرة إتساع حجم الدين العمومي نتيجة إزدياد الإنفاق.

- **ارتفاع حصيلة الإيرادات الجبائية:**

ارتفعت الإيرادات العامة نتيجة زيادة في حصيلة الضرائب البترولية الناتج عن ارتفاع أسعار البترول الخام والمنتجات البترولية بصورة عامة.

- **نصيب الفرد من الدخل:**

يوضح الجدول الموالي التغيرات في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام طيلة الفترة 2010/2006.

الجدول رقم (3-05): نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010/2006

(الوحدة: الدولار الأمركي)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
نصيب الفرد من GDP	2125	2155	2174	2186	2219	2171,8
معدل النمو %	0,47	1,41	0,88	0,55	1,51	0,97

Source: http:\\www.worldbank.org. [Accessed in: Juin 2011]

انتقل متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 1731 دولار خلال 2000/1990 إلى 2068 دولار خلال 2010/2001، كما وانتقل متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من (0,18-) إلى 2,16 بين الفترتين، إلا أن هذا الأخير كان أحسن في المتوسط خلال الفترة 2005/2001 عنها خلال السنوات الخمس الموالية 2010/2006 "0,97"، وقد استمر تسجيل فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 20% الأكثر غنى يستهلكون 42 % من الدخل الوطني في حين أن 80% الباقين يستهلكون 58% فقط من الدخل الوطني.

- **تفاقم مشكل العجز الحسابي في الموازنة العامة:**

أدى الارتفاع المفرط في النفقات العمومية نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي الموسع للفترة 2009/2005 إلى تحقيق عجز حسابي مستمر [الجدول رقم (3-06)]، وقد أدى اتساع الاقتراض الداخلي لتغطية العجز الذي تزامن مع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي إلى زيادة التضخم تبعا، نتيجة اللاتوازن بين الكتلة النقدية والحقيقية "الإنتاج".

الجدول رقم (3-06): رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2005/ 2008

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2005	2006	2007	2008(*)
رصيد الموازنة العامة	472,2 -	647,3 -	1295,4 -	1401,6 -
نسبة رصيد الموازنة من الناتج	6,3 -	7,7 -	13,8 -	17,6 -

المصدر: وزارة المالية : http://www.mf.gov.dz. [Accessed in: November 2011]

(*) حسب قانون المالية التكميلي 2008.

- **زيادة مستويات التضخم:**

يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن الزيادة قدرت بما يقارب 30 نقطة خلال مدة الآونة الأخيرة من برنامج الانعاش الاقتصادي، بمتوسط قدره 5 نقاط سنويا، مما يعكس أثر التوسع في الانفاق العمومي على مستوى الأسعار.

الجدول رقم (3-07): الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 2011/2005

(سنة الأساس **2005**)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	100	102	106	111	118	122	128	112,43
معدل التضخم	1	2	4	5	6	4	5	3,86

Source: World Bank database, at : http://www.worldbank.org.
[Accessed in: October 2012]

سجل متوسط معدل التضخم قدره 3,86% سنويا خلال نفس الفترة [الجدول رقم (3-07)].

- **استقرار طبيعة الاقتصاد الريعي:**

يرتبط الناتج الداخلي بقطاع المحروقات [الجدول رقم (3-08)]، ويعكس ذلك عدم تنوع الاقتصاد وكذا ارتباطا أكبر بحركة أسعار الأسواق الدولية لخامات البترول.

الجدول رقم (3-08): حصة المحروقات ضمن مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي 2011/2005

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حصة المحروقات من GDP (1)	44,3	45,6	43,7	45,1	31	(*)34,7	-
ايرادات المحروقات % من إجمالي الايرادات (2)	54,42	53,13	62,08	60,62	51,37	47,82	43,79
صادرات المحروقات (% من ص. السلعية) (3)	98	98	98	98	98	97	97

المصدر: (1) الديوان الوطني للاحصائيات على الموقع: http://www.ons.dz . تاريخ الإطلاع: أكتوبر 2012.

(*) تقديرات.

(2) قوانين المالية السنوية.

(3) بيانات البنك العالمي.

للاشارة فالحكومة قامت بتمديد برنامج التوسع في الانفاق حتى سنة 2014، حيث خصص مبلغ 286 مليار دولار أمريكي بشقين "مشاريع جديدة بما يقارب 55% من إجمالي التخصيص والباقي لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها"[1].

ب- مؤشرات الأداء الاجتماعي:

- **البطالة**: لقد تراجعت نسبة البطالة بشكل ملحوظ من 27,3% إلى 10% خلال الفترة 2010/2001.

رغم النتائج المعتبرة المحققة في مجال التخفيف من حدة مشكل البطالة إلا أنها لازالت تشكل تحديا مقارنة مع ما تم إنجازه على مستوى إقليمي أودولي.

- **الصحة العمومية**: يمكن الاستدلال عليها بالمؤشرات التالية:

- تحسن الوضع الصحي، على سبيل المثال: من بين 100 ألف ساكن انخفض مرض حمى المستنقعات من 15,08 حالة سنة 1995 إلى 2,64 حالة سنة 2004[2].

الجدول رقم (3-09): نصيب الإنفاق الحكومي من إجمالي الإنفاق على الصحة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
نصيب الانفاق الحكومي ضمن إجمالي الانفاق الصحي	75.8	81.2	81.6	86.1	86.2	82,18

Source: http://www.who.int/nha/en/. [Accessed in : December 2012]

- حسب بيانات الإنفاق فإن تعاظم مساهمة الانفاق الحكومي ضمن الإنفاق الإجمالي للقطاع الصحي يقف وراء التحسن الملموس والتراجع في مؤشرات الإصابة بالأمراض.

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، **برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014**، الجزائر، 2010.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004**، الجزائر، 2005.

تفرض المرحلة الانتقالية تحديات أهمها إنعكاس تحرير الأسعار مما يترك الفقراء عرضة للصدمات الخارجية في إطار عولمة النشاط التجاري، فالتحسن في مؤشرات الأداء الاجتماعي إضافة إلى تراجع الفقر بمفهومه النقدي غير مستدام ويرتبط بالظرف الاقتصادي، ويعود أساسا إلى جهود التدخل الحكومي من خلال التسيير العمومي لبرامج التحويلات الاجتماعية، إضافة إلى حزم السياسات الضريبية كتخفيضات ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، والضرائب على أنشطة الفلاحة كإنتاج التمور، والأنشطة الممارسة بمناطق يراد ترقيتها ...الخ.

3- التحسن المستدام لبعض المؤشرات:

أ- تحسن مستوى التشغيل:

يعزى التحسن الملحوظ في خلق مناصب عمل أساسا إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وفر مشاريع استثمارية ساهمت في امتصاص البطالة وخلق مناصب الشغل، اضافة إلى برامج التوظيف ضمن عقود ما قبل التشغيل، وكالات دعم التشغيل...

إضافة إلى ذلك فالتراجع المستمر للبطالة يمكن أن يفسر بزيادة التشغيل الناتج أساسا عن:

- زيادة معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خاصة بالقطاعات كثيفة العمالة [الجدول رقم (3-10)].

الجدول رقم (3-10): هيكل النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2005-2010

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط
الناتج (GDP)	7562.7	8514.2	9366.3	11090.8	10034.3	12049.4	9252.8
معدل نمو الناتج (GDP)	22.93	12.58	10.01	18.41	-9.53	20.08	12.41
معدل نمو ناتج البناء والأشغال العمومية	11.10	19.47	22.36	15.95	14.44	14.85	16.36
معدل نمو ناتج قطاع الخدمات	12.81	10.47	14.98	18.42	11.60	17.98	14.38
معدل نمو ناتج المحروقات	44.53	15.79	5.33	22.21	-37.79	34.46	14.09
معدل نمو ناتج الفلاحة	0.19	10.26	10.43	2.77	27.96	9.01	10.10
معدل نمو ناتج الصناعة	6.98	7.46	6.74	8.27	10.32	4.33	7.35
حصة المحروقات من GDP	44.33	45.6	43.66	45.06	30.98	34.69	40.29
حصة الخدمات منGDP	28.44	27.91	29.17	29.17	35.98	35.35	31
حصة البناء والأشغال العمومية من GDP	7.46	7.92	8.81	8.63	10.91	10.44	8.92
حصة ناتج الفلاحة من GDP	7.69	7.53	7.56	6.56	9.28	8.43	8.07
حصة ناتج الصناعة من GDP	5.53	5.28	5.12	4.68	5.71	4.96	5.38

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات (ONS).

- زيادة حجم الاستثمارات خاصة بالقطاع الخاص.

غير أن التحسن الكمي لمؤشر التشغيل لازال يخفي بعض عيوبه الهيكلية وعلى رأسها:

- **جمود سوق التشغيل**: حسب ONS تقل حظوظ التوظف لفئة الشباب عن الفئات الأخرى، فمثلا انتقلت نسبة البطالين الشباب أي الذين يقل سنهم عن 30 سنة، من 72,4 % خلال 2003 إلى 70,1% خلال 2006.

- **انتشار البطالة بين النساء أكثر من الرجال**: حسب نفس المصدر السابق انتقلت نسبة النساء البطالات من 15,32% خلال 2003 إلى 20,4% خلال 2006.

- **غياب التوازن في خلق مناصب الشغل**: من حيث توزيعها بين القطاعات المنتجة والخدمية.

الجدول رقم (3-11): تطور حصة القطاعات من اليد الشغيلة في الجزائر

البيان	1999	2004	2005	2007	المتوسط
الفئة الشغيلة (عدد الأفراد)	6073000	8046000	8497000	9300000	-
الفلاحة %	19,51	20,10	19,81	19,91	19,38
الصناعة %	8,12	6,50	6,16	5,61	6,60
التجارة والخدمات %	40,79	35,53	34,91	33,80	36,26
البناء والأشغال العمومية %	12,23	12,14	12,36	13,53	12,57
أخرى %	19,35	25,73	26,77	27,15	24,75

المصدر: وزارة التشغيل والتضامن، **معطيات حول التشغيل والبطالة**، 2010.

ويمكن استنتاج ما يلي من الجدول رقم (3-11):

- القطاعات التي تمتص البطالة هي البناء والأشغال العمومية، ومناصب الشغل المدعومة أوغير المنتظمة وهي للأسف قطاعات غير منتجة على الأمد المتوسط، يضاف إليها القطاع الفلاحي الذي يشهد استقرارا في معدل امتصاص البطالة.
- تراجع حصة اليد الشغيلة بقطاعي التجارة والخدمات والصناعة ناتج عن تشبع القطاع وتراجع النمو الصناعي.

ب- تحسن مؤشرات التنمية البشرية:

شهدت مؤشرات التنمية البشرية ارتفاعا ملحوظا نتيجة الاهتمام بالتعليم والصحة على جميع الاصعدة، على سبيل المثال انخفض معدل الأمية إلى 23.7 % سنة 2005 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية.

- **معدل التنمية البشرية:**

يوضح الجدول رقم (3-12) التحسن الملحوظ في مؤشر التنمية البشرية بالجزائر خلال الفترة 2011/90.

الجدول رقم (3- 12): مقارنة لدليل التنمية البشرية خلال لفترة 2005 / 2011 في الجزائر

البيان	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
دليل التنمية البشرية HDI	0,551	0,624	0,667	0,673	0,680	0,686	0,691	0,696	0.698
الترتيب العالمي	95	106	**103**	104	104	100	83	84	96

المصدر: تم أخذ قيم دليل التنمية البشرية من الموقع:

Accessed: 5/25/2012,2:45 PM from: http://hdr.undp.org

بيانات الترتيب العالمي تم جمعها من مختلف تقارير التنمية البشرية التي يعدها UNDP ،CNES.

حيث تم تصنيف الجزائر في المركز 103 من بين 173 بلدا وفقا لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2005. ويرجع التحسن بالمؤشر أساسا إلى:

- تطور متوسط عمر الأفراد أوالأمل في الحياة.
- **مؤشر الفقر البشري:**

لقد أدى تحسن مستوى التعليم والصحة إلى تحسن مؤشر الفقر البشري.

- **مؤشرات الفقر:**

- تشير نتائج إحدى الدراسات التي أعدها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية بطلب من وزارة التشغيل والتضامن الوطني حول أحوال معيشة السكان وقياس الفقر في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2006 إلى تراجع نسبة الفقر. وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة تتكون من 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية عبر التراب الوطني.

- في سنة 2000 قدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق بـ 2,2 مليون منهم 518 ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان[1].

- كما صنفت هذه الدراسة ولاية تيارت كولاية منكوبة بالنظر للانخفاض الخطير في المستوى المعيشي للعائلات القاطنة بها وتدهور الوضعية الاجتماعية والصحية والنقص الفادح في ضروريات الحياة، حيث جاءت في مقدمة الولايات بتسجيل نسبة 36 % من الأسر فقيرة، فيما سجلت ذات نسبة العائلات الفقيرة في ولايتي تيسمسيلت وأدرار 36 % أيضا، لكن بأقل تدهور مقارنة بتيارت. وتمثل هذه الشريحة في ولاية غليزان نسبة 32 % بينما تصل في كل من وهران، تيبازة، المدية وتلمسان إلى 5 %. وتعد ولاية الطارف الأغنى بعد أن سجلت بها أقل نسبة "4 %". أما فيما يخص التوزيع

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الجزائر، 2001.

حسب البلديات فقد أقرت الدراسة وجود 46 بلدية فقيرة عبر الوطن، 61 % منها تتواجد بالهضاب العليا.

– خلصت الدراسة إلى أن 3,6% من عدد السكان الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر الغذائي سنة 1988، نزل إلى 1,6% سنة 2004، كما أن عدد المواطنين الذين كانوا يعانون من مستوى فقر شامل، نزل من3,98 مليون جزائري سنة 1995، إلى 2,2 مليون سنة 2004، بالإضافة إلى أن عدد الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم أصبح ضعيفا؛ حيث أصبحت هذه الشريحة من المجتمع الجزائري لا تمثل سوى 0,6% أي ما يعادل 300 ألف أو400 ألف من مجموع الجزائريين فقط، فيما أصبحت المصاريف اليومية للمواطن تفوق دولارين في اليوم الواحد.

وقد تم بناء على الدراسة الإحصائية إعداد إستراتيجية مركزية تقوم على التنمية الريفية الجهوية[1]، في حين بقيت سياسات الحد من الفقر اللامركزية "بالتركيز على الفقراء فقط وبشكل مباشر" مجرد توصيات يصعب تكريسها على أرض الواقع[2]، نتيجة غياب جهاز إحصائي محلي كفء.

المطلب الثاني: خصائص الفقر وحدود تشخيصه في الجزائر

يتخذ الفقر خصائص تختلف متأثرة بطبيعة المجتمع، نمط المعيشة وكذا المعتقدات الثقافية والدينية.

أولا: خصائص الفقر بالجزائر

يتصف الفقر بأربع خصائص أساسية نذكرها فيما يلي:

- **الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد:**

حيث لا يعكس الفقر نقصانا في الدخل بل جملة من المثبطات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية وبدرجة أقل السياسية، بما يعني مترتبات السياسات المتعلقة بالتوظيف، التكوين، الصحة، السكن والوضع الاجتماعي. وبعض الاجتماعيين قد يشيرون إلى مفهوم حلقة الفقر الناتجة عن الجهل، ضآلة الموارد والمرض.

- **الفقر النقدي ظاهرة هيكلية:**

حيث يرتبط الفقر أساسا بالتراجع في القدرة الشرائية لدى الأفراد المدفوع أساس بالأداء الاقتصادي العمومي "التضخم، النمو الاقتصادي، سياسات الإنفاق..."، وينتقل من هم بالطبقة الوسيطة جراء

---

[1] رحم نصيب، ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية الاقتصادية، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة تلمسان، العدد:02، 2003، ص. 195.

[2] فريد كورتل، "الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة تلمسان، العدد: 02، 2003، الجزائر، ص. 186.

تعرضيتهم العالية أثناء الصدمات الاقتصادية على مستوى كلي،كالبطالة، المديونية العالية، والتضخم.

- **الفقر المطلق ينتشر في المناطق الريفية:**

في الجزائر تعد ظاهرة الفقر الريفي طابعا خاصا، فالفئات الريفية هي الأكثر نصيبا في الحرمان، حيث تشير الإحصائيات ومسوحات الدخل إلى كون نسبة الفقر تتوزع بين القطاعات بشكل متفاوت،[1] حيث نحصي شريحة أوسع من الفقراء تعمل بالقطاع الفلاحي على غرار قطاع الصناعة، التجارة أوالسياحة.

- **الفقر النسبي ينتشر في المناطق الحضرية:**

على غرار فرضية Kuznets يتزامن نزوح الأفراد من الأرياف بإتجاه المدن بزيادة نسبية في مستويات الفقر، مما يرجح أن المدن أكثر معاناة من الفقر في حال أخذنا حد فقر خاص يأخذ بعين الاعتبار متطلبات المعيشة بالمناطق الحضرية الراقية.

ثانيا: حدود التشخيص الميداني لظاهرة الفقر

يعتمد التشخيص الميداني عادة على أسلوب الاستجواب، أومسوحات الدخل والإنفاق الاستهلاكي المتعلق بعينة من الأسر لمجتمع ما.

1- مزايا وعيوب التشخيص الميداني بالاعتماد على أسلوب الاستجواب:

المزايا: يمتاز التشخيص الميداني بالخصائص التالية:

- تعد مبادرة الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر خلال 2000 التي كلفت بها الوكالة الوطنية لتهيأة الإقليم (ANAT) بمثابة تشخيص كلي للفقر وديناميكيته في الأوساط المعيشية للمجتمع الجزائري.
- من أهم ميزاتها التغطية الكلية لكافة البلديات على مستوى التراب الوطني، مع الاعتماد على أربعة مؤشرات وهي: معامل الثروة، السكن، التعليم وأخيرا الصحة.
- التحليل الجغرافي كان ذا أهمية بالغة في تحديد تركز أوتوزيع الفقراء مما يعني حصر دقيق للفقراء مكانيا.

العيوب: يعاب على أساليب الاستقصاء ما يلي:

[1] CENEAP et PNUD, niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie, Rapport final : Synthèse, Alger, 2005, p. 10.

- التركيز على مؤشرات قياس مستوى التنمية البشرية دون تحليل الدوافع الأساسية للفقر: حيث لا يكفي تحديد عوامل إنتشار الفقر فقط بل لابد من قياس الأهمية النسبية لأثر هذه العوامل أوأوزانها للإحاطة بطبيعة الظاهرة.
- ربط مفهوم الثروة بالدخل والحواصل المقتطعة من طرف الدولة والموجه إلى هيآتها المحلية على شكل إيرادات إما جبائية أوتحويلية- لتغطية نفقات عمومية وخدمات محلية مختلفة- فمفهوم الثروة المطلق يرتبط بالدخل المحقق من قبل الأشخاص المقيمين سواء كانوا طبيعيين أومعنويين.
- التركيز على مفهوم الفقر البشري أكثر من تحليل الفقر المادي: من خلال تحليل خدمات الدولة والهياكل القاعدية حيث تم إحصاء ثلاث فئات تتمثل في البلديات الفقيرة جدا، متوسطة الفقر وأخيرا بلديات في حالة مقبولة[1].
- إتسم التحليل بالطابع الكلي مما أغفل دوافع الفقر على مستوى محلي.

2- خلاصة نتائج الدراسة الميدانية:

يلخص الباحثون عادة أهم النتائج في النقاط:

- تموقع البلديات الفقيرة في الريف والسهوب، المناطق الجبلية أوعلى الحدود.
- الحجم الصغير والقلة في المداخيل والإيرادات الموازنية.
- عدم التوفر على الشروط الضرورية للإسكان.
- انتشار الأمية وتفشي ظاهرة التسرب المدرسي أوعدم التمدرس.
- العائلة الممتدة في البلديات الفقيرة.

أما عن الأبعاد الرئيسية لظاهرة الفقر فهي: استهلاك المواد الغذائية، العلاقات الاجتماعية، الصحة، التعليم، المداخيل، الشغل، السكن، العائلة، الثروة والإنفاق.

واللافت للانتباه هو اعتماد تقنية التقدير الذاتي في توليد عتبة أوخط الفقر، والتي قد تجعل العتبة مبالغ فيها. ليس هذا فحسب فحتى الاستجواب بحد ذاته قد يؤسس لنتائج تعطي أوزانا غير صريحة لمحددات الفقر، ومثال ذلك الإجابات التي يتم الحصول عليها فيما يخص المفاضلة، عناصر تخفيف وهدة الفقر المتمثلة في رفع الدخل وحلول أخرى، أوحتى الرضا حول المنظومة التربوية والذي قد يتدخل في تحديده أشخاص ليسوا على إطلاع بالبرامج التربوية. لذلك عادة ما يتم اللجوء إلى تحديد الارتباط بين هذه الأخيرة بمتغيرة الفقر، بعبارة أخرى لا يجب أن نكتفي بطرح التساؤل: ما هي

[1] ANAT, **Carte de la Pauvreté en Algérie,** en coopération avec PNUD, Alger, 2001.

العوامل التي ترى أنها تساعدك على تحسين مستوى معيشتك؟ بقدر ما يجب طرح التساؤل التالي: ما مقدار مساهمة كل عامل من العوامل السابقة في مستوى الفقر الأسري؟.

المطلب الثالث: الحد من الفقر ضمن برامج إنعاش النمو الاقتصادي

نقصد بإستراتيجية الحد من الفقر الخطة المرفقة بحزمة من السياسات والهادفة إلى حصر ظاهرة الفقر بشكل عملي بالتركيز على بلوغ هدف رئيسي يتمثل في تحسين مستوى المعيشة لدى الفئة الأكثر حرمانا بالمجتمع.

أولا: الاستراتيجيات السابقة وحزم برامج فترة التحول

اتخذت استراتيجيات الحد من الفقر في السابق شكل سياسات تستهدف الحد من الفقر عن طريق النمو الاقتصادي، من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية البحتة.

1- الاستراتيجيات السابقة:

- **إستراتيجية النمو اللامتوازن:**

تبنت الحكومة الجزائرية عشية الاستقلال إستراتيجية مبنية على مفهوم النمو اللامتوازن اعتمادا على الصناعات المصنعة والتي استهدفت من ورائها بعث القطاعات الأخرى وعلى رأسها الفلاحة والنقل.

- **إستراتيجية حزمة السياسات الاقتصادية–الاجتماعية للحد من الفقر في الجزائر:**

إن المتتبع للإستراتيجية التي تم تبنيها من قبل الحكومة الجزائرية سيلاحظ أن إستراتيجية مكافحة الفقر تعتمد على فكرة الدعم بأنواعه، لكن أسلوب الدعم اتضح أنه ذو انعكاسات سلبية على الفعالية الاقتصادية والأداء.

لذلك تم التحول نحو أسلوب الدعم المحصور اجتماعيا، وفيما يخص الحصر فقد اتخذ مناحي عديدة:

- **المنحى القطاعي:**

تم التركيز على القطاع الفلاحي باعتباره يضم فئة كبيرة من العمال كما أن معظم الفقراء يتواجدون بالأرياف، حيث بلغت نسبتهم 70% سنة 1995حسب الديوان الوطني للإحصائيات، هذه الخاصية في الواقع تشهدها العديد من الدول النامية ومن بينها الصين والهند وبنغلادش. وتندرج برامج التنمية الريفية والمستدامة في إطار إستراتيجية قطاعية انتهجتها الحكومة الجزائرية خلال الألفية الجديدة، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة لسببين:

أولهما أنها بنيت عكس مبدأ "أثر النوازل" والذي يقضي بأن نمو المراكز أوالمدن هو **الأَوْلَى** باعتباره يؤدي إلى تقليص حدة الفقر بالأرياف عن طريق تعديلات سوق العمل، فالنزوح الريفي يسهم في الإقلال من عرض العمل، نقص التشغيل بالأرياف وبالتالي زيادة المداخيل.

ثانيهما أنها لم توفر منافذ للمنتجات الفلاحية سواء على مستوى القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الغذائية أو على مستوى قطاع التصدير "منتجات ليست بسريعة التلف"، مما ساهم في اضطراب الأسعار وتأثر بعض المزارعين والفلاحين في حالات فوائض الإنتاج ناهيك عن ضغوط المضاربة بأسواق بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والاختلال الناتج عن سياسة الدعم وكذا القروض.

- **المنحى الاجتماعي:**

تم إعداد برامج اجتماعية خاصة تتعلق بفئات السكان المتضررين بشكل أكبر من الفقر، خاصة شريحة الشباب أرباب الأسر وبدرجة أقل المقبلين على تكوين أسر، حيث تم إعداد الهيكل المؤسساتي الكفيل بتحقيق هدف شريحة الشباب، بإنشاء وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) في 1996 لتقديم مساعدات مباشرة للفئات المحرومة على شكل منح جزافية تضامنية ونشاطات ذات منفعة عامة (AFS/AIG) والتي تختص بتسيير برنامج الحماية الاجتماعية في إطار الشبكة الاجتماعية.

العديد من الأساليب التنفيذية للإستراتيجية قد تم نقلها عن تجارب دول أجنبية على درجة تقارب في المستوى الاجتماعي دون الثقافي منها بولونيا AIG.

- **المنحى الاقتصادي – المالي:**

يركز على مفهوم التسيير الاجتماعي للبطالة باعتبارها تهدد بتفشي الظاهرة، وتم تبني إجراءات تقضي بسن قواعد تنظيمية للإحالة المبكرة على التقاعد أواعتماد تخفيض عدد ساعات العمل لتحرير منصب العمل باعتباره يمنح فرصة لفرد آخر. وقد تمت الإشارة إلى عدم كفاية هذا الأسلوب لمواجهة الفقر نتيجة إحصاء أعداد متزايدة من الفقراء تزامنا مع إستراتيجية الحد من الفقر.

2- حزم سياسات المرحلة التحولية:

أ- ظهور حزم السياسات في ظل التحول نحو اقتصاد السوق:

إن جهود الحد من الفقر في الجزائر عادة ما واجهت صعوبات جمة رغم البرامج الضخمة التي تبنتها الحكومة الجزائرية، وكذا المبالغ التي تم رصدها على شكل إعانات والتي بدا أنها قد واجهت بعض المثبطات الاجتماعية والثقافية، رغم أن تفشي الظاهرة توافر على مسوغ خلال عشرية الإصلاحات

الاقتصادية الموسعة تمهيدا للانتقال نحو مرحلة الانفتاح الاقتصادي، إلا أن استمرار أعداد الفقراء في الزيادة في الوقت الراهن ودون مسوغ لن يتم قبوله لا على المستوى المحلي ولا على الصعيد الدولي.

مما يجعل الاتجاه نحو إستراتيجية مكافحة الفقر بحفز النمو الاقتصادي أولوية لا مناص منها، رغم الانعكاسات التي يمكن أن تولدها على الأمدين القصير والمتوسط.

ب- إستراتيجية التنمية الاجتماعية:

- **ظهور التوجه نحو استبدال سياسات التنمية البرامجية وغير المتكاملة:**

قبل التسعينات اعتمدت الدولة في مكافحة الفقر على برامج دعم -بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية- غير فعالة لأنها لا تعتبر سياسة تنموية متكاملة، حيث تخدم فئة من المجتمع على حساب فئة أخرى، رغم وصفها من قبل العديد من الباحثين بكونها سياسة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، ومنذ سنة 1991 تخلت الدولة عن تلك السياسة وعوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة، كما أن الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي. حيث تتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر حول: نشاطات التضامن الوطني، الشبكة الاجتماعية، وبرامج المساعدة على التشغيل...

- **نشاطات التضامن الوطني:** وذلك من خلال:

- **التضامن المدرسي** : قصد دعم التمدرس تمنح للأطفال المحتاجين حصة من الأدوات المدرسية عند كل دخول مدرسي[2]. بالإضافة إلى إجراءات الدعم والمساعدة على الدراسة من خلال توفير المطاعم والمدارس الداخلية ونصف الداخلية وتوفير الخدمات الصحية.

- **المساعدة الموجهة للسكن** : تتمثل في مساهمة مالية قصد بناء سكنات تطورية خاصة في المناطق الريفية.

- **المساعدة الموجة للفئات المستضعفة:** والتي تتعلق بالأشخاص المسنين، ذوي الأمراض المزمنة والمعاقين، وذلك من خلال التكفل بالعلاج والإقامة في المستشفيات والاستفادة من الأدوية مجانا.

---

[1] ناصر مراد، **تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**، الملتقى الدولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والاسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، أيام 29، 30 و31 ماي، 2007.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص. 161.

بالإضافة إلى ذلك توجد عمليات منتظمة في إطار التكفل بالمعوزين وأطفال العائلات الفقيرة، وذلك من خلال تنظيم رحلات أثناء العطل، وكذلك في إطار برنامج رمضان الذي يسمح بتوزيع قفة رمضان وتنظيم مطاعم مجانية لصالح العائلات المحرومة.

- **الشبكة الاجتماعية:** عبارة على جهاز الدعم الموجه إلى فئات معينة من السكان، وذلك من خلال المنحة الجزافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

أ) **المنحة الجزافية للتضامن** : أنشئت هذه المنحة قصد مكافحة الفقر المطلق للأشخاص الذين لا يمكن إدماجهم في سوق العمل بسبب سنهم المرتفع الذي يتجاوز 60 سنة، أوحالتهم الصحية المتدهورة خاصة المعوقين.

ب) **التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة** : منذ سنة 1996 طبق التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة الذي تتكفل به وكالة التنمية الاجتماعية لصالح فئة السكان المحرومين في سن العمل، وحددت قيمة هذه التعويضات بـ 2800دج للشهر إلا أن المستفيدين ينجزون نشاطات محلية معينة أي أنه لا يوجد توافق بين مستويات التعويض وطبيعة النشاطات المنجزة.

- **برامج المساعدة على التشغيل:** تعتبر البطالة السبب الرئيسي لتدهور ظروف معيشة الأفراد وبالتالي زيادة حدة الفقر، لذلك تعمل السلطات العمومية على مكافحة البطالة والعمل على إدماج العاطلين عن العمل وتحسين وضعيتهم الاجتماعية، وذلك من خلال عدة أجهزة تتمثل فيما يلي:

أ) **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** : والتي أنشئت في سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة.

ب) **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية** : منذ سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية، ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات أوالإدارات المحلية لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهرا، إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي.

ج) **أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:**

يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه.

د) عقود ما قبل التشغيل:

موجه إلى الجامعيين والتقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، ويهدف إلى تمكين هذه الفئة اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل، وقد عرف هذا الجهاز تحسنا معتبرا. وتتوقف فعالية هذا البرنامج على مدى تقبله من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية، وتضاؤل فرص الإدماج بعد انتهاء مدة العقد.

ه) الصندوق الوطني للتأمين من البطالة :

يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وقد سمح بالاحتفاظ بالعديد من مناصب الشغل، وفي سنة 2004 عمد هذا الجهاز على تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 50 سنة.

و) الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل :

أنشأ هذا الجهاز في سنة 2004 ويعمل على مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل والحرفيين والنساء بالمنازل حيث تراوحت قيمة القروض ما بين 50.000 و400.000 دج.

ز) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات:

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة. بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 حوالي 6.616 مشروع بمبلغ 743.97 مليار دج مما سمح بتوفير 178.166 منصب شغل. وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار[1].

اتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية وإنشاء أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو اقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لارتفاع عدد المحتاجين، في هذا الظرف ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية وتدهور مستوى المعيشة لفئات واسعة من الأفراد، في هذا السياق تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001 وامتد إلى غاية 2004 وخصص له غلاف مالي

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص. 114.

قدره 525 مليار دج[1] قصد إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بحيث يرتكز برنامج الإنعاش على المحاور التالية:

- مكافحة الفقر؛
- إنشاء مناصب الشغل؛
- التوازن الجهوي.

بالإضافة إلى ذلك نجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي امتد في الفترة 2001-2004، ويسعى إلى تحسين شروط العيش لسكان الأرياف من خلال المحاور التالية:

- تقليص مساحات الأراضي البور وزيادة مردودية زراعة الحبوب؛
- تحسين تقنيات الإنتاج والاستعمال العقلاني لأجهزة السقي؛
- استصلاح مساحات زراعية وصحراوية جديدة؛
- رد الاعتبار للواحات والاستثمار في النخيل.

ثانيا: سياسات تعزيز النمو الاقتصادي

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001:

- **الهدف من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:**

- استهداف معدلات النمو بجعلها تتراوح ما بين 5 و 6%: من خلال تفعيل الطلب الكلي، انطلاقا من رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا.

- تخفيض محسوس لنسبة البطالة: بدعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل في آن واحد.

- توفير السكن وإنعاش الاستهلاك من خلال التركيز على الرفع من نفقات التجهيز، مع تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص. 120.

هناك إشارة صريحة إلى أن الحد من الفقر هو أحد أولويات البرنامج، والإستراتيجية المنتهجة هي تحفيز النمو لامتصاص البطالة أولا وزيادة الناتج لاحقا باعتبار البطالة أحد أهم محددات الفقر في الجزائر.

حيث تطلب ضمان نجاح البرنامج بعض الظروف المساعدة أوالداعمة "الجانب المالي، اللوجستي، والإداري"، مما استدعى إدخال نوع من الإصلاحات سميت بالسياسات المرافقة.

- **السياسات المرافقة:**

تضمنت إصلاح القطاع المالي وقطاع الطاقة وقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والقطاع العام والإدارة الجبائية والتعريفة الجمركية والعقار الصناعي وتنظيم الاستثمار وإجراءاته.

- **خلفية الإستراتيجية التنموية:**

مبررات المخطط:

- تحقيق فوائض مالية انطلاقا من سنة 2000.
- ضعف شديد لمعدلات النمو خارج المحروقات مع تدهور الوضعية الاجتماعية للمواطنين.
- استقرار في المؤشرات الكلية خاصة الخارجية منها، حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة 1998، حيث بلغت 19,8% بالنسبة لمجموع إيرادات الصادرات، بعد أن كانت 47,5 %، فضلا عن الاستقرار الذي تشهده التوازنات المالية الكلية، احتياطي الصرف «11,9 مليار دولار أمريكي» ورصيد ميزان المدفوعات 7,57 مليار دولار لنفس السنة»، بالتزامن مع تراجع في معدلات التضخم «0,3 % سنة 2000».[1]

الأساس النظري للإستراتيجية التنموية:

يقوم برنامج الإنعاش الاقتصادي على أساس النظرية الكينزية، والتي تنص على أن الزيادة في الإنفاق ستتحول إلى زيادة في الناتج بالنهاية، مع افتراض أن هناك تجاوبا آليا بين مستويات الإنفاق والناتج "المضاعف"، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يمتاز بالمرونة الكافية لتحقيق النتيجة المرغوبة، لأنه ذو طابع ريعي يعتمد على منتوج واحد هو البترول –والذي يعرف أن أسعاره تشهد تقلبات على مستوى الأسواق العالمية– مما يجعل الأداء الاقتصادي مرن بالنسبة لسعر البرميل بشكل يرجح تعرضه للصدمات في أي لحظة من زمن برنامج الإنفاق.

[1] www.worldbank.org [Accessed in: February 2010].

- **نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:**

الأثر على مستوى البطالة:

لقد استطاع البرنامج أن يحقق النتيجة المرغوبة عمليا، حيث تم امتصاص البطالة بشكل فاق حتى التوقعات المرتقبة بالمخطط الأولي. يعطينا الجدول الموالي فكرة عن ذلك.

الجدول رقم (3-13): إنعكاس برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على قطاع الشغل

البيان	المناصب المؤقتة		المناصب الدائمة		إجمالي المناصب	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
التشغيل المتوقع	416850	58,45	296300	41,55	713150	100
التشغيل الفعلي	296292	38,20	479340	61,80	775632	100
فارق التوقع	120558 -	20,25 -	183040	20,25+	62482	-

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص.113.

ليس هذا فحسب بل تم تحقيق تشغيل دائم يفوق التشغيل المؤقت على عكس ما تم توقعه.

الأثر على النمو حسب القطاعات:

الجدول رقم (3-14): إنعكاس برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو حسب القطاعات

السنوات	2001		2002		2003		2004	
	الحصة من GDP	معدل النمو	الحصة من GDP	معدل النمو	الحصة من GDP	معدل النمو	الحصة من GDP	معدل النمو
ق.الفلاحي	9,7	13,2	9,2	1,3-	9,7	17	9,4	2,2
ق.الصناعي	49,7	0,3-	48,8	1,1	50,6	1,1	52,1	0,4
ق.الخدمات	40,6	10,7	42	3,8	39,7	13,2	38,5	24,3
المتوسط	-	2,6	-	4,7	-	6,9	-	5,2

المصدر: معدلات النمو: الديوان الوطني للإحصائيات "ONS"؛

حصص القطاعات من الناتج عن الأنكتاد:

UNCTAD Data Base at: http:// www.unctad.org. [Accessed in : November 2012]

الأثر على مستوى الفقر:

لقد تراجعت نسبة الأفراد الواقعين تحت خط الفقر بشكل ملحوظ مباشرة بعد تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي، حيث انتقلت نسبة الفقر من 12,1% خلال سنة 2000 إلى 5,7% خلال سنة 2005 (الجدول رقم: 3-15).

الجدول رقم (3-15): تطور معدلات الفقر خلال فترة الانعاش الاقتصادي

السنوات	1995	2000	2005
حد الفقر دولار باليوم	-	0.8	0.6
حد الفقر الغذائي	5.7	3.1	2.7
حد الفقر العام	14.1	12.1	5.7

Source: CENEAP, niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie (LSMS 2005), N°.41, 2009, p. 72.

2- برنامج دعم النمو 2009/2005:

يعتبر هذا البرنامج مخطط تنمية خماسي، يأتي في إطار دعم ومواصلة المخطط الرباعي لإنعاش النمو، من خلال توفير عوامل دعم النمو الاقتصادي المستمر "غير ظرفي أو لا يرتبط فقط بتحسن مؤشري الاستثمار والاستهلاك نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي".

إن أحد أهم الخصوصيات التي ميزت برنامج دعم النمو، تركه باب المبادرة في تحديد الاحتياجات التنموية للجماعات المحلية، من خلال البرامج التنموية الخماسية المقترحة من طرفها، وقد ساعد ارتفاع حاصل الإيرادات السنوية للدولة نتيجة ارتفاع إيرادات الجبائية البترولية لسنتي 2005-2006.

لكن وكما سبق وأشرنا تراجع النمو الاقتصادي رغم السياسات المالية التوسعية المطبقة طيلة مدة البرنامج، وأكيد أن زيادة النفقات بشكل يفوق قدرة الإيرادات على استيعابها إضافة إلى التراجع الطفيف في حجم الاستثمارات هما السبب وراء ذلك، حيث ظهرت الحاجة الملحة إلى الحكامة، والتي تعبر عن "أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية"[1]. وقد جاء أول استعمال لمفهوم الحكامة من طرف البنك الدولي في إطار تأكيده أن فساد النظم السياسية وضعف التسيير والتخطيط من أهم أسباب إعاقة برامج النمو والتنمية الاقتصادية.

وللمضي قدما في تطبيق نظم الحكامة وضعت منظمات التنمية الدولية أجندة من ثمانية أهداف على رأسها الفقر تلتزم الحكومات بتحقيقها مع حلول سنة 2015.

[1] البنك العالمي، **التقرير السنوي**، 1989.

المبحث الثاني: أسباب، دوافع ومحددات الفقر في الجزائر

هناك دوما نزعة نحو فهم الظاهرة من خلال تحديد لأسبابها الرئيسية، وهي التي تولد هذه الظاهرة لتقف في الواجهة "الظاهر" وتكون مسؤولة عن نشأتها على أن يكون الحد منها كفيلا بالحد من المشكل، أما بالنسبة للدوافع فهي بواعث أومصدر المشكل بحد ذاته؛ فإذا قلنا السبب في الفقر تدني دخل الفرد سنكون ملزمين بالبحث عن الدافع: هل هو البطالة؟ هل هو كفاءة التوزيع أوالتوزيع غير العادل؟...الخ، يمكن أن نستنتج بسهولة أن الأسباب يصعب التحكم فيها من الناحية العملية، في حين يتيسر تعديل الدوافع وإجراء مناورة عليها.

حتى في ظل إطلاعنا على الأسباب والدوافع، ستبقى المحددات والتي تتحكم بحجم واتساع الظاهرة متغيرا بالغ الأهمية، لأن التحكم بالظاهرة بمناورة على المحددات يعني تقليل الجهد المطلوب مستقبلا للحد من الفقر، أوببساطة تقليل أعداد الفقراء يعني إمكانية للتقليل منهم مستقبلا باعتبار الفقر تراكميا.

المطلب الأول: أسباب الفقر في الجزائر

ونقصد بأسباب الفقر، العوامل التي ساعدت في انتشاره وتفشيه داخل المجتمعات البشرية، وهذه الأسباب إما أن تكون اقتصادية، أواجتماعية – ثقافية، أوجيوسياسية.

أولا: الأسباب الجيوسياسية للفقر

يرى العديد من المحللين والخبراء في نظرية تفسير التخلف بإستنفاذ المستعمر لثروات المستعمرات المبرر الكافي والسبب الذي يقف وراء إنتشار الفقر داخل بعض الدول على حساب دول أخرى تربطها بها علاقات تاريخية أوجيوسياسية.

1- الفقر البيئي:

يفسر العديد من الباحثين تفشي الفقر داخل بعض الدول على حساب الأخرى بانتهاج نظرية تفسير التخلف باستنفاذ المستعمر لثروات المستعمرات ومخلفاته الثقافية والاجتماعية على أفراد المجتمع. إضافة إلى ذلك فإن الدول الفقيرة عادة ما تكون مثبطة للنمو جغرافيا، مناخيا وبشكل خاص بيئيا "الموارد".

– **التأثير الجاذب لإقليمية الفقر:** تؤدي الكوارث الطبيعية إلى انتشار ظاهرة الفقر بصورة واسعة، وتوضح دراسة هذه الكوارث أن فقراء العالم أينما كانوا هم الأكثر تعرضا للخطر، والأقل قدرة على تجاوز الآثار السلبية للنكبات الطبيعية، والأمثلة على ذلك كثيرة، فمن مأساة إعصار مينتش في أمريكا اللاتينية في أواخر التسعينات إلى اقتراح "Malthus" صاحب النظرية السكانية

العنصرية، بزج الفائض من السكان الفقراء في مناطق المستنقعات حتى يمكن التخلص منهم، وما تعرض له سكان ولاية لويزيانا الأمريكية السود الفقراء من تحمل نتائج الفيضان المميت عندما أرغموا على البقاء في أماكن الفيضان حتى يصلحوا السدود والقنوات[1]. إن الفقراء هم الذين يدفعون الثمن نتيجة هذه الكوارث، وهم الذين يتحملون نتائجها السلبية.

– **محدودية التكامل لإستراتيجية التنمية داخل العالم العربي**: صحيح أن منطقة الدول العربية تمتاز بمتلازمة الفقر– ظروف البيئة الصعبة، لكن الاستثناء المرتبط بمعظم دول الخليج العربي يظهر أن الجغرافيا ليست السبب الوحيد لتفشي الفقر بقدر ما تسهم به خطط التنمية غير المتكاملة بين الدول، مما يعوق مستويات الأداء المتكامل الذي يضمن انسجام وتواتر النمو الاقتصادي والذي يعد معيارا مهما وحافزا للمباشرة في التنمية التشاركية الإقليمية "بين حكومات وشعوب الدول العربية في آن واحد"، وهناك عدة أسباب تقف وراء ذلك نشير إليها فيما يلي:

– **مظاهر محدودية إستراتيجيات محاربة الفقر في العالم العربي**:

من بين أهم أسباب محدودية سياسات محاربة الفقر في العالمين العربي والإسلامي ما يلي:[2]

- هيمنة المقاربة السياسية على المقاربات الأخرى؛
- غموض وتذبذب الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بمحاربة الفقر؛
- عدم وجود هيئات مستقلة خاصة بمتابعة تطور الظاهرة وتقييم نجاعة وفعالية البرامج المسطرة من طرف الحكومات؛
- مقاربة فوقية وتحييد مشاركة الأفراد أوالمجتمع المدني في صياغة السياسات ومتابعة تنفيذها؛
- نقص الصرامة والشفافية في استعمال الموارد إضافة إلى ظاهرة تبذير الموارد والفساد الإداري والاقتصادي؛
- التوزيع غير العادل للثروات بين فئات المجتمع الواحد؛
- ضعف اقتصاديات هذه الدول وعدم تثمين العمل كمصدر إستراتيجي للثروة مع دعم "غير مباشر" لاقتصاديات الدول الكبرى من خلال الاستيراد في غياب سياسات اقتصادية رشيدة؛
- غياب أي تنسيق اقتصادي واجتماعي بين الدول العربية والإسلامية ووضع الحاجز السياسي

[1] سهير مرسي، تفاعل الفقر والكوارث الطبيعية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 326، 2006، ص ص.66-74.

[2] رابح كشاد، **إشكالية محاربة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، الملتقى الدولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والاسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، أيام 29، 30 و31 ماي، 2007.

في المقام الأول كمبرر لعدم التكامل الاقتصادي؛

- هيمنة التنظيم البيروقراطي على مختلف المؤسسات مما ينعكس سلبا على تشجيع المبادرات الاستثمارية وخنق كل المشاريع المقترحة لمحاربة الفقر في هذه البلدان؛
- إهمال المقاربة المبنية على الكفاءات في تسيير المشاريع وضعف الرقابة، فاسحا المجال أمام الممارسات الهادرة للثروة؛
- اعتماد مقاربة كلية في محاربة الفقر وإهمال التطوير الجهوي لهذه البلدان خاصة من حيث الاعتماد على دراسات علمية دقيقة تسمح للمناطق بتطوير ذاتها وبدعم من الحكومات.

2- الفقر لأسباب سياسية وأمنية:

تتمثل في مخلفات الاستعمار والصراعات الداخلية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي الذي انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الظروف الأمنية الصعبة خاصة خلال العشرية السوداء "1990-2000" وسعت كثيرا من دائرة الفقر. ويمكن شرحها بالنقاط التالية:

- التركة الاستعمارية، أوتركة التخلف والتبعية بكافة أشكالها، والاستغلال والنهب للبلدان المستعمَرة، بلدان العالم الثالث، ومنها البلدان العربية. فقد كان الهدف الأساسي للاستعمار ودوله هو الإثراء على حساب الشعوب الضعيفة، يقول الصحفي الألماني "Batchenski" في كتابه حكم الرجل الأبيض: "إن العالم الثالث هو الذي خلق أوروبا، فالثروات التي تكاد تخنقها قد سرقتها من شعوب الدول النامية"، كما يقول في موضع آخر: إن جزءا كبيرا من الثراء في أمريكا الشمالية لا يمكنه أن ينشأ إلا إذا ظلت أمريكا الجنوبية فقيرة[1].

- **النظام السياسي والفساد السياسي**: يقصد بالفساد السياسي "نمط السلوك الذي يقوم به أويمتنع عن القيام به صاحب المنصب العام، والذي يهدد من خلاله معيار القيام على الأمر بما يصلحه، سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون والقواعد التي تحكم عمله أولم يقع، ويكون الهدف من وراء هذا السلوك دائما هو إعلاء المصلحة الذاتية على المصلحة العامة"[2].

أما النظام السياسي فيشير إلى القواعد الحاكمة والمتحكمة بالعلاقات العامة وشروط المشاركة أوالاشتراك في التسيير الاقتصادي العام، وهو مرتبط بشؤون التنمية والحريات العامة. وتتسع رقعة الفقر إذا ظهر الاستبداد السياسي والاقتصادي معا كجبهة متعاضدة متحدة، لأن الاستبداد

---

[1] وطفي إبراهيم، **حرب الشمال على شعوب الجنوب: مقالات سياسية**، الناشر: إبراهيم وطفي، طرطوس – سوريا، الطبعة الأولى، 1996، ص. 45.

[2] علي الصاوي، **مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة**، مكتبة نهضة الشرق للنشر، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1995، ص. 148.

الاقتصادي قائم على الفساد، والمحسوبية، وسوء التوزيع، واستغلال الأغنياء للفقراء. وهذا يؤكد ما أشرنا إليه سابقا من أن الأنظمة الديمقراطية هي أقل عرضة للفقر من الأنظمة الأخرى.

- تعتبر الحروب أحد الأسباب الرئيسة التي تسبب الفقر، لكثير من البلدان، سواء كان ذلك عن طريق التدمير والقتل الذي تحدثه الحرب، أومن خلال الاحتلال والاستيطان والسيطرة على ثروات وخيرات البلاد ونهبها، أوعن طريق صرف المبالغ الطائلة من كلا الطرفين تدفع كنفقات للقيام بهذه الحروب، ويقدر الاقتصادي الشهير "Joseph Stiglitz" الحائز على جائزة نوبل تكلفة الحرب على العراق بأنها أكثر من تريليوني دولار، ويشير إلى أن هذا المبلغ كافٍ لإعطاء فقراء العالم البالغ عددهم مليارين، لكل واحد ألفا دولار، وهؤلاء الفقراء هم الأكثر فقرا في العالم، إن الحروب كأفعال سياسية تؤدي إلى هلاك ودمار الشعوب وتأخرها، وإلى تعطيل كل أشكال التنمية والتقدم، فحرب أمريكا على العراق هو أحد الأمثلة التي تبين التكلفة المادية والمعنوية المرتفعة للحروب.

يستند تبرير الفقر بالاستعمار إلى نظرية تبرير التخلف بهذا الأخير، لكن الفكرة لا تعدوا سوى أن تكون ذات مضمون سياسي وأخلاقي دون سواه، وهذا ما نستنبطه من قول لينين: "أن الاستعمار هو أبشع أنواع الاستثمار، وأشد أشكال الاضطهاد الإنساني"[1]، إضافة إلى الشواهد الواقعية على أن الدمار اللاحق للاستعمار لا يولد بالضرورة التخلف والفقر، "حالة اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية".

ثانيا: الأسباب الاقتصادية والهيكلية للفقر

يعتبر الفقر محصلة تفاعل عوامل عديدة على رأسها العوامل الاقتصادية، لذلك فإن أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، وهي تتعلق بهذه العوامل.

1- الأسباب الاقتصادية:

تتعلق بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني الدخول وارتفاع تكاليف المعيشة وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تركز على رفع الدعم عن السلع الضرورية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، بالإضافة إلى الخوصصة والانكماش الذي يؤدي إلى تقليص فرص العمل، في هذا المجال فإن سياسة الإصلاح الهيكلي وسوء تسيير الأوضاع الاقتصادية أدى إلى تسريح آلاف العمال مما يعني دخول غالبيتهم في قائمة الفقراء.

[1] ستالين يوسف، **أسس اللينينية**، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، بدون سنة نشر، ص ص. 9-12.

- تخلف البنيان الاقتصادي في البلدان النامية، والتبعية الاقتصادية واللامساواة التوزيعية في الدخول، وظهور أنماط استهلاكية لا تتناسب مع ظروف الفقراء، وعدم التقيد في تنفيذ خطط الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الفقيرة. ومن الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر في السنوات الأخيرة، السياسات الاقتصادية المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، ومنها: الخوصصة، وإستراتيجية خدمة الديون التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للدول النامية المدينة من أجل النهوض باقتصادياتها. وقد أدت هذه السياسات إلى تقليص الإنفاق الحكومي على ذوي الدخول المنخفضة، وإلى تقليص دعم الأسعار والخدمات الاجتماعية، وأدت إلى فرض ضرائب ورسوم غير مباشرة على طبقات المجتمع قادتهم إلى الفقر[1]. ويندرج أيضا تحت الأسباب الاقتصادية عدم مقدرة البلدان النامية على خلق فرص عمل كافية للفقراء، وعلى عدم توفير الأصول المادية مثل الأرض، والبنى التحتية، والأصول غير المادية كالتعليم والتدريب والمعرفة التقنية، وغيرها للفقراء[2].

بالإضافة إلى ما سبق فإن من أسباب تفشي الفقر بمستويات عالية نجد أزمات الاقتصاد الكلي التي تتميز بتفاقم شدة التفاوت والانكماش الاقتصادي، ورغم محاولات التنمية إلا أن استمرار الأزمات وفشل أنماط التنمية أدى إلى استفحال ظاهرة الفقر.

- وتؤدي الأزمات الاقتصادية إلى انخفاض في مستويات دخول الأفراد، وارتفاع معدلات البطالة، وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية...وغيرها، مما يدفع بالأسر الفقيرة إلى بيع أصولها الإنتاجية بأسعار متدنية، في حين تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى الإبطاء من تراكم رأس المال البشري والمادي، الأمر الذي يضعف من مقدرة الفقراء على الخروج من حلقة الفقر[3].

- إن التخلف التقني "التكنولوجي" لكثير من بلدان العالم الثالث، يعد من الأسباب التي تقود إلى الفقر، فمثلا أدى هذا التخلف في بعض البلدان العربية إلى الإحالة دون استثمار العديد من الموارد الكبيرة، فلو تم الاستثمار في السودان الزراعي لأطعم العالم العربي، ولو أمكن أيضا

---

[1] محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **سلسلة دراسات مكافحة الفقر**، العدد: 3، الأمم المتحدة –نيويورك، 1996، ص ص. 1-2.

[2] عيسى نجيب، الفقر في الوطن العربي، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، الأمم المتحدة – نيويورك، 1992، ص ص. 100-101.

[3] إبراهيم عيسى، **مشكلات اقتصادية وسياسية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص. 81.

استثمار المياه التي تذهب هدرا من نهري دجلة والفرات في الخليج العربي، لاستطاعت أن تخلق بيئة زراعية قادرة على توفير المواد الغذائية لشعوب المنطقة العربية[1].

2- الأسباب الهيكلية طويلة المدى:

- **التحولات الاقتصادية والاجتماعية:**

إن حركة الانفتاح الاقتصادي قد ولدت سلوكيات استهلاك ومتطلبات جديدة لدى المجتمع الجزائري، قام بدعمها التقدم التكنلوجي والتحولات الداخلية التي شهدها الوضع السياسي والاقتصادي.

- **القيود المؤسساتية:**

تتمثل أساسا في التسيير المركزي البيروقراطي فمناهج التنمية الفلاحية القائمة على المستثمرات إضافة إلى إشكالية العقار الفلاحي ومسألة الفلاحة المعاشية جعلت من إشكال التسيير البيروقراطي يأخذ طابعا مركبا. ليس هذا فحسب فحتى بعد الحلول التي بادرت بها الحكومة في مجال تمويل النشاطات الزراعية وبرامج التنمية الفلاحية بعد انتعاشها غدت تعاني من إشكال السوق "إما التصريف أوسوء تعبير الأسعار السوقية عن الأسعار التوازنية". مما قاد في الأخير إلى الدخول في الإقراض ثم مسح الديون والذي مازال يعانيه القطاع الفلاحي بشكل مزمن يستنزف ايرادات الخزينة ويعيق التنمية الحقيقية للقطاع.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية والإدارية للفقر

إن الثقافة المجتمعية حسب العديد من مفكري علم الاجتماع هي بمثابة قناة النقل لأي سياسة اقتصادية ترمي إلى الحد من انتشار الفقر أوالتقليل من أعداد الفقراء، تتسم العلاقات الاجتماعية بنوع من النفور أوتحبيذ ظاهرة الفقر، يتأثر ذلك بالمعتقدات والسلوكيات لدى الأفراد ضمن المجموعة الواحدة، فكلما كان السلوك تكافلي كلما اشتغلت هذه القناة بفعالية أكبر.

1- الأسباب الاجتماعية:

تتعلق بالنمو الديمغرافي بحيث نجد النمو السريع للسكان بوتيرة أكبر من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام، وشدة التفاوت في توزيع الدخل، بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة في الريف مما دفع بالكثير من سكان الأرياف الهجرة إلى المدن مشكلين بذلك لظاهرة البيوت القصديرية أين يشتد التهميش والحرمان.

---

[1] إبراهيم، عيسى، مرجع سبق ذكره، ص. 02.

- يعتبر الانفجار السكاني والاختلال الواسع في التوزيعات المكانية للسكان بين المدن والريف من أسباب الفقر وأكثرها خطورة، لأن هذا الاختلال يؤدي إلى انحصار النمو والتطور في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية التي تصبح عرضة للفقر والحرمان، ويشكل الانفجار السكاني ضغطا على الموارد والبيئة، بحيث يؤدي ذلك إلى التدهور البيئي الذي يعتبر من الأسباب المهمة في انتشار ظاهرة الفقر.

- التفكك الاجتماعي، الاقتصادي، الأيديولوجي، ووجود الأقليات التي تلعب دورا كبيرا في إضعاف الرابط الاجتماعي الذي يشكل اللبنة الأساسية في تطور المجتمعات وازدهارها. فقد قاد التفكك الاقتصادي المجتمعات لأن تصبح مصدرا للمواد الخام، والأيدي العاملة الرخيصة التي تعتمد عليها المناطق الغنية، وأن تصبح سوقا استهلاكية للمنتجات الغربية، وبالتالي لا تستطيع هذه الدول أن تبني قدرة اقتصادية تحقق فيها التنمية المحلية التي هي من أسلحة القضاء على الفقر[1].

- عدم توفر الروح القومية لدى العرب واحتكار الثروات من قبل الدول العربية لاحتياجاتها القطرية، هذا يؤدي إلى عدم الإحساس والشعور بأهمية الأمن الاجتماعي والاقتصادي لكل أبناء الأمة، فلو أن الدول العربية خرجت من انكفائها وتقوقعها القطري، وشعرت كل واحدة بالأخرى لما عرفت هذه البلاد الجوع، أو الفقر، أوالبطالة، فعدم وجود حس وإيثار قومي هو من الأسباب التي لا تؤدي إلى الفقر فحسب، بل تؤدي إلى الزوال والاندثار.

2- الأسباب الإدارية:

- **غياب حكامة محلية:** التي تعكس "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية منها والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية".

وتعتمد الحكامة على مفاهيم السلطة والتفويض في الحكم، والمسؤولية...الخ. وأهم عنصر يتعلق بالتنمية الاجتماعية هو مدى قدرة الجماعات المحلية وحريتها في برمجة التنمية اعتمادا على طبيعة ومدى تنوع الوسائل المتاحة.

[1] سمر الشيشكلي، من الحداثة إلى العولمة، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، الطبعة الأولى، العدد: 310، 2004، ص ص. 7-8.

فلسفة الإدارة لمحلية:

تعرف فلسفة الإدارة المحلية على أنها «نقل أوتحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين»، ويعرفها Bebash بأنها: «عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات»[1].

كما تعرف بأنها «النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية "الحكومة" وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة »[2].

جوانب التفرقة بين نظام الإدارة المحلية والحكامة المحلية: إن نظرة فاحصة لعناصر نظامي الحكم والإدارة المحلية تكشف عن وجود فروق أساسية بين النظامين يتعلق بمكونات كل منهما، وتتمثل هذه الفروق في الآتي:

- **الكيان والسلطات المخولة:** وحدات الحكم المحلي كيانا قائما بحد ذاته، وذلك نظرا لتمتعها بالسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. أما الوحدات المحلية في نظام الإدارة المحلية فيقتصر اختصاصاتها على المجال الإداري، مجرد كيان إداري وليس سياسي متكامل.

- تمثل منظمات الحكم المحلي جهازا للحكم يحوي سلطات تنفيذية وتشريعية، أما في نظام الإدارة المحلية فلا يوجد سوى جهاز واحد للحكم، وهو جهاز الدولة المركزية وما المنظمات المحلية في هذا النظام سوى أجهزة إدارية.

- تتعدد الأجهزة التشريعية في الدول التي تأخذ بأنظمة الحكم المحلي، نتيجة وجود أجهزة تشريعية محلية إضافة إلى جهاز تشريعي مركزي، وهذا لا يوجد في الدول التي تأخذ بنظام الإدارة المحلية، والتي تصدر فيها التشريعات من سلطة واحدة هي المجلس التشريعي للدولة.

- تستمد أجهزة الحكم المحلي اختصاصاتها من الدستور المركزي للدولة، بينما تحدد اختصاصاتها أجهزة الإدارة المحلية بقوانين عادية تصدرها الهيئة التشريعية.

- تتمتع أجهزة الحكم المحلي باستقلال كامل وصلاحيات واسعة، في مجالات اختصاصاتها، وفق ما ينص عليه الدستور المركزي، ورقابة الحكومة لا تكون إلا في مدى مشروعية الأعمال التي تقوم بها هذه الأنظمة المحلية، أو في الأعمال المشتركة بينهما دستوريا، أما نظام الإدارة المحلية فإن استقلال

---

[1] علي خاطر شطناوي، **قانون الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان- الأردن،2002، ص. 97.

[2] محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص. 09.

الأجهزة المحلية لا يمكن أن يبلغ المدى الذي تتمتع به أجهزة الحكم المحلي، ورقابة الحكومة المركزية تبلغ حد الوصاية على التصرفات الخاصة بالشؤون المحلية.

- **عوائق بلوغ الحكامة المحلية:** لازالت إدارة الحكم المحلية بعيدة عن مستوى الحكامة، نظرا للعديد من العوامل المادية، البشرية، التنظيمية/السياسية والمالية [الشكل رقم (**3-01**)].

الشكل رقم (3-01): أهم عقبات الدور التنموي للجماعات المحلية

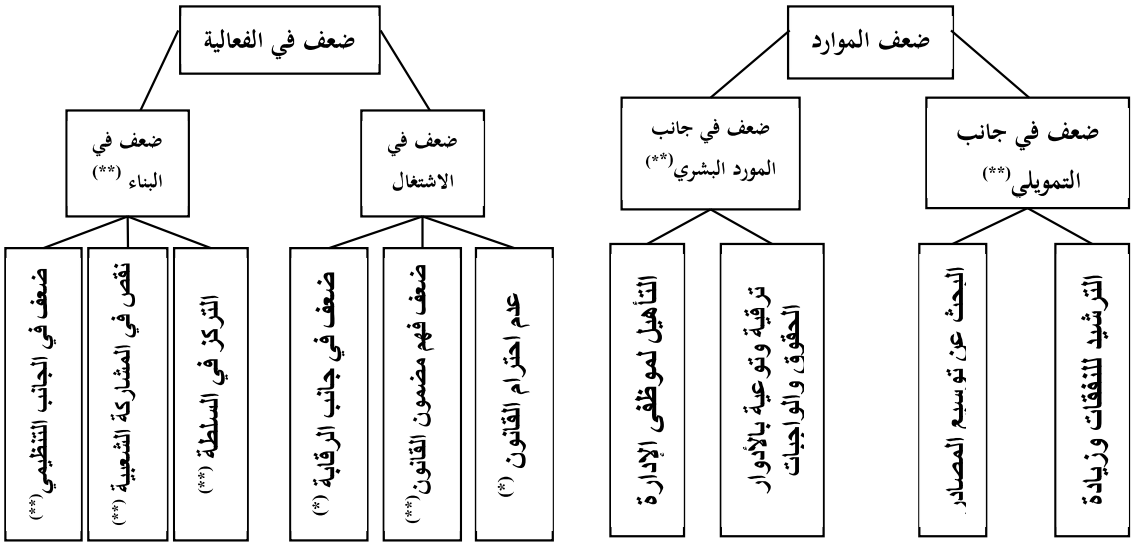

المصدر: من إعداد الباحث.

(*) لايرجح أن يكون سببا كافيا نظرا لتعدد أساليب الرقابة على مهام الجماعات المحلية: الرقابة على الميزانية :الرقابة الإدارية، رقابة المجلس الشعبي البلدي، رقابة الوصاية، رقابة أمين الخزينة البلدي، رقابة المفتشية العامة لوزارة الداخلية، رقابة المفتشية العامة للمالية وأخيرا الرقابة القضائية (الغرفة الإقليمية).

(**) يرجح أن تكون العوامل الأساسية المعرقلة.

ويؤدي عدم تمكين الجماعات المحلية وتركز سلطة برامج التنمية على عاتق الحكومة إلى ضغوطات بخصوص التمويل لاحتياجات مشاريع التنمية المحلية، وهو ما قد يسهم في تفاقم حجم المديونية في حال ضعف الموارد الداخلية.

- **العوامل الإدارية الأخرى:**

العوامل المباشرة: وهي مترتبات السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية بحتة.

- **عدم التدرج في الإصلاحات:**

مظاهر سياسات الإصلاح:

لقد أدى تراجع الدولة عن سياسات دعم أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية في إطار التعديل الهيكلي إلى تفاقم ظاهرة الفقر حيث صنفت شريحة واسعة من الأجراء وذوي المداخيل المستقرة في

خانة الفقراء، وذلك نتيجة انخفاض القدرة الشرائية والأدهى تزامن ذلك مع سياسة تخفيض لقيمة الدينار خلال سنة 1994 "أولا بنسبة 50% ثم 20%".

إن سياسات كبح الطلب عادة ما تكون على حساب الطبقات المتوسطة أوقليلة الدخل، رغم ذلك لا يمكن إغفال الأثر الموجب على التوازن الكلي في المجمعات الاقتصادية لميزانية الدولة وميزان المدفوعات على المدى القصير، وإن كانت الانعكاسات طويلة المدى لا تعد بالكثير بهذا الصدد.

الظروف الاقتصادية أثناء الإصلاحات:

- **ضعف نمو الناتج:** لم يواكب الأداء الاقتصادي مستوى الزيادة السكانية ازداد السكان بمعدل 2,5% خلال الفترة 1990-2000 أما معدل النمو الاقتصادي فقد وصل في المعدل إلى 1,2% خلال نفس الفترة.

- **ضعف مستوى دخل العائلات:** قدر الدخل المتوسط المتاح سنويا للعائلة بـ 54.970 دج وهو ما يقارب مرتين عتبة الفقر الحد الأعلى إلا أن توزيعه غير متجانس فحسب نتائج المسح حول المستوى المعيشي لسنة 1995 فإن 30% من الأجراء يكسبون دخلا أقل من 000 6 دج شهريا للعائلة التي تضم أكثر من ستة أشخاص وهو ما يجعلهم تحت عتبة الحد الأدنى للفقر، خلال نفس السنة سجل 63% من الأشخاص الحائزين على دخل يتقاضون شهريا أقل من 000 8 دج لعائلة تضم ستة أشخاص، وهذا ما يجعلهم تحت عتبة الفقر الحد الأعلى.

- **انتشار البطالة:** خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-1998 شهد معدل نمو مناصب الشغل تراجعا أواستقرارا عند حدود دنيا، حيث استقر معدل نمو الفئة النشيطة عند مستويات عليا مقارنة بمعدل خلق مناصب الشغل. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع البطالة حيث ناهزت معدل 28% كما وقدر معدل التشغيل الناقص بـ 40% من فئة الشباب وقليلي التعليم والبالغين الذين يعتبرون من أكثر الشرائح عرضة للبطالة.

نتائج وآثار الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل هيئات التمويل الدولية:

لقد تمثل الأثر السلبي الرئيسي في الحد من مستوى معيشة السكان خاصة الفئات الفقيرة[1].

ويمكن بالنسبة للجزائر تصنيف آثار برنامج التعديل الهيكلي إلى قسمين:

الآثار الاقتصادية المترتبة عن برنامج التعديل الهيكلي:

-بالنسبة للنمو الاقتصادي: تحسن مستمر في نمو الناتج الإجمالي.

[1] معهد الموارد العالمية، **موارد العالم** 1992-1993، 1993، ص.41.

–**بالنسبة للميزانية العامة:** انخفض العجز في الميزانية العامة بين سنة1993 و1995 مع تسجيل فوائض ابتداءا من 1996.

–**بالنسبة للتضخم:** انخفض معدل التضخم من 19% سنة 1996 إلى 6% سنة 1997.

بالنسبة لميزان المدفوعات واحتياطات الصرف: عرف ميزان المدفوعات تحسنا خلال السنوات الأخيرة مما ساعد على إعادة تكوين احتياطات الصرف وبلوغها مستوى عال جدا والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-16): تطور مستوى احتياطات الصرف خلال الفترة 1993-2000

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المبلغ (مليار دولار)	1,5	2,6	2,1	4,2	8	-	4,6	11,9
الأشهر	1,9	2,9	2,1	4,5	8	-	-	<15 شهرا

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000، الجزائر، 2001، ص.62.

غير أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دراسته التقييمية حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي أوضح أن الانكماش أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة وأن القطاع المتضرر أكثر من غيره دون نزاع أوجدال هو القطاع الصناعي فقد أطرد انخفاض الإنتاج فيه وظلت معدلات استخدام قدراته الإنتاجية متدنية للغاية وتدهورت مالية المؤسسات؛ مما دفع الحكومة إلى حل العديد منها[1].

– **الإنتاج:** هبط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بين 1994 و1997 وانخفض مؤشر إنتاج الصناعات المحملة التي تشكل هيكل الإنتاج العصري بما يقارب 21 نقطة فيما بين التاريخين المذكورين ولكن بالمقابل سجلت صناعات فروع الطاقات والمحروقات نموا مطردا كما أن فرع مواد البناء سجل نموا في الإنتاج ولو بدرجة أقل من فروع الطاقة والمحروقات.

– **البنية المالية للمؤسسات:** أدى قيام الدولة بالتخلي عن حمايتها للمؤسسات الوطنية – في ظل القرارات الاقتصادية الكلية لتحرير الأسعار ومعدلات الفوائد وتخفيض قيمة الدينار والانفتاح الاقتصادي.. بناءا على برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي– إلى هدم البنية المالية للمؤسسات الوطنية وخاصة الصناعية.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 43-47.

وإذا ما أرجعنا هدم البنية المالية للمؤسسات العمومية الى ظاهرة التمويل على المكشوف وحده فإننا نلاحظ في الواقع تلازما قويا بين تخفيض قيمة الدينار وتضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية. لقد كانت مالية المؤسسات الصناعية العمومية ايجابية بمقدار ثمانية ملايير دج في سنة 1993، بينما وصل التمويل على المكشوف إلى مبلغ عشرة ملايير دج في سنة 1994 وحوالي 90 مليار دج سنة 1995، وحوالي 113 مليار دج في سنة 1996 وحوالي 207.71 مليار دج في سنة 1998، مما يسمح لنا بإبراز الصلة الوثيقة بين تخفيض قيمة الدينار في أفريل 1994 وهدم البنية المالية للمؤسسات تدريجيا.

حل العديد من المؤسسات: إن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات والتي زادت حدة بتطبيق تدابير برنامج التصحيح الهيكلي أدت إلى حل عدد كبير منها وتشير الحصيلة التي تم إعدادها في السداسي الأول من عام 1998 إلى أن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منذ 1994 وأن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي أغلقت أبوابها هو قطاع الصناعة 54% ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن 30%.

الجدول رقم (3-17): توزيع المؤسسات التي تم حلها حسب القطاعات وحسب الطبيعة القانونية

القطاعات	مؤسسات اقتصادية عمومية	مؤسسة عمومية محلية	مؤسسة خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	02	25
البناء والأشغال والسكن	54	195	-	249
الصناعة	60	383	-	443
الخدمات	15	93	-	98
المجموع	134	679	02	815

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي،مرجع سبق ذكره، ص.55.

الآثار الاجتماعية المترتبة عن برنامج التعديل الهيكلي: لقد أسهم تقليص ملكية الدولة للمشاريع الاقتصادية وتنازلها عن دعم المنتجات الضرورية واسعة الاستهلاك بدرجة كبيرة في تفاقم الفقر وانتشاره بين أفراد المجتمع، وخير دليل على تفاقم حدة الفقر في الجزائر انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، تخفيض نفقات الميزانية بالقيمة الفعلية ولا سيما النفقات الاجتماعية مع استفحال ظاهرة الفقر.

ويمكن تلخيص أهم الانعكاسات في النقاط التالية:

- **تراجع القدرة الشرائية:** جراء ارتفاع حاد في الأسعار معبرا عنه بالأرقام القياسية للاستهلاك. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-18): تطور الأرقام القياسية للاستهلاك ولأسعار المواد الغذائية خلال الفترة 1993-1997

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الأسعار لدى الاستهلاك	235,6	930,3	394,4	468,1	494,9
أسعار المواد الغذائية	423	325,6	4269	510,8	539,7

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لمخطط التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

- **تراجع المداخيل:** اتسمت معدلات ارتفاع الدخل الاسمي بالضآلة مقارنة بمعدلات الزيادة في الأسعار حيث قدرت بـ 19% و28.3% خلال 1994 و1995 على التوالي. وتراجعت خلال 97/96 إلى 24,6%، كما انخفضت نسبة مداخيل التحويلات التي تشمل منح التقاعد والضمان الاجتماعي، حيث انتقلت من 19,5% في 1994 إلى 17,8% في 1997.

- **تطور نفقات الدولة على التربية والصحة والسكن:** وقد اتسمت النفقات عموما بالتراجع ففي مجال التربية والتكوين تراجعت من 7,7% من GDP خلال 1993 إلى 6,4% في 1996 كما أن نفقات التربية الوطنية قد تدنت من 23% في 1993 إلى 17,8% سنة 1997 أما الصحة فقد انتقلت من معدل 5,5% إلى 4,7% خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (3-19): تطور نسب النفقات الاجتماعية خلال الفترة 1993-1997

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
التربية الوطنية	23	20,8	19,8	19,5	17,8
التعليم العالي والبحث العلمي	-	4,2	3,8	3,6	3,2
الصحة والسكان	5,5	5,6	4,8	5,3	4,7
العمل والشؤون الاجتماعية	1,5	1,7	1,4	1,5	1,2
مجموع نفقات التسيير	100	100	100	100	100
أسعار جارية	303,9	355,9	437,9	547,9	664,7
الأسعار الثابتة	303,9	275,8	261,5	275,2	316,4

المصدر: قوانين المالية وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

- **تفاقم البطالة:** اتسمت أوضاع التشغيل بالتراجع والتدهور، حيث انخفض معدل خلق مناصب الشغل بشكل منتظم، تزامن ذلك مع تراجع الاستثمارات والطرد المكثف للعاملين على اثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، وقد قدر معدل البطالة سنة 2000 بـ 29% في حين بلغ إجمالي العمال المسرحين عددا يفوق 360 ألف عامل خلال الفترة 1994 حتى نهاية جوان 1998.

- **مستوى الإنتاج والإنتاجية الفلاحية:** ترتب على سياسة الأسعار المنتهجة خلال فترة التعديل الهيكلي آثار على مردودية القطاع الفلاحي، حيث ترتب على التكاليف السعرية للأسمدة والبذور تراجع في الإنتاجية والإنتاج بصورة عامة، بالاتجاه نحو بديل الاستيراد لسد فجوة الأمن الغذائي الناتجة عن النزوح وإهمال القطاع الفلاحي بدا أن حجم الواردات في ارتفاع حيث قدرت حصة الحبوب المستوردة من إجمالي الاستهلاك بـ 68%.

- **مستوى الادخار والاستثمار:** ضعف مستوى الادخار الناتج عن تدني المداخيل وتفشي ظاهرة الفقر والانخفاض في مستوى الاستثمار المفسر بصعوبات المجال العقاري وضعف مصادر التمويل الذاتي واللجوء إلى القروض.

- **عدم تنوع الاقتصاد:** اقتصاد ريعي يتعلق بالمحروقات، حيث تشكل صادرات المحروقات حوالي 98%، أما إنتاج القطاع البترولي فيساهم بحوالي 25% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام. كما أن إيرادات الجباية البترولية تغذي الخزينة بحوالي 60%.

- **الصدمات الخارجية:** توضح مؤشرات الاقتصاد الكلي أن الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية، وينتج ذلك أساسا بسبب دوافع هيكلية وأخرى عرضية، وأهم العوامل التي أسهمت في اضطراب التوازنات الكلية ما يلي:

- انخفاض قيمة الدولار.

- اضطراب أسعار المواد الغذائية أوتدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية، فالصدمة البترولية مثلا خلال مارس 1986 أدت إلى انخفاض مداخيل الصادرات الجزائرية من 13 مليار دولار في سنة 1985 إلى حوالي سبعة ملايير دولار سنة 1986.

- ارتفاع أسعار الفائدة الدولية خاصة خلال فترات الأزمات المالية وصعوبة شروط الإقراض الدولي المرتبطة أساسا بالمديونية ومخاطر الاستثمار ومتغيرات كمية ونوعية أخرى مثل:استقرار الأسواق المالية...

- ظهور نزعة النمو الاقتصادي نحو التراجع خاصة في الدول الصناعية الكبرى مما انعكس سلبا على نمو التجارة الدولية.

- نشأة توريق الديون الذي جعل الدائن الأصلي يضمحل مقارنة بالدائن النهائي.

المطلب الثاني: الأسباب الضامرة أودوافع الفقر في الجزائر

سعيا منا لتبسيط وتحليل دافعية الفقر بالجزائر ارتأينا أن نصنف الدوافع بالنظر إلى منطق تقويم استراتيجية الحد من الفقر. حيث يمكن تلخيص الدوافع إلى:دوافع على مستوى البرمجة، التطبيق، الفئات المستهدفة (مجتمع الفقر).

أولا: إعداد إستراتيجية الحد من الفقر

عادة ما تقدم انتقادات للخطط التنموية، حيث انطوت الاستراتيجية المنتهجة للحد من الفقر بالجزائر على عدد من التحفظات، دون تقديم أي بديل لها...

نحاول فيما يلي تسليط الضوء على استراتيجية الحد من الفقر المتبعة خلال العشرية المنصرمة، لنقف على حدود هذه الاستراتيجية ونقاط القوة التي تتضمنها.

1- تعريف الفقر ضمن استراتيجية إقلال الفقراء:

من الناحية المفاهيمية لم يتم إيلاء البعد الاجتماعي للظاهرة الأهمية اللازمة، حيث يفترض عند تمييز الفقراء النظر في المحددات والمؤشرات ذات الطابع الاجتماعي–الاقتصادي.

إعتبار الفقر ناتج عن دوافع خارجية بالدرجة الأولى:

من أهم الأسباب المشار إليها باعتبارها أسبابا مباشرة للفقر نجد:

– عبء المديونية الخارجية.

– الاصلاحات الهيكلية والخارجية.

وبدرجة أقل أسباب ذات طابع اقتصادي، كالأداء وإنتاجية القطاع الفلاحي...

في حين تضمنت الأسباب الهيكلية للفقر:

- **التحولات الاقتصادية والاجتماعية.**
- **ضغوط تمويل برامج التنمية الفلاحية، منظومة الخدمات الصحية، التعليم والسكن.**

بيد أن الفقر هيكليا ناتج أساسا عن عدم التنوع الاقتصادي إضافة إلى هشاشة الأداء المرتبط بالريع البترولي بشكل يهدد بتفجر أزمة الفقر نتيجة الارتباط بسوق البترول الدولية.

2- سياسات الإقلال من الفقراء المتبعة:

تركزت سياسات الإقلال من الفقراء على الجوانب المادية للدخل في حين اقتصر الاهتمام بالنسبة للأبعاد غير المادية على إستيعاب مظاهر الفقر بدل تحليل الدوافع الفعلية التي تقف من وراءه،

كالتوسع في برامج التكوين المهني للمتسربين من الدراسة، إضافة إلى الإهتمام بالتحويلات المالية بشكل كبير لشرائح المجتمع التي تعاني من الإقصاء والحرمان.

تندرج معظم السياسات ضمن برامج عادة ما يتطلب إنجازها تخصيص أرصدة مالية تضغط على حساب الموارد بالموازنات العمومية (الحكومية، الولائية والبلدية) مع مرور الزمن في حال تفاقم مظهر الفقر المراد معالجته.

3- استراتيجية التخفيف من حدة الفقر والاقصاء بالجزائر:

تضمنت استراتيجية الحد من إنتشار الفقر العديد من البرامج:[1]

- ترقية النمو ومشاركة الفئات الفقيرة فيه.
- اصلاح القطاع المالي واستحداث القرض المصغر.
- تطوير القطاع الخاص وإشراك الفقراء في مشاريع خاصة.
- تطوير الفلاحة.
- التنمية الريفية عن طريق المشاركة.
- التنمية البشرية.
- المساواة بين الرجل والمرأة.
- تطوير سوق العمل.
- تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة.
- استمرارية المبادرات ومشاريع التنمية.
- برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات الفقيرة.
- تعزيز المحيط المؤسساتي والإطار القانوني والتنظيمي.
- جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة.

يمكن ملاحظة أن استراتيجية الإقلال من الفقراء إنطوت على برامج قطاعية دونما هيكل يجمعها لتحقيق هدف موحد، حيث تستهدف كل منها فئة سكانية معينة وأحيانا نفس الفئة لأكثر من مرة.

[1] الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، قصر الأمم نادي الصنوبر، الجزائر، أيام 30/28 أكتوبر 2000، ص ص. 56-87.

4- تقييم الاستراتيجية القائمة على النمو الاقتصادي للحد من الفقر:

تم وضع النمو الاقتصادي كأولوية ضمن استراتيجية إقلال الفقراء، إضافة إلى التركيز على البطالة بإعتبارها مصدرا رئيسيا للفقر، إلا أن هناك إنطباعا بكون هذه الترتيبات أتت بناءا على إستجابة آلية تلت الظروف الاقتصادية القاسية خلال فترة الإصلاحات الإقتصادية من إعادة هيكلة الإقتصاد والجدولة المالية.

- **عدم ملائمة استراتيجيات النمو أوالتنمية:**

معظم استراتيجيات الفقر هي إما نسخة عن استراتيجيات تم تطبيقها باقتصاديات تختلف خصائصها عن الاقتصاد الجزائري أو أجندات تم إملاؤها في ظروف قاهرة "على شكل برامج هيئات ومنظمات التمويل والتنمية الدولية".

- **استنزاف استراتيجيات النمو الاقتصادي للموارد:**

لقد جاءت استراتيجيات الحد من الفقر بعد جهود التنمية التي قامت أساسا على النمو الاقتصادي "مخططات تنموية خلال السبعينات، نموذج الصناعات المصنعة، التحرير الاقتصادي للأسعار واقتصاد السوق"، والتي يبدو أنها قد استنزفت الجهد المادي؛ المالي والزمني، وتركت الفئات ضعيفة الدخل وتلك المتواجدة بمناطق أقل نشاطا عرضة للفقر.

- **مركزية في إعداد إستراتيجية الحد من الفقر:**

في حين تتطلب جهود الحد الفقر لامركزية أكبر للوصول على مجتمع الفقراء، والتعرف أكثر على طبيعة ومظاهرة الفقر، على سبيل المثال أظهر الإستطلاع المعد سنة 2004 حول العقبات والحاجات ذات الاولوية أن عدم كفاية استغلال الموارد المائية، تدهور شبكة الطرقات على مستوى الأرياف المناطق المنعزلة والبطالة لدى الشباب تحتل المراتب الأولى ضمن إهتمامات المجتمع المحلية[1]، في حين تركز برامج النمو الاقتصادي على الهياكل القطاعية التي لا ترجع بالنفع المباشر على الفقراء، كشبكة الطرقات، تجهيزات النقل وعدم ربط القروض الممنوحة لتمويل مشاريع دعم تشغيل الشباب بمتطلبات التنمية المحلية والإقلال من معاناة الفئات المحرومة.

[1] CENEAP, contraintes et besoins prioritaires des populations rurales : Analyse qualitative, Alger,N°. 33, 2004, p. 22.

ثانيا: على مستوى تنفيذ الإستراتيجية

باستثناء بعض المحددات مثل: نقص الإطارات التنفيذية الذي يؤثر على معظم استراتيجيات الحد من الفقر على مستوى محلي، إضافة إلى مدى جودة تكوين الموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ خطط الحد من تفشي الفقر، يظهر التأثير الكبير للمعطيات السياسية على مستوى التنفيذ، نذكر من بين التأثيرات ما يلي:

- **ضعف المشاركة الشعبية؛**
- **الاضطرابات وحالات انهيار الاستقرار الداخلي والحروب؛**
- **المشاركة غير الفاعلة للمنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في التنمية؛**
- **مستوى الفساد الإداري والمالي؛**
- **نقص في الرقابة على مخططات الحد من الفقر:**

وهو راجع أساسا إلى عدم وجود آليات لتكميم وقياس مدى فاعلية السياسات المتبعة لتقليل الفقراء، ونقص في مجال متابعة مدى التقدم في تنفيذ المخططات إضافة إلى انعدام الوعي بمدى أهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر.

- **صعوبة تتعلق بتحليل محددات ومؤشرات الفقر:**

تشير محددات الفقر إلى ربط الفقر بنمط إنتاجي محدد هو النمط الرأسمالي، بينما تعبر مؤشرات الفقر عن التواكل، القدرية، كثرة النسل ...الخ،[1] وحسب العديد من رواد علم الاجتماع من الضروري تحليل الفقر على الاقل من خلال ثلاث مقاربات:

طبيعة الفقر: هل هو حالة مادية بحتة، أم هو مركب أي فقر في الموارد والإمكانات.

الفقر كحالة أوعملية: ينطوي الفقر كحالة على استثناءات تتعلق بوجود فقراء نتيجة ظروف معينة مادية أو معنوية على الأغلب، أما الفقر كعملية يشار إليه بالتفقير الذي يتم بموجبه نقل الموارد، الفرص وفوائض القيمة من الأفراد الفقراء إلى أطراف أخرى.

الفقر كثقافة: حيث يجب تحديد ما إذا كان الفقر من صنع الفقراء أم هو مكتسب عبر الأجيال.

وفي حال إنطوت إستراتيجية الفقر على مقاربة مادية بحتة لن تتمكن من إلغاء الفقر كعملية أوحتى كثقافة ما لم تأخذ التأثير على العلاقات المجتمعية بعين الإعتبار.

---

[1] إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة–الجزائر، ص. 191.

يستحسن الاعتماد على مقاربة الفقر النوعي أوفقر الإمكانات نظرا لكونها تهتم بإنشغالات المواطن على مستوى محلي،حيث تفيد مسوحات مجتمع الفقراء في تشخيص الفقر بشكل واقعي.

ثالثا: على مستوى مجتمع الفقراء

تنقسم الأسباب الضامرة المؤدية إلى الفقر على مستوى مجتمع الفقراء إلى قسمين هما:

1- فقر التكوين:

يتضمن كل العوائق أوالنقائص المتعلقة بالفرد التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

- التمييز على أساس النوع الاجتماعي.
- التمييز على أساس الفقر.
- التمييز على أساس الإعاقة أوالمرض.
- التمييز على أساس الانتماء الإثني أوالديني.

2- فقر التمكين (المؤسسي):

وهو نتيجة لأسباب موضوعية خارجة عن إرادة الأفراد "أي تتعلق أكثر بإرادة المؤسسات المجتمعية". ونذكر من بينها:

- ضعف المؤسسات التعليمية والثقافية: ويؤدي إلى فقر معرفي.
- ضعف المؤسسات الصحية والعلاجية: ويؤدي إلى فقر صحي.
- ضعف آليات المشاركة: وتؤدي على فقر المشاركة في حياة المجتمع.
- ضعف المؤسسات الاجتماعية: وتؤدي إلى سوء في تقدير فقر المأوى "السكن" كما تؤدي إلى شحة المساعدة الاجتماعية وضعف أوافتقار إلى هياكل التكافل والأمان الفاعلة.

المطلب الثالث: محددات الفقر في الجزائر

تشير أدبيات التنمية إلى أن الفقر يتحدد أساسا بعوامل جغرافية، تتسبب في إحداث نوع من اللامساواة في التوزيع بين المناطق خاصة بين معضلة الفروق بين المناطق الحضرية والريفية.

أولا: المحددات الجغرافية للفقر

يتحدد الفقر أوبالأحرى مستواه في الجزائر أساسا بالعامل الجغرافي، ويدعم هذه الفكرة التحليل الوارد بتقرير سنة 2001 حول الفقر والذي أشرفت على إعداده وزارة التضامن.

1- دليل ارتباط الفقر بالعامل الجغرافي بالجزائر:

لقد تم قياس حجم ظاهرة الفقر بالاعتماد على دليل الفقر الشامل الذي يعطي فكرة عن مستوى التمكين المحلي كمقياس للفقر البشري. ويتم تكوين الدليل بالاعتماد على المؤشرات التالية:

- **التعليم**: معدل التمدرس، الأمية، نسبة الأطفال القاطنين على بعد يفوق 3 كلم عن المؤسسة التعليمية التابعين لها، نسبة شغل القسم الواحد.
- **السكن**: نسبة السكنات الهشة، معدل شغل الغرف، معدل التزويد بالكهرباء، الشبك بخطوط الماء الصالح للشرب وقنوات الصرف.
- **الصحة**: نسبة وفيات الأطفال ومؤشر الخصوبة العام.
- **نسبة الثروة**.

ويمكن حصر محددات الفقر بالجزائر فيما يلي:

2- العامل الجغرافي:

وبتحليل توزيع ظاهرة الفقر بالجزائر يتضح أن هناك ضواحي أفقر من أخرى، والشكلان المواليان يوضحان الرابط بين العامل الجغرافي وانتشار الفقر.

الشكل رقم (3-02): التوزيع الجغرافي للبلديات حسب دليل الفقر الشامل في الجزائر

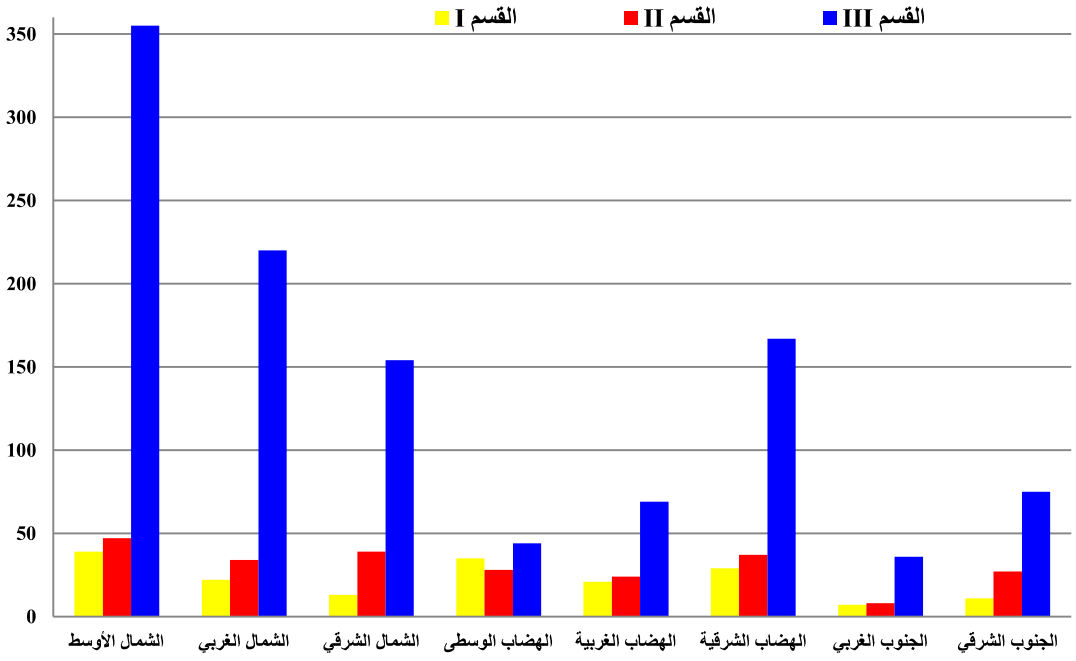

Source :ANAT, carte de la pauvreté en Algérie, 2001, p. 21.

يوضح الشكل أن الفقر ينتشر جغرافيا بالمناطق الصحراوية والهضاب العليا أكثر منه بالمناطق الشمالية، مما يعكس أثر العامل الجغرافي على الفقر بالجزائر.

الشكل رقم (3-03): توزيع البلديات حسب ترتيب دليل الفقر الشامل في الجزائر

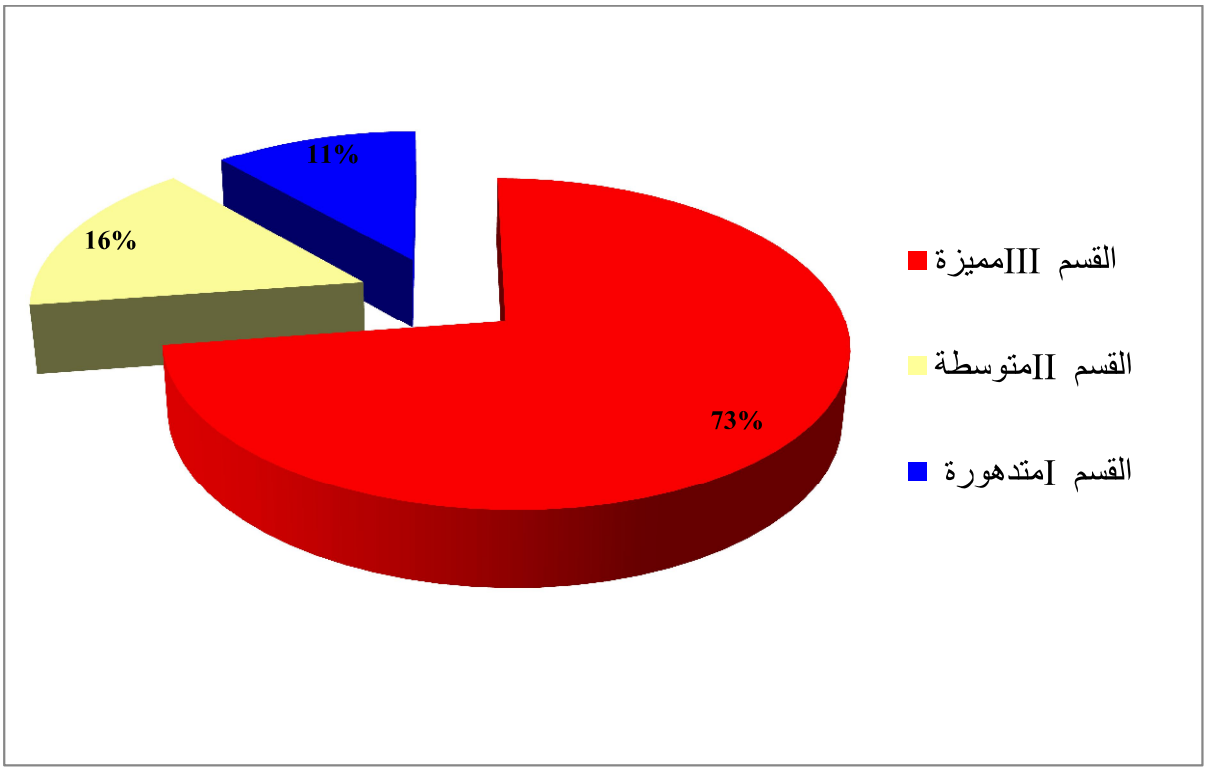

Source :ANAT, Op.cit., p. 21.

ثانيا: المحددات الأخرى للفقر

تتعلق أهم المحددات الأخرى للفقر أساسا بالجانب المادي المتمثل في العامل المالي وعوامل التخلف الاقتصادي، ليأتي في الأخير العامل الديمغرافي.

1- العامل المالي:

إن شحة الموارد المالية تؤثر سلبا على القدرات التنموية للسلطات المحلية في المدى القصير، وذلك من خلال التأثير على برامج الاستثمار ومشاريع التنمية المحلية المختلفة، في حين يمتد أثرها في المدى المتوسط والطويل ليطال قدرة الفقراء على الخروج من وهدة الفقر، حيث يتراجع مستواهم التعليمي والمهني مقارنة بنظرائهم "سلطات محلية ميسورة ماليا" نتيجة تراجع الأحقية والتمكين بالنسبة للأفراد، ويظهر دليل الفقر الشامل مدى النقص في الجانب الاجتماعي الذي يرتبط بخدمات السلطات المحلية، نظرا لاعتماد المؤشر على ثلاثة مجالات رئيسية هي التعليم، الصحة والسكن مما يظهر مدى انعكاس العامل المالي على الفقر بالجزائر.

نتطرق فيما يلي إلى عامل التمكين والقدرات المتاحة للسلطات للحد من الفقر البشري بالجزائر، والمؤشر المستخدم لهذا الغرض هو نسبة الثروة النوعية، والذي يحدد درجة التمكين بالنظر للقدرات

المالية للسلطات المحلية، معبرا عنها بمتوسط حصة الفرد من الإيرادات المحلية. وتوضح الأشكال الموالية تصنيف البلديات حسب مؤشر نسبة الثروة النوعية.

الشكل رقم (3-04): توزيع البلديات حسب مؤشر الثروة النوعي في الجزائر

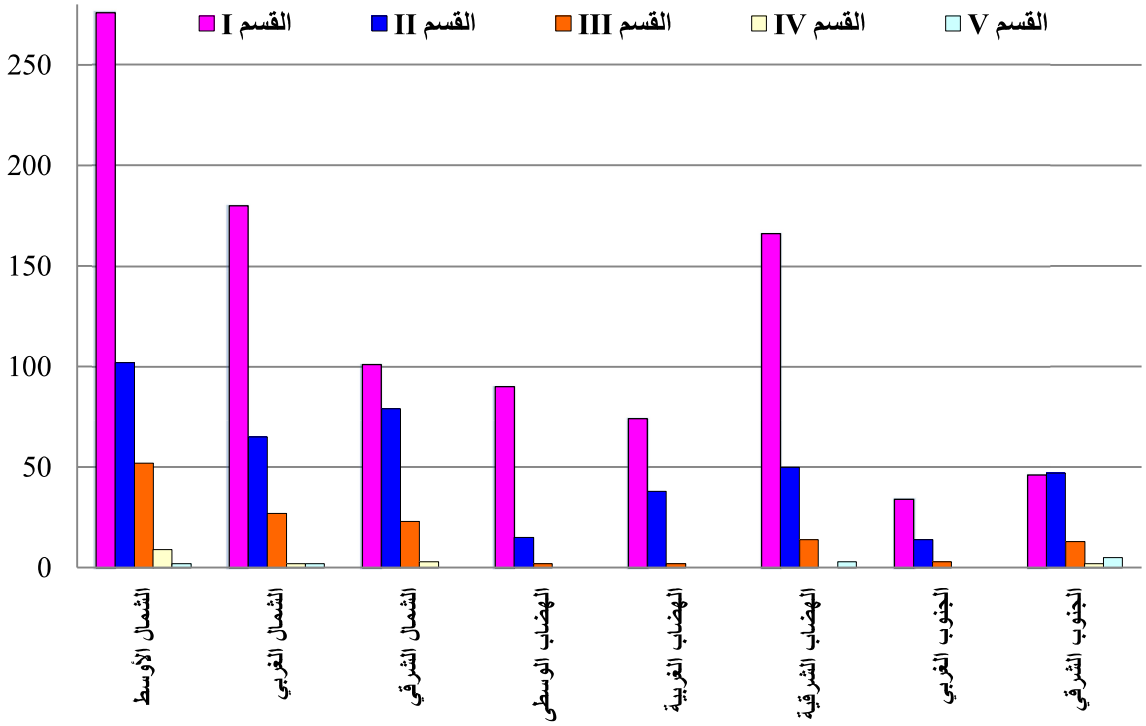

SOURCE :ANAT, Op.cit., p. 36.

الشكل رقم (3-05): توزيع البلديات حسب المؤشر النوعي للرفاه في الجزائر

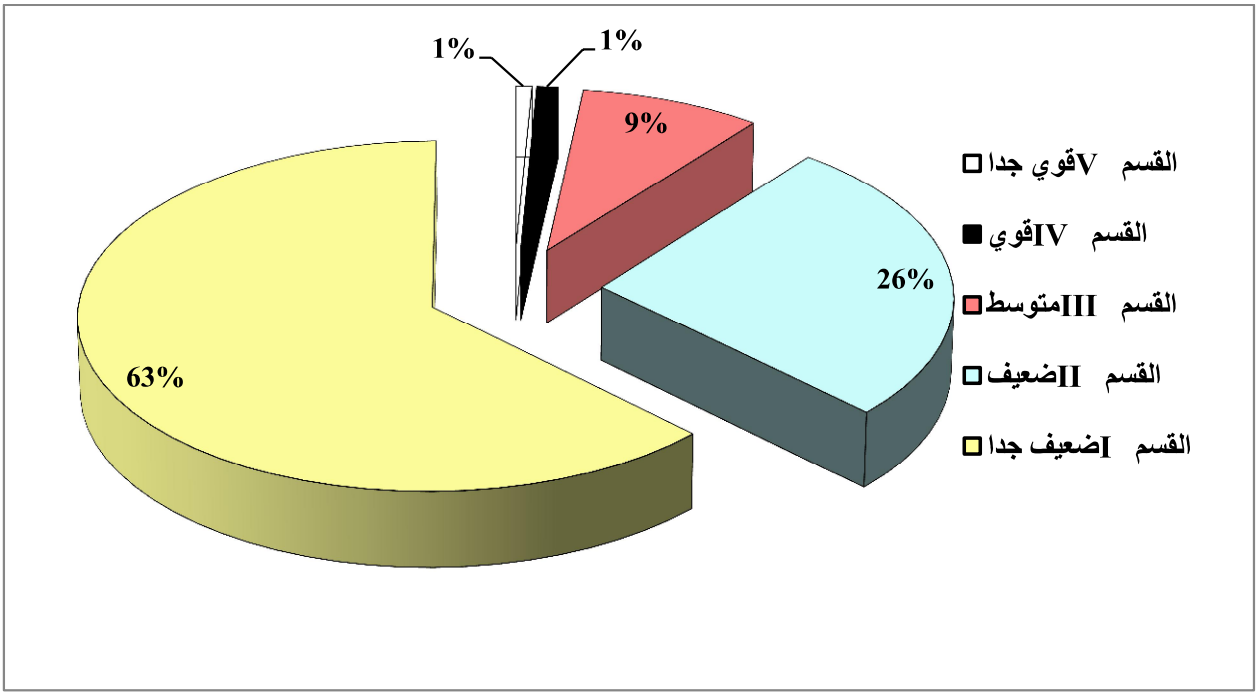

SOURCE :ANAT, Op.cit., p. 36.

ويمكن أن نلاحظ من الشكل أن ما يناهز نسبة 90% من البلديات يعاني من ضعف في الرفاهية، وذلك حسب المؤشر النوعي للرفاه بالجزائر.

في حين تقدر نسبة البلديات التي لها امتياز رفاهية قوية بـ 2% فقط.

الشكل رقم (3-06): البلديات الفقيرة حسب الميادين

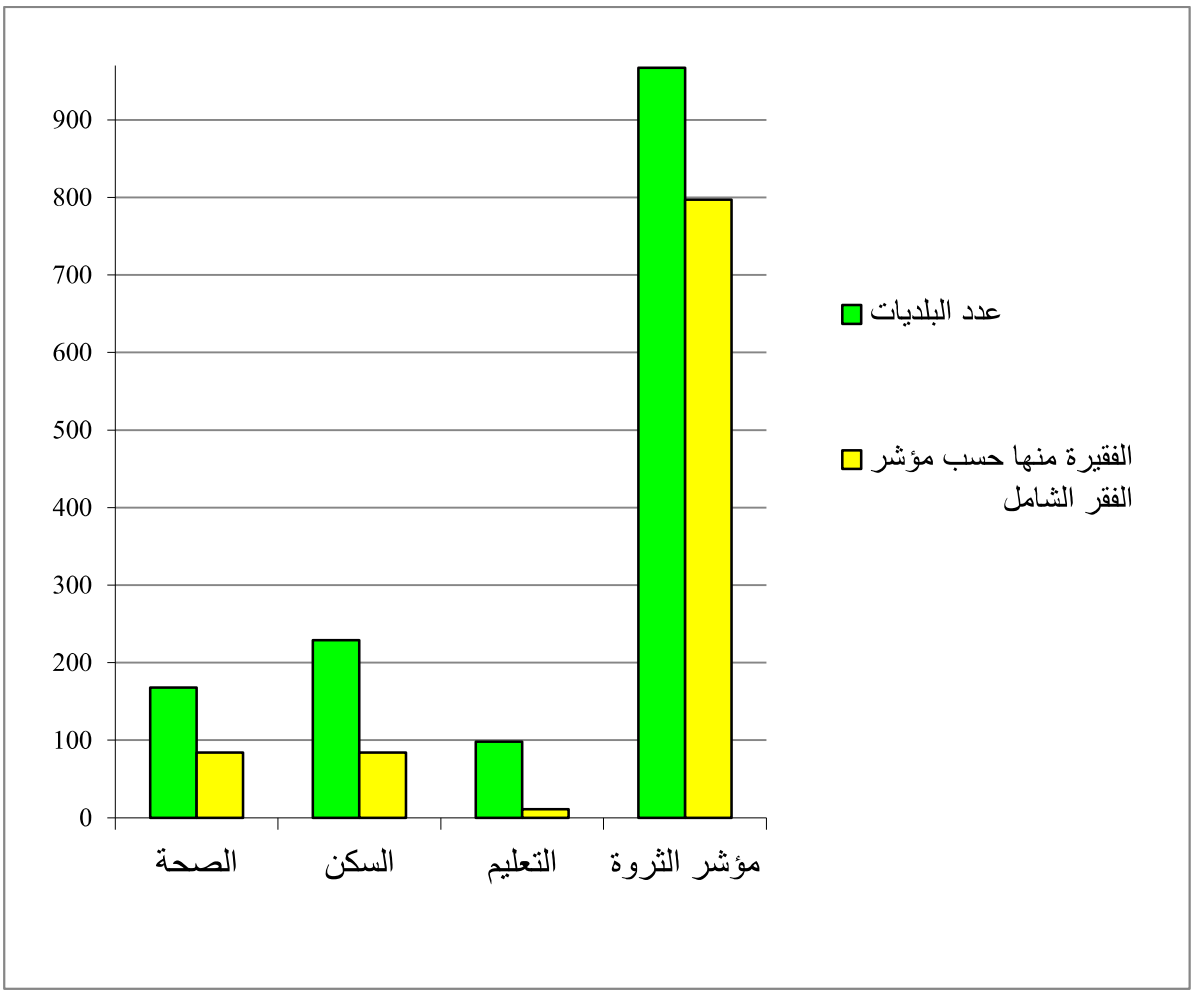

SOURCE : ANAT, Op.cit., p. 40.

يوضح الشكل أن عدد البلديات الفقيرة حسب مؤشر الثروة يفوق على الأقل أربعة أضعاف عدد البلديات الفقيرة بالميادين الأخرى، مما يعكس مدى أهمية الموارد المالية وإمكانيات محدودة على المستوى المحلي، وأن معظم البلديات الفقيرة تعاني من فاقة صحية وسكنية.

الجدول رقم (3-20): توزع ونسبة السكان في البلديات التي تعاني من الفقر المدقع

الولايات	عدد البلديات الفقيرة	سكان البلديات الفقيرة	النسبة %
الجلفة	5	82531	20,11
الشلف	4	62499	15,23
المدية	4	31190	7,60
المسيلة	3	30521	7,44
باتنة	2	29791	7,26
أدرار	4	25853	6,30
تبسة	4	23188	5,65
أم البواقي	1	18775	4,57
تيسمسيلت	6	17364	4,23
عين الدفلى	2	16622	4,05
تيارت	3	15428	3,76
برج بوعريريج	1	14777	3,60
الأغواط	2	13123	3,20
الواد	2	12128	2,96
غليزان	2	9727	2,37
تيبازة	1	6890	1,68
المجموع	46	410407	100

SOURCE : ANAT, Op.cit., p : 42.

ويوضح الجدول توزعا مركزا للفقر بالولايات الغربية مقارنة ببقية المناطق، حيث تصل نسبة الفقر المدقع بولايتي الجلفة والشلف لوحدهما إلى 35,34%، تليها الولايات المحاذية للعاصمة عدا شرقا وبعض الولايات الصحراوية وذات التضاريس والمناخ القاسي.

2- العوامل الاقتصادية:

يرجح العديد من الباحثين أن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يقف وراء انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر، ومن بين الدراسات في هذا المجال:

- حلقة التخلف "ادّخار- استثمار- ربح أودخل – ادخار".

- اختلال السياسات والتوازنات الاقتصادية الكلية "دعم مالي لبعض المنتجات، اختلال سوق العمالة، اختلال الأسعار بسوق السلع والخدمات، ضعف وانحسار المنافسة، لا تنوع الاقتصاد [يعتمد أساسا على تصدير مادة خام وحيدة هي البترول Mono Exporter]".
- ضعف الأداء الاقتصادي "المردودية، النمو الاقتصادي، الأداء التصديري...".

وفي معظمها تتراوح الأسباب المادية للفقر بين كونها:

- إما تعتد بالدخل كمحدد أساسي لظاهرة الدخل "الفقر النقدي أوفقر الدخل"، دون التمحيص عن عوامل محددة لمستوى الدخل والتي يعرف أن معظمها نوعي "المؤهل، الولوج للائتمان، الدافع للاستثمار، الوضع الاقتصادي".
- أو تعتمد على تحليل السياسات الاقتصادية المناهضة للفقر، بغض النظر عن عنصر الربط بينها وبين الهياكل والمؤسسات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة.

3- العامل الديمغرافي:

ينتشر الفقر بالمناطق ذات التركز السكاني الأقل "الأرياف، المناطق ذات الطابع الفلاحي"، ومن جهة أخرى تتأثر الظاهرة بمستوى النمو السكاني.

الشكل رقم (3-07): توزع الولايات الفقيرة حسب الكثافة السكانية

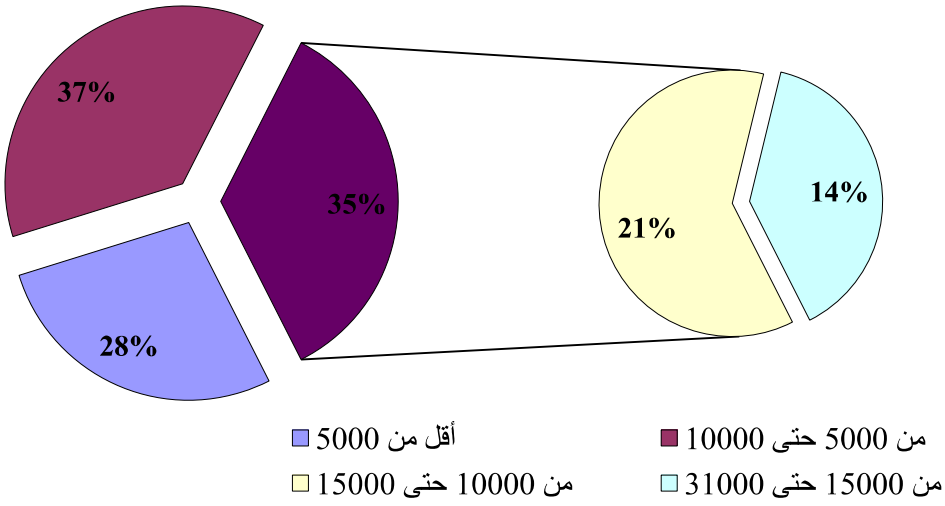

Source : ANAT,Op.cit., p. 43.

يعطي الشكل فكرة عن الفقر الريفي، حيث نلاحظ أن البلديات الفقيرة معظمها ذات كثافة سكانية تقل عن 10000 نسمة.

ثالثا: ملخص عن أهم محددات الفقر بالجزائر

يمكن بالاعتماد على الدراسات الميدانية تلخيص أهم محددات الفقر في الجزائر كما يلي:

1- يتحدد الفقر أساسا بعاملين هما الصحة والسكن:

لا يمكن اعتبار نوعية أوطبيعة المسكن محددا أساسيا للفقر لتماثل طبيعة المسكن لدى الفقراء وغير الفقراء، أما ظروف الإسكان فهي تعود إلى المناطق أكثر مما تعود إلى المستوى المعيشي.

2- مستوى وجودة التعليم:

أظهرت المؤشرات أن التعليم يرقى إلى مستوى جيد، لكن المؤشرات المعتمد عليها كمية ولا تعتد بنوعية التعليم والبرامج والمناهج الدراسية مما يقلل من دلالتها عن أثر التعليم على المستوى المعيشي ومستوى الفقر، بيد أن التعليم ما بعد الأساسي يقلل من احتمالات الفقر.

3- البطالة:

يمكن اعتبار البطالة محددا للفقر فالبطال أكثر عرضة للفقر من الشخص العامل.

4- العوامل غير النقدية:

لا يمكن اعتبار الدخل النقدي محددا للفقر، باعتباره نتيجة أومظهر من مظاهر الفقر وليس سببا في الوقوع في وهدة الفقر، إضافة إلى كون الظروف المحيطة بالعائلة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والأمني والترفيهي من شأنها أن تخلق لدى العائلة إحساسا بالفقر والحرمان وبالاقصاء الاجتماعي إذا كانت لا تتوفر حتى على الحد الأدنى المطلوب "حتى في ظل دخل مرتفع"، فرغم أهمية العامل النقدي إلا أن هناك عوامل أخرى محددة للفقر.

5- الأداة الإحصائية أوأداة القياس:

المسوحات الميدانية لازالت الوسيلة الوحيدة ذات الأهمية البالغة في إحصاء الفقر.

6- العامل الجغرافي:

رغم أن للفقر أشكالا قاسية في المدن إلا أنه يبقى أكثر قسوة في المناطق المعزولة جغرافيا.

7- علاقات التكافل الاجتماعي:

علاقات التكافل الاجتماعية المبنية على التعاليم الدينية: كالزكاة والصدقة... لا تحاط بعناية مؤسسية وتنظيمية رغم كونها مؤهلة لتكون السياسة الأقل كلفة لتقليل الفقراء.

8- العامل الديمغرافي:

العامل الديمغرافي يزداد وزنه كمحدد للفقر مع مرور الزمن.

المبحث الثالث: عوائق تقليص عدد الفقراء في الجزائر

يصادف صناع القرار في مجال بناء سياسات الحد من أعداد الفقراء صعوبات جمة وبغض النظر عن الصعوبات خلال مرحلة إعداد الإستراتيجية الملائمة، نحاول التركيز على مرحلة التطبيق دون سواها.

في هذا المبحث قمنا بتصنيف العقبات حسب مستواها إلى: عقبات تراكمية "مستعصية"، عقبات دورية "معقدة"، وأخيرا ظرفية "أوبسيطة".

المطلب الأول: العوائق التراكمية

نصطلح على العوائق التي تزيد في صعوبة الإقلال من حدة الفقر والتي يكفي استقرار شدتها أومستواها للزيادة في حدة الفقر بالعوائق التراكمية، يتخذ هذا النوع من العوائق عدة أشكال أبرزها الاستقرار بأنواعه.

أولا: الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها واستمرارها، ويشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات، ويسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب، ويقف عائقا أمام تقدم الشعوب وتطورها، وبالتالي فمن الضروري المحافظة على الاستقرار، حتى تستمر المجتمعات والدول.

ومن أهم أشكال الاستقرار للمجتمعات: الاستقرار السياسي، الذي يعتبر أحد الظواهر السياسية المعقدة، ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة، والتي تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، وهو من أكثر أشكال الاستقرار إلحاحا لاستمرار المجتمعات وتفوقها، لأنه يتضمن صياغة منظومة من السياسات التي تأخذ بكل أشكال التغير من أجل التقدم والذي لا يؤثر على جوهر الاستقرار السياسي، بمعنى الإفادة من كل مكتسبات التقدم الحضاري، إلى جانب المحافظة على الاستقرار، الذي يشكل الدعامة الأساسية للرقي والازدهار.

1- مفهوم الاستقرار السياسي:

يصعب على الباحثين وضع تعريف شامل ومتفق عليه للاستقرار السياسي[1].

[1] خشيم مصطفى عبد الله، **موسوعة علم السياسة**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 1994، ص ص. 261 – 263.

لكن توجد مجموعة من الأسس والقواسم المشتركة التي يفترض أن يشار إليها عند محاولة تعريف هذه الظاهرة. من أهم هذه الأسس: الفصل في المفهوم والمزايا "الاستقرار/ وعدم الاستقرار"، الأنواع، أسس للتنبؤ.

لكن رغم تعريفه اصطلاحا بالثبات والسكون فإن الاستقرار السياسي: "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات، لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفاعليته"[1].

ويشير Lipset إلى أن الاستقرار السياسي هو نتيجة أومحصلة أداء النظام السياسي، عندما يعمل بكفاءة وفاعلية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية، بمعنى أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي، وعلى التطور الاقتصادي. [2]

أ- تعريف الاستقرار السياسي:

ويعرف الاستقرار السياسي بأنه: إجماع في الرأي والموقف بين النخبة "الحكام"، والجماهير، حول الأسس والقواعد التي يعمل بها النظام السياسي، وعلاقته بمفهوم الشرعية السياسية.

ويعرف في موضع آخر بأنه: عملية التغيير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي، وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام[3].

ومن وجهة نظر الباحث، فإنه يرى أن الاستقرار السياسي هو: عدم تمادي صناع السياسة في استخدام أدوات غير مشروعة و/أو الاتجاه بالمجتمع المدني نحو وضع غير مستقر أوغير آمن سياسيا، اجتماعيا أوحتى اقتصاديا.

هناك ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي: [4]

- اتجاه التغيير في الأنظمة السياسية.
- غياب التغيير المتكرر في الحكومة.
- غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته.

---

[1] مسعد نيفين عبد المنعم، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1988، ص. هـ.

[2] Lipset Seymour Martin, **Political man "the Social bases of politics"**, Heinemann Great Britain, 1983 P. 64.

[3] مسعد نيفين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

[4] عبد الرحمن حمدي، عبد الحميد محمد، **نظرية التنمية السياسية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص ص. 223 – 224.

كنتيجة أساسية لا يرتبط الاستقرار السياسي بالضرورة بغياب التغيير السياسي، إنما يرتبط بمضمون هذا التغيير ووجهته، حيث أن كثيرا من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وفاعليته. أما عن كون الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي، فإن كثرة الالتجاء إلى العنف السياسي تصور إفلاسا في وسائل التغيير، أوقناعة بعدم جدواها[1].

ب- شروط الاستقرار السياسي:

ويمكن ذكر أهم المكونات أوالشروط التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار فيما يلي:

- وجود الثقة المتبادلة والرضى المتبادل بين السلطة والمجتمع.
- الاندماج أوالتجانس القومي، وينقسم إلى: الانسجام والتماسك المرتبط بالقيم، أي الانتقال من الولاء الأدنى والأضيق، إلى الولاء القومي، ثم التماسك المؤسسي، بمعنى خلق مؤسسات سياسية تتلاءم وتتكيف مع التغيرات الاجتماعية.
- توفر الحريات السياسية والثقافية.
- أن أداة الاستقرار هي ضبط سلوك الأفراد، والجماعات الداخلية، طبقا للقواعد الدستورية، ومن خلال صور الجزاء الاجتماعي: الاقتصادية والسياسية والتكاملية والقيمية[2].
- وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع.
- الاستقرار يرتبط بقدرة النظام السياسي على احتواء القوى الجديدة، وما قد تفرزه هذه القوى من مطالب في المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية[3].
- أهم شروط الاستقرار السياسي التجانس الثقافي داخل الدولة، حيث يشير ابن خلدون إلى أن الأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها قلما تتمتع بالاستقرار السياسي، نتيجة اختلاف الأهواء والآراء[4].
- من أجل أن نحقق الاستقرار، يجب أن يتصف الأداء الحكومي بأمور معينة تعطيه الشرعية والقوة المقبولة من أفراد المجتمع، مثل القدرة على إصدار قوانين وتعهدات إيجابية، وتخفيض مستويات العنف، وأيضا قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتطبيق قوانينها.

---

[1] مسعد نيفين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص. هـ.

[2] علي الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 30-31.

[4] مسعد نيفين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص. 5.

– إن استقرار النظام مرهون بقدرته على الاستجابة للتحديات، التي تفرضها عليه البيئة الداخلية والخارجية، والتي غالبا ما تتمثل بالمطالب والتهديدات[1]، أي العوامل الداخلية والخارجية التي تسبب حالة من عدم الاستقرار السياسي داخل المجتمعات.

– هناك دور كبير تلعبه الأيديولوجيات السياسية السائدة في المجتمع، في مجال تدعيم النظام والمؤسسات السياسية واستقرارها وتكاملها، حيث أن الأيديولوجيا تمدنا بالمعايير التي نقيم فيها سلوك الفرد، والجماعة، بحيث إذا تطابق السلوك العام مع المذهب والأيديولوجية السياسية السائدة، يقود ذلك أويؤدي إلى استقرار النظام نفسه، من خلال الاقتناع بمشروعية ما يتخذه النظام من إجراءات[2].

2- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي:

تعتبر هذه الظاهرة من أخطر الظواهر التي تواجهها الأنظمة السياسية في جميع دول العالم، لما قد تتركه من آثار سلبية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...الخ، وتكون عقبة أمام تقدم المجتمعات ونموها، كما أنها: "وضعية تتسم بالتغيير"[3]، وهذا الأخير يتصف بكونه سريع وغير منضبط أومحكم، يترافق مع تزايد العنف السياسي، تناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي[4].

فاللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي، عدم احترام القواعد الدستورية، تناقص وانهيار شرعية مؤسسات النظام، الاضطرابات، المظاهرات، أعمال القتل، الاعتقال، التغيير الحكومي، هي أبرز عناصر ومؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

المقصود بالشرعية اعتراف الأحزاب والجماعات السياسية بالقوانين التي تصدرها الدول ووضوح هذه القوانين وعدم تناقضها وأن هذه القوانين وضعت لخدمة كافة فئات المجتمع مما يخلق الثقة بهذه القوانين وبالتالي يصبح التمسك بالقانون مقبولا من الناحية الاجتماعية...الخ.

ويعرف أيضا عدم الاستقرار السياسي بأنه: وقوع تغيرات جذرية أوجوهرية في النظام السياسي، ويعني أيضا: "عجز النظام عن الإدارة والحكم، وعجزه عن استخدام الأدوات السياسية السلمية، واللجوء إلى استخدام الأدوات القهرية"[5].

---

[1] كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1985، ص. 96.

[2] جمال أبو شنب، **قضايا السياسة والمجتمع في العالم الثالث: دراسة في واقع المجتمع المصري**، دار المعرفة الجامعية، السويس، الطبعة الأولى، 2004، ص. 121.

[3] وميض نظمي، **علم الاجتماع السياسي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1980، ص ص. 104-130.

[4] حسين إبراهيم توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1999، ص. 56.

[5] علي الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

وعدم الاستقرار السياسي له عدة أشكال، مثل الانقلابات العسكرية، والدور غير الاعتيادي للجيش في الحياة السياسية، وأيضا الحروب الأهلية، وحركات التمرد، والانفصال، والصراعات الحزبية، والدينية والطائفية، والمظاهرات، والاحتجاجات... الخ. ولعدم الاستقرار آثار سلبية فهو يعرقل جهود التنمية والتقدم، ويؤدي إلى التخلف والفقر، وهو يؤثر في سمعة الدولة التي تعاني منه على الصعيدين: الدولي والإقليمي[1].

ومن الآثار السلبية التي تنتج عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، تبديد الموارد القومية، وتصاعد مظاهر تدهور الشرعية السياسية، وموجات الغضب الاجتماعي الناتجة عن سوء التوزيع، ويؤدي عدم الاستقرار إلى إيجاد عقبات أمام محاولات تطبيق خطط التطوير الاقتصادي، وإضعاف قدرة المجتمع على العمل الجماعي في عمليات التنمية الاقتصادية، وأيضا يحول دون ظهور ثقافة الرضى في الجماعة السياسية وينذر بظهور النظم البوليسية، وبعجز الحكومة عن أداء وظائفها الأساسية، وعدم الاستمرار في الخطط التنموية، مما يفتح المجال أمام الاستقطاب الخارجي وتكريس التبعية للخارج[2].

3- العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي:

وسنحاول أن نوضح أهم العوامل التي تؤثر على استقرار النظام السياسي فيما يلي:

أ- العوامل الداخلية:

تتمثل في العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، وتشمل:

– ضعف المؤسسات السياسية والصراع الشخصي على السلطة[3].

– التضخم الدستوري، لأن توالي الدساتير وتغييرها السريع هو تعبير عن حالة من عدم الاستقرار، وهذا يتعارض مع هدف الدستورية في ضمان الاستمرارية والثبات للقواعد الدستورية، وهذا بدوره قد يؤدي إلى تغيير طبيعة النظام السياسي القائم[4].

– الصراع بين القوى التقليدية القديمة "المحافظين"، وبين القوى الجديدة "اليمين أوالمجددين"[5].

– عادة ما يكون عدم الاستقرار ناتج عن الفساد السياسي.

---

[1] هادي رياض عزيز، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 1989، ص ص. 291 – 292.

[2] علي الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 35 – 36.

[3] هادي رياض عزيز، مرجع سبق ذكره، ص. 299.

[4] المرجع نفسه، ص ص. 300 – 301.

[5] المرجع نفسه، ص. 301.

ينعكس فساد الجهاز الإداري ومشاكله على صعيد السلطة التنفيذية بشكل سلبي على فرص التنمية، وعلى سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام[1]، والتي تشخص فيما يلي:

– الإصلاح السياسي الذي يفاقم الوضع.

– تعدد الانتماءات الثقافية داخل المجتمع، هو أيضا من العوامل التي تقود إلى عدم الاستقرار السياسي[2]، خاصة إذا اقترن التعدد الثقافي بالعزل لجماعات بعينها، وهذا ما يشار إليه بمشاكل الأقليات داخل المجتمعات، وتقود الأقليات إلى تهديدات ومخاطر التدخل الأجنبي في الدولة، أما في المجال الاجتماعي، فقد تكون الأقليات عنصرا من عناصر التوتر والصراع[3]. وهكذا تلعب التنوعات الثقافية والعرقية دورا كبيرا وخطرا في زعزعة الاستقرار داخل المجتمعات.

– الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات خاصة مجتمعات الدول النامية، فمشكلات الانفجار السكاني، والبؤس، والجوع، واللاعدالة الاجتماعية والاقتصادية، والبطالة[4].

– نشأة طبقة من الإطارات ضمن الطبقة الوسطة مع نوع من التهميش[5].

– فشل الديمقراطية البرلمانية في العالم الثالث هو من أسباب عدم الاستقرار، وذلك بسبب انعدام القيادات ذات الخبرة السياسية، وفقدان مساندة الطبقة الوسطى، ثم إن المصالح الأجنبية والتدخلات الأجنبية في شؤون هذه البلدان تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي[6].

– التعبئة الاجتماعية، وهي تعني عند Deutsh: "التغيرات الشاملة التي تمس قطاعات كبيرة من السكان، والتي يتم على إثرها هدم بعض جوانب المجتمع القديم، وبناء جوانب مجتمع جديد، بما يتضمنه ذلك من تغيرات وتوترات قيمية وسلوكية واقتصادية واجتماعية، تنجم عن زيادة عمليات الحراك الجغرافي والحراك الاجتماعي لقطاعات واسعة من المواطنين"[7]. يشير Huntington، إلى أن التعبئة الاجتماعية تزعزع الاستقرار أكثر بكثير من النمو الاقتصادي، لأن التعبئة الاجتماعية تولد وتعزز المتطلبات "المطالب"، بشكل أكبر من الاشباعات التي يجلبها توسع الإنتاج[8].

---

[1] هادي رياض عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص. 302-303.

[2] مسعد نيفين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص ص. 5 – 8.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 13 – 15.

[4] هادي رياض عزيز، مرجع سبق ذكره، ص. 304.

[5] محمد محمد علي، **أصول الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1980، ص ص. 460 – 463.

[6] المرجع نفسه، ص. 463.

[7] Deutsch karlw, Social Development, In: macridis, **Comparative politics**, 1968, pp. 558 – 559.

[8] محمد عرب صاصيلا، **علم الاجتماع السياسي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص ص. 163 – 164.

وقد أكد Huntington أن عمليات التعبئة الاجتماعية السريعة تلعب دورا في زيادة العنف وعدم الاستقرار، وقد وضح ذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية، فبنظره إذا كانت التعبئة الاجتماعية أسرع من معدل التنمية الاقتصادية ومعدل المؤسسية، فهذا يعني أن هناك زيادة في المشاركة السياسية والمطالب الاجتماعية، مقابل قصور في التنمية الاقتصادية، وعجز المؤسسات السياسية في مواجهة تلك التغيرات، مما يخلق شعور بالإحباط الإجتماعي الذي يتولد عنه أعمال عنف وعدم استقرار.

ب- العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار السياسي:

هناك العديد من العوامل الخارجية التي لها دورا كبيرا في التأثير على الاستقرار السياسي لكثير من المجتمعات، وتأخذ هذه العوامل صورا متعددة، فمنها ما له تأثير اقتصادي ومنها ما له تأثير سياسي واجتماعي وثقافي، ومن هذه العوامل: الشركات المتعددة الجنسية، وظاهرة العولمة، وهناك التدخلات الأجنبية الخارجية من خلال الوسائط السياسية والاقتصادية والثقافية، وغيرها الكثير من العوامل التي تقود إلى عدم الاستقرار، وسيتم الآن شرح أبرز وأهم هذه العوامل:

- تعتبر الحروب والنزاعات بين دولتين أوأكثر، من أخطر وأشد العوامل الخارجية تهديدا للاستقرار السياسي والأمن الداخلي للدول[1]، فالحروب والنزاعات تستهلك الأرواح، وتهدد الأمن، وتدمر البيئة والبنى التحتية، وتعطل خطط التنمية، وتقود البلدان وشعوبها إلى الرعب والخوف والقتل، وتستنزف الموارد وتبددها، وكل هذا ينعكس على الاستقرار السياسي بشكل سلبي.
- التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شؤون دول العالم الثالث، وما قد يترتب على ذلك من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية في أحوال هذه الدول[2]، حيث تلعب هذه الدول دورا كبيرا في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح ببعض الحكومات والأنظمة السياسية، وتساهم في دعم حركات التمرد وفي الانقلابات، وفي إيجاد الانقسامات القبلية أوتعميقها[3]، كما تفعل الدول العظمى في دول العالم الثالث في الوقت الحاضر، وبالتالي ينعكس ذلك على الاستقرار السياسي في هذه الدول، ويقود إلى عدم الاستقرار السياسي.
- أما محاكاة الحدث أوعولمته، فله دور كبير في زعزعة الاستقرار السياسي في معظم البلدان، ويتم ذلك من خلال التأثر بالأحداث التي تحدث، فمثلا الثورات التي تحدث في بلد معين قد تحاكى

---

[1] هادي رياض عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص. 305 – 306.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 306 – 307.

[3] مركز الخليج للأبحاث، **عولمة السياسية العالمية**، دبي – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص ص. 149 – 153.

من قبل بلدان أخرى، فهناك على سبيل المثال الثورة الإيرانية التي حدثت سنة 1979، أدت إلى ظهور وبروز حركات وتيارات الإسلام السياسي التي مارست أحداثا تشابه أحداث الثورة الإيرانية، وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي[1].

- العامل الاقتصادي الدولي، المتمثل بالنظام الاقتصادي الدولي، حيث يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع السياسية بطريقة غير مباشرة[2]، ولكن ما هو النظام الاقتصادي الدولي؟ وما طبيعة عمله؟ وكيف يؤثر على الدول؟ سأحاول أن أشرح هذا النظام بشكل يعطي صورة عن طبيعة عمله وتطوره، وكيف يؤثر على الدول، ومن هو المستفيد الأكثر منه؟

عرفت البشرية خلال تاريخها العديد من الأنظمة الاقتصادية، فعرف الإنسان نظام الرق "العبودية"، كما عرف نظام الإقطاع، الذي كان يعتمد على الزراعة وبعض الصناعات الخفيفة اليدوية، ثم ظهرت طبقة التجار التي قامت بدور الوساطة في التبادل التجاري بين المنتجين الزراعيين بعضهم ببعض، وبين هؤلاء وطوائف الحرف. وأصبحت تعرف هذه الطبقة فيما بعد بالبرجوازية[3]، التي زادت من حجم التبادل التجاري داخل النظام الإقطاعي، مما أدى إلى إضعاف النظام الإقطاعي والقضاء عليه في النهاية[4]، وحل محله نظام جديد لا يقوم على الزراعة والعمل الحرفي، بل يقوم على التجارة الواسعة، وهو ما يعرف بالنظام الرأسمالي[5].

يعرف نظام الإقطاع بكونه "إلزام المنتج بالقوة وبغض النظر عن رغبته، بتلبية مطالب اقتصادية معينة لسيد أعلى، سواء اتخذت هذه المطالب شكل خدمات أوأتاوات واجبة الدفع عينا أونقدا"[6].

اتخذ النظام الرأسمالي في البداية شكلا تجاريا، ثم تحول إلى ما يعرف بالرأسمالية الصناعية[7]. ونتيجة اتساع الأسواق، تحقيق أرباح كبيرة وتراكم رؤوس الأموال الضخمة ظهرت الرأسمالية الصناعية الحرة التي صاحبها ظهور طبقة العمال المحرومة[8]. هذا وقد صاحب ظهور النظام الرأسمالي تطورا اقتصاديا كبيرا، وانخفاض أجور العمال، وسوء ظروف العمل، وتشغيل النساء والأطفال دون رقابة، وتكديس

---

[1] سارة فايزه، **دراسات في الإسلام السياسي**، دار مشرق– مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1994، ص ص. 11-98.

[2] هادي رياض عزيز، مرجع سبق ذكره، ص. 317.

[3] غربال شفيق، **الموسوعة العربية الميسرة**، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1995، ص. 429.

[4] عصام الخفاجي، **الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية**، دار إبن خلدون، بيروت، 1979، ص ص. 57 – 185.

[5] رؤوف حامد، **دراسات في تطور الرأسمالية**، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1978، ص ص. 49 – 106.

[6] المرجع نفسه، ص. 57.

[7] عاصم الدسوقي، **دراسات في التاريخ الاقتصادي**، دار الكتاب، القاهرة، 1981، ص ص. 77 – 85.

[8] غالي عودة، **روح الرأسمالية الديمقراطية**، دار البشير، عمان، الطبعة الاولى، 1989، ص ص. 130- 146.

الثروات، وسوء توزيع في الدخل، وسيطرة المشروعات الكبيرة التي تتمتع بسلطة احتكارية أوشبه احتكارية على الاقتصاد[1].

إن النظام الرأسمالي الذي تعود جذوره إلى أوائل القرن السادس عشر الميلادي، سبب في ظهوره أزمة الإقطاعية، فبدأ البحث عن أسواق وموارد جديدة إلى جانب استثمار بعض الدول الأوروبية الغربية لأموالها في تجارة تحقق لها أكبر الفوائد، بغض النظر عن الطبيعة والكيفية لشكل هذه الاستثمارات. هذا ما دعى لينين للقول: " أن الاستعمار هو أبشع أشكال وأنواع الاستثمار، وأشد أشكال الاضطهاد الإنساني، ونهب الأرباح الطائلة[2].

إن الرأسمالية هي ميزة الاقتصاد العالمي، والتي يقصد بها: إحدى أشكال سياسية لتنظيمات اقتصادية، وهي تزدهر لقيودها وروابطها بنظم سياسية.

وهناك من يعتبر الرأسمالية وسيلة اقتصادية تعمل للتأثير اقتصاديا على مناطق لا تستطيع أن تسيطر عليها كيانات سياسية، ويقسم النظام الرأسمالي العالم إلى ثلاث مناطق، كل منطقة تلعب أدوارا ووظائف مختلفة من أجل استمرار وازدهار هذا النظام، فهناك دول المركز "النواة"، وهناك دول الأطراف "المحيط"، وهناك دول شبه الأطراف "شبه المحيط"، وتعتبر دول المركز المستفيد الأكبر من اقتصاد العالم الرأسمالي، أما دول شبه الأطراف فهي تلعب دورا سياسيا، يجعل النظام الرأسمالي أكثر استقرارا، كونها تحول دون المعارضة "المواجهة" المباشرة من دول الأطراف لدول المركز، أما دول الأطراف فهي التي تستغل بطريقة غير شرعية، فتقوم بتصدير المواد الأولية، والأيدي العاملة الرخيصة، وتتعرض لنهب ثرواتها وممتلكاتها من قبل دول المركز.

يمتاز نظام العالم الرأسمالي غير المتجانس اقتصاديا وسياسيا على حد تعبير العديد من الخبراء، استنادا إلى التشوهات التي يحدثها على نطاق واسع: اختلافات أساسية في التطور الحضاري، تزايد القوة السياسية ورأس المال لدول على حساب دول أخرى...الخ.

والتقسيم السالف الذكر لأقطار المعمورة إلى "مركز – شبه الأطراف – أطراف" يصنف المركز بمستوى عالي من التطور التكنولوجي، والمنتجات الناتجة عن الصناعات، في حين يصنف دول الأطراف على انها تلك التي تضمن الإمداد بالمواد الأولية والزراعية والعمالة الرخيصة، ليحدث التبادل الاقتصادي بين المنطقتين على مستوى غير عادل، فالمناطق الطرفية تجبر على بيع صادراتها

[1] غربال شفيق، مرجع سبق ذكره، ص. 853.

[2] ستالين يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 9 – 12.

بأقل الأسعار، وشراء منتجات المركز بأعلى الأسعار، فيحدث هنا الخلل، الذي يسبب البؤس، والحرمان، والتخلف، لمناطق الأطراف، وبالتالي ينتشر الفقر، وتعم المجاعات، وتسوء التغذية، والأحوال الصحية، هذا كله يدفع الناس إلى القيام بأعمال العنف التي تقود إلى عدم الاستقرار بكافة أشكاله، كمحاولة منهم للتخلص من الفقر والبؤس الذي هو من مخلفات النظام الرأسمالي، الذي لا يعرف إلا الربح وتحقيق الفوائد، وهكذا فإن لهذا النظام تأثيره البالغ على أمن واستقرار الشعوب الضعيفة والنامية.

– تلعب الدول الكبرى دورا كبيرا في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي للدول النامية والضعيفة[1]، حيث تلجأ هذه الدول إلى توفير الأمن والحماية لعديد من القيادات الحاكمة، التي تتبنى سياسات وممارسات تهدف إلى تكريس علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، التي تربط بلدانها بالدول الكبرى، وقد تلجأ الدول الكبرى إلى دعم أحد أطراف النزاع في دول العالم الأخرى مما يبقيه في حالة عدم الاستقرار مدة أطول[2]. أما التدخلات الأشد خطورة على الاستقرار السياسي، فتظهر في التدخل المباشر في الدول النامية والضعيفة، من خلال الحروب والنزاعات الدولية، والتي تدخل فيها الدول الكبرى من أجل إقصاء نظام أوإسقاط حكومة معارضة لمصالحها وسياستها، ومن الأمثلة على ذلك إسقاط الحكومة في غرينادا سنة 1983، والنظام العراقي سنة 2003، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

4- العولمة والاستقرار السياسي:

غالبا ما يربط الباحثون العولمة بظهور عهد السوق باعتباره المحاولة الجديدة لتوحيد العالم من خلال ولادة مفاهيم وأفكار وأنساق جديدة، تؤثر في الدولة والمجتمع وحياة الناس[3]، ومن الانعكاسات التي تولدها العولمة نتائجها على السياسية الدولية، وما قد تقود إليه من مشاكل وتعقيدات تؤثر على الاستقرار السياسي، والأمن الدولي، في كثير من دول العالم[4]. إن العولمة بإضعافها لسلطة الدولة وفتحها لإمكانية التدخل الخارجي وسيطرة المنظمات والوكالات الدولية على مقدرات الشعوب والأمم، جعلت من السهل تأجيج صراع الهويات، وإشعال نار الحروب الأهلية والانفصالية[1].

---

[1] خليفة عبد الرحمن، **أيديولوجية الصراع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1991، ص. 343.

[2] هادي رياض عزيز، مرجع سبق ذكره، ص. 306.

[3] سيار الجميل، "العولمة: اختراق الغرب للقوميات الأسيوية"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 217 و218، 1997، ص. 53.

[4] David Sanders, **Pattern of Political Instability**, the Macmillan Press, London, 1981, PP. 56 -62.

[1] أحمد محفوظ بيه، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 295، 2003، ص ص. 164 – 167.

وعلى العكس مما يصفها الليبراليون به من ميزات التوحيد فإن للعولمة آليات عادة ما تكون محل إثارة للخلافات العرقية، الدينية، الإقليمية، والطبقية، الصراعات والخلافات بين الجنسين، التي سببها التفكك والانهيار الذي أحدثته العولمة الثقافية، وكلما تزايدت الضغوط الناجمة عن العولمة الثقافية تزايدت التفككات والانتفاخات الناتجة عن الصراع الثقافي، بحيث تصبح هذه المجتمعات المتأثرة غارقة في الصراعات والمشاكل، وتعيش في نظام غير مستقر[1].

بالتأثير على الثقافة التي تعكس "المظاهر الروحية والمادية في المجتمع، وعلى أسلوب الحياة بما يتضمنه من سلوك وقيم ومعرفة"[2] يمكن إحداث فراغ مجتمعي، يتجلى ذلك أساسا في شكل عولمة ثقافات دخيلة، من خلال "استهلاك النتاجات الكونية عبر العالم، عن طريق ما تفعله من مزج ثقافي بين الشعوب"[3].

ومن أبرز آلياتها الشركات متعددة الجنسية بما تملكه من قوة سياسية خطيرة، حيث تفرض سياساتها على الدول الضعيفة وحتى القوية، وهناك عدة طرق تستطيع من خلالها هذه الشركات أن تؤثر على النظام السياسي واستقراره في الدولة المضيفة، فهي يمكن أن تقود إلى زعزعة الاستقرار داخل الدولة المستقبلة لها، والمثال الأكثر أهمية والذي يثبت ذلك، كمثال ما قامت به الشركة الأمريكية (I.T&T) [4] في دعم الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس Salvador Allende في تشيلي، كما أن هذه الشركات تلعب دورا خطيرا في التأثير على الثقافة السياسية الوطنية، وذلك عن طريق تشكيل القيم والمفاهيم والاتجاهات السياسية العامة، وتقدم هذه الشركات على مثل هذه الأعمال إما على مسؤوليتها أوبتأييد من الحكومة الأم[5]. وتعمل هذه الشركات على إرضاء دولها وتحقيق طموحاتها، عن طريق وضع استراتيجيات يتم من خلالها نقل المعلومات والتقارير عن الأوضاع الداخلية في الدول المستقبلة – وظيفة جاسوسية– وتساهم في خلق فوضى اقتصادية وسياسية تزداد في ظلها الانقلابات، والثورات، وأعمال القتل، والتدمير، والحروب الأهلية والطائفية، وهذا كله يسبب حالة من عدم الاستقرار[1].

---

[1] أحمد زايد، "عولمة الحداثة: تفكيك الثقافات الوطنية "، **مجلة عالم الفكر**، المجلد: 32، العدد: 1، 2003، ص ص. 12 – 13.

[2] باسم علي خريسات، **العولمة والتحدي الثقافي**، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص. 33.

[3] أمين جلال، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 234، 1998، ص. 58.

[4] حسين حسنين، **إدارة الجودة الشاملة**، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص ص. 94 – 95.

[5] خالد قاسم، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، مركز الكتاب الأردني، عمان، الطبعة الأولى، 1987، ص ص. 133 – 134.

[1] جلال معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد:1، السنة 1983، ص. 144.

إن نسبة كبيرة من الفساد المنتشر في دول العالم الثالث، هي من صنع الشركات متعددة الجنسية، حيث يعتبر عجزها عن تحقيق مبادئ الحرية الاقتصادية خير دليل على ذلك، فهي تقدم الرشاوى الكبيرة للمسؤولين من أجل الفوز بالصفقات، مما يساعد على انتشار الفقر، وفقدان العمل البشري لقيمته، وتوجيه هدام يقضي على فرص العمل، فتنتشر البطالة، وينقسم المجتمع إلى أغنياء وفقراء، وتتحول هذه الشركات في ظل العولمة إلى دول حقيقية تقوم بتفكيك الدول وإعادة بنائها من جديد، وجعلها تتنازل عن حقوقها وحدودها الجغرافية، وواجباتها اتجاه مجتمعاتها.

إن أقل ما يمكن قوله عن المؤسسات الاقتصادية الدولية –أقوى العولمة الأساسية "البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية" والدور المنوطة به متمثلا في خلق استقرار اقتصادي– هو أنها جاءت لتخدم مصالح الدول المتقدمة[1]، مقدما عجزها عن إحقاق مبادئ الحرية الاقتصادية كدليل عن ذلك. كما أن تفاقم مشاكل الدول النامية كالمديونية، التبعية الاقتصادية والسياسية التي تحقق حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية قد تزامن مع مزيد من التدخل في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول[2].

ثانيا: العوامل الاجتماعية الاقتصادية

إضافة إلى عامل الاستقرار للأوضاع الداخلية، هناك عوامل ذات طابع اقتصادي وأخرى ذات طابع اجتماعي متداخلة فيما بينها نشير اليها باختصار فيما يلي.

1- العوامل ذات الطابع الاقتصادي:

أ- ضعف الادخار:

باعتباره مصدرا رئيسيا لتمويل عملية التراكم الرأسمالي والتي تعتبر محركا للنمو الاقتصادي. كما ويعد مصدر تمويل للاستثمارات، وضمانا لجلب التمويل الخارجي، وأداة لدرء مساوئ العجز الموازني الناتج عن استجلاب مصادر خارجية.

ب- المديونية الدولية:

تعتبر المديونية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية بحيث أن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزءا هاما من مداخيل الدول المدينة ويزداد الوضع خطورة إذا كان الإقتراض

---

[1] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، العدد: 257، 2000، ص ص. 10 – 100.

[2] دبلة عبد العالي، **الدولة: رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص ص. 208 – 233.

قصد تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، لذلك تقع تلك الدول في حلقة مفرغة مما سوف يساهم في استمرار تفاقم أزمات ومشاكل عديدة وبالتالي تكريس حالة الفقر.

شهدت أعباء ديون الدول النامية ارتفاعا محسوسا خلال فترة الثمانينيات بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية وارتفاع سعر الفائدة، مما شكل ضغطا على موازنتها واستقرارها الاقتصادي، بشكل دفعها إلى ضرورة الانصياع أمام مطالب المقرضين بمزيد من الاصلاحات المالية والاقتصادية.

ج- نقص رأس المال الثابت:

يشكل غياب المصانع والمعدات المعاصرة، والهياكل القاعدية "عقبة أساسية أمام جهود التنمية للدول المتخلفة"[1]، لكن اقتراحه لحل التمويل الخارجي لا يفي بالغرض المطلوب بحكم أن المديونية عادة ما تؤدي إلى تصدير ثمار النمو الاقتصادي.

2- العوامل ذات الطابع الاجتماعي:

أ- فخ الحلقة المفرغة للتخلف الاقتصادي:

عندما يتواجد بلد ما عند مستوى دخل فردي ضعيف نقول أن هذا البلد يعاني من فخ حلقة التخلف. ضعف رأس المال بالنسبة للفرد يولد ضعفا في الناتج الفردي وبالتالي الدخل والادخار، ينعكس على التراكم والاستثمار وبالتالي الدخل الوطني.

ب- المقاولة وروح إنشاء المؤسسات:

تعتبر روح المقاولة مفتاح النمو الاقتصادي. لكن لدى العديد من الدول مثبطات لروح المبادرة في هذا الجانب من أهمها: سلم القيم الكلاسيكي، والذي يحتل النشاط الاقتصادي ضمنه رتبة دنيا. حيث تتخذ المناصب بالمؤسسات على أساس الروابط العائلية وليس على أساس المؤهلات والقدرات.

ج- العراقيل الحكومية للنشاط الاقتصادي:

إن عدم الاستقرار الناتج أثناء فترات التحول الاقتصادي غير محفز للنشاط الاقتصادي، باعتباره يؤثر على حجم الاستثمار. المثبطات بالتحديد تتعلق باستحداث رخص الاستغلال وإجراءات الرقابة المباشرة للموظفين غير المؤهلين والتي تشل النشاط الاقتصادي عن طريق البيروقراطية المفرطة. وكذا سياسات الاقتصاد الكلي المتمحورة حول العملة والصرف.

---

[1] W.J Baumol, A.S Blinder, **Principes et Politiques Macro-Economique**, Éditions étude vivantes Montréal, 1990, pp. 5-17

د- النمو الديمغرافي السريع:

تترافق ظاهرة النمو الديمغرافي السريع بنتيجتين سلبيتين نشير إليهما فيما يلي:

- زيادة الأعداد المتكفل بها.
- ارتفاع كمية رأس المال المخصص لتعزيز الخدمات للسكان بدل إنتاج السلع والخدمات.

غير أن التحدي الحقيقي الذي يطرحه النمو السكاني هو التوسع العمراني على المساحات القابلة للزراعة، وهو ما يقلص من حجم هذه الأخيرة ليؤدي في النهاية إلى خفض الإنتاج الفلاحي، إضافة إلى الضغط على الموارد والبيئة التي يشار إليها بمسمى الموارد الشائعة أوالمشتركة أي تلك الأصول التي نحصل من خلال استهلاكها على منافع خاصة ونلحق بها آثارا خارجية لا يأخذها التنظيم الاقتصادي بعين الاعتبار علما أنها إما أن تكون سلبية (تكلفة) أوإيجابية (إيراد).

ه- البطالة والتعليم:

- **البطالة:** تتولد البطالة على عدة أشكال أشهرها تلك الناتجة عن النزوح نحو المدن. ويزيد من تفاقم المشكل سعي النقابات إلى التمييز في الأجور بين الأرياف والمدن. والشكل الآخر الذي يغلب الحديث عنه هو البطالة المقنعة والتي تحدث جراء سياسات التوظيف الزائد عن الحد في الخدمات العمومية بغرض توزيع الدخل كأداة لامتصاص الفقر قدر الإمكان.

- **التعليم والتكوين الفني:** رغم أن العديد من الدراسات أشارت إلى أهمية التعليم ودوره الحاسم في عملية النمو الاقتصادي للدول، إلا أن الدلالة الإحصائية لهذه الدراسات ضعيفة على خلاف ارتباط المعرفة الفنية "التكوين في التخصصات التقنية" والتي تحفز النمو الاقتصادي نظرا لآثارها المتزامنة "القصيرة أوالمتوسطة المدى" على المردودية وعلى الجودة في الإنتاج على حد سواء.

و- إتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء:

حيث يؤدي اتساع الهوة على مستوى العالم إلى انكماش الثراء في فئة معينة، فحسب البنك العالمي إمتلكت الدول المتقدمة سنة 2000 نسبة 80% من الدخل العالمي وهي لا تأوي سوى 20% من سكان العالم، وبالتالي أصبح العالم تحت سيطرة تلك الدول، كما أن التفاوت في الدخل لدى الدول النامية أشد فظاعة حيث فئة قليلة تملك 90% من الثروات وعامة الناس يتقاسمون 10% الباقية.

إن أي استراتيجية للإقلال من الفقر ينبغي أن تؤسس على خطط اقتصادية واجتماعية تنطلق من علاج المسببات أو العوائق التراكمية التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة، كما يجب إحداث توازن

بين الغايات بعيدة المدى والأهداف الآنية التي تتطلب توخي التعرضية للفقر الناتج عن عوائق تصنف على أنها ظرفية أودورية.

المطلب الثاني: العوائق الدورية والظرفية

ويمكن تقسيم العوائق الدورية إلى نوعين نشير إليهما كما يلي:

أولا: العوائق الدورية

تتمثل العوائق الدورية في كل الدوافع التي تعمل على زيادة مؤشرات الفقر والتي يمكن مصادفتها بشكل منتظم عبر الزمن ولأسباب اقتصادية بحتة.

1- العوائق الدورية المحلية:

يمكن أن تتجسد العوائق الدورية المحلية بالأشكال التالية:

- **الدورات التجارية:**

على المدى القصير يمكن تتبع الأثر المزدوج للدورة التجارية، بالنسبة للموردين يعني ازدهار الأسعار زيادة الإيرادات والأرباح وبالتالي المداخيل، في حين يشير ذلك إلى إمكانية تضاؤل القدرة الشرائية للمستهلكين "أوعملاء هؤلاء الموردين"، في حين قد تقود حالات الكساد إلى النتيجة العكسية والتي مفادها أن المستهلكين سيكونون في وضع أفضل، حيث ستزداد قدرتهم الشرائية دون ارتفاع في مداخيلهم على خلاف الموردين الذين سيعانون من انكماش في الأرباح والدخل، مما يشير في المتوسط إلى تحسن مؤشر الفقر المقدر بالاستهلاك.

- **الأزمات الاقتصادية الدورية:**

قد تصادف اقتصاديات أي دولة أزمة اقتصادية محلية والشائع أن الأزمات الاقتصادية عادة ما تنتج عن أزمة مصرفية أومالية، لتمتد عبر قنوات النقل الممتدة بين الدائرة المالية والدائرة الحقيقية، وفي حال التشابك الاقتصادي يمكن أن يمتد حجم الأزمة ليتخذ شكل أزمة مالية إقليمية.

2- العوائق الدورية الدولية

يمكن حصر أهم العوائق الدورية الدولية في النقاط التالية:

– اضطرابات في أسواق دولية لمنتجات تؤثر مبيعاتها وأسعارها على الدول المنتجة والمستهلكة في آن واحد، مثال ذلك: البترول، الغاز، القطن، القهوة، الذرة، القمح...الخ.

– أزمات اقتصادية دولية أوعابرة للأقاليم، ومثال ذلك : الأزمة الاقتصادية الآسيوية 1997، والأزمة الاقتصادية لسنة 2008 والتي يحتمل أن تكون لها آثار في المدى القصير على مستويات الفقر المحلي والعالمي معا.

وتؤثر العوائق الدورية الدولية من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي:

- **درجة التبعية الغذائية**: كلما كانت الدولة مستورد صافي للأغذية كلما زاد احتمال تأثرها.
- **نسبة الأفراد عند عتبة الفقر**: فكلما زاد عددهم كلما أثرت بشدة العوائق الدورية.
- **درجة الارتباط بالتحويلات نحو الخارج**: فكلما كان حجم التحويلات كبيرا نسبة إلى الناتج كلما ارتفع إحتمال التأثر نتيجة وقوع أزمات اقتصادية في البلدان التي يتلقون عنها التحويلات.

ثانيا: العوائق الظرفية

تتمثل العوائق الظرفية في المسببات العرضية للفقر أوحواث ارتفاع مؤشر الفقر المؤقت إما في زمن معين أولمدة زمنية محدودة، وتتخذ العوامل الظرفية أشكال بسيطة عادة ما يمكن التغلب عليها بمرور الزمن وتجاوز انعكاسات المسبب الرئيسي لها.

ونشير إلى أهمها فيما يلي:

1- اضطرابات مناخية أوجيولوجية (بيئية)

وهي أسباب خارجية عن سيطرة الإنسان عادة، ومثال ذلك موجات الحر والجفاف، زحف الجراد، الزلزال، البراكي،ن الفيضانات...الخ.

ومن الأمثلة المعروفة على أثر التقلبات المناخية والجيولوجية الصعبة بخصوص تفشي ظاهرة الفقر: بعض بلدان جنوب شرق آسيا: كالهند والفلبين التي تعاني عادة من الفيضانات والأعاصير.

وبالجزائر ينطبق هذا الأثر على بعض الولايات ذات المناخ شديد البرودة شتاء : كباتنة، وكذا العديد من ولايات الهضاب العليا "تيارت وتيسمسيلت..."، دون أن ننسى ولايات جنوب الصحراء.

2- حروب أوصراعات عرقية داخلية

رغم احتواء حساسيات العنصرية والتمييز بين الأعراق بالجزائر حسب نص الدستور والقانون العام، إلا أن احتمالات الاضطرابات العرقية لازالت ذات أثر بخصوص المشاركة السياسية والقانون الدولي لحماية الأقليات.

3- تفشي الأوبئة المستعصية

والتي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي الاعتيادي للمجتمع، ومثيل ذلك أوبئة تمس المجمعات البشرية في المناطق ذات شروط العيش المتدنية، الأمراض المعدية التي يمكن أن تتفشى بسرعة "كأمراض الأطفال، طلاب وتلاميذ المدارس، أحياء سكنية كبيرة..."، أمراض بسبب منتجات ذات الاستهلاك الواسع، أوأوبئة تمس المنتجات الزراعية والحيوانية، بحيث تنعكس على مستوى الاستهلاك والدخل، وحتى المستوى الصحي أحيانا.

دون أن ننسى الأمراض الوراثية التي قد تسببها ظروف عادة ما يصعب تحديدها بدقة.

المطلب الثالث: بناء استراتيجية للإقلال من الفقر

بناء على التشخيص، تحليل أسباب ودوافع الفقر إضافة إلى تحديد العوائق الكامنة وراء تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في الحد من تفشي الظاهرة قمنا بمحاولة بناء تصور للمحاور الأساسية التي يمكن أن تبنى عليها إستراتيجية الإقلال من الفقراء بالجزائر.

أولا: الإهتمام بأداة الإحصاء

يعد التشخيص السليم الذي يتأتى عن بيانات سليمة، دقيقة ومفصلة عن طبيعة الفقر وجيوبه مرحلة قبلية مهمة لإعداد وصياغة سياسات أوبرامج الإقلال من الفقراء. لذا يجب الإهتمام بإجراء التحقيقات الميدانية بإستمرار والنظر في طريقة لتقليص كلفتها المالية بالاستعانة بخبراء في مجال إجراء مسوحات الدخل، الانفاق الاستهلاكي ومستويات الرفاهية.

كما يجب الاهتمام بتفسير البيانات الإحصائية وترجمتها إلى قرارات تضع الأولويات بحسب حجم المشكل، فمثلا إذا نظرنا من زاوية الفقر المطلق سنجد أن المجتمع الريفي يمتاز بمعدل أكبر من الأفراد الذين يتواجدون دون خط الفقر مقارنة بسكان المدن، في حين يمتاز المجتمع الحضري بتفاقم للفقر النسبي، إلا أنه لا ينبغي ترجمة ذلك إلى ضرورة الإهتمام بالريف وإهمال المدن فإذا ما أخذنا حجم السكان بعين الإعتبار سيتضح أن حجم المشكل بالمدن ضعف حجمه بالأرياف نتيجة عدم تركز السكان بالمناطق الريفية.

ثانيا: خصائص سياسات الإقلال من الفقراء

من خلال تشخيص سياسات الإقلال من الفقراء التي إنتهجتها الحكومة سابقا توصلنا إلى تقويم يتعلق بكل بند أونوع من هذه السياسات نشير إليها فيما يلي:

1- السياسات ذات الطابع المالي:

من خلال تشخيص سياسات الإقلال من الفقراء التي إنتهجتها الحكومة سابقا توصلنا إلى تقويم يتعلق بإجراءات تقديم الدعم المادي للفقراء؛ نشير إليه في النقاط التالية:

- **بخصوص المفاضلة بين الأدوات المالية:**

تمتاز السياسة الضريبية عن التحويلات ذات الطابع الاجتماعي بميزة أساسية تكمن في كون الأولى تصل بدقة إلى الشريحة المستهدفة على خلاف الثانية، على سبيل المثال إذا كانت هناك معاملة تفضيلية على شكل تخفيضات تتعلق بأرباب الأسر المعيلين لأفراد مسنين أومتمدرسين بالأسرة سيتم

بسهولة تحقيق هدف الدعم المالي لأعباء الأجير أوالموظف، على خلاف ذلك إذا حاولنا قيد المحتاجين لإعانة مالية تتعلق بالتمدرس قد لا نوفق ببساطة بسبب مغادرة الطفل المتمدرس للصف للمساعدة على الإعالة، للإشارة فقد تخلت وزارة المالية عن إجراءات التخفيض للمعيلين تدريجيا، ليس هذا فحسب فقد تم إدراج جدول ضريبي تصاعدي خلال السنة المالية 2008 يمتاز بمعدلات إخضاع مرتفعة بالنسبة لشرائح الدخل الدنيا مقارنة بسابقه.

كما أن الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة ضمن بند ضريبة الإستهلاك يمكن أن تساعد على تخفيض أسعار المواد واسعة الإستهلاك كمنتجات الحليب، الخبز والبقول الجافة.

- بخصوص أدوات إستقرار الأسعار:

يؤدي ضبط التضخم النقدي والتضخم الذي يطال أسعار السلع الغذائية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤدي إلى التحكم في مستويات الفقر الناتج عن ضعف القدرة الشرائية لدى الأفراد، وهي تكشف السعي الحثيث للسلطات العمومية لتحقيق إستقرار نقدي للحث على الإدخار وحماية المستهلكين ذوي مستويات الدخل المتدنية أوالثابتة.

ليس هذا فحسب فالسكن المزود بوسائل الرفاهية يظل من المطالب الرئيسية للسكان خاصة بالأرياف[1].

2- السياسات ذات الطابع النوعي:

هنالك من النفقات في مجال سياسات تمكين الأفراد (الخدمات الصحية، التعليم، التمكين من المشاركة...) ما يمكن الإستعاضة عنه ببديل أكثر فعالية، نعطي هنا مثيلا بسيطا، إذا حاولت الحكومة الحد من إشكالية السكنات الهشة والبناءات الفوضوية غير الصحية المتاخمة لأطراف المدن فإنها سوف تعمل على ثلاثة أصعدة الأول تلبية مطلب ملح للفقراء، أما الثاني فهو تحسين المستوى الصحي حيث من المعروف أن مصدر العديد من الأمراض المعدية والأوبئة التواجد بسكنات غير مزودة بالماء الشروب أوغير موصلة بالصرف الصحي، أخيرا توفر حاجزا أمام إنتشار ثقافة الفقر في الأحياء القصديرية.

هناك عنصر مهم آخر يتعلق بالسياسات القطاعية المتعلقة بتحسين إنتاجية الفلاحة، التي يمكن إستبدالها بسياسات لحفز الإنتاج الفلاحي من منحى كمي من خلال التشجيع على المزيد من إستصلاح الأراضي على مستوى المناطق السهبية والجبلية، مما يساعد على توطين السكان الأصليين

[1] CENEAP, les attentes des populations rurales, N°. 32, 2004, p. 85.

من جهة إضافة إلى أهداف أخرى تتعلق بزيادة الإنتاج وتوفير مصادر رزق للفقراء. كما أن التشجيع على تربية المواشي يساعد على زيادة إنتاج اللحوم الحمراء وبالتالي تخفيض أسعارها بدرجة تجعلها في متناول شريحة أوسع من السكان، ومعروف أن اللحوم مصدر غني وصحي ينصح بإستهلاكه بالقدر الكافي لمتطلبات صحية، مما يساعد على تقليص تكاليف الإنفاق على إستجلاب الأدوية المعوضة للنقص في عناصر التغذية التي ينطوي عليها هذا المنتوج.

3- تقويم السياسات:

أخيرا ينبغي تقويم السياسات من خلال مطابقة النتائج المتحصل عليها والنظر في نجاعتها، كفاءتها وفاعليتها من خلال تحديد مدى بلوغها الغاية التي رسمت لها.

ثالثا: النظر في أهداف الإستراتيجية

تطرقنا سابقا إلى طبيعة الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، ومن المفيد أن نلفت النظر إلى أهمية إعادة النظر في الهدف الرئيسي للإقلال من الفقر بالجزائر، فالمشكل الرئيسي يتمثل في التعرضية المرتفعة لدى شريحة واسعة من المجتمع جراء التقلبات في الأنشطة الإقتصادية الدولية، تقلبات أسعار النفط، أسعار المواد الغذائية، أسعار صرف الدولار والأورو، الكساد والتضخم المستورد...الخ، مما يجعل السعي وراء تقليل حجم وإنعكاسات الظاهرة يمر عبر بوابة التصحيح الهيكلي من خلال العمل على النقاط التالية:

- ضمان الأمن الغذائي: الذي يحقق العديد من الأهداف على الصعيد المالي، الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.
- تنويع الاقتصاد: من خلال العمل على رفع منتجات التصدير خارج النفط، قد يكون من الصعب تحقيق هذا الهدف لكن استراتيجية طويلة الأمد مبنية على حافز التنافسية وتحسين النوعية كفيلة بذلك.

خلاصة الفصل:

إنطلقت تجربة النمو الاقتصادي بالجزائر عشية فترة الإستقلال بتبني توصيات رواد نظرية النمو غير المتوازن، التي تم تكريسها من خلال نموذج الصناعات المصنعة، غير أنه لم يتم تحقيق النتائج المرغوبة في المجال الاقتصادي، ليس هذا فحسب فقد تم فرض ضريبة إجتماعية خلفها تراكم الدين الخارجي لتمويل الهياكل الصناعية، في هذه الأثناء إنتقل الفقر من كونه ظاهرة خلفها الاستعمار "خارجية" إلى ظاهرة مصطنعة "داخلية"، ناتجة أساسا عن مخلفات فشل سياسات التنمية الاقتصادية المستهدفة للنمو بالدرجة الأولى، وعن كلفة سياسات التنمية الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والصحة خلال مراحل لاحقة.

يشير تحليل تجربة الحكومة الجزائرية في مجال الحد من الفقر في الوقت الراهن بضرورة عدم الانسياق إلى الإمعان في النظريات أوالدوافع ومسببات الفقر الظاهرية؛ التي لا تحصى ولا تعد –وهو ما تخلص إليه عادة جل الدراسات الميدانية حول الفقر– بقدر أولوية النظر في الفرص المتجلية والكامنة، عبر بوابة الأسباب الجوهرية القابلة للمناورة بدل الإستراتيجية العقيمة الممكن توجيهها نحو الدوافع المستعصية.

تكمن فرصة الإقلال من الفقراء بالجزائر أساسا في مناورة التحديات الرئيسية للنمو الاقتصادي، من خلال سياسات تحسين مستوى الإنتاج والإنتاجية، التنويع الإقتصادي وضمان قاعدة إنتاج فلاحية أوسع ترمي في جوهرها إلى تحقيق الأمن الغذائي كهدف ذي منفعة مزدوجة اقتصادية (تقليص فاتورة إستيراد المواد الغذائية) وإجتماعية (تجنيب شريحة واسعة من المجتمع من الوقوع في بؤرة الفقر).

الفصل الرابع

الفصل الرابع: التحليل الكمي لعلاقة النمو الاقتصادي بالفقر في الجزائر

تمهيد

يتطلب الفقر – بوصفه ظاهرة اقتصادية تتسم بالتعقيد والخلاف الراسخ حول مفهومه مؤشراته، أسبابه وأخيرا محدداته – ضرورة التوصيف والتعليل بالنظر إلى عينة أومجتمع الدراسة المعني "المجتمع الجزائري"، وهو بذلك يختلف جوهريا من ناحية مستوى التكميم عن النمو الاقتصادي الذي يعد ظاهرة كمية نسبيا حسب نماذج النمو الاقتصادي التي تم الإشارة إليها بالجانب النظري.

في محاولة الربط بين الظاهرتين اعتمادا على الوصف النظري يمكن صياغة فرض أساسي قائم على تأثر مستوى الفقر بمستويات الأداء الاقتصادي، لكن ذلك غير كاف باعتبار الفقر يتحدد نتيجة عوامل عدة اجتماعية، معنوية ومؤسسية...

ولنتمكن من تحديد أثر النمو الاقتصادي على مستوى الفقر بالجزائر في ظل عدم كفاية البيانات الإحصائية عن الفقر واللاعدالة في توزيع الدخل سنحدد ذلك بالاعتماد على مقاربة النمو المحابي للفقراء، وذلك بالمبحث الأول من هذا الفصل.

من ناحية ثانية سنحاول بناء نموذج نتطرق فيه إلى تحليل محددات النمو الاقتصادي، باعتباره نتيجة لعدة عوامل أساسية "متغيرات مستقلة"، ضمن نموذج يوضح مدى ارتباط مستوى النمو الاقتصادي "المتغير التابع" بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية معبرا عنها بمتغيرات تم اختيارها على أساس التحليل النظري الاستنباطي السابق، حيث عالجنا ذلك بالمبحث الثاني.

تطرقنا في المبحث الأخير إلى محاولة صياغة نموذج يربط أثر النمو الاقتصادي بمستويات الفقر، مع إستخدامه للتنبؤ من خلال صورة عن السيناريوهات المستقبلية.

المبحث الأول: العلاقة بين النمو والفقر وتوزيع الدخل

إن العلاقة بين النمو والفقر وتوزيع الدخل أصبحت تتسم بكونها جدلية أكثر منها علمية، حيث يتمسك البعض حول الفكرة التي مفادها أن توزيع الدخل يرتبط بزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسن معدلات النمو الاقتصادي حسب ما أشار إليه Kuznets بينما يرى البعض الآخر أن الإقلال من الفقر لا يمر إلا من خلال الحد من التفاوت في توزيع الدخل لضمان استفادة الفقراء من النمو الاقتصادي.

سنحاول فيما يلي تحديد العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي والفقر واللامساواة اعتمادا على البيانات المتوفرة.

المطلب الأول: نظرة عن النمو، الفقر واللامساواة في الجزائر

يكتسي النمو الاقتصادي حسب العديد من الاقتصاديين والباحثين وصناع القرار الأهمية البالغة في الحد من انتشار ظاهرة الفقر "على الأقل على المدى القصير والمتوسط"، بينما يصعب تقدير ما لانعكاسات النمو الاقتصادي من آثار على مستويات اللاعدالة في التوزيع، نتيجة عدم القدرة على تحديد طبيعة اللاعدالة في التوزيع "هل هي هيكلية، قطاعية...؟ وهل ترتبط بالدور الاقتصادي للحكومة أم بطبيعة المجتمع؟"، في حين سيكون من السهل تحديد العلاقة بين اللاعدالة ومستويات الفقر، وذلك بالنظر إلى الفقر من منظور نسبي "على خلاف المنظور المطلق".

أولا: اتجاهات النمو الاقتصادي والفقر بالجزائر

سنتتبع تطور كل من النمو الاقتصادي وظاهرة الفقر إضافة إلى مستوى اللاعدالة في توزيع الدخل بالجزائر، حيث اعتمدنا في تقدير النمو الاقتصادي على معدل الزيادة في الناتج الداخلي الخام مقوما بالدولار الأمريكي الثابت "سنة 2005"، والذي تم تحويله اعتمادا على أسعار الصرف الثابتة عن نفس السنة وهي الطريقة المستخدمة من طرف الأنكتاد في تقدير مؤشرات النمو والتجارة لأغراض المقارنات الدولية.

أما مؤشرات الفقر واللامساواة في توزيع الدخل فقد اعتمدت على البيانات الواردة عن المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية (CENEAP).

الشكل رقم (4-01): تطور كل من نسب النمو الاقتصادي والفقر خلال الفترة 1980-2010

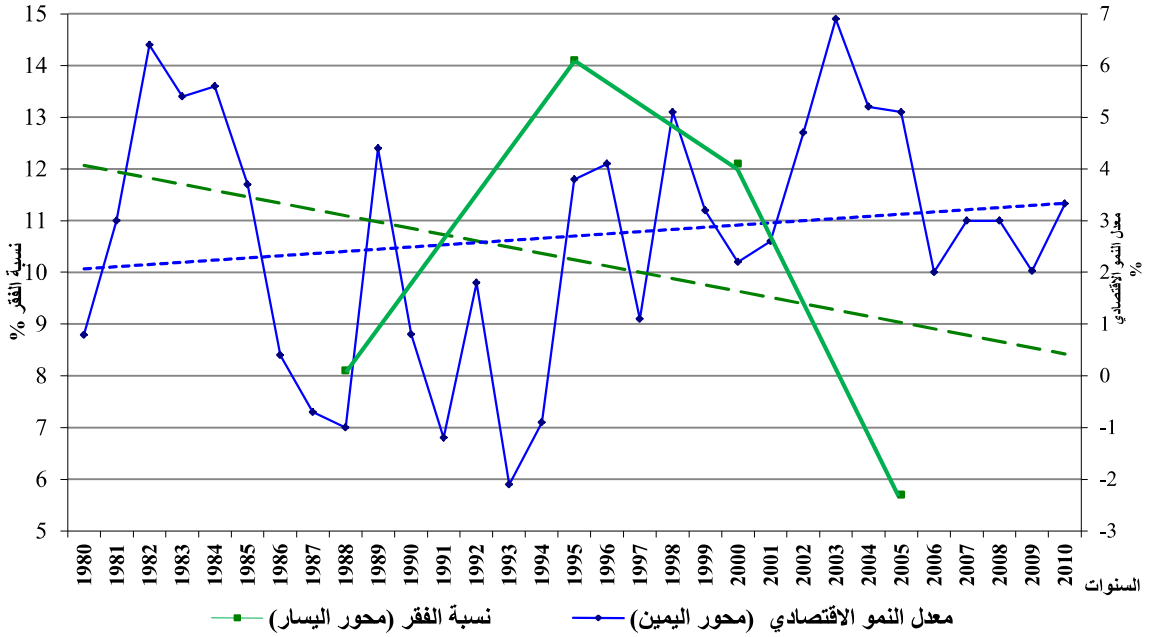

المصدر: بيانات النمو عن منظمة الأنكتاد، بيانات الفقر عن المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية.

من خلال تتبع الاتجاه العام يتضح أن هناك علاقة طردية بين كل من متغيري النمو الاقتصادي والفقر، وهذا يحيلنا إلى القول بأن للنمو الاقتصادي آثار مطلقة ايجابية على مستويات الفقر من وجهة نظر مفهومه المطلق، بمعنى أنه أسهم في تراجع عدد الفقراء طيلة العشريات الثلاث المنصرمة في المتوسط، وإذا دققنا جيدا بالشكل نجد أنه اسهم في تقليص عدد الفقراء بشكل أكبر انطلاقا من منتصف عشرية التسعينات.

من خلال رسم الاتجاه العام لكل من النمو الاقتصادي واللامساواة في توزيع الدخل ثم مقارنته بالتغيرات قصيرة الأجل يمكن الوصول إلى نتيجة مبدئية حول علاقة كلا المتغيرين.

ثانيا: العلاقة بين النمو واللامساواة بالجزائر

لاظهار التداخل بين النمو واللامساواة نقوم بتحليل بيانات وصفية لتطور نسب النمو الاقتصادي ومؤشر جيني.

الشكل رقم (4-02): تطور كل من معدلات النمو الاقتصادي واللامساواة خلال 1980-2010

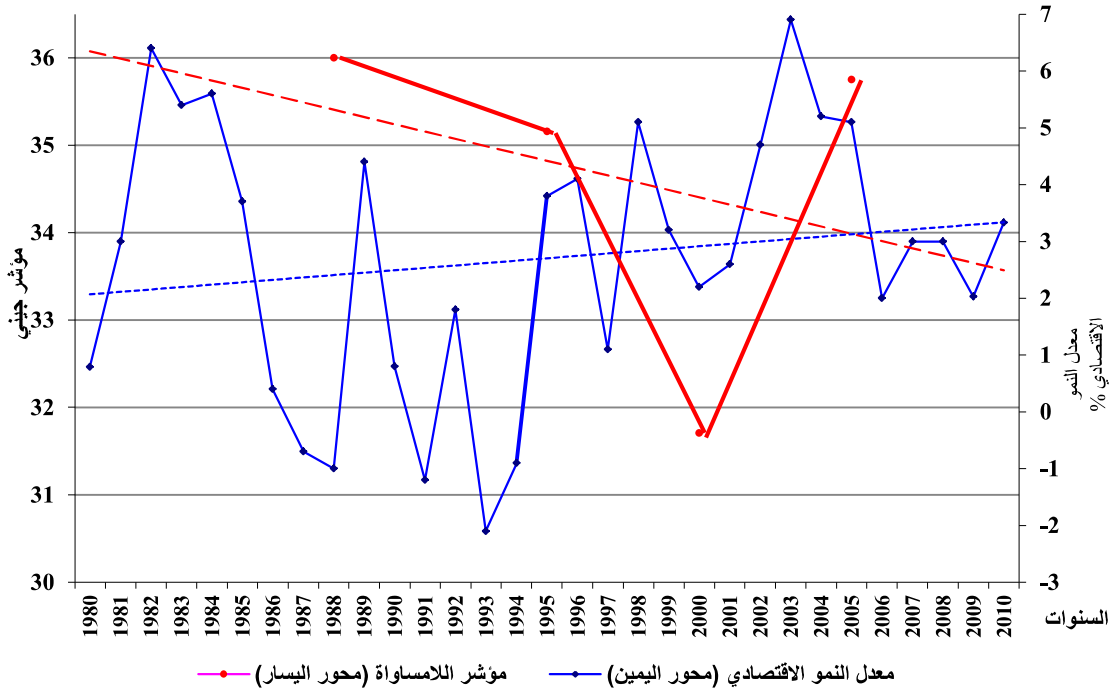

المصدر: بيانات النمو عن منظمة الانكتاد، بيانات اللامساواة عن المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية.

بتحليل الاتجاه العام يمكن اعتبار أن مؤشر اللامساواة يتجه في المتوسط عكسيا بالنظر إلى مستوى النمو الاقتصادي، وهو ما يوضحه خطا الاتجاه العام لكل من المتغيرين.

وبغض النظر عن التحليل بالاعتماد على الاتجاه العام سجلنا الملاحظات التالية:

– تزامن التراجع في مستويات الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1988- 1995 بتراجع طفيف في مستويات اللاعدالة، عقب ذلك تراجع معتبر لهذه الأخيرة خلال الفترة 1995- 2000.

– رغم الارتفاع في مستوى النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2005 فإن اللاعدالة سجلت ارتفاعا، وهذا يخالف النتيجة التي يمكن الوصول إليها بالاعتماد على تحليل الاتجاه العام فقط لحركة كل من النمو الاقتصادي واللامساواة، مما يعني ورود احتمال لكون النمو الاقتصادي يرتبط طرديا مع مستوى اللامساواة في الجزائر.

ثالثا: العلاقة بين الفقر واللاعدالة بالجزائر

استخدمنا بيانات الفقر واللامساواة المتاحة (حد الفقر العام + مؤشر جيني للامساواة).

الشكل رقم (4-03): تطور كل من نسب الفقر واللامساواة في الجزائر

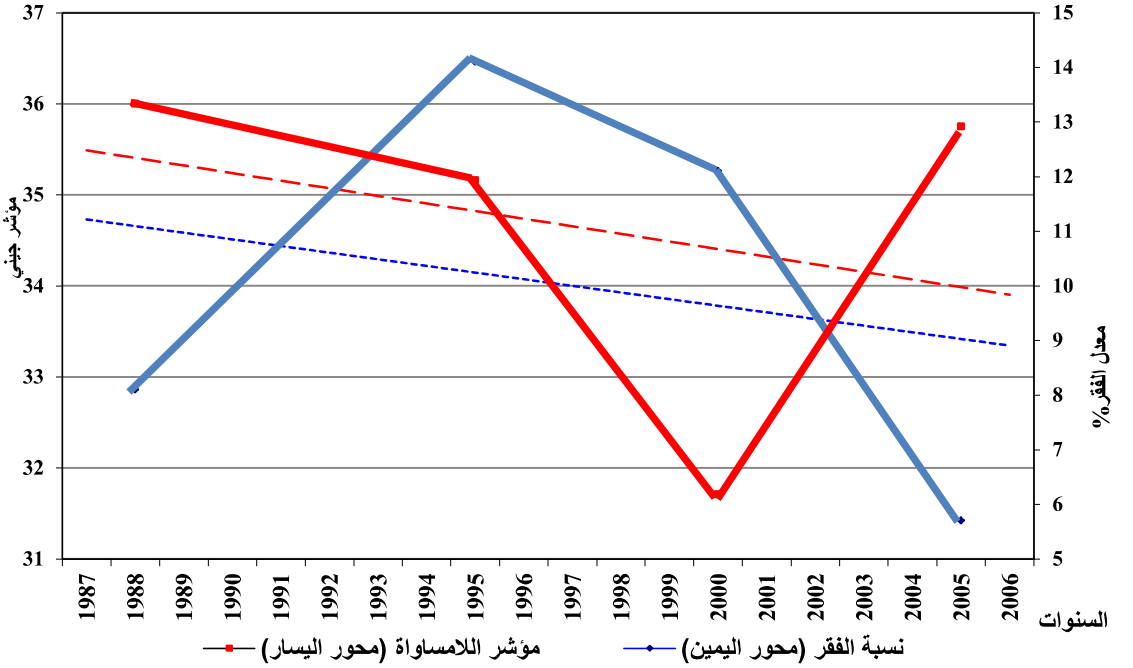

المصدر: بيانات الفقر واللامساواة عن المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية.

من خلال الشكل نلاحظ إحتمال وجود علاقة طردية بين كل من متغيري نسبة الفقر ومؤشر جيني في المديين المتوسط والطويل، حيث يرسم مسار الاتجاه العام وجهة موحدة للمتغيرين، على خلاف المدى القصير الذي يشير إلى توافق طردي بين اللامساواة والفقر بالنسبة لفترة وحيدة (1995-2000)، وإلى علاقة عكسية بين المتغيرين خلال باقي الفترات (1988-1995 و 2000-2005).

المطلب الثاني: المنهج النسبي للنمو المحابي للفقراء

يعتمد المنهج النسبي في الحكم على مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقراء على مؤشر يحاكي مستوى اللاعدالة في توزيع الدخل، حيث يمكن الحكم على الفقر النسبي بالنظر إلى الدليل المستخدم لقياس النمو المحابي للفقراء. وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن أن نستدل بها على طبيعة العلاقة بين النمو، الفقر واللاعدالة. نشير إلى بعضها فيما يلي:

أولا: منحنى نمو الفقر (PGC)

1- خلال الفترة 1988-1995

قمنا برسم النقاط التي تمثل معدل النمو الفعلي((g(p)) بين سنتي 1988 و1995 إعتمادا على ترجيح معدل النمو الاقتصادي بنسب التغير في حصص الفئات من الدخل، وكانت الملاحظات المسجلة أن دالة PGC ذات ميل سالب ($\Delta \ln(L(p)) > 0$) مما يعني تراجع اللامساواة، وهذا التراجع يحدث بالتزامن مع تحقيق معدلات نمو سالبة (g<0) مما يعني أن تأثر الفقراء كان أقل نسبيا من الأغنياء.

الشكل رقم (4-04): منحنى نمو الفقر (PGC) خلال الفترة 1988-1995

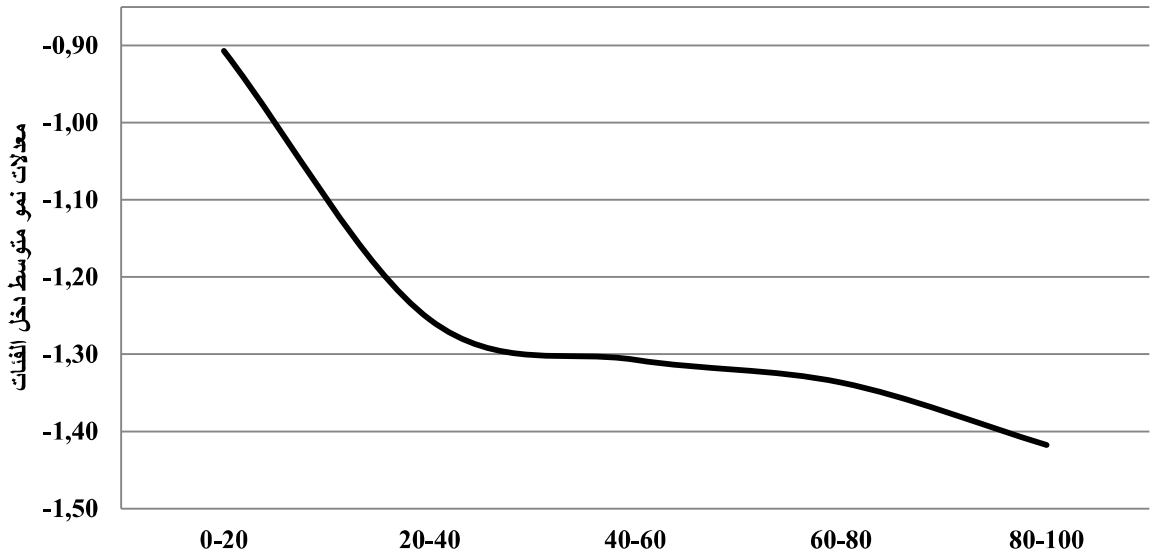

المصدر: بناءا على حسابات الباحث.

2- خلال الفترة 1995-2000

إستمر الإنخفاض في درجة اللامساواة خلال النصف الثاني من التسعينيات مع تسجيل معدلات نمو موجبة كما يوضح الشكل الموالي.

الشكل رقم (4-05): منحنى نمو الفقر (PGC) خلال الفترة 1995-2000

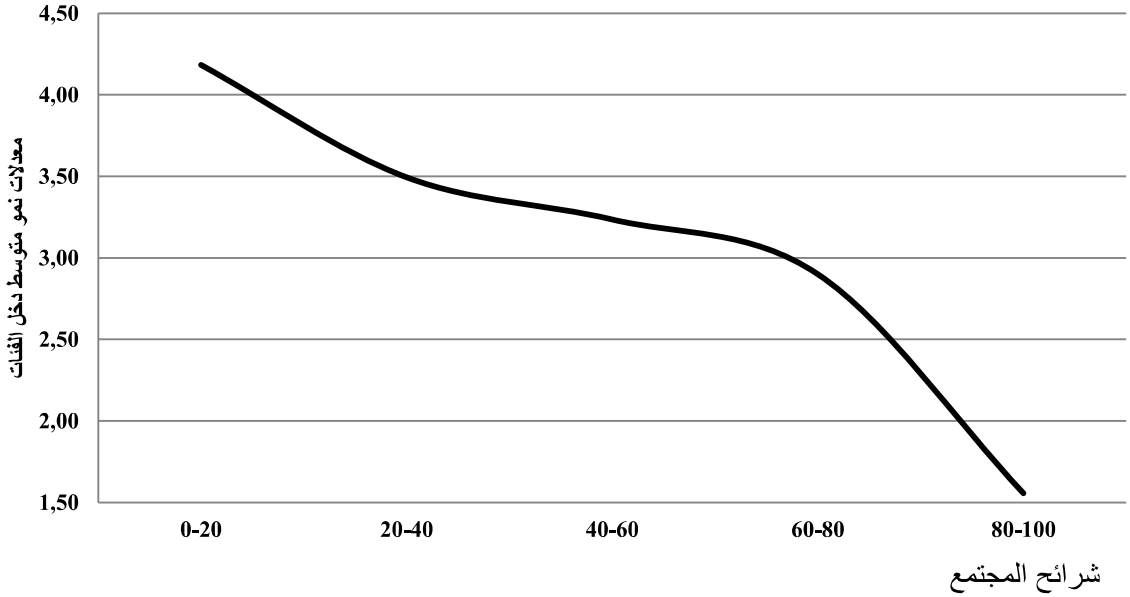

الميل السالب لدالة نمو الفقر يعني تراجع الفقر النسبي بشكل محسوس "تراجع أسرع مقارنة بالفترة السابقة"، وهو ما يعني أن النمو كان محابيا بشكل قوي للفقراء.

3- خلال الفترة 2000-2005

خلال هذه الفترة –كما ذكرناسابقا– تم تطبيق برنامج إنعاش النمو الاقتصادي الذي كان له أثر طيب على مستويات الأداء الاقتصادي، لكن لا يمكن الجزم بأن البرنامج كان مفيدا في إقلال الفقر النسبي كما يوضح الشكل الموالي.

الشكل رقم (4-06): منحنى نمو الفقر (PGC) خلال الفترة 2000-2005

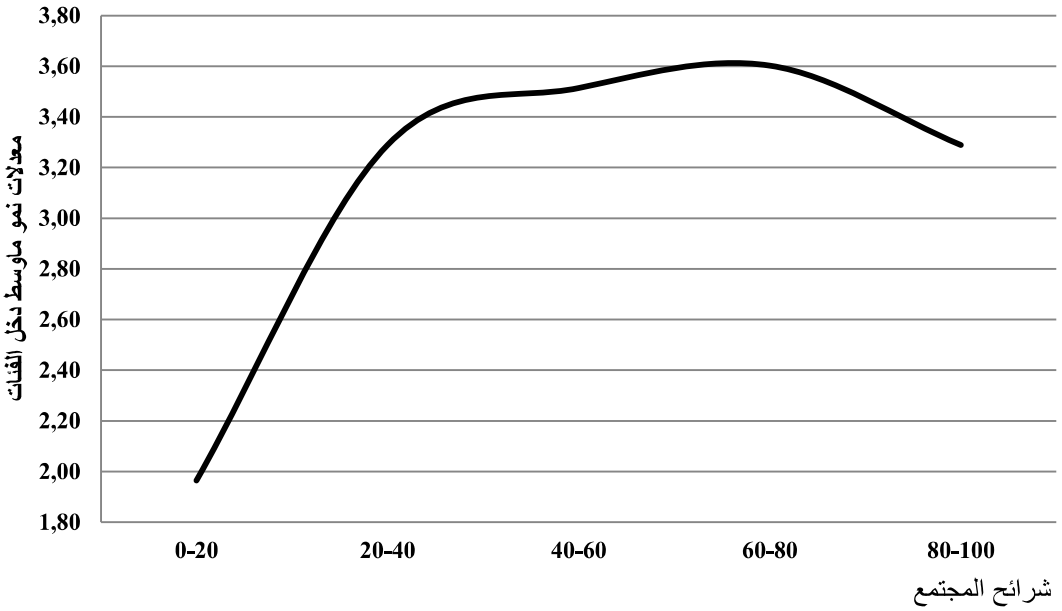

المصدر: بناءا على حسابات الباحث.

لاحظنا بعد الحسابات أن $[0<g(p)=0,01<g=0,08]$، مع $[\Delta \ln(L(p)) = -0,066 < 0]$ بالنسبة لفئة الدخل الابتدائية والتي تعتبر أفقر شريحة بالمجتمع الاحصائي، مما يشير أن النمو انعكس بشكل ايجابي على الفقر من خلال أثر النوازل والذي توصف به حالات النمو الموجب مع تفاقم اللامساواة.

ثانيا: مؤشر منافع وخسائر النمو (growth gains & losses)

اعتمادا على مقاربة كاكواني وصن قمنا بحساب منافع وخسائر النمو الاقتصادي لصالح الفقراء.

استعملنا البيانات السابقة حول مسوح توزيع الانفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1988-2005 لحساب المؤشر، ووضعنا النتائج المتحصل عليها بالجدول الموالي.

الجدول رقم (4-01): دالة نمو الفقر "مؤشر Son & Kakwani" خلال الفترة 1988-2005

الفئات	1995-1988	2000-1995	2005-2000	2005-1988
%20	-0.91	4.18	1.96	1.43
%40	-1.26	3.49	3.29	1.48
%60	-1.31	3.24	3.51	1.45
%80	-1.34	2.90	3.60	1.36
%100	**-1.42**	**1.56**	3.29	**0.84**

المصدر: حسابات الباحث.

يمكن حساب منحنى نمو الفقر بسهولة اعتمادا على حصص كل فئة من فئات المجتمع بين فترتين. عند بلوغ آخر مؤين (P=100) فإن النمو الفعلي يتساوى مع النمو المشاهد، وكنتيجة يتضمن آخر صف بالجدول رقم (4-01) معدل نمو متوسط الانفاق عن الفترة المعنية.

للاشارة فإن الفقر قد تراجع بشكل واضح خلال الفترات 1995-2000 و 1988-2005، حيث $\mu < g(p)$ بالنسبة لكل قيمة $p < 100$، حيث $1,56 < g(p)$ بالنسبة لكل قيم p خلال الفترة 1995-2000 و $0,84 < g(p)$ خلال الفترة 1988-2005، لذا يعتبر النمو الاقتصادي خلالها محابيا للفقراء. نفس الإنطباع تركه التراجع الاقتصادي طيلة الفترة 1988-1995 حيث كان أقل ضررا بالنسبة للشرائح الأفقر، غير أن ذلك لا ينفي تفاقم الفقر المطلق نظرا لتسجيل قيم g(p) أوالنمو الفعال لأرقام سالبة بالنسبة لجميع قيم p، حيث $p \leq 100$.

بينما لم نتمكن من الحصول على نتيجة حاسمة بخصوص طبيعة محاباة النمو الاقتصادي للفقراء خلال الفترة 2000-2005، مما يرجح اقتصار استفادة الفقراء على أثر النوازل.

الجدول رقم (4-02): تحديد مدى محاباة النمو الاقتصادي لصالح الفقراء

الفترات	النمو الفعال	النمو المشاهد	الكسب أوالخسارة	طبيعة النمو
1995-1988	1,33 -	1,42 -	0,09	سلبي أقل ضررا على الفقراء
2000-1995	2,48	1,56	0,93	محابي للفقراء
2005-2000	3,30	3,30	0,00	عدم بلوغ نتيجة حاسمة
2005-1988	1,15	0,84	0,31	محابي للفقراء

المصدر: حسابات الباحث.

يمكن من خلال المؤشر أن نلاحظ أن النمو الاقتصادي كان محابيا للفقراء طيلة الفترة 1988-2005، أما عن أفضل النتائج فقد تم تحقيقها خلال الفترة 1995-2000 وهي الفترة التي امتازت

بالإصلاحات الاقتصادية، وأفضت خلال نهايتها إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي الكلي "انخفاض التضخم، تحسن في أسعار البترول"، وأكيد أن تراجع مؤشر اللاعدالة كان الدافع الرئيسي وراء كون النمو محابي للفقراء بقوة حيث تراجع مؤشر جيني من 35,16% إلى 31,71%.

المطلب الثالث: مقارنة لمدى محاباة النمو للفقراء

فيما يلي سنحاول مقارنة مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقراء، اعتمادا على عينة مختارة من الدول العربية مباشرة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي امتدت على الأغلب حتى منتصف التسعينيات في العديد من البلدان النامية.

أولا: البيانات ومنهج القياس

إعتمدنا على قاعدة بيانات Povcal التابعة للبنك العالمي، حيث قمنا بتحليل أثر النمو الاقتصادي على الفقر باستخدام منهجية Son (2004)، من خلال رسم منحنى نمو الفقر مع تقدير منافع و/أوخسائر النمو بالنسبة للبلدان العربية المختارة [الملحق رقم (1)].

الشكل رقم (4-07): منحنى نمو الفقر للأردن 1997-2006

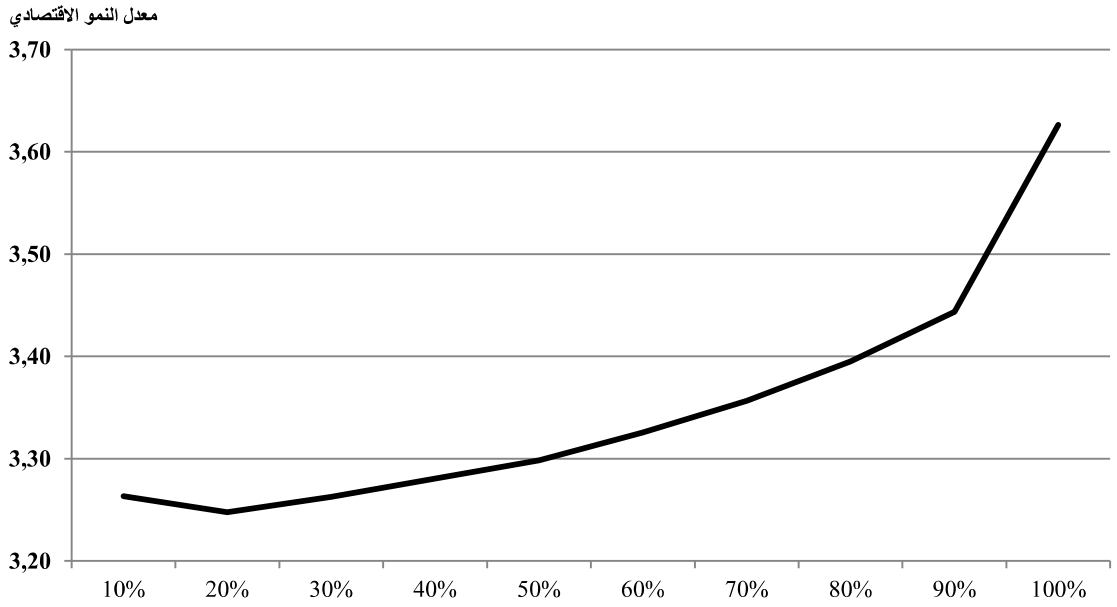

المصدر: بناءا على حسابات الباحث.

كان النمو في الأردن غير محابي للفقراء خلال الفترة 1997-2006، كون النمو المشاهد أكبر من جميع قيم $g(p)$ لكل مؤين $p<100$.

الشكل رقم (4-08): منحنى نمو الفقر لمصر 1995-2005

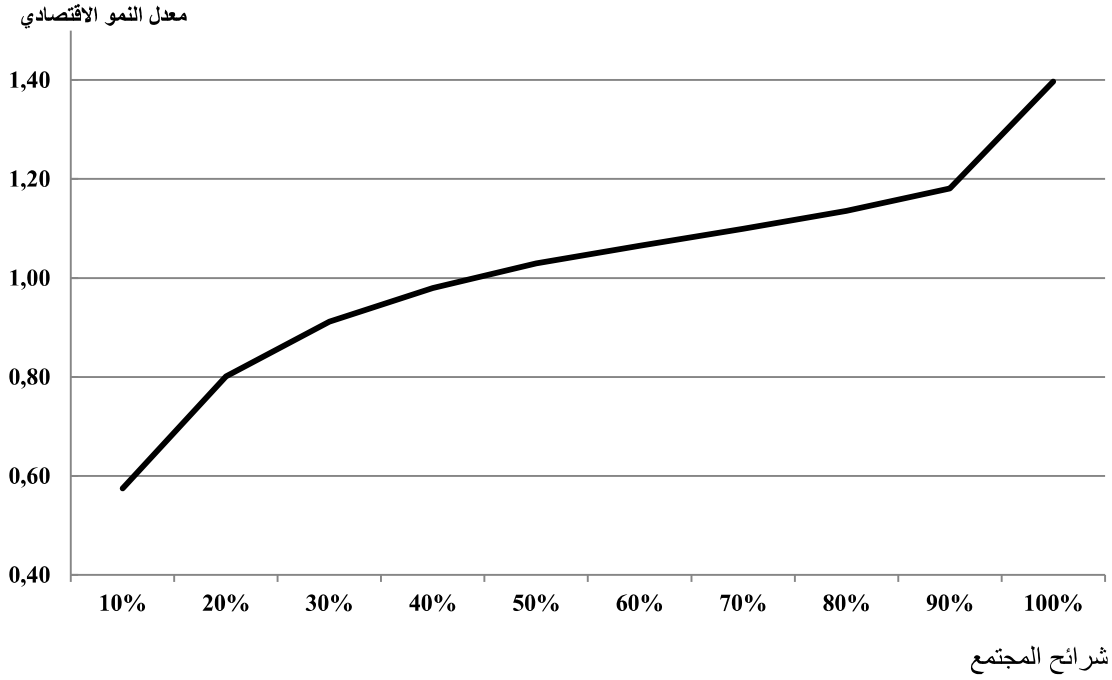

المصدر: بناءا على حسابات الباحث.

كما كان النمو الاقتصادي في مصر غير محابي للفقراء أيضا، نظرا لكون النمو المشاهد أكبر من جميع قيم g(p) لكل مؤين $p < 100$.

الشكل رقم (4-09): منحنى نمو الفقر للمغرب 1999-2007

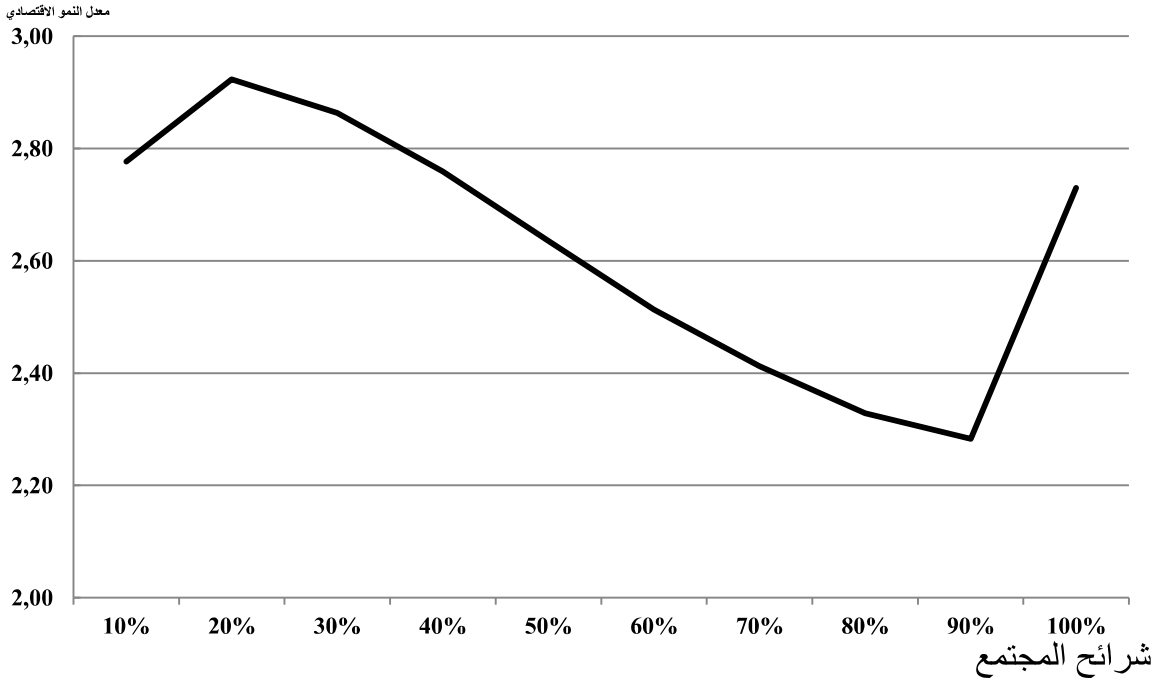

المصدر: بناءا على حسابات الباحث.

في حين كانت النتائج غير حاسمة بالنسبة لكل من المغرب وموريتانيا، حيث تراوح متوسط معدل النمو الاقتصادي بين معدل نمو فعال g(p) أدنى وآخر أعلى.

الشكل رقم (4-10): منحنى نمو الفقر لموريتانيا 1996-2006

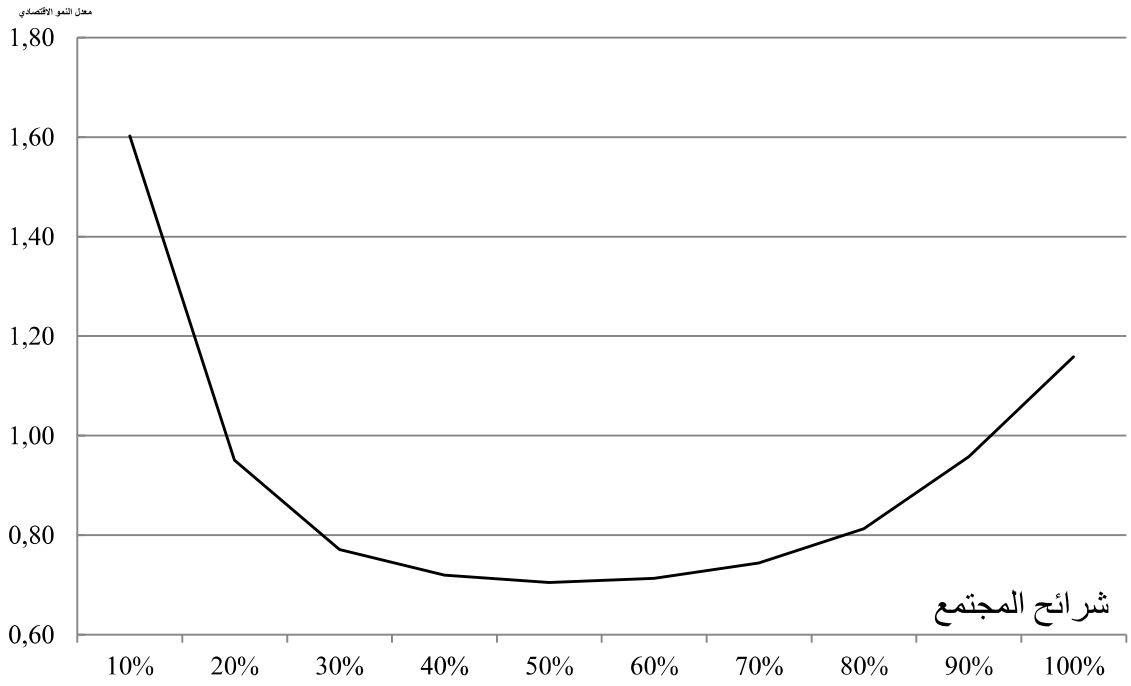

المصدر: بناءا حسابات الباحث.

في حين كان التراجع في الأداء الاقتصادي لدى كل اليمن وجيبوتي أشد وطأة على الفقراء.

الشكل رقم (4-11): منحنى نمو الفقر لليمن 1998-2005

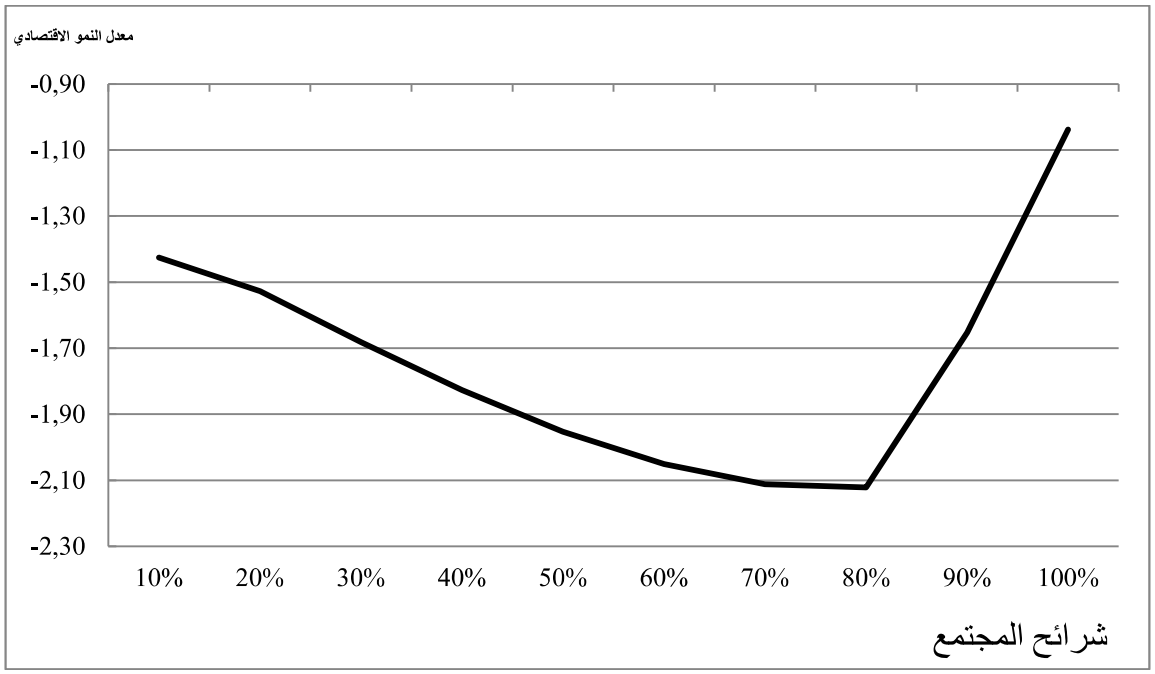

المصدر: بناءا حسابات الباحث.

كما ان نسب التراجع في النمو الاقتصادي الفعلي g(p) –التي تجاوزت 9% بالنسبة لبعض الفئات– كان لها أثر كبير على تعميق الفقر مقارنة ببقية الدول العربية [الشكل رقم (4-12)].

الشكل رقم (4-12): منحنى نمو الفقر بجيبوتي 1996-2002

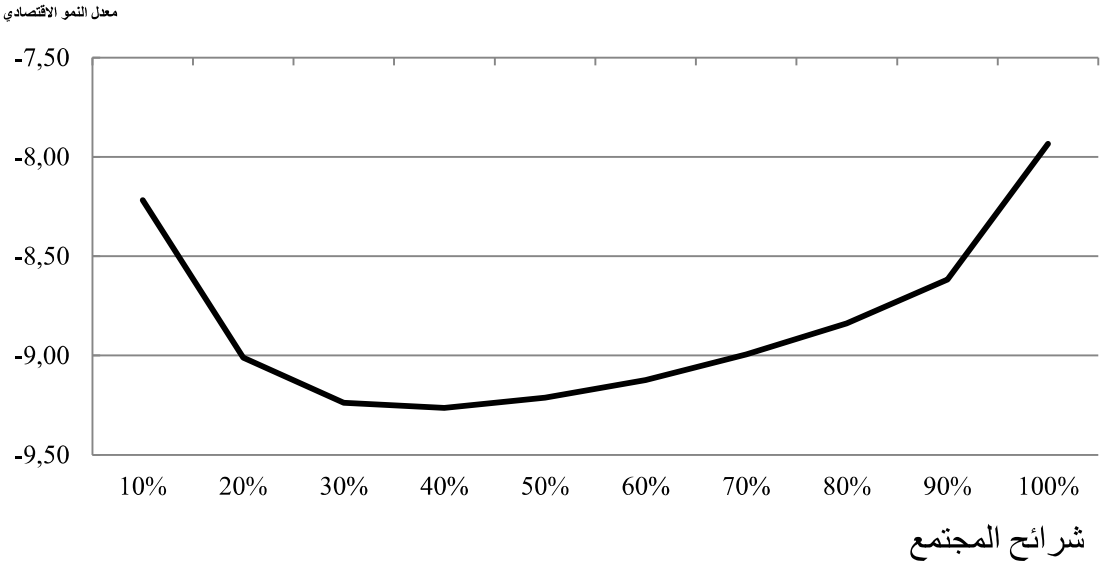

المصدر: بناءا حسابات الباحث.

المبحث الثاني: نموذج محددات النمو الاقتصادي في الجزائر

توصلنا في القسم النظري من البحث إلى نتيجة رئيسية مفادها أن نظرية النمو الاقتصادي تتراوح بين الاعتماد على النظرية الكلاسيكية "النمو الخارجي" والنظرية الحديثة "النمو الداخلي"، وسنحاول فيما يلي صياغة نموذج بناء على نص النظرية الاقتصادية.

المطلب الأول: أهمية عنصر الموارد البشرية

أظهرت تجارب برامج وسياسات النمو الاقتصادي أن التشغيل وحده غير كاف لرفع مستويات النمو الاقتصادي، حيث بات من الضروري التركيز على رأس المال البشري وليس الفيزيائي الذي يعبر فقط عن قوة العمل ويهمل قدرات وكفاءات العمال، فالنجاح في إستيعاب البطالة لا يعني بالضرورة زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتراجع لمستويات الفقر المدقع. والجيل الجديد من نماذج النمو الاقتصادي لابد أصبح يعتمد أكثر على إدماج وترقية دور العامل البشري بفاعلية ضمن دالة الإنتاج الوطني.

أولا: مبررات إستراتيجية التنمية البشرية

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تفرض ضرورة الانتقال نحو استراتيجية تعزيز التنمية بالبشر.

1- المبررات الاقتصادية (الحث من خلال مصادر النمو):

لا شك أن نمو عناصر الإنتاج الرئيسة "العمل ورأس المال" يؤدي إلى نمو الإنتاج وبنسبة متزايدة مع ارتفاع متوسط الإنتاجية في حال إتصفت دالة الإنتاج بعوائد الحجم المتزايدة. وكلما ارتفعت نسبة رأس المال/العمل كلما أتيحت فرصة لزيادة اكبر في إنتاجية العمل والعكس بالعكس صحيح بالنسبة لرأس المال. وكذلك الحال إذا تضاعفت مدخلات الإنتاج التي من شأنها أن تضاعف مستويات الناتج الكلي مع بقاء نسبة العناصر ثابتة. ومع بقاء الإنتاجية المتوسطة ثابتة، مثلا للعامل فإن الناتج الكلي يتغير طرديا مع استخدامات وحدات العمل إذا بقيت نسبة العناصر ثابتة كذلك.

ضعف مساهمة العمل في النمو الاقتصادي بالجزائر:

تعتبر زيادة التشغيل أهم مصادر النمو الاقتصادي، ليس هذا فحسب فالتشغيل ضرورة اجتماعية ومطلب تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة للوفاء به. زيادة التشغيل لابد أن توازن بين المطلب الاجتماعي المتمثل في الحد من البطالة من جهة والمطلب الاقتصادي المتمثل في تحين مستويات الإنتاجية، ويعطينا الجدول الموالي تقديرات لأهم مؤشرات الإنتاجية المتعلقة بالعمالة في الجزائر خلال الفترة 1981-2010.

الجدول رقم (4-03): الإنتاجية المتوسطة والحدية للعمل في الجزائر خلال 1981-2010

الوحدة: (دولار أمريكي ثابت بأسعار **2005**/العامل)

السنوات	الانتاجية المتوسطة MPL	الإنتاجية الحدية mpl	السنوات	الانتاجية المتوسطة MPL	الإنتاجية الحدية mpl
1981	16657,64	56165,93	**1996**	12833,07	15133,24
1982	17006,06	13822,54	**1997**	12910,36	9624,43
1983	16773,69	20409,84	**1998**	12862,58	416044,56
1984	16928,20	24571,88	**1999**	13497,29	274361,00
1985	17212,14	24390,65	**2000**	13907,31	3858,95
1986	17394,80	1841,92	**2001**	13169,14	43001,34
1987	16828,67	-2560,54	**2002**	13404,80	143085,72
1988	15975,88	-3713,97	**2003**	13973,30	14113,20
1989	15163,84	18578,55	**2004**	13982,24	4277,24
1990	15282,22	11882,93	**2005**	12595,44	20379,50
1991	15247,60	-39356,29	**2006**	12833,30	2503,90
1992	14994,92	30621,18	**2007**	11872,92	-11505,49
1993	15131,45	-3135,15	**2008**	12619,79	4717,62
1994	13450,43	-5449,57	**2009**	12143,07	8176,23
1995	13039,72	9056,21	**2010**	12006,54	14414,07
المتوسط	15805,82	10475,07	**المتوسط**	12974,08	64145,70

المصدر: إعتمادا على بيانات الأنكتاد والديوان الوطني للإحصائيات.

تظهر الأرقام بالجدول أن متوسط نصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام (الإنتاجية المتوسطة للعامل) في تراجع، حيث إنخفض في المتوسط من 15805,82 خلال الفترة 1981–1995 إلى 12974,08 خلال الفترة 1996-2010. كما تسجيل قيم سالبة للإنتاجية الحدية للعامل خلال السنوات 1987، 1988، 1991، 1993، 1994 و2007، وهي السنوات التي شهد فيها الاقتصاد أزمات مالية أوصدمات نتيجة تقلبات أسعار النفط، أدت إلى تراجع مستويات الإنتاج.

- **تخفيض البطالة كمصدر للنمو الاقتصادي:**

تتمثل مصادر النمو الاقتصادي داخلي المنشأ بشكل رئيسي في عوامل نمو الإنتاجية المجسدة وهي رأس المال المادي والعمل البشري، ولا تتأثر العلاقة بين مخرجات الإنتاج ومدخلاته من الموارد البشرية بقدر تأثرها بحجم العاملين المشتركين فعلا في تحقيق الناتج أي بنسب البطالة السائدة.

من الأهداف التي تم رسمها عند تبني إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي بالجزائر، زيادة مستوى الاستخدام لتعزيز الأداء الاقتصادي وبلوغ معدلات نمو مرتفعة.

- **البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خلال برنامج الإنعاش:**

تعتبر النتائج المرجوة بخصوص التشغيل معاكسة للأهداف المرسومة فقد تباطأ النمو الاقتصادي بالتزامن مع زيادة في التشغيل.

حيث أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى عدم وجود ارتباط طويل المدى بين مستويات التشغيل والنمو الاقتصادي، كما أن مشاهدة تطور كل من متغيري البطالة والنمو يوحي أنه بنفس الاتجاه "أي طردا"، وهو ما لا يتفق مع نص النظرية الاقتصادية.

لتحديد سبب عدم ارتباط كل من المتغيرين ينبغي التساؤل عن المحددات الكامنة لكل من النمو الاقتصادي والبطالة خلال فترة الانعاش الاقتصادي.

- **تفسير ضعف مساهمة التشغيل في النمو الاقتصادي:**

يرجع ضعف مساهمة التشغيل في النمو الاقتصادي خاصة خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى العوامل الآتي ذكرها:

العامل الاجتماعي (البطالة المقنعة): حيث تعمد الحكومة عند تحقق فوائض في أرصدة الموازنة العمومية إلى التوسع في خلق مناصب الشغل دون أن تربط ذلك بتحسن في مستوى الناتج، وتأخذ طبيعة مناصب الشغل عادة طابعا إداريا أوخدميا نتيجة عدم وجود قدرات التصنيع الكافية لامتصاص البطالة في الأجل القصير، باعتبار تراجع البطالة يخفف من وطأة الفقر الناتج عن انعدام الدخل أوتفاقم البطالة.

العامل الاقتصادي (تراجع مستويات النمو الاقتصادي): ويفترض أن النمو الاقتصادي لا يتأثر بمستويات التشغيل بقدر تأثره بعوامل اقتصادية مثل: المردودية "إنتاجية عوامل النمو الاقتصادي" التي تؤثر على الاستثمارات بإزاحتها طرديا مما يولد أثرا مضاعفا "حسب كينز" على حجم الناتج، إضافة إلى نسب عوامل الإنتاج وعوامل تتعلق بالحوكمة أوإدارة وتسيير الاقتصاد الوطني.

- **عامل التضخم**: في حال تأثر النمو الاقتصادي بالبطالة المقنعة فلابد أن ذلك سيحدث من خلال مساهمة البطالة المقنعة في امتصاص موارد الخزينة مما يتسبب في عجز مالي، يتم تمويل العجز المالي بالقروض الداخلية أومن خلال إصدار كتلة نقدية جديدة، مما يعني بروز مشكلة التضخم وانعكاسها على التمويل "الادخار" وبالتالي حجم الاستثمارات، وصولا إلى تراجع النمو الاقتصادي.

إن البطالة المقنعة كانت أحد العوامل الجوهرية في تحديد مستوى الأداء الاقتصادي خلال وبعد تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي.

عامل إدارة الحكم: لمعالجة أحد أهم العوامل الأخرى التي حددت النمو الاقتصادي خلال برنامج الإنعاش، يمكن الاعتماد على مؤشرات الحوكمة نظرا للإشارة الواضحة للبنك العالمي لانعكاس حسن الإدارة في ظل برامج التنمية الاقتصادية بتقريره الوارد خلال 2010.

العديد من البحوث في هذا المجال أشارت إلى عدم وضوح علاقة طردية بين إدارة الحكم والنمو الاقتصادي.

في ظل ما سبق حول غياب علاقة واضحة المعالم بين النمو الاقتصادي والتشغيل، يجب البحث عن بدائل في سبيل تجاوز إشكال تباطؤ نمو الناتج المتزامن مع مستويات أعلى من التشغيل، ألا وهما:

- توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وزيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت كاستثمارات موسعة نتيجة للسياسات الحكومية.

- تنمية رأس المال البشري وزيادة الاستثمارات في رأس مال البحث والتطوير.

إضافة كل العوامل السابقة تبقى التحولات في سوق الشغل رهينة بالمبررات المالية...

2- المبررات المالية:

في ظل تحسن أسعار خامات المنتجات النفطية في الأسواق العالمية ارتفعت حصيلة الموارد المالية الناتجة عن الريع البترولي ومع كل استقرار لهذه الأسعار عند مستويات مرتفعة ستضمن الحكومة توفير مصادر لتمويل برامج الاستثمار في الموارد البشرية، على جميع الأصعدة.

3- الدوافع الخارجية (التنافسية الدولية):

بنيت إستراتيجية التنمية البشرية على فكرة مدى أهمية المعرفة في تحسين إنتاجية وتنافسية الاقتصاد من خلال الاعتماد على التقدم التكنولوجي كمصدر للنمو الاقتصادي، ويندرج ذلك ضمن مسعى تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري على صعيد دولي.

والجزائر من الدول التي تهتم بتنمية رأس المال البشري ولكنها لا تكترث كثيرا بأنشطة البحث والتطوير (R & D) الإبداعية ولا تعول على نتائجها. وبدلا من ذلك تقدم على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج.

في هذا الصدد أفضل مبرر للمفاضلة بين نموذج النمو القائم على تبني الإبداعات والنموذج القائم على تبني التكنولوجيا الجديدة، يتمثل في كون النموذج الثاني يفرض تكلفة عالية مقارنة بالأول[1]، فالسعي لتوسيع البحث والتطوير كقطاع بحد ذاته يخلق جاذبية للتكنولوجيا العالمية مع الاستثمار فيها، وعندها يمكن الاستثمار بالمعرفة في القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها نظام التعليم السائد، لتتبلور معه المهارات الجديدة التي يمكن أن تتفاعل مع التكنولوجيا الجديدة كمكتسبات وليس مجرد استهلاك أواستخدام فقط. في هذه الحالة تتكامل المهارات الجديدة مع التكنولوجيا الجديدة إلى حد ما، ويتقيد اثر كل منهما بعد هذا الحد بمستوى الآخر. إضافة إلى أن كلا من التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال البشري "البحث والتطوير" ضروريان لنمو الإنتاجية المستدامة ولا يكون أي منها لوحده كافيا بل يعملان كمحركان للنمو[2]. فتراكم رأس المال البشري يزيد من جدوى وركنية الإبداعات ويشجع القطاع التجاري الخاص لتخصيص موارد أكبر للبحث والتنمية. والتقدم التكنولوجي المتواصل يولد عوائد متزايدة على التعليم ويشجع الأجيال على تمضية وقت أكبر في الدراسة، ويقلل طلب المهارات تكاليف استخدام التكنولوجيا الموجودة ويولد حوافز على تطوير الجديد منها.

فإذا كانت الإبداعات وانتشاراتها والمهارات واستخداماتها من العناصر المهمة في عملية النمو، فما الأهمية النسبية للتقدم التكنولوجي مقابل تكوين رأس المال البشري في نمو الإنتاجية المستدام؟ وكيف يتفاعل هذان الشكلان من تراكم المعرفة داخليا في قيادة نمو الإنتاجية؟ ركزت نظريات النمو سابقا إما على الإبداعات أو على رأس المال البشري في تحريك النمو، ولكنها بدأت لاحقا تشدد على تفاعل التغير التكنولوجي مع تراكم رأس المال البشري[3].

وعملية التنمية في جوهرها تتطلب التغيير والتأهيل من أجل المواكبة نتيجة ما أفرزه المفهوم الجديد لإقتصاد المعرفة على الصعيد الدولي، مما يفرض الإهتمام برأس المال البشري معبرا عنه بقدرات الأفراد على تحسين طرق الإنتاج، الاستخدام الكفؤ للمدخلات ووسائل الإنتاج. وإذا ما تحقق ذلك فعندها سيحدث التفاعل بين التغير التكنولوجي ورصيد رأس المال البشري.

---

[1] Fredrique Cerisier, Fabien Postel-Vinay, "Endogenous Growth and the Labor Market," in: Encaoua et al. (eds.), **The Economics and Econometrics of Innovation**, Clawer Academic Publishers, The Netherlands, 2000, pp. 83-104.

[2] Lloyd-Ellis Huw, Joanne Roberts, Twin Engines of Growth, **WB Working Paper,** N° 41073, 2000.

[3] Goldin C., Katz L., The Origins of Technology-Skill Complementarity, **Quarterly Journal of Economics**, Vol. 113, 1998, pp. 693-732.

ثانيا: استراتيجيات التنمية الاقتصادية السابقة

اعتمدت إستراتيجيات التنمية الاقتصادية التي إنتهجتها الجزائر سابقا على التدخل الحكومي من خلال برامج النمو القطاعية، مستفيدة من الفوائض المالية الناتجة عن صادرات النفط والغاز، بيد أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت عند مستويات منخفضة، تتراوح محاولات تفسير ذلك بين غياب إرادة جادة لتنويع الاقتصاد، أوتغييب البعد البشري ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية.

1- الارتباط بين النمو الاقتصادي والموارد:

أ- قوة العمالة كمحدد للنمو الاقتصادي:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من أهم مداخل إستراتيجية الحد من الفقر بالجزائر، غير أنه اعتمد على زيادة التشغيل لتخفيض معدلات البطالة وبالتالي الفقر، بيد أن الاهتمام بالتشغيل أخذ بعدا كميا على حساب البعد النوعي، حيث تم استحداث مناصب شغل دون التركيز على إنتاجية العمالة مما أدى إلى التضخم بالطلب، فنقص الاستثمارات وضعف الإنتاجية والنمو الاقتصادي في النهاية...الخ.

ب- الموارد الطبيعية كمحدد للنمو الاقتصادي:

برأي العديد من الباحثين ترتبط مستويات النمو طردا بالإيرادات الناتجة عن تصدير الموارد الطبيعية، وينطبق ذلك على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا.

ج- الموارد الطبيعية كمحدد للرفاهية:

من الطبيعي أن تنعكس وفرة الموارد الطبيعية إيجابا على مستوى الرفاهية، فنموذج النمو سيتضمن الموارد الطبيعية كمحرك اقتصادي، حيث خاضت كل من الولايات المتحدة واستراليا والدول الاسكندنافية تلك التجربة سابقا[1]، ولكن يصعب العثور في القرن العشرين على تجارب تنمية ناجحة من هذا القبيل. في الواقع كان قطاع المواد الطبيعية في عدة بلدان يلقى عليه باللائمة في قصور التنمية أوالنمو البطيء للاقتصاد.

لا ينبغي التركيز على مفهوم التراكم بحد ذاته، باعتباره يخلق فجوة فكرية في تفهم الكثير منا لأثر الهياكل المنتجة في الاقتصاد على النمو الاقتصادي، بل يجب دراسة تأثير التغيرات في الهيكل المنتج الناجمة عن صدمات قطاع الموارد الاقتصادية على الاقتصاد الكلي وهو ما عرف بالمرض الألماني

[1] Gavin Wright, Resource Depletion and Economic Sustainability in Malaysia, **Environment and Development Economics**, 1997, Vol. 2, N°. 1, pp. 19-37.

"Dutch disease"، في إطار يشرح التقدير الحقيقي "appreciation" فقط للإيرادات المالية وعملية إعادة تخصيص الموارد التي ترافقها، والتأثيرات طويلة الأجل للمرض الألماني هي أن التقدير الحقيقي للانتعاش الناجم عن المواد الطبيعية ضار "detrimental" للنمو وللتنمية اللذان يرتكزان على الصادرات "لتلك المواد". ولابد من تشخيص الآليات طويلة الأجل التي تربط صدمات قطاع الموارد الطبيعية العالمية مع الهيكل الإنتاجي والأداء البعيد لكل بلد معني[1]، لايجاد دافع قوي نحو تعزيز دور الموارد البشرية في النمو الاقتصادي. قد يصعب الوقوف على تقديرات رقمية لواقع معين عن تأثير نمطي للموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي، لكن التحليل المقترح من طرف Bravo-Ortega and De Gregorio القائم على اشتقاق نموذج رياضي لتحليل طبيعة العلاقة السببية، قد بين أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى تناقص معدل النمو، مع المحافظة على زيادة متوسط الدخل وبالتالي مستوى الرفاهية[2].

2- تفسير الارتباط بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي:

هناك سببان للآثار السلبية التي تتركها الموارد الطبيعية على النمو والتنمية:

- الأول هو ضعف المؤسسات القادرة على خلق الظروف التي تؤدي إلى ظهور الآثار المترامية التي تكرس طاقاتها لتحقيق العوائد الاقتصادية من الموارد الطبيعية[3]. فتتوزع المواهب في هكذا اقتصاد مع تنوع الموارد وتوجهها إلى أنشطة غير إنتاجية.

- والسبب الثاني يركز على البنية الإنتاجية للاقتصاد ويتعلق بتخصيص الموارد بين أنشطة مختلفة وبتأثيرات متباينة على النمو، فرصيد رأس المال إما أن يوجه إلى معالجة الموارد الطبيعية أو إلى إنتاج سلع تغذي النمو الداخلي المنشأ، وبطبيعة الحال الوفرة منافس لا ند له مقابل الأنشطة المحددة للنمو التي ستعاني تراجعا في نصيبها من الرصيد.

إن البلد الغني بالموارد الطبيعية لابد أن يبدأ بمستوى مرتفع للدخل، ويعمل على تراكم رأس المال البشري لتعجيل نموه الاقتصادي.

---

[1] Jeffrey Sachs, Andrew Warner, Natural Resource Abundance and Economic Growth, **NBER Working Paper**, N°. 5398, 1995.

[2] Claudio Bravo-Ortega, Jose De Gregorio, "The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital, and Economic Growth",**WB Working Paper**, N°. 41073, 2005.

[3] Philip Lane, Aaron Tornell, "Power, Growth, and the Voracity Effect", **Journal of Economic Growth**, Vol. 1, N°. 2, 1996, pp. 213-241.

وأهم نتيجة توصل إليها الباحثان هي أن معدل نمو أي اقتصاد هو عبارة عن وسط مرجح لمعدل نمو قطاع الموارد الطبيعية ومعدل نمو القطاع الصناعي، ذلك لأن الأول لا ينمو ويستخدم مقدار ثابت من رأس المال البشري بينما يمكن للقطاع الصناعي أن يضيف رأس مال بشري بشكل غير محدد وبمعدل نمو موجب وبذلك يتضح أنه كلما ازدادت الموارد النفطية كل ازداد الدخل الفردي ولكنها لا تزيد بالضرورة من نمو الاقتصاد، وأن تنامي رأس المال البشري في ذلك الاقتصاد بشكل متزايد إنما يولد نمو اقتصادي أسرع عند توفر الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: تقدير إنتاجية عوامل الإنتاج حسب منهج Solow

يقوم منهج على Solow فكرة مفادها أن معدل نمو الإنتاج الكلي يمثل محصلة إسهامات معدلات نمو مدخلات الإنتاج متمثلة في رأس المال المادي والعمل إضافة إلى عوامل أخرى (بواقي سولو)، مما يعني أن معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المروفة ببواقي Solow يمكن الحصول عليها من خلال الفرق بين معدل نمو الناتج والوسط الحسابي المرجح لمعدلات نمو رأس المال المادي والعمل بحصة كل من هذين العاملين من الناتج.

ونظرا لعدم توفر بيانات عن رأس المال يتوجب الشروع في تقديره أولا.

أولا: تقدير رأس المال K

يقوم الأساس النظري للنمو الاقتصادي عند الكلاسيك على فكرة الربط بين مستوى الإنتاج وعوامل النمو المتمثلة في رأس المال والعمل، بمعنى أن مع نمو الناتج هو محصلة لجداء معدل نمو عامل الإنتاج المدخل في مرونته نسبة إلى الناتج.[1]

$$\frac{\dot{Y}}{Y}=\frac{\dot{A}}{A}+\alpha\cdot\frac{\dot{K}}{K}+\beta\cdot\frac{\dot{L}}{L} \quad \ldots\ldots (147.)$$

نظرا لغياب بيانات مخزون رأس المال (K) ضمن مؤشرات الحسابات الوطنية عن الاقتصاد الجزائري، فقد تم اللجوء إلى طريقة الجرد المستمر التي يستعين بها الباحثون عادة لتقدير (K) والتي تصاغ كما يلي:

$$K_t=(1-\delta)K_{t-1}+I_t \quad \ldots\ldots (148.)$$

[1] ممدوح عوض الخطيب، **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي**، 2011، ص. 4.

فالاستثمار الحالي I_t لا يعبر سوى عن الزيادة الصافية في مستوى التراكم الرأسمالي السابق K_{k-1} مخفضا بمعامل δ تدني لقيمة أصول مخزون رأس المال المتراكم. تفترض هذه الطريقة أن هناك رأس مال ابتدائي K_0 ومعدل اهتلاك سنوي ثابت قدره δ.

يمكن حساب مخزون رأس المال الابتدائي بعدة طرق، وقد تم الاستعانة بطريقة Harberger ضمن العديد من الدراسات، على سبيل المثال تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي[1] التي تعتمد على صيغة التقدير المشار إليها فيما يلي:

$$K_0 = I_0 /(\delta + g) \ldots . \quad (149.)$$

حيث g معدل أولي لنمو الناتج، يتم حسابه كمتوسط لفترة ثلاث أو خمس سنوات تتوسطها سنة الأساس المراد تقدير رأس المال الابتدائي خلالها بغرض تفادي تقلبات نمو الناتج[2].

أهم انتقاد قدم لهذه الطريقة الافتراض غير العملي القائل بثبات معامل رأس المال للناتج، أي أن معدل نمو كل من رأس المال والناتج متساويان، إضافة إلى حساسية دقة التقدير لمدى تقلبات الزيادة في الناتج الداخلي الخام، مثل الطفرات النفطية بالنسبة للاقتصاديات الريعية[3]، ويستدعي التقليل من أخطاء التقدير الناتجة بالنسبة لحالات مماثلة إما اللجوء إلى التقدير بأكثر من أسلوب ثم المقارنة، أوإدخال تعديلات على تقديرات رأس المال الإبتدائي، مثل الاعتماد على طريقة Nehru and Dhareshwar التي تستعين بنفس معادلة Harberger مع تعديل طفيف يتعلق بأخذ الاستثمار الابتدائي المقدر في حال وفرة بيانات قطاعية، للتقليل من احتمالات التأثر بالصدمات. تكتب صيغة تقدير الاستثمار كما يلي:

$$\hat{\mathrm{Ln}}\,(\mathrm{I_t}) = \hat{\mathrm{a}} + \hat{\mathrm{b}} \cdot \mathrm{T} \ldots . \quad (150.)$$

إنتهجنا أسلوب التقدير المطبق من طرف خبراء صندوق النقد الدولي، حيث أخذنا معدل نمو $g = 0{,}05$ عد التأكد من هذه القيمة باحتساب متوسط معدل النمو خلال خمس سنوات الأولى من فترة الدراسة التي وجدناها في حدود 5%، أخذنا بمعامل الاهتلاك $\delta = 0{,}06$ الشائع استخدامه في العديد من الدراسات.

---

[1] صندوق النقد الدولي، **التقرير القطري رقم 12/271 حول المملكة العربية السعودية**، واشنطن، 2012، ص. 12.

[2] ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على الاقتصاد غير النفطي، **مجلة العلوم الإدارية**، المجلد: 18، العدد: 2، 2011، ص. 7.

[3] ممدوح عوض الخطيب، **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي**، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

إعتبرنا سنة 1980 سنة الأساس المطلوب تقدير رأس المال K_0 خلالها اعتمادا على المعادلة (149)، وقمنا بحساب التراكم الرأسمالي عن باقي السنوات اعتمادا على المعادلة (148)، تقديرات التراكم الرأسمالي بالملحق رقم (2).

ثانيا: تقدير المعلمة α

بغرض تقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج استعنا بمنهج Solow في التقدير، ولتقدير المعلمة α قمنا بتطبيق نموذج لاخطي (برنامج Microfit 5) اعتمادا على بيانات رأس المال K والعمالة L بالجزائر خلال الفترة 1980-2010.

للإشارة فقد تم أخذ قيم بيانات K وGDP من منظمة الأونكتاد بالأسعارالثابتة حيث 2005 هي سنة الأساس. أما قيم العمالة L فتم الحصول عليها من ONS. تحتسب الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من علاقة بواقي Solow التالية:

$$\dot{A}_t = \dot{Y}_t - \alpha \cdot \dot{K}_t - (1-\alpha) \cdot \dot{L}_t \ldots. (151.)$$

أعطت نتائج التشخيص للنموذج ارتباطا تسلسليا كما ظهر أنه يعاني من إختلاف التباين Heteroscedasticity "فشل في رفض الفرضية العدمية الخاصة بهما"، قمنا بتصحيح المشاكل التي يعاني منها النموذج إعتمادا على إدخال المتغيرات الأداة بأسلوب المربعات الصغرى ذات المرحلتين غير الخطية.

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من خلال نافذة التقدير [الملحق رقم (3)]، تكتب معادلة النمو صيغة Cobb-Douglas بعد تصحيحها من مشكلي الارتباط التسلسلي وإختلاف التباين بالشكل:

$$Y = 6.04 \times K^{0.73} \times L^{0.27} \ldots. (152.)$$

تشير مقدرات النموذج أن مرونة الناتج لرأس المال تفوق مرونة الناتج للعمالة حيث تؤدي زيادة العمالة بوحدة واحدة إلى زيادة الناتج بـ 0,27 من الوحدة، في حين تؤدي زيادة رأس المال بوحدة واحدة إلى زيادة الناتج بـ 0,73 من الوحدة، ومحصلة مرونة كل منهما تساوي الواحد الصحيح.

اعتمادا على مقارنة القيم الحقيقية والمقدرة [بالملحق رقم (4)] يمكن ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الجزائر قد حقق نسبا تفوق التقديرات التي رصدها النموذج، وذلك ابتداء من سنة 2001.

يمكن كذلك ملاحظة عدم تأثر الاقتصاد بالصدمات أوالدورات الاقتصادية خلال فترة التسعينيات وأواسط الثمانينات. سندرج متغيرات صورية للتأكد من ذلك أثناء دراسة حركية النمو الاقتصادي والفقر.

ثالثا: تقديرات الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

بعد تحديد المعلمة قمنا باحتساب الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، حيث قمنا بتطبيق الأسلوب القائم على منهجية Solow وقمنا بتسجيل التقديرات بالجدول الموالي:

الجدول رقم (4-04): تقديرات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الجزائر 1981-2010

الفترات	معدل النمو	الإنتاجية الحدية		الإنتاجية الكلية للعوامل حسب منهجية Solow
	$\Delta Y/Y$	لرأس المال $\Delta Y/\Delta K$	للعمل $\Delta Y/\Delta L$	
1985-1981	4.819	0.26	27872	-0.81
1990-1986	0.78	0.12	5206	-1.8
1995-1991	0.279	-0.16	-1653	-0.98
2000-1996	3.14	1.22	143804	2.44
2005-2001	4.879	0.90	44971	1.95
2010-2006	2.626	0.24	3661	-1.34
2010-1981	3.583	0.39	42198	**-0.09**

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على طرق التحليل المذكورة.

أظهرت التقديرات بالاعتماد على منهج Solow أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال الفترة 1996-2005 كانت موجبة على خلاف باقي الفترات، كما أنها كانت سالبة في المتوسط بالنسبة للفترة الكلية للدراسة، يعود التباين بين الفترات إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الريع كمحرك أساسي لعوامل الإنتاج، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية التي تحدثها أسواق البترول والأحداث الجيوسياسية التي انعكست بشدة خلال النصف الثاني من الثمانينيات وامدت حتى منتصف التسعينيات.

نتيجة تراجع الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1991-1995 بلغت النواتج الحدية لرأس المال والعمالة أدنى مستوياتها، يرجع السبب في ذلك إلى انعكاسات برامج الاصلاح الاقتصادي.

المطلب الثالث: نموذج بدالة إنتاج خطية

اعتمدنا على المتغيرات الثلاث المستعملة سابقا في تقدير النموذج اللاخطي لإعداد نموذج يرصد حركية محددات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980- 2010. حيث لجأنا إلى تطبيق صيغة النمو الاقتصادي لـ Solow مع إضافة متغير رأس المال البشري، ثلاث متغيرات مستقلة تظهر بالجانب الأيمن لمعادلة الإنتاج النيوكلاسيكية هي: رأس المال المادي والبشري إضافة إلى العمالة.

أولا: تقدير نموذج النمو الاقتصادي على المدى الطويل

للتعبير عن رأس المال البشري استخدمنا عدد المتمدرسين الذين أتموا الطور الابتدائي بنجاح، تغطي البيانات المتاحة الفترة 1980- 2010.

1- توصيف المتغيرات وأسلوب التحليل المستخدم:

- **توصيف المتغيرات:**

تأتي الدراسة في سياق إظهار طبيعة الأثر الذي يتلقاه النمو الاقتصادي باعتباره المتغير التابع (Dependant) إعتمادا على ثلاثة متغيرات مفسرة (Regressors) هي رأس المال المادي، رأس المال البشري ومستويات العمالة.

استخدمنا مستويات كل من الناتج الداخلي الحقيقي Y، التراكم الر أسمالي K، قوة العمالة L، رأس المال البشري H مقاسا بعدد المتمدرسين الذين اجتازو الطور الابتدائي بنجاح، وحدات المتغيرات تم تقليص عدد أرقامها بالقسمة على مليون للتبسيط.

- **أسلوب التحليل المستخدم:**

طبيعة البيانات

-إختبار سكون السلاسل الزمنية

يلخص الجدول رقم (4-05) فيما يلي نتائج إختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار Augmented dickey Fuller.

الجدول رقم (4-05): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب طريقة ديكي– فولر الموسع

المتغيرات		النموذج	احصائية ADF	عدد فترات الابطاء Lags
		اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى Level		
الناتج الداخلي الخام	Y	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	2,503	2
رأس المال	K	حد ثابت واتجاه عام	4,148 -	3
العمالة	L	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	5,094	1
رأس المال البشري	H	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	1,831-	4

المتغيرات		النموذج	احصائية ADF	عدد فترات الابطاء Lags
		اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الأول First difference		
الناتج الداخلي الخام	Y	حد ثابت وبدون اتجاه	*2,853-	1
رأس المال المادي	K	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	0,514-	2
العمالة	L	بدون حد ثابت مع اتجاه عام	***7,373-	0
رأس المال البشري	H	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	0,129-	3

المتغيرات		النموذج	احصائية ADF	عدد فترات الابطاء Lags
		اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الثاني Second difference		
رأس المال البشري	H	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	***5,375-	2
رأس المال المادي	K	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	***3,209-	1

ملاحظة: تم تحديد طول الإبطاء وفقا لمعيار SIC، ويتراوح بين ابطاء 0 و12 كأقصى قيمة تم اتخاذها.

تشير*،**،*** إلى رفض فرضية العدم [عدم السكون] عند مستوى معنوية 10%، 5% و1% على التوالي.

يشير الجدول رقم (4-05) إلى نتائج إختبار ديكي–فولر الموسع لجذر الوحدة، حيث أن المتغيرات مستقرة عند رتب مختلف.

بالنظر إلى طبيعة البيانات لا يمكن الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى التي تستخدم بالنسبة للسلاسل الساكنة عند المستوى فقط I(0)، كما لا نستطيع تطبيق منهجية التكامل المشترك التي تشترط أن تكون السلاسل كلها متكاملة من نفس الرتبة أي I(1).

عملنا على معالجة البيانات باستخدام المعادلة الموضح صيغتها كما يلي:

$$F(X_t) = \ln(X_t) - 1{,}5 \times \ln(X_{t-1}) + 0{,}562 \times \ln(X_{t-2}) \ldots. \quad (153.)$$

للاشارة فقد قام بتطبيق هذه الصيغة باحثون منهم القرعان خلال 1996، الطلافحة خلال 2005، حميدات وغيره سنة 2011، بناءا على أعمال Sims سنة 1986 و Bruce سنة 2007، حيث تساعد

هذه المعادلة في جعل سلسلة البيانات الجديدة ساكنة عند المستوى، مما يسهل تطبيق طريقة المربعات الصغرى.

ثانيا: صياغة النموذج

قمنا بإدراج اتجاه عام (T) ضمن نموذج الانحدار الذاتي الذي وجدنا معادلة تكتب كما يلي:

$$Y = 0{,}88 \cdot K - 0{,}03 \cdot L + 0{,}06 \cdot H + 0{,}001 \cdot T + \varepsilon_t \ldots. \ (154.)$$

تؤكد نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 7 التي تحصلنا عليها [الملحق رقم (5)] النتائج السابقة حول غياب علاقة ذات معنوية بين كل من العمالة والنمو الاقتصادي من جهة، وبين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي من جهة ثانية.

أظهر اختبار Wald للمعاملات؛ أنها تختلف عن الصفر، حيث تم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على $C(2) \neq C(3) \neq C(4) \neq 0$.

Wald Test:
Equation: THE_OLS_MODEL

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	1073.132	(3, 25)	0.0000
Chi-square	3219.397	3	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	0.884053	0.018771
C(2)	-0.033032	0.084220
C(3)	0.065775	0.046454

Restrictions are linear in coefficients.

كما اتضح من خلال فحص Correlogram أن البواقي ساكنة عند المستوى، ولا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي [الملحق رقم (6)]، كما أثبت خلال اختبارLM-test أنه خالي من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي.

أثبت فحص الارتباط الخطي المتعدد عدم وجود مؤشر على ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (4-06): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)

	FH	FK	FL
FH	1.000000	-0.263248	-0.167237
FK	-0.263248	1.000000	0.318164
FL	-0.167237	0.318164	1.000000

كما أكد اختبار White أن النموذج خالي من مشكل عدم التجانس (Heteroskedasticity).

الجدول رقم (4-07): اختبار White لعدم التجانس (Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	2.108709	Prob. F(10,18)	0.0808
Obs*R-squared	15.64521	Prob. Chi-Square(10)	0.1102
Scaled explained SS	8.273733	Prob. Chi-Square(10)	0.6021

كما أن النموذج يتصف بالاستقرار، حيث أظهر إختبار Ramsey قبول الفرضية العدمية التي تشير إلى أن الوسط الحسابي للمتجه Z يساوي الصفر، مما يعني أن التقدير الخطي لعلاقة النمو الاقتصادي ببقية المتغيرات المستقلة سليم.

الجدول رقم (4-08): اختبار الاستقرار RESET لاستقرار النموذج (Stability test)

Ramsey RESET Test				
Equation: THE_OLS_MODEL				
Specification: FY FK FL FH @TREND				
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3				
	Value	df	Probability	
F-statistic	0.510417	(2, 23)	0.6069	
Likelihood ratio	1.259393	2	0.5328	
F-test summary:				

ثالثا: النتائج الأساسية من النموذج

يمكن تلخيص النتائج موضحة أعلاه في النقاط الآتية:

- رأس المال المادي له بالغ الأهمية ضمن نموذج النمو الاقتصادي الجزائري.
- على المدى الطويل لا يوجد أثر لعامل رأس المال البشري متمثلا في التعليم بالطور الابتدائي ولا لمستويات التشغيل على النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: صياغة نموذج لعلاقة النمو الاقتصادي بالفقر

لنتمكن من التنبؤ بحركية الفقر استنادا إلى مستوى الأداء الاقتصادي بالجزائر، اعتمدنا على برنامج E-views لتقدير نموذج محددات الفقر بالجزائر.

المطلب الأول: صياغة نموذج للفقر بالجزائر

اعتمدنا في صياغتنا لعلاقة النمو الاقتصادي بالفقر على متغير بديل، نظرا للنقص وعدم كفاية البيانات المتاحة عن الفقر واللامساواة.

أولا: البيانات ومنهج التحليل

استخدمنا ثلاثة متغيرات مستقلة في إعداد نموذج يصف ديناميكية الفقر بالجزائر، المتغير التابع يتمثل في مؤشر تقدير الفقر المقترح (P) تم احتسابه اعتمادا على بيانات اقتصادية–اجتماعية ذات صلة وثيقة بمفهوم الفقر البشري، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في كل من مؤشر النمو الاقتصادي ممثلا في معدل نمو الناتج الداخلي الخام (G)، مؤشر التنمية البشرية (H) مقاسا بمعدل اجتياز المتمدرسين المقيدين بالطور الابتدائي لجميع سنوات التعليم بهذا الطور، أخيرا معدل البطالة (U) [الملحق (7)].

1- اختبار السكون:

الجدول رقم (4-09): نتائج اختبار جذر الوحدة بأسلوب ديكي– فولر الموسع

المتغيرات		النموذج	احصائية t «ADF»	فترات الابطاء Lags
		اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى Level		
مؤشر الفقر	P	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-0.667	2
مؤشر النمو الاقتصادي	G	بحد ثابت وبدون اتجاه	-2.859*	1
مؤشر التنمية البشرية	H	بحد ثابت واتجاه عام	-2.877	1
مؤشر البطالة	U	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-0.589	2

الجدول رقم (4-09): نتائج اختبار جذر الوحدة بأسلوب ديكي– فولر الموسع (تابع)

المتغيرات		النموذج	احصائية t «ADF»	فترات الابطاء Lags
		اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الأول First difference		
مؤشر الفقر	P	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-3.289***	1
مؤشر النمو الاقتصادي	G	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-6.558***	0
مؤشر التنمية البشرية	H	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-7.390***	0
مؤشر البطالة	U	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-3.862***	1

ملاحظة: تم تحديد طول الإبطاء وفقا لمعيار SIC، ويتراوح بين ابطاء 0 و12 كأقصى قيمة تم اتخاذها.

تشير*،**،*** إلى رفض فرضية العدم [عدم السكون] عند مستوى معنوية 10%، 5% و1% على التوالي.

2- أسلوب النمذجة الملائم:

سنعتمد في نمذجة العلاقة بين المتغيرات على أسلوب متجه الانحدار الذاتي VAR، حيث أظهر إختبار جذر الوحدة أن سلسلة g ساكنة I(0) على خلاف بقية السلاسل (P,H,U).

للحصول على التقدير نحتاج إلى تحويل السلاسل غير الساكنة إلى I(0) أي إلى سلاسل ساكنة، يتمثل هذا التحويل ببساطة في أخذ الفرق الأول للمتغيرات غير الساكنة I(1).

- تحديد طول فترة الإبطاء (Lag length) الملائمة:

للحصول على حد خطأ لا يعاني من المشاكل القياسية المعروفة [الارتباط الذاتي "Autocorrelation"، اختلاف التباين "Heteroskedasticity"] اتبعنا الإجراء الأكثر شيوعا في اختيار طول فترة الابطاء المناسبة وهو تقدير نموذج VAR المتضمن لجميع المتغيرات في مستواها بأكبر عدد من فترات الإبطاء، مع معاينة قيم (AIC) و (SC) الحرجة في كل نموذج، زتشخيص الارتباط وعدم ثبات التباين وأثر ARCH والتوزيع الطبيعي للبواقي. نختار طول فترة الإبطاء الأمثل التي تخفض قيمة (AIC) و(SC)، مع التأكد من اجتيازها لجميع اختبارات التشخيص.

لتحديد فترات الإبطاء قمنا باستخدام إجراء VAR الذي يسمح بتدنئة كل من قيمتي (AIC) و(SC)، النتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-10): إختيار فترات الإبطاء المناسبة باستخدام نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(P) G D(U) D(H)
Exogenous variables: C T1 T2
Date: 09/18/14 Time: 06:08
Sample: 1980 2010
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-170.5524	NA	14.80718	14.04249	14.62315	14.20970
1	-142.2163	41.41422	6.028419	13.09356	14.44844	13.48372
2	-116.4331	29.74995	3.374851	12.34100	14.47009	12.95410
3	-102.4146	11.86178	5.984924	12.49343	15.39673	13.32947
4	-51.67134	27.32328*	1.068461*	9.820872*	13.49839*	10.87986*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

يوضح الجدول رقم (4-10) أن فترة الإبطاء المثلى هي أربعة (4)، حيث إخترنا من بين معياري Akaike وSchwarz.

أظهر إختبار السببية لغرانج أن الفقر يتأثر بالنمو الاقتصادي، وأن علاقة التأثير تسير في إتجاه واحد عند مستوى معنوية 10% [الملحق رقم (08)].

يتضمن الملحق رقم (09) مقدرات النموذج باستخدام برنامج Eviews 7، كما قمنا ببناء نظام لنتمكن من فحص مدى معنوية المقدرات اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى[الملحق رقم (10)]، ليتضح لنا مجموعة من النتائج نشير إليها فيما يلي:

– لا ينفي النموذج النتيجة الأساسية التي مفادها أن النمو الاقتصادي يؤدي دورا إيجابيا في الحد من إنتشار الفقر، حيث يظهر معامل النمو الاقتصادي بالإشارة السالبة الأمر الذي يعني أن زيادة هذا الأخير كمتغير مستقل تؤدي إلى إنخفاض في المتغير التابع المتمثل في الفرق الأول لمؤشر الفقر، هذا الأثر معنوي كما تدل عليه قيمة الاحتمال المرافقة للمعامل C(5)، كما لم تظهر حساسية مستويات الفقر للصدمات الخارجية كالتقلبات في أسعار البترول وأزمة الدين الخارجي خلال التسعينيات، حيث ظهر معامل المتغير الوهمي "T1" الذي يعكس هذا الأثر بقيمة موجبة غير معنوية عند 5%، في الوقت الذي ارتبطت فيه زيادة مؤشر الفقر بالتوسع في الإنفاق الحكومي من خلال برامج إنعاش ودعم النمو الاقتصادي، والمعبر عنها بالمعامل C(19) المعنوي عند مستوى 10% بقيمة سالبة، مفادها أن زيادة الانفاق الحكومي له أثر طيب "عكسي" يعمل على تقليص معدلات الفقر.

ويبدو أن عدم ظهور علاقة بين الصدمات الخارجية والفقر هو مرور أثرها عبر قناة الطلب المحلي من خلال تقويض دور الإنفاق الحكومي على البرامج ذات الطابع الاجتماعي.

– يتأثر النمو الاقتصادي طردا بمعدلات الفقر، حيث يؤدي ارتفاع معدل الفقر بنقطة واحدة إلى ارتفاع يقارب العشر نقاط عند درجة معنوية 10%، ربما يفسر ذلك بكون معدلات النمو السريع ترتبط بارتفاع مستوى اللاعدالة في توزيع الدخل مما يؤثر صعودا على مستوى الفقر.

– أظهر النموذج أن الفقر كمتغير مستقل "أي تفسيري" ذو علاقة عكسية مع متغير النمو الاقتصادي كمتغير تابع "أي مفسَّر"، وتحتاج السياسات الاقتصادية إلى الحفاظ على استقرار معدلات النمو الاقتصادي عند 1% لتحقق إزاحة في فارق معدل الفقر قدرها 0,4% سنويا.

– على خلاف ما أثبته إختبار السببية لغرانجر بخصوص التشغيل والنمو الاقتصادي، والذي نص على أن علاقة التأثير تسير في اتجاه واحد من التشغيل إلى النمو الاقتصادي، أظهر النموذج أن تغيرات البطالة ترتبط عكسيا مع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تؤدي الزيادة بنقطة واحدة في معدلات النمو الاقتصادي إلى تقليص التغير في معدل البطالة D(U) بمعدل 0,64% بعد مرور سنة واحدة.

– النمو الاقتصادي كمتغير تابع لا يتأثر بباقي المتغيرات المستقلة والتي تعبر عن البطالة، مستوى رأس المال البشري باستثناء الفقر، وهو ما يعكس غياب استقلالية النمو الاقتصادي عن مستوى التشغيل، لكن ذلك لا يعني استقلالية مستويات التشغيل عن مستوى الأداء الاقتصادي ضمن هذا النموذج.

– أظهر النموذج أن البطالة ارتبطت عكسيا ببرامج الانعاش الاقتصادي، حيث ظهر معامل C(57) سالبا عند درجة معنوية 1%، مما يعني أن برامج الانفاق الحكومي قد أدت إلى تراجع مؤشر البطالة إضافة إلى إنعكاسها الطيب على الفقر.

– يرتبط التغير في معدل رأس المال البشري طرديا بالتغير المؤخر بسنة واحدة وعكسيا بالتغير المؤخر بسنتين، حيث الأثر الصافي للسنة "ن-1" للتغير بمعدل 1% في رأس المال البشري هو تغير طردي قدره 1,5% في معدل الفقر، ربما يفسر ذلك بضعف العائد على التعليم بالجزائر، أوضعف مساهمة العامل البشري في الإقلال من الفقر.

– ترتبط التغيرات في معدلات البطالة بعلاقة صافية عكسية مع معدلات رأس المال الشري، حيث بعد مرور سنتين؛ سيؤدي التغير بنقطة واحدة في معدلات البطالة عن السنة "ن-1" إلى تغير عكسي قدره 3/2 من النقطة في معدلات رأس المال البشري، بمعنى أن زيادة التوظف تساهم في رفع رأس المال البشري والمعبر عنه بمعدلات إنهاء الدراسة.

– يكشف النموذج الموضح بنظام VAR، على عدم ظهور أثر للصدمات الخارجية [الأزمات النفطية، أزمة الدين الخارجي والأزمات المالية] على النمو الاقتصادي، البطالة ومستويات الفقر البشري [الملحق رقم (10)].

المطلب الثاني: استخدام النموذج للتنبؤ

استخدمنا النموذج الذي توصلنا إليه لتقدير أثر النمو الاقتصادي المتوقع على الفقر عن الفترة 2011-2025، حيث أخذنا بالتقدير الحركي الذي يمتاز بالقدرة على إعطاء تقديرات عن أكثر من فترة زمنية مقارنة بالتحليل الستاتيكي الذي يتيح التنبؤ عن فترة واحدة فقط.

يتطلب تقدير الفقر عن طريق التنبؤ إعطاء قيم افتراضية للمتغيرات للحصول على مخرجات النموذج، حيث عادة ما تؤسس هذه القيم على مفهوم سيناريوهات تنطوي إما على نظرة تفاؤلية أوعلى نظرة تشاؤمية، وهذا ما اعتمدناه في تقديرنا لحركة متغيرتي النمو الاقتصادي والفقر، حيث يقوم البرنامج بتقدير المخرجات المتمثلة في اعتمادا على مدخلات السيناريو الذي تعتبر قيمه الافتراضية بمثابة تقديرات مثبتة أوفعلية.

استعنا بطريقة المربعات الصغرى لتحديد قيم مدخلات النموذج من خلال رصد تطور متغيرات الدراسة مع الزمن، حيث قمنا بتصحيح معادلات التقدير التي أظهرت أنها تعاني ارتباط ذاتي للبواقي بعد تحديده بواسطة الاختبار المناسب Serial correlation LM test، مع تصحيح القيم الشاذة أوغير الممكنة مثل نسبة تفوق 100% لمستويات إنهاء التعليم الابتدائي المستعملة للإنابة عن متغير رأس المال البشري.

أظهر فحص النموذج صعوبة في التنبؤ بمعدلات النمو الاقتصادي بالجزائر نتيجة إتصافها بالتذبذب الشديد، وهذا راجع للاختلالات الهيكلية واعتماده الكبير على صادرات النفط، على خلاف بقية المتغيرات، حيث يوضح التقارب والتطابق قدرة مقبولة في تقدير رأس المال البشري، وقدرة متوسطة في تقدير كل من البطالة والفقر [الملحق رقم (11)].

لايجاد التوقعات في حدود آفاق سنة 2025 تم اختيار سيناريوهين لاستشراف ظاهرة الفقر المعبر عنها بالفقر البشري.

السيناريو المتفائل:

تبنينا ضمن النظرة المتفائلة فكرة استقرار مستويات الفقر عند مستويات مقاربة للتي تم تحقيقها خلال العشرية المنصرمة أي 2000-2010، كما اشتملت النظرة التفاؤلية على الاحتفاظ بمعدلات النمو الاقتصادي عن نفس الفترة، مع الإبقاء على التقديرات المتحصل عليها بطريقة المربعات الصغرى بالنسبة للمتغيرين الباقيين، في ظل فرضية عدم تطبيق برامج التوسع في الانفاق أوحدوث صدمات مالية و/أو أزمات اقتصادية خلال الفترة المراد إعداد تنبؤات عنها.

أظهرت النتائج أن مخرجات النموذج في تباعد عن القيم الفعلية المدخلة بالنسبة لثلاثة من أصل أربعة متغيرات داخلية، فقد تجاوزت افتراضات نسب مؤشر الفقر البشري المستويات المقدرة كمخرجات أعتمادا على النموذج، ينطبق هذا السلوك على مؤشر البطالة ورأس المال البشرب، مما يوحي أن التقديرات لا تتوافق مع القيم الفعلية ضمن السيناريو المتفائل [الملحق رقم (12)].

السيناريو المتشائم:

يعتمد السيناريو المتشائم على فكرة تفاقم مستويات الفقر عبر الزمن، حيث يحتمل أن تصل مستويات الفقر خلال سنة 2023 إلى معدلات للفقر تقارب تلك السائدة مع بداية فترات الإصلاح الاقتصادي بالتحديد خلال سنة 1992.

اعتمدنا على ادخال القيم يدويا ضمن السيناريو المتشائم باعتبار أن الفقر أظهر حساسية لمعدلات النمو الاقتصادي والبطالة فقد افترضنا تباطؤ لمعدلات النمو وارتفاعا لمعدلات البطالة، بناءا على

تقديرات النموذج اتضح أن السيناريو المتشائم يتضمن معدلات فقر وبطالة أقل من المعدلات المخرج اعتمادا على حل النموذج، على خلاف رأس المال البشري الذ قدر بأكثر من قيمه المتوقعة حسب النموذج [الملحق رقم (13)].

المطلب الثالث: النتائج الأساسية للدراسة

لنستطيع الربط بين محددات النمو الاقتصادي والفقر قمنا بتحليل محددات النمو الاقتصادي كخطوة أولى، حيث توصلنا إلى نتيجة في غاية الأهمية وهي ارتباط النمو الاقتصادي برأس المال أكثر من ارتباطه بالعمالة، نظرا لاعتماد النشاطات الإنتاجية داخل المؤسسات على تكثيف رأس المال بدل تشغيل اليد العاملة. هذا ما أدى إلى تبني مشروع الإنعاش الاقتصادي من خلال زيادة النفقات الاستثمارية على المشاريع التي تعمل على امتصاص البطالة، على رأسها الأشغال العمومية وقطاع الفلاحة.

لقد أظهر تحليل الأرقام عن مؤشرات الأداء خلال وبعد فترة الإنعاش الاقتصادي أن الهدف الرئيسي والمتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي لا يزال بعيد المنال، بحكم أن النمو الاقتصادي لا يزال يرتبط بعنصر رأس المال أكثر من ارتباطه بالعمل، ومعروف أن رأس المال يتأتى من الريع البترولي على شكل ايرادات إما ضريبية على مستوى الموازنة الداخلية، أوايرادات العملة الصعبة من خلال الصادرات النفطية.

من خلال تحليل علاقة النمو الاقتصادي بالفقر بالجزائر خلال الفترة 1980-2010 توصلنا إلى النتائج التالية:

يوجد أثر معنوي للنمو الاقتصادي على الفقر بالجزائر، غير أن هناك حاجة ملحة للعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع مصادر التمويل، أي إضافة عناصر جديدة للعنصر الأساسي المتمثل في الريع البترولي، وهو ما تبنته الحكومة مؤخرا من خلال برنامج التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال تنمية الموارد البشرية ضمن البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014.

يمكن دعم دور النمو الاقتصادي في الإقلال من الفقر من خلال تنمية الموارد البشرية، حيث يتوجب التركيز على المشاريع التنموية القاعدية من تمويل للهياكل التربوية والتعليمية والتكوينية، وكذا إعداد برامج تأهيل وتعليم اليد العاملة، وكمرحلة أولى قد يفيد النموذج الذي يعتمد على التأهيل في البداية لينتقل فيما بعد إلى زيادة نوعية التعليم..

في حال استمرار التراجع في مؤشر رأس المال البشري لغاية 2015 سيحدث تفاقم لمستويات الفقر ابتداء من السنة الموالية، يليه تباطؤ شديد في الاداء الاقتصادي بحلول سنة 2017.

بيد أن أثر التغيرات في كل من رأس المال البشري "h" والفقر "p" لم يظهر بوضوح على مستويات البطالة، نظرا لارتباط مستويات التشغيل في الجزائر بمعطيات سياسات الانفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث تعد البطالة ذات طبيعة هيكلية تتأثر أساسا بمدى قدرة الحكومة على توفير الموارد المالية لدعم مشاريع عمومية تعمل على امتصاص اليد العاملة غير الموظفة، خاصة بقطاعات الأشغال: كالبناء، الأشغال الكبرى للمواصلات والنقل، الخدمات...الخ.

ويرجح أن ترتفع مستويات الفقر في المستقبل القريب في حال لم يتم تبني سياسات هيكلية لإيجاد بديل عن التمويل من خلال الإيرادات العمومية، حيث يجب تنويع مصادر التمويل وخلق مشاريع إنتاجية قادرة على استيعاب القوى العاملة المؤهلة.

خلاصة الفصل:

أظهر التحليل اعتمادا على منهج النمو المحابي للفقراء باستخدام مؤشر Son أن النمو كان محابي للفقراء نسبيا مقارنة مع عينة الدول العربية المختارة التي تراوح النمو فيها ما بين إمتيازه بأثر النوازل أوعمله لصالح الأغنياء خلال فترات الدراسة.

إلا أننا لم نحصل على أثر واضح للتشغيل على مستويات الأداء بنموذج محددات النمو الاقتصادي، ربما يفسر ذلك بإنحرافات القياس الناتجة عن التعديل التي قمنا بها على البيانات المستخدمة لجعلها صالحة لأسلوب النمذجة الذي اعتمدناه، أوأسباب أخرى تتعلق بطبيعة البيانات.

بينما توصلنا من خلال الدراسة القياسية بنموذج علاقة النمو بالفقر، إلى نتيجة تتعلق بكون إنعكاس النمو الاقتصادي إيجابيا على مستويات الفقر البشري بالجزائر، وهو مبرر أيضا بإختبار السببية مما يؤكد إستفادة الفقراء من ثمار النمو الاقتصادي خاصة في حال معدلات النمو المستقرة.
على خلاف ذلك إتضح أن غياب الارتباط العكسي بين الفقر والنمو الاقتصادي، مما يعني أن النمو الاقتصادي في الجزائر مستقل عن الفقر أي لا يتأثر به.

علاقة غير نمطية أظهرها النموذج وهي تتعلق بالارتباط العكسي بين الفقر ومعدلات البطالة، بمعنى أن مزيد من التشغيل يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر الفقر بدل أن يعمل على تخفيضه، التفسير المحتمل لذلك هو أن التوظيف في القطاع العمومي يساهم في خلق بطالة مقنعة.

خاتمة

خاتمة

توصلنا من خلال الدراسة النظرية إلى أن الجدل حول مدى كفاية النمو الاقتصادي للحد من الفقر يجد إجابة له بعد تحليل طبيعة هذا النمو (مستدام، ظرفي...) إضافة إلى مقدرة فئات المجتمع على تقاسم ثماره بشكل أكثر عدالة.

يتطلب ضمان نمو مستدام تسخير كافة الموارد خاصة البشرية منها، ولن يتأتى ذلك إلا بالاستثمار المتأني في جميع أنواع الموارد البشرية، في حين يتطلب الحد من التفاوت في توزيع المداخيل الرقي بالدور الفاعل للسياسات العمومية التوزيعية، التي تعمل على ضمان خلق تكافؤ في الفرص الاستثمارية والاستهلاكية من خلال مزيد من التمكين لشرائح المجتمع المستضعفة.

تتجلى العديد من فرص الحد من إتساع حجم ظاهرة الفقر بالجزائر من خلال النمو الاقتصادي، أهمها المزيد من التوظيف في القطاعات المنتجة على رأسها القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات النسيجية، العمل على تنويع الإقتصاد الجزائري إضافة إلى السعي لتحقيق الأمن الغذائي كل ذلك في إطار الحد من مستويات الفقر الهيكلي الذي يميز الاقتصاد الجزائري.

قبل أن نباشر بتحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر قمنا بصياغة نموذج يتضمن عوامل النمو الاقتصادي، حيث وجدنا أن التراكم في رأس المال أوالإستثمار يعد المحرك والمحدد الرئيسي للنمو خلال الفترة الراهنة للاقتصاد الجزائري، مما يؤهله للتحكم في مستويات الفقر في حال التوصل إلى علاقة تأثير بين كل من متغير النمو والفقر.

خرجنا بنتيجة ثانوية مفادها أن الزيادة في قوى العمالة بالجزائر تفسر النمو الاقتصادي أي أن هناك علاقة مسبب "التشغيل" وأثر "النمو الاقتصادي"، لكن ارتباط مستوى التشغيل كمتغير مستقل "أي مسبب" لم يظهر معنويا ضمن نموذج، نتيجة الاختلالات والهشاشة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، على خلاف ذلك أظهرت التقديرات أن النمو كمتغير مستقل يستطيع تفسير البطالة "متغير تابع"، حيث يؤدي ارتفاع النمو الاقتصادي بمعدل 1% خلال السنة إلى تراجع يظاهي 1,65% في المتوسط من التغير في معدل البطالة، بعبارة أخرى سيزداد معدل التوظيف بنقطة وثلثي النقطة عن كل زيادة قدرها 1% في معدل النمو الاقتصادي.

أظهر النموذج القياسي ارتباطا عكسيا بين البطالة والفقر، مما يجعل التركيز على التقليل من مستويات البطالة للحد من الفقراء في الوقت الراهن سياسة غير مجدية، بالنظر إلى طبيعة التشغيل القائم على مبدأ خلق البطالة المقنعة، وهو ما ينعكس في النهاية سلبا على القدرة الشرائية للمواطن عن طريق التضخم بالطالب.

يعكس كل ذلك ضرورة أن تنصب الجهود المستقبلية للتعديل الهيكلي على قطاعات الشغل من خلال سياسات التدريب والتأهيل، للعمل على الإقلال من الارتباط المباشر بالدور الذي يؤديه رأس المال المادي وإحلاله برأس المال البشري على المدى الطويل؛ من خلال مزيد من الاستثمار في مجال مهم هو التدريب، التعليم، إضافة إلى البحث والتطوير للحصول على عمالة ماهرة في قطاعات الإنتاج، وترقية المنتجات لاعطائها قدرة على المنافسة مما يشكل حافزا لنمو قطاع التصدير من خلال إيجاد منافذ لتصريف السلع والخدمات الوطنية على مستوى الأسواق الخارجية. لا يقف الامر عند هذا الحد بل يجب أن يتعداه إلى الاضطلاع بكيفية تسخير مخرجات الاستثمار في التدريب والتعليم أي رأس المال البشري لأغراض تحسين مستوى الأداء الاقتصادي أي وضع آلية تربط بين قدرة التصريف لدى المؤسسات بمخرجات المؤسسات الكفيلة بتأهيل اليد العاملة.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر التي وجدنا أنها مبررة باختبار السببية لغرانج، حيث اتضح جليا أن معدلات زيادة الناتج الداخلي الخام سبب للفقر بالجزائر، كما أوجدنا من خلال النموذج إرتباطا عكسيا بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والفقر كمتغير تابع.

بالمقابل أظهر النموذج أن مستوى التشغيل في الأجل القصير ذو علاقة طردية مع مستويات الفقر البشري، يمكن تفسير ذلك ببساطة بلغز الوظيفة المفقرة أي الوظيفة التي لا تخرج الأفراد من بؤرة الفقراء من ناحية الإمكانات أوالقدرات البشرية بل وفي نفس الوقت تقوض قدرة وإمكانات أفراد جدد.

كما أن مستوى الفقر ورغم عدم ارتباطه ضمن النموذج بالأزمات الخارجية كالتقلبات المفاجئة النزولية في أسعار خام البترول أوالغاز، أوأزمات الدين، إلا أن ذلك لا يعني أنها عديمة التأثير فيمكن أن يمتد أثرها عن طريق الضغط على قدرة الحكومة المالية في تمويل برامج الإقلال من الفقر أوالتحويلات لصالح الفقراء، ويتأتى ذلك عبر قنوات نقل الصدمات الخارجية المعروفة والمتمثلة في فائض الموازنة العمومية وفائض الميزان التجاري الذي يدعم قيمة العملة المحلية...

أظهر النموذج عدم تأثر النمو الاقتصادي برأس المال البشري والبطالة، إضافة إلى عدم حساسيته للصدمات والأزمات الاقتصادية.

أهم نتيجة توصلنا إليها هي أن الفقر والبطالة –كمتغيرين مستقلين– يرتبطان معنويا برأس المال البشري، وأن فائدة مشاريع الإنفاق على برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي قد حققت هدفين من الأهداف المرسومة، حيث ساهمت في تقليص البطالة من جهة وتقليص معدلات الفقر من جهة

ثانية. وباعتبار مستويات الفقر مستقلة عن مستويات البطالة كان من المستحسن أن يتم التركيز على زيادة حجم الإنتاج بدل التركيز على تقليص البطالة، حيث لم تنعكس ثمار النمو الاقتصادي والإقلال من مستويات البطالة على معدلات الفقر البشري، ربما يرجع ذلك إلى ارتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخل خاصة في مراحل النمو المتسارع، أو إلى تأثير مستوياات التضخم على القدرة الشرائية.

بناء على معطيات النموذج حاولنا التنبؤ بالاعتماد على مدخلات سيناريوهين، حيث أظهر السيناريو المتفائل أن معدلات الفقر المقدرة بالنموذج تفوق القيم الافتراضية الموضوعة، يوحي ذلك بأن مزيدا العناية يجب أن تنصب على معالجة الفقر النسبي حيث تقف الهوة بين الفقراء والأغنياء حائلا دون مساعي الحكومة والحد من مستويات الفقر المتفاقمة أكثر فأكثر مع مرور الزمن.

نتيجة كل ما سبق ذكره نشير إلى أن الحد من الفقر بالجزائر يبقى رهين عاملين أساسيين: أولهما التوجهات الجديدة ضمن نموذج نمو يعتمد على خيار استراتيجي يتمثل في اقتصاد المعرفة، لما سيحدثه على مستوى آلية الإنتاج والتقدم نحو تحقيق تنمية بشرية، أما الثاني فيتمثل في السرعة في تبني إصلاحات هيكلية للإقلال من مستويات التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد داخل المجتمع سعيا للحد من تفشي ظاهرة الفقر، تجنبا لانعكاساتها في المستقبل القريب على الاستقرار الاقتصادي والسياسي، كما ينبغي العمل في ظل التوجه الاستراتيجي الأول على إعادة النظر في قواعد ومناهج التعليم سواء في مجال التربية أوالتكوين أوغيرهما، حتى نأخذ بنص نموذج النمو الحديث التي ترتكز أساسا على فكرة أن النمو لا يتأتى عن عوامل مادية فقط بل وعن عوامل معنوية غير ملموسة تتمثل أساسا في عاملي التقدم التقني ورأس المال البشري. كما نشير إلى أن مسألة الفقر النسبي التي لم نتعمق فيها تعد جوهرية وذات أهمية كبيرة باعتبارها المكمن الرئيسي وراء عدم ظهور أثير واضح بين كل من متغيري النمو الاقتصادي والفقر.

المراجع

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عَمان، الطبعة الثالثة، 2003.

2- إبراهيم عيسى، **مشكلات اقتصادية وسياسية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

3- إبراهيم وطفي، **حرب الشمال على شعوب الجنوب: مقالات سياسية**، الناشر: إبراهيم وطفي، طرطوس- سوريا، الطبعة الأولى، 1996.

4- إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة-الجزائر، (بدون سنة نشر).

5- باسم علي خريسات، **العولمة والتحدي الثقافي**، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.

6- جان كاميد، **النمو الاقتصادي**، المنشورات العربية، 1972.

7- جمال أبو شنب، **قضايا السياسة والمجتمع في العالم الثالث: دراسة في واقع المجتمع المصري**،دار المعرفة الجامعية،السويس، الطبعة الأولى، 2004.

8- حسين إبراهيم توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1999.

9- حسين حسنين، **إدارة الجودة الشاملة**، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، 1998.

10- خالد قاسم، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، مركز الكتاب الأردني، عمان، الطبعة الأولى، 1987.

11- خشيم مصطفى عبد الله، **موسوعة علم السياسة**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 1994.

12- خليفة عبد الرحمن، **أيديولوجية الصراع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1991.

13- دبلة عبد العالي، **الدولة: رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

14- رؤوف حامد، **دراسات في تطور الرأسمالية**، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1978.

15- سارة فايزه، **دراسات في الإسلام السياسي**، دار مشرق– مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1994.

16- ستالين يوسف، **أسس اللينينية**، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، (بدون سنة نشر).

17- سمير حمادنة، **السياسات التنموية: مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية**، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1990.

18- صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية: الإسهامات الكلاسيكية 1720–1980**، المكتبة الأكاديمية، 1997.

19- طارق السيد، **علم اجتماع التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

20- طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية: من الحداثة إلى العولمة**، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2009.

21- عاصم الدسوقي، **دراسات في التاريخ الاقتصادي**، دار الكتاب، القاهرة، 1981.

22- عبد الباسط وفا، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي نظريات النمو الذاتي: دراسة تحليلية نقدية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

23- عبد الرحمان بن سعد آل سعود، **مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990.

24- عبد الرحمن حمدي، عبد الحميد محمد، **نظرية التنمية السياسية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

25- عبد الهادي محمد والي، **التنمية: مدخل لدراسة المفهومات الأساسية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991.

26- عدنان عباس علي، **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، بنغازي: جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، 1990.

27- عصام الخفاجي، **الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية**، دار إبن خلدون، بيروت، 1979.

28- علي الصاوي، **مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة**، مكتبة نهضة الشرق للنشر، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1995.

29- علي خاطر شطناوي، **قانون الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، 2002.

30- علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث "سلسلة الجغرافيا البشرية الاقتصادية الإجتماعية والسياسية"**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.

31- غالي عودة، **روح الرأسمالية الديمقراطية**، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، 1989.

32- غربال شفيق، **الموسوعة العربية الميسرة**، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1995.

33- فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، الرياض– المملكة السعودية العربية، الطبعة الأولى، 1985.

34- كامل كاظم بشير الكناني، **الحيز وأقطاب النمو**، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

35- كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1985.

36- محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم، الجزائر، 2004.

37- محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.

38- محمد صابر، **الفقر والبيئة : الحد من دوامة الفقر**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991.

39- محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

40- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

41- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

42- محمد عرب صاصيلا، **علم الاجتماع السياسي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

43- محمد محمد علي، **أصول الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1980.

44- محي محمد مسعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

45- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

46- مسعد نيفين عبد المنعم، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1988.

47- مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا. التحديات ...الآمال، **حالة البيئة في العالم (1976-1996)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1992.

48- نادر إدريس التل، **محددات النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 1998.

49- هادي رياض عزيز، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 1989.

50- هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي – طروحات فكرية وحالات دراسية –**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

51- وميض نظمي، **علم الاجتماع السياسي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى،1980.

52- يحيى غني النجار، **قياس النمو الاقتصادي**، الموصل: دار الكتب، 1989.

البحوث:

1- إبراهيم العيسوي، "الفقر والفقراء في مصر، الوقائع والتشخيص والعلاج"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد: 13، 1998.

2- أثيل عبد الجبار الجومرد، التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل في الأردن، مجلة دراسات، المجلد: 21، العدد: 2، 1994.

3- أحمد زايد، عولمة الحداثة: تفكيك الثقافات الوطنية، **مجلة عالم الفكر**، المجلد: 32، العدد:1، 2003.

4- أحمد محفوظ بيه، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 295، 2003.

5- أمين جلال، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 234، 1998.

6- جلال معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد: 1، 1983.

7- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، العدد: 257، 2000.

8- رجم نصيب، ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية الاقتصادية، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة تلمسان، العدد:02، 2003.

9- سليمان القدسي، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد:04، العدد: 2، 2002.

10- سمر الشيشكلي، من الحداثة إلى العولمة، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، الطبعة الأولى، العدد: 310، 2004.

11- سهير مرسي، تفاعل الفقر والكوارث الطبيعية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 326، 2006.

12- سيار الجميل، العولمة: اختراق الغرب للقوميات الأسيوية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 217 و218، 1997.

13- شوقي جلال، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد: 303، 2004.

14- علي عبد القادر علي، استعراض وقائع المؤتمر السنوي 15 لمنتدى البحوث الاقتصادية حول الإنصاف والتنمية الاقتصادية والمنعقد بالقاهرة أيام:23-2008/11/25، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد:11، العدد:01.

15- علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، **جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد: 82، السنة :08، 2009.

16- علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية: هل ينمو متوسط دخل الفقراء بنفس معدل نمو متوسط الدخل؟، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد: 6، العدد: 1، 2003.

17- علي عبد القادر علي، عادل عبد العظيم ابراهيم، ملخص وقائع ورشة العمل الإقليمية حول: السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد: 8، العدد: 1، 2005.

18- علي عبد القادر علي، مراجعة لكتاب تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية غير الاقصائية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد: 11، العدد: 02.

19- فريد كورتل، "لفقر: مسبباته؛ آثاره وسبل الحد منه؛ حالة الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة تلمسان، العدد: 02، 2003.

20- قاسم محمد الحموري، عهود عبد الحفيظ علي خصاونة، الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي "1972-1996"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد: 17، العدد: 1، 2001.

21- كمال حطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، **مجلة دراسات**، جامعة اليرموك–الأردن، المجلد :21، العدد:2، 1994.

22- ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على الاقتصاد غير النفطي، **مجلة العلوم الإدارية**، المجلد: 18، العدد: 2، 2011.

الأوراق البحثية:

1- عيسى نجيب، الفقر في الوطن العربي، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، الأمم المتحدة – نيويورك، 1992.

2- محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **سلسلة دراسات مكافحة الفقر**، العدد: 3، الأمم المتحدة – نيويورك، 1996.

3- ممدوح عوض الخطيب، **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي**، 2011.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- ابراهيم مراد مصطفى الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختارة مع إشارة خاصة للأردن، أطروحة دكتوراه في اختصاص علم الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2001.

2- أحمد ماجد قويطين العزام، أثر العوامل السياسية على مشكلة الفقر، رسالة ماجستير في اختصاص العلوم السياسية/الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، الأردن، 2004.

الملتقيات والمؤتمرات:

1- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، **تطورات نظريات النمو الاقتصادي**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، فاس–المغرب، يومي 11-12 ماي 2007.

2- بوخاري محمد، **قياس فعالية مكافحة الفقر البشري**، الملتقى الدولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والاسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، أيام 29، 30 و31 ماي، 2007.

3- رابح كشاد، **إشكالية محاربة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، الملتقى الدولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والاسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، أيام 29، 30 و31 ماي، 2007.

4- ناصر مراد، **تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**، الملتقى الدولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والاسلام، جامعة سعد دحلب البليدة أيام 29، 30 و31 ماي، 2007.

5- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، قصر الأمم–نادي الصنوبر، الجزائر، أيام 30/28 أكتوبر 2000.

التقارير:

1- البنك العالمي، **التقرير السنوي**، 1989.

2- البنك العالمي، **تقرير التنمية في العالم**، 2005.

3- البنك العالمي، **تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية غير الإقصائية**، اللجنة الدولية حول النمو والتنمية، واشنطن، 2008.

4- صندوق النقد الدولي، **التقرير القطري رقم: 12/271 حول المملكة العربية السعودية**، واشنطن، 2012.

5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي**، الدورة العادية الثانية عشر، الجزائر، 1998.

6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الجزائر، 2001.

7- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004**، الجزائر، 2005.

8- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000**، الجزائر، 2001.

9- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة**، الجزائر، 2001.

10- مركز الخليج للأبحاث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.

11- معهد الموارد العالمية، **موارد العالم** 1992-1993، 1993.

12- وزارة التشغيل والتضامن، **معطيات حول التشغيل والبطالة في الجزائر**، 2010.

13- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، **برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014**، الجزائر، 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

1- Agnès Benassy-Quéré, Bénoit Coeuré, Pierre Jacquet, Jean Pisani – Ferry, **Politique Economique**, 1ière édition, Université de Paris, 2004.

2- Amable .B, Guellec .D, **Les Théories de la Croissance Endogène**, Ed revue d'économie politique, France, 1992.

3- Andrew Webster, **Introduction to the Sociology of Development**, Macmillan Press, London, 1984.

4- Daron Acemoglu, **Introduction to Modern Economic Growth**, London: Princeton University Press, 2008.

5- David Sanders, **Pattern of Political Instability**, the Macmillan Press, London, 1981.

6- Dominique Guellec, **Croissance Endogène : Les Principaux Mécanismes, dans : développements récents de la macro-économique,** Economie et prévision, 1992.

7- Dominique Guellec, Pierre Ralle, **Les Nouvelles Théories de la Croissance**, Editions la Découverte, Paris, 1995.

8- Douglas Greenwald, **Encyclopédie Economique**, Economica, Paris, 1984.

9- Elsa Assidon, **Les Theories Economiques du Développement**, Edition la Découverte, Paris, 1992.

10- Fabrice Mazerolle, **La Croissance Economique**, Edition Sciences internationales et McGrow-Hill Book, Europe, 1996.

11- Fredrique Cerisier, Fabien Postel-Vinay, "Endogenous Growth and the Labor Market," in: Encaoua et al. (eds.), **The Economics and Econometrics of Innovation**, Clawer Academic Publishers, The Netherlands, 2000.

12- Gary, S.Fields, **«Poverty, inequality, and development»**, New York, USA, 1985.

13- Jacques Brasseul, **Introduction à l'Economie du Développement**, 3ème édition, Armand colin, paris, 2008.

14- Jean Luc Gaffard, **Croissance et fluctuations économiques**, Ed Montchrestien, Paris, 1997.

15- Jonathan Haughton, Shahidur R. Khandker, Handbook on poverty and inequality, The World Bank, USA, 2009.

16- Lipset Seymour Martin, **Political Man "The Social Bases of Politics"**, Heinemann Great Britain. 1983.

17- Louis Lagnas, **La Croissance Economique**, Paris, 1980.

18- Paul W.Barkley, David W.Seckler, **Economic Growth and Environmental decay: the solution becomes the problem**, the Harbrace Series in Business and Economics, USA, 1972.

19- Philippe Darreau, **Croissance et Politique Economique**, édition De Boeck Université, Bruxelles-Belgique, 1ère édition, 2003.

20- Richard Grabowski, Michael P. Shields, **Development Economics**, Cambridge, Massachusetts: Black Well Business, USA, 1996.

21- Richard Lecomber**, Economic Growth Versus the Environment**, Macmillan studies in economics, 1st Edition, 1975.

22- Robert Solow, **Théorie de la Croissance Economique**, Librairie Armand Colin, Paris, 1972.

23- Shrivastava O.S, **Economics of growth development and planning**, Vikas Publishing House PVT Ltd, New Delhi, India, 1996.

24- Simon Kuznets**, Croissance et Structure Economique**, Calman Lévy, paris, 1972.

25- Simon Kuznets, **Growth population, and income distribution: selected essays**, w.w.Norton and Company, N-Y, USA, 1st edition, 1979.

26- Thorvaldur Gylfason, **Principles of Economic Growth**, Oxford University Press, New York, USA, 1999.

27- W.J Baumol, A.S Blinder, **Principes et Politiques Macro-Economique,** Éditions étude vivantes, Montréal, 1990.

28- W.J Baumol, Blackman S.A, Wolf E, **Productivity and American Leadership: The Long View**, MIT Edition, USA, 1989.

29- Walter Eltis, **The Classical Theory of Economic Growth**, London: Macmillan press, 1984.

30- Zvi Griliches, "**R & D and productivity, Handbook of the economics of innovation and technical change"**, Basil Blackwell, Oxford, 1995.

البحوث:

1- Alesina .A, Rodrick .D, Distributive Policies and Economic Growth, **Quarterly Journal of Economics**, Vol. 109, N°. 2, 1994.

2- Arulampalam W., Gregg P., Gregory .M, "Unemployment Scarring", **The Economic Journal**,Vol.111, N°. 475, 2001.

3- Catherine Pattillo, Sanjeev Gupta, Kevin Carey, Douleurs de Croissance : Afrique : La Croissance Repart Enfin, mais Comment Accelerer et Soutenir la Cadence pour Reduire la Pauvrete?, **Finance et Développement**, Vol. 43, N°. 1, 2006.

4- Danny Leipziger, Roberto Zagha, Sortir de l'Ornière : Les Diagnostics de Croissance à la Banque Mondiale, **Finance et Développement**, Vol. 43, N°. 1, 2006.

5- Gavin Wright, Resource Depletion and Economic Sustainability in Malaysia, **Environment and Development Economics**, 1997, Vol. 2, N°. 1.

6- Gene M. Grossman, Elhanan Helpman, Endogenous Innovation in the Theory of Growth, **Journal of Economic Perspectives**, Vol. 8, 1994.

7- Goldin C., Katz L., The Origins of Technology-Skill Complementarity, **Quarterly Journal of Economics**, Vol. 113, 1998.

8- Hirofumi Uzawa, Technical change and the aggregate Model of Economic growth. **International Economic Review**, Vol. 6, 1965.

9- Hyun Hwa Son, A Note on Pro-poor Growth, **Economics Letters**, Vol. 82, 2004.

10- Kapteyn .A, Kooreman .P, Willemse .R, Some Methodological Issues in the Implementation of Subjective Poverty Definitions, **Journal of Human Resources**, Vol. 23, N°. 2, 1988.

11- Martin Lipset Seymour, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", **American Political Science Review**,Vol. 53, 1959.

12- Martin Ravallion, Shaohua Chen, Measuring Pro-Poor Growth, **Economics Letters**, 2003, Vol. 78, N°. 1.

13- Nanak Kakwani, Ernesto Pernia, 'What Is Pro-Poor Growth?', Asian Development Review, Vol. 18, N°. 1, 2000.

14- Philip Lane, Aaron Tornell, "Power, Growth, and the Voracity Effect", **Journal of Economic Growth**, Vol. 1, N°. 2, 1996.

15- R. Lucas, On the Mechanics of Economic Development, **Journal of Monetary Economics**, Vol. 22, 1988, pp. 03-42.

16- Ricardo Hausmann, Dani Rodrik, Andrés Velasco, «Etablir le Bon Diagnostic : Une Nouvelle Approche de la Réforme Economique», **Finance et Développement**, Vol. 43, N°. 1 ,2006.

17- Robert Solow, A Contribution to the Theory of Economic Growth**, The Quarterly Journal of Economics**, Vol. 70, N°. 1, 1956.

18- Robert Summers, Hesto Alan, The Penn World Table "Mark 5": An Expanded Set of International Comparisons, 1950–1988, **Quarterly Journal of Economics**, Vol. 106, 1991.

19- Roberto Zagha, Gobind Nankani, Indermit Gill, Repenser la Croissance, **Finance et Développement**, Vol. 43, N°. 1, 2006.

20- Samir B.E. Maliki, Abderrezaq Benhabib, Abdelnacer Bouteldja, Quantification of the Poverty-Education Relationship in Algeria: A Multinomial Econometric Approach, **Topics in Middle Eastern and African Economie**, Vol. 14, 2012.

21- Simon Johnson, Jonathan D. Ostry, Arvind Subramanian, Les leviers de la croissance : savoir tirer les leçons des périodes d'essor dans les pays en développement, **Finance et Développement**, Vol. 43, N°. 1, Mars 2006.

22- Simon Kuznets, Economic Growth and Inequality, **American Economic Review**, Vol. 45, 1955.

23- Wesley M. Cohen, Steven Klepper, A Reprise of Size and R & D, **Economic Journal**, Vol. 106, 1996.

24- William Easterly, Ross Levine, "Tropics, Germs and Crops: How Endowments Influence Economic Development", **Journal of Monetary Economics,** Vol. 50, 2003.

25- Zvi Griliches, The Search for R & D Spillovers, **Scandinavian Journal of Economics**, Vol. 94, 1992.

الأوراق البحثية:

1– Baker M. Weisbrot, Naiman D.R., Neta G., "Growth May Be Good for the Poor – But are IMF and World Bank Policies Good for Growth? A Closer Look at the World Bank's Recent Defense of Its Policies", **CEPR Briefing Paper**, 2001.

2- Birgman .D, Folack .H, Geographical Targeting for Poverty Alleviation, **The World Bank**, Washington DC, 2000.

3- Claudio Bravo-Ortega, Jose De Gregorio, "The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital, and Economic Growth",**WB Working Paper**, N°. 41073, 2005.

4- David Dollar, Aart Kraay, Growth Is Good for the Poor, **The World Bank Development Research Group**, 2000.

5- Deutsch karlw, Social Development. In: macridis, **Comparative politics,** 1968.

6- Edwards Sebastian, "Openness, Productivity and Growth: What do we really know**", NBER Working Paper**, N°. 5978, Cambridge MA, 1997.

7- Jeffrey Sachs, Andrew Warner, Natural Resource Abundance and Economic Growth, **NBER Working Paper**, N°. 5398, 1995.

8- Laabas Belkacem, Poverty Dynamics in Algeria, **Arab Planning Institute**, Kuwait, 2001.

9- Lloyd-Ellis Huw, Joanne Roberts, Twin Engines of Growth, **WB Working Paper,** N° 41073, 2000.

10- Mahmoud Ishtiaq, Growth and the Puzzle of Political and Economic Equilibrium, **paper**, Harvard, 1996.

11- Nanak Kakwani, Shahid Khandker, Hyun H. Son, Pro-poor growth: concepts and measurement with country case studies, International Poverty Center, **UNDP working paper**, N°. 1, 2004.

12- P. Aghion, P. Howitt, A Model of Growth Through Creative Destruction, **NBER Working Paper**, N°. 3223, 1990, Cambridge.

13- Ricardo Hausmann, Dani Rodrik, Andrés Velasco, «growth diagnostics », **Harvard University**, 2005.

14- Robert .E.B Lucas, "Pro-Poor Economic Growth: A Review of Recent Literature. Tools and Key Issues For Development Specialists", **United States Agency for International Development "(USAID)**, 2005.

15- Robert Chambers, poverty and livelihoods: whose reality counts?. **A policy Paper,** for the World Summit for Social Development, Copenhagen, UNDP, New York, 1995.

16- Robert J. Barro, "Inequality, Growth and Investment", **NBER Working Paper**, N°. 7038, Cambridge MA, 1999.

17- Robert J. Barro, Determinants of Economic Growth: A Cross Country Empirical Study, **NBER Working Paper**, N°. 5698, 1996.

الرسائل والأطروحات:

1- Alexandre Bertin, **Pauvreté Monétaire, Pauvreté Non Monétaire, Une Analyse des Interactions Appliquée à la Guinée** », Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université Montesquieu-Bordeaux IV, France, 2007.

2- Calvin Djiofack Zebaze, **Effet de la Liberalisation du Commerce des Services en Afrique**, thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I, France, 2008.

3- Célestin Venant Cossi Quenum, **Financement public des systèmes éducatifs et croissance économique dans les Pays en Voie de Développement : cas des pays de l'Union Économique et Monétaire Ouest Africaine (UEMOA)**, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université de Bourgogne, France, 2008.

4- Gilbert Niyongabo, **Politiques d'Ouverture Commerciale et Développement Economique**, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne, France, 2009.

5- Jean-Philippe Rudolf, **Contribution à l'Analyse Empirique des Processus de Croissance Endogène: Une Approche Methodologique Centrée sur les Entreprises, les Regions et les Territoires**, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Neuchâtel, Neuchâtel, France, 2000.

6- Kouassi Hugues Kouadio, **Intégration Economique Développement et Croissance**, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université paris I .Panthéon .Sorbonne, France, 2008.

7- Nadir Altinok, **Essais sur la Qualite de l'Education et la Croissance Economiques**, thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Bourgogne, France, 2007.

الملتقيات والمؤتمرات:

1- Alberto Bucci*y* Luca Guerrini, **Transitional Dynamics in the Solow-Swan Growth Model with AK Technology and Logistic Population Change**, 6th International Conference on Economic Theory "Market Quality Dynamics", Kyoto-Japan, December 12th and 13th, 2008.

التقارير:

1- ANAT, **Carte de la Pauvreté en Algérie,** en coopération avec PNUD, Alger, 2001.

2- CENEAP et PNUD, niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie, Rapport final : Synthèse, Alger, 2005.

3- CENEAP, contraintes et besoins prioritaires des populations rurales : Analyse qualitative, Alger,N°.33, 2004.

4- CENEAP, les attentes des populations rurales, N°.32, 2004.

5- CENEAP, niveau de vie et measure de la pauvreté en Algérie (LSMS 2005), N°.41, 2009.

6- Federal Reserve Bank of Dallas, **Economic Review**, 1993, USA.

7- PNUD, **Rapport Mondiale sur le Développement Humain**, De Boeck Université, 2000.

8- UNDP, **Human Development Report**, 2006.

9- UNDP, **Human Development Report**, 2008.

10- USAID, **Pro-poor Economic Growth: A Review of Recnet Literature**, Tools and Key Issues for Development Specialists, 2005.

المواقع الالكترونية:

1- http://beagle.u-bordeaux4.fr/yildi/croissance/croissanceweb/node44.html

2- http://www.mf.gov.dz

3- http://www.ons.dz

4- http://www.unctad.org

5- http://www.undp.org

6- http://www.who.int/nha/en

7- http://www.worldbank.org.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1)

مسوحات الإنفاق لبعض البلدان العربية

Percent of population	Jordan		Djibouti		Egypt	
	1997	2006	1996	2002	1995	2005
Poorest	3,11	3,01	2,37	2,33	4,18	3,85
2nd decile	4,35	4,20	4,02	3,66	5,33	5,11
3rd decile	5,27	5,11	5,17	4,70	6,11	5,92
4th decile	6,20	6,03	6,29	5,79	6,90	6,72
5th decile	7,20	7,02	7,46	6,96	7,72	7,55
6th decile	8,34	8,18	8,78	8,30	8,68	8,50
7th decile	9,73	9,59	10,32	9,93	9,82	9,66
8th decile	11,60	11,51	12,33	12,07	11,35	11,23
9th decile	14,67	14,67	15,42	15,52	13,87	13,84
Richest	29,53	30,68	27,48	30,74	26,04	27,62
Gini Coef	36,42	37,72	36,77	39,96	30,13	32,14
Mean Exp	1819	2521	1806	1122	1174	1350

%population	Morocco		Mauritania		Yemen	
	1999	2007	1996	2006	1998	2005
Poorest	2,65	2,66	2,43	2,54	2,99	2,91
2nd decile	3,77	3,86	3,88	3,64	4,44	4,27
3rd decile	4,74	4,76	5,01	4,71	5,52	5,20
4th decile	5,77	5,69	6,14	5,82	6,59	6,11
5th decile	6,91	6,69	7,35	7,00	7,72	7,08
6th decile	8,22	7,85	8,71	8,35	8,98	8,19
7th decile	9,81	9,31	10,32	10,00	10,45	9,55
8th decile	11,95	11,30	12,41	12,28	12,33	11,40
9th decile	15,39	14,66	15,62	16,10	15,20	14,47
Richest	30,79	33,22	28,13	29,56	27,78	30,82
Gini Coef	39,46	40,88	37,29	39,04	33,44	37,69
Mean Exp	1557	1937	944	1060	1084	1008

Source: world Bank "Povcal data source". At: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/jsp/index.jsp [Accessed in: December 2012]

الملحق رقم (2)

مستويات المتغيرات المدرجة بنموذج محددات النمو خلال 1980-2010

(الوحدة: مليون عامل)			(الوحدة: مليون دولار أمريكي ثابت بأسعار 2005)			
A_p	L_{un}	L_{em}	K	I	GDP	السنوات
3.73575	0.58875	3.147	151126.74	19137	52421.601	**1980**
3.76274	0.58774	3.175	161808.69	19750	53994.247	**1981**
4.092	0.667	3.425	172402.71	20303	57449.881	**1982**
4.11623	0.53923	3.577	183396.52	21338	60552.176	**1983**
4.069	0.354	3.715	194498.87	22106	63943.096	**1984**
4.22148	0.40948	3.812	205443.51	22615	66308.989	**1985**
4.68443	0.72843	3.956	214306.76	21190	66574.226	**1986**
5.26463	1.12663	4.138	219141.89	17694	66108.208	**1987**
5.38826	1.07226	4.316	222766.85	16773	65447.122	**1988**
5.4591	0.9881	4.471	226962.66	17562	68326.797	**1989**
5.63217	1.11517	4.517	230608.17	17263	68873.412	**1990**
5.75888	1.22088	4.538	231497.25	14726	68046.93	**1991**
5.94545	1.36745	4.578	232642.22	15035	69271.777	**1992**
6.56083	1.51883	5.042	233237.38	14554	67817.069	**1993**
6.814	1.66	5.154	233869.60	14626	67206.717	**1994**
7.446	2.01	5.436	234902.68	15065	69760.569	**1995**
7.811	2.186	5.625	236401.06	15593	72620.752	**1996**
7.757	2.049	5.708	237934.27	15717	73419.58	**1997**
7.94248	2.22548	5.717	239894.17	16236	77163.981	**1998**
8.05231	2.32631	5.726	242174.84	16674	79633.23	**1999**
8.79965	2.61965	6.179992	244718.85	17075	81385.161	**2000**
8.56836	2.33916	6.2292	247537.09	17501	83501.171	**2001**
8.59427	2.33764	6.256628	251516.33	18831	87425.726	**2002**
8.76233	2.07827	6.684056	256217.23	19792	93458.102	**2003**
9.46995	1.67153	7.798412	262239.21	21395	98224.465	**2004**
9.49251	1.44829	8.04422	269590.09	23085	103233.91	**2005**
10.1096	1.24084	8.868804	278162.04	24747	105298.59	**2006**
9.96891	1.37466	8.594243	288644.92	27173	108457.55	**2007**
10.315	1.169	9.146	301705.19	30379	111060.53	**2008**
10.544	1.072	9.472	316564.06	32961	113725.98	**2009**
10.812	1.076	9.735	329248.72	31679	117516.88	**2010**

المصدر: بيانات (GDP)، التكوين الرأسمالي الثابت الخام "ABFF" أو"GFCF" (**I**) عن منظمة الأونكتاد.

بيانات العمالة المستخدمة (L_{em})، العمالة العاطلة (L_{un}) والفئة النشطة (A_p) عن الديوان الوطني للاحصاءات.

الملحق رقم (3)

مقدرات نموذج النمو الاقتصادي اللاخطي بالجزائر (برنامج: Microfit 5)

```
26/01/2013                                                    02:34:40

                    Non-Linear Least Squares Estimation
               The estimation method converged after 6 iterations
*******************************************************************************
 Non-linear regression formula:
 gdp=a0*k^a1*l^(1-a1)
 41 observations used for estimation from 1970 to 2010
*******************************************************************************
 Parameter                  Estimate       Standard Error          T-Ratio[Prob]
 A0                         35.0030            20.2540             1.7282[.092]
 A1                          .56284             .054639           10.3010[.000]
*******************************************************************************
 R-Squared                     .96707   R-Bar-Squared                    .96623
 S.E. of Regression           4440.2    F-Stat.     F(1,39)       1145.5[.000]
 Mean of Dependent Variable  68792.2    S.D. of Dependent Variable    24162.0
 Residual Sum of Squares     7.66E+08   Equation Log-likelihood      -401.4877
 Akaike Info. Criterion      -403.4877  Schwarz Bayesian Criterion   -405.2012
 DW-statistic                 .23386
*******************************************************************************


                              Diagnostic Tests
*******************************************************************************
*     Test Statistics  *         LM Version        *           F Version          *
*******************************************************************************
*                      *                           *                            *
* A:Serial Correlation*CHSQ(1)   =   31.0638[.000]*F(1,38)       = 118.8003[.000]*
*                      *                           *                            *
* B:Functional Form    *CHSQ(1)   =   15.8083[.000]*F(1,38)       =  23.8458[.000]*
*                      *                           *                            *
* C:Normality          *CHSQ(2)   =    3.9204[.141]*        Not applicable        *
*                      *                           *                            *
* D:Heteroscedasticity*CHSQ(1)   =    5.2987[.021]*F(1,39)       =   5.7883[.021]*
*******************************************************************************
   A:Lagrange multiplier test of residual serial correlation
   B:Ramsey's RESET test using the square of the fitted values
   C:Based on a test of skewness and kurtosis of residuals
   D:Based on the regression of squared residuals on squared fitted values
```

```
16/09/2014                                  22:48:59

          Non-Linear Two-Stage Least Squares Estimation
         The estimation method converged after 6 iterations
*******************************************************************************
Non-linear regression formula:
y=a0*k^a1*l^(1-a1)
List of instruments:
L(-4)        L(-8)
23 observations used for estimation from 1988 to 2010
*******************************************************************************
Parameter            Estimate      Standard Error       T-Ratio[Prob]
A0                    6.0388         22.1075            .27316[.787]
A1                    .72757          .34706           2.0964[.048]
*******************************************************************************
R-Squared                .91271   R-Bar-Squared              .90855
GR-Squared               .92789   GR-Bar-Squared             .92445
S.E. of Regression      5316.7    F-Stat.    F(1,21)    219.5694[.000]
Mean of Dependent Variable  84820.7   S.D. of Dependent Variable   17581.2
Residual Sum of Squares    5.91E+08   Value of IV Minimand          .0000
DW-statistic               .14112
*******************************************************************************

                    Diagnostic Tests
*******************************************************************************
*   Test Statistics  *              LM Version      *       F Version        *
*******************************************************************************
*                    *                              *                        *
* A:Serial Correlation*CHSQ(1) =  1.5595[.212]*     Not applicable      *
*                    *                              *                        *
* B:Functional Form  *CHSQ(1) =  .98041[.322]*     Not applicable      *
*                    *                              *                        *
* C:Normality        *CHSQ(2) =  1.6576[.437]*     Not applicable      *
*                    *                              *                        *
* D:Heteroscedasticity*CHSQ(1) =  .72570[.394]*     Not applicable      *
*******************************************************************************
```

الملحق رقم (4)

إنحدار القيمة الحالية والمقدرة لـ GDP خلال الفترة 1980-2010

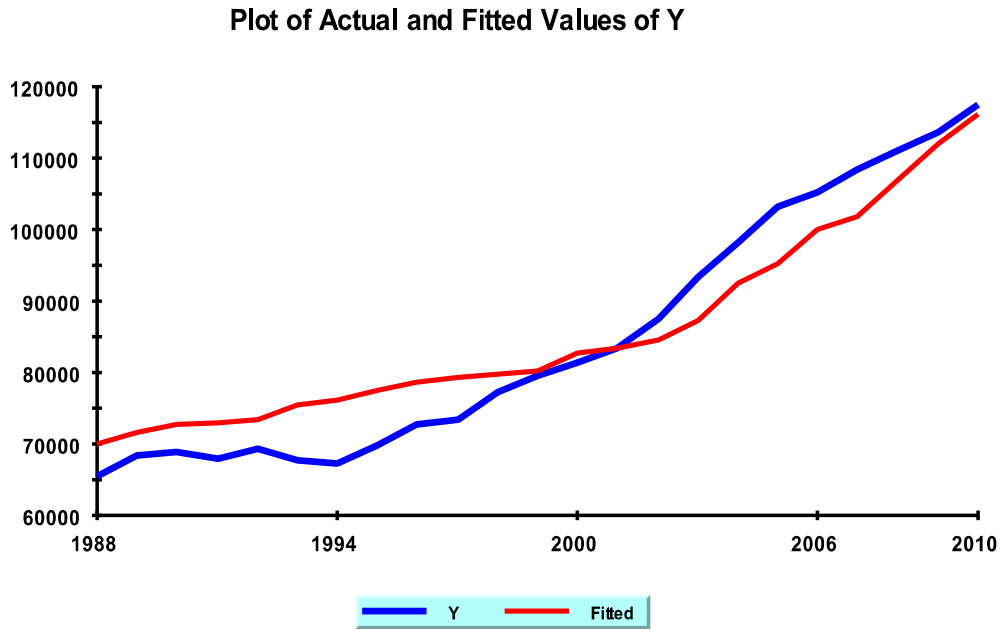

الملحق رقم (5)

مقدرات نموذج محددات النمو الاقتصادي

Dependent Variable: FY
Method: Least Squares
Date: 01/18/13 Time: 03:53
Sample (adjusted): 1982 2010
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FK	0.884053	0.018771	47.09747	0.0000
FL	-0.033032	0.084220	-0.392218	0.6982
FH	0.065775	0.046454	1.415897	0.1691
@TREND	0.000821	0.000479	1.712687	0.0991

R-squared	0.447716	Mean dependent var	0.709040
Adjusted R-squared	0.381442	S.D. dependent var	0.024646
S.E. of regression	0.019384	Akaike info criterion	-4.921288
Sum squared resid	0.009394	Schwarz criterion	-4.732695
Log likelihood	75.35867	Hannan-Quinn criter.	-4.862223
Durbin-Watson stat	2.172017		

الملحق رقم (6)

تحليل سكون البواقي لنموذج محددات النمو الاقتصادي

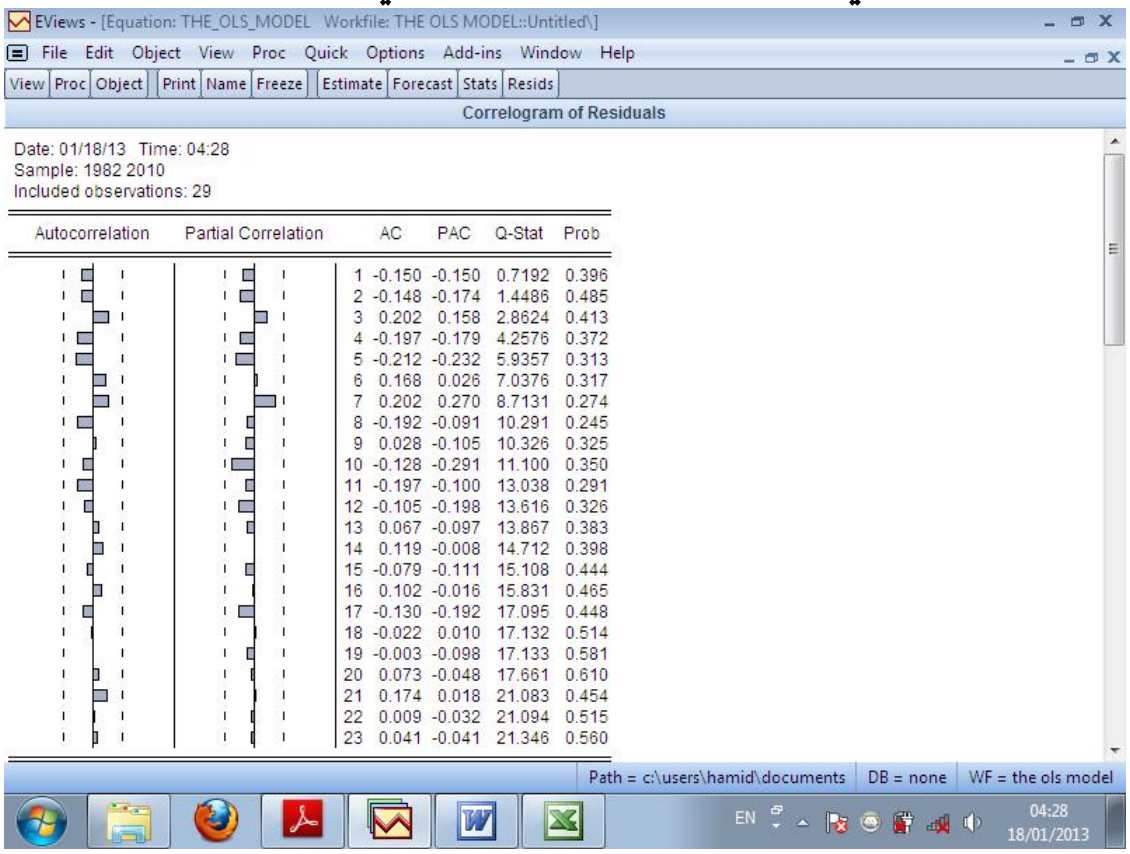

EViews - [Equation: THE_OLS_MODEL Workfile: THE OLS MODEL::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Correlogram of Residuals

Date: 01/18/13 Time: 04:28
Sample: 1982 2010
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.150	-0.150	0.7192	0.396
		2	-0.148	-0.174	1.4486	0.485
		3	0.202	0.158	2.8624	0.413
		4	-0.197	-0.179	4.2576	0.372
		5	-0.212	-0.232	5.9357	0.313
		6	0.168	0.026	7.0376	0.317
		7	0.202	0.270	8.7131	0.274
		8	-0.192	-0.091	10.291	0.245
		9	0.028	-0.105	10.326	0.325
		10	-0.128	-0.291	11.100	0.350
		11	-0.197	-0.100	13.038	0.291
		12	-0.105	-0.198	13.616	0.326
		13	0.067	-0.097	13.867	0.383
		14	0.119	-0.008	14.712	0.398
		15	-0.079	-0.111	15.108	0.444
		16	0.102	-0.016	15.831	0.465
		17	-0.130	-0.192	17.095	0.448
		18	-0.022	0.010	17.132	0.514
		19	-0.003	-0.098	17.133	0.581
		20	0.073	-0.048	17.661	0.610
		21	0.174	0.018	21.083	0.454
		22	0.009	-0.032	21.094	0.515
		23	0.041	-0.041	21.346	0.560

Path = c:\users\hamid\documents | DB = none | WF = the ols model

EN 04:28 18/01/2013

الملحق رقم (7)

معدلات نمو المتغيرات المدرجة بنموذج الفقر عن الفترة 1980-2010

P	nl	m	i	U	H	G	السنوات
12.41	57.27	12.20	9.19	15.76	63	0.79	**1980**
12.08	55.69	11.40	14.66	15.62	68	3	**1981**
12.31	54.11	10.80	6.18	16.30	69	6.4	**1982**
10.30	52.53	10.10	6.02	13.10	72	5.4	**1983**
8.01	50.95	9.60	8.19	8.70	77	5.6	**1984**
8.14	49.36	8.90	10.50	9.70	91	3.7	**1985**
11.32	47.78	8.40	12.31	15.55	75	0.4	**1986**
15.07	46.20	7.80	7.56	21.40	78	-0.7	**1987**
14.04	45.14	7.50	5.87	19.90	79	-1	**1988**
12.81	44.07	7.20	9.32	18.10	82	4.4	**1989**
13.91	43.01	6.80	17.88	19.80	81	0.8	**1990**
14.84	41.95	6.50	25.90	21.20	80	-1.2	**1991**
16.06	40.88	6.30	31.68	23.00	82	1.8	**1992**
16.15	39.82	6.10	20.52	23.15	81	-2.1	**1993**
16.97	38.75	5.90	29.00	24.36	80	-0.9	**1994**
18.77	37.69	5.70	29.79	26.99	81	3.8	**1995**
19.46	36.63	5.60	18.70	27.99	84	4.1	**1996**
18.36	35.56	5.40	5.70	26.41	84	1.1	**1997**
19.47	34.50	5.20	5.00	28.02	85	5.1	**1998**
20.07	33.40	5.10	2.59	28.89	85	3.2	**1999**
20.67	32.80	4.90	0.30	29.77	83	2.2	**2000**
18.96	**31.10**	4.70	4.20	27.30	89	2.6	**2001**
18.89	**29.40**	4.60	1.43	27.20	91	4.7	**2002**
16.48	**27.70**	4.50	4.26	23.72	93	6.9	**2003**
12.30	26	4.30	3.97	17.65	94	5.1	**2004**
10.65	**24.60**	4.20	1.38	15.26	96	5.1	**2005**
8.61	27.20	4.10	2.31	12.27	96	2	**2006**
9.63	26.16	3.90	3.67	13.79	95	3	**2007**
7.95	25.10	3.80	4.85	11.33	94	2.4	**2008**
7.16	**23.50**	3.70	5.74	10.17	91	2.4	**2009**
7.04	**22.10**	3.60	3.91	10.00	90	3.33	**2010**

المصدر: بيانات البطالة: الديوان الوطني للحصائيات (ONS).

بيانات معدل النمو الاقتصادي (G)، معدل إنهاء التعليم الابتدائي (H)، البطالة (U)، التضخم (i) اعتمادا على نمو مؤشر أسعار الاستهلاك، نسبة وفايات الاطفال (m)، نسبة الأمية (nl): البنك العالمي.

مؤشر الفقر الاجتماعي– الاقتصادي بديل الفقر (p) يحسب بالصيغة التالية: $p = \sqrt[3]{(i)^3 + (m)^3 + (nl)^3} = \left[(i)^3 + (m)^3 + (nl)^3\right]^{\frac{1}{3}}$

الملحق رقم (08)

إختبار غرانجر للسببية (متغيرات نموذج محددات الفقر)

في إختبار غرانجر للسببية إتضح أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في اتجاه واحد، تسير من الأول بإتجاه الثاني عند دجرة معنوية 10%، أظهر الإختبار أيضا علاقة سببية من البطالة باتجاه كل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. في حين لم تظهر العلاقة السببية بشكل معنوية بين كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، البطالة والفقر، أخيرا التنمية البشرية والفقر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/17/12 Time: 07:04
Sample: 1980 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
P does not Granger Cause G	29	1.02722	0.3732
G does not Granger Cause P		**2.93641**	**0.0723**
U does not Granger Cause G	**29**	**3.70240**	**0.0397**
G does not Granger Cause U		1.85018	0.1789
H does not Granger Cause G	29	0.09686	0.9080
G does not Granger Cause H		1.50139	0.2430
U does not Granger Cause P	29	0.22343	0.8014
P does not Granger Cause U		1.13838	0.3370
H does not Granger Cause P	29	0.12855	0.8800
P does not Granger Cause H		0.77270	0.4729
H does not Granger Cause U	29	0.00230	0.9977
U does not Granger Cause H		**7.02183**	**0.0040**

الملحق رقم (09)

مقدرات نموذج علاقة النمو الاقتصادي بالفقر

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/18/14 Time: 05:54
Sample (adjusted): 1985 2010
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(P)	G	D(U)	D(H)
D(P(-1))	1.802105	-2.623084	2.928997	18.35055
	(1.42381)	(3.43745)	(2.19308)	(3.81512)
	[1.26569]	[-0.76309]	[1.33556]	[4.80995]
D(P(-2))	0.888294	3.932509	1.752521	-16.88898
	(2.72667)	(6.58288)	(4.19986)	(7.30614)
	[0.32578]	[0.59738]	[0.41728]	[-2.31161]
D(P(-3))	6.367463	-6.960585	9.330117	10.90479
	(3.02338)	(7.29920)	(4.65687)	(8.10117)
	[2.10608]	[-0.95361]	[2.00351]	[1.34608]
D(P(-4))	-3.548370	9.718129	-5.710737	-5.913509
	(2.32178)	(5.60536)	(3.57620)	(6.22122)
	[-1.52830]	[1.73372]	[-1.59687]	[-0.95054]
G(-1)	-0.399225	0.445687	-0.611654	0.166313
	(0.18729)	(0.45215)	(0.28847)	(0.50183)
	[-2.13164]	[0.98570]	[-2.12031]	[0.33141]
G(-2)	0.012458	-0.476611	0.045123	-0.218820
	(0.29702)	(0.71708)	(0.45750)	(0.79587)
	[0.04194]	[-0.66465]	[0.09863]	[-0.27495]
G(-3)	0.086811	0.375818	0.121533	0.540188
	(0.19665)	(0.47477)	(0.30290)	(0.52693)
	[0.44144]	[0.79159]	[0.40123]	[1.02516]
G(-4)	0.292429	-0.250364	0.460479	-0.357304
	(0.13822)	(0.33371)	(0.21290)	(0.37037)
	[2.11563]	[-0.75025]	[2.16285]	[-0.96472]
D(U(-1))	-1.108920	1.246675	-1.782386	-12.44055
	(0.90929)	(2.19525)	(1.40056)	(2.43644)
	[-1.21955]	[0.56790]	[-1.27262]	[-5.10603]
D(U(-2))	-0.436690	-2.637280	-0.926941	11.77721
	(1.83056)	(4.41944)	(2.81959)	(4.90500)
	[-0.23856]	[-0.59675]	[-0.32875]	[2.40106]
D(U(-3))	-4.266793	4.693974	-6.222710	-7.133170
	(2.03358)	(4.90958)	(3.13230)	(5.44900)
	[-2.09817]	[0.95608]	[-1.98663]	[-1.30908]
D(U(-4))	2.513327	-6.367372	4.001393	4.038182
	(1.55145)	(3.74560)	(2.38968)	(4.15713)
	[1.61998]	[-1.69996]	[1.67444]	[0.97139]

D(H(-1))	0.060006	-0.167525	0.123269	0.210931
	(0.13688)	(0.33046)	(0.21083)	(0.36676)
	[0.43839]	[-0.50695]	[0.58469]	[0.57512]
D(H(-2))	-0.037913	0.233370	-0.006041	0.279827
	(0.11762)	(0.28397)	(0.18117)	(0.31517)
	[-0.32233]	[0.82182]	[-0.03334]	[0.88787]
D(H(-3))	0.079628	-0.181588	0.173895	0.168629
	(0.11514)	(0.27798)	(0.17735)	(0.30852)
	[0.69156]	[-0.65324]	[0.98051]	[0.54657]
D(H(-4))	0.005438	-0.060983	0.029006	0.355977
	(0.10757)	(0.25969)	(0.16568)	(0.28823)
	[0.05055]	[-0.23483]	[0.17507]	[1.23506]
C	0.582224	2.328510	0.774980	-0.786931
	(0.67494)	(1.62947)	(1.03960)	(1.80850)
	[0.86263]	[1.42900]	[0.74546]	[-0.43513]
T1	-0.163425	-0.070674	-0.328474	0.133965
	(1.38145)	(3.33517)	(2.12783)	(3.70160)
	[-0.11830]	[-0.02119]	[-0.15437]	[0.03619]
T2	-2.083364	1.099987	-3.142938	1.256240
	(0.63250)	(1.52701)	(0.97423)	(1.69478)
	[-3.29387]	[0.72035]	[-3.22608]	[0.74124]
R-squared	0.919748	0.736507	0.919497	0.920745
Adj. R-squared	0.713386	0.058953	0.712491	0.716946
Sum sq. resids	6.054709	35.29063	14.36473	43.47138
S.E. equation	0.930031	2.245333	1.432517	2.492027
F-statistic	4.456964	1.087009	4.441877	4.517916
Log likelihood	-17.94802	-40.86418	-29.17923	-43.57448
Akaike AIC	2.842155	4.604937	3.706095	4.813422
Schwarz SC	3.761534	5.524315	4.625473	5.732800
Mean dependent	-0.037308	2.393462	0.050000	0.500000
S.D. dependent	1.737197	2.314595	2.671615	4.684015

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.119070
Determinant resid covariance	0.000626
Log likelihood	-51.67134
Akaike information criterion	9.820872
Schwarz criterion	13.49839

الملحق رقم (10)

نظام تحديد معنوية مقدرات نموذج علاقة النمو الاقتصادي بالفقر

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 09/18/14 Time: 05:54
Sample: 1985 2010
Included observations: 26
Total system (balanced) observations 104

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.802105	1.423814	1.265688	0.2161
C(2)	0.888294	2.726673	0.325780	0.7470
C(3)	**6.367463**	**3.023378**	**2.106076**	**0.0443**
C(4)	-3.548370	2.321776	-1.528300	0.1377
C(5)	**-0.399225**	**0.187285**	**-2.131641**	**0.0420**
C(6)	0.012458	0.297020	0.041943	0.9668
C(7)	0.086811	0.196651	0.441445	0.6623
C(8)	**0.292429**	**0.138223**	**2.115627**	**0.0434**
C(9)	-1.108920	0.909287	-1.219548	0.2328
C(10)	-0.436690	1.830560	-0.238555	0.8132
C(11)	**-4.266793**	**2.033581**	**-2.098167**	**0.0450**
C(12)	2.513327	1.551453	1.619983	0.1164
C(13)	0.060006	0.136877	0.438393	0.6645
C(14)	-0.037913	0.117621	-0.322329	0.7496
C(15)	0.079628	0.115142	0.691562	0.4949
C(16)	0.005438	0.107567	0.050550	0.9600
C(17)	0.582224	0.674937	0.862634	0.3957
C(18)	-0.163425	1.381448	-0.118300	0.9067
C(19)	**-2.083364**	**0.632497**	**-3.293872**	**0.0027**
C(20)	-2.623084	3.437450	-0.763090	0.4518
C(21)	3.932509	6.582883	0.597384	0.5551
C(22)	-6.960585	7.299204	-0.953609	0.3484
C(23)	**9.718129**	**5.605359**	**1.733721**	**0.0940**
C(24)	0.445687	0.452154	0.985698	0.3327
C(25)	-0.476611	0.717081	-0.664654	0.5117
C(26)	0.375818	0.474767	0.791585	0.4353
C(27)	-0.250364	0.333706	-0.750253	0.4594
C(28)	1.246675	2.195251	0.567897	0.5746
C(29)	-2.637280	4.419439	-0.596745	0.5555
C(30)	4.693974	4.909583	0.956084	0.3472
C(31)	-6.367372	3.745602	-1.699959	0.1002
C(32)	-0.167525	0.330456	-0.506952	0.6162
C(33)	0.233370	0.283967	0.821821	0.4181
C(34)	-0.181588	0.277981	-0.653237	0.5189
C(35)	-0.060983	0.259694	-0.234826	0.8161
C(36)	2.328510	1.629470	1.428998	0.1641
C(37)	-0.070674	3.335167	-0.021190	0.9832
C(38)	1.099987	1.527009	0.720354	0.4773
C(39)	2.928997	2.193085	1.335560	0.1924
C(40)	1.752521	4.199863	0.417281	0.6797
C(41)	9.330117	4.656874	2.003515	0.0549
C(42)	-5.710737	3.576205	-1.596871	0.1215
C(43)	**-0.611654**	**0.288473**	**-2.120313**	**0.0430**
C(44)	0.045123	0.457496	0.098631	0.9221
C(45)	0.121533	0.302900	0.401232	0.6913
C(46)	**0.460479**	**0.212904**	**2.162851**	**0.0392**
C(47)	-1.782386	1.400564	-1.272620	0.2136

C(48)	-0.926941	2.819591	-0.328750	0.7448
C(49)	**-6.222710**	**3.132301**	**-1.986626**	**0.0568**
C(50)	4.001393	2.389685	1.674444	0.1052
C(51)	0.123269	0.210830	0.584686	0.5634
C(52)	-0.006041	0.181171	-0.033342	0.9736
C(53)	0.173895	0.177351	0.980510	0.3352
C(54)	0.029006	0.165684	0.175070	0.8623
C(55)	0.774980	1.039598	0.745461	0.4622
C(56)	-0.328474	2.127828	-0.154371	0.8784
C(57)	**-3.142938**	**0.974228**	**-3.226081**	**0.0032**
C(58)	**18.35055**	**3.815122**	**4.809950**	**0.0000**
C(59)	**-16.88898**	**7.306142**	**-2.311614**	**0.0284**
C(60)	10.90479	8.101165	1.346077	0.1891
C(61)	-5.913509	6.221217	-0.950539	0.3500
C(62)	0.166313	0.501832	0.331411	0.7428
C(63)	-0.218820	0.795866	-0.274945	0.7854
C(64)	0.540188	0.526929	1.025164	0.3141
C(65)	-0.357304	0.370370	-0.964722	0.3429
C(66)	**-12.44055**	**2.436442**	**-5.106032**	**0.0000**
C(67)	**11.77721**	**4.905001**	**2.401061**	**0.0232**
C(68)	-7.133170	5.448997	-1.309080	0.2011
C(69)	4.038182	4.157130	0.971387	0.3397
C(70)	0.210931	0.366763	0.575115	0.5698
C(71)	0.279827	0.315167	0.887869	0.3822
C(72)	0.168629	0.308523	0.546568	0.5890
C(73)	0.355977	0.288226	1.235061	0.2271
C(74)	-0.786931	1.808500	-0.435129	0.6668
C(75)	0.133965	3.701600	0.036191	0.9714
C(76)	1.256240	1.694781	0.741241	0.4647

Determinant residual covariance	0.000626

Equation: D(P) = C(1)*D(P(-1)) + C(2)*D(P(-2)) + **C(3)***D(P(-3)) + C(4)*D(P(-4)) + **C(5)***G(-1) + C(6)*G(-2) + C(7)*G(-3) + **C(8)***G(-4) + C(9)*D(U(-1)) + C(10)*D(U(-2)) + **C(11)***D(U(-3)) + C(12)*D(U(-4)) + C(13)*D(H(-1)) + C(14)*D(H(-2)) + C(15)*D(H(-3)) + C(16)*D(H(-4)) + C(17) + C(18)*T1 + **C(19)*T2**

Observations: 26

R-squared	0.919748	Mean dependent var	-0.037308
Adjusted R-squared	0.713386	S.D. dependent var	1.737197
S.E. of regression	0.930031	Sum squared resid	6.054709
Durbin-Watson stat	1.663127		

Equation: G = C(20)*D(P(-1)) + C(21)*D(P(-2)) + C(22)*D(P(-3)) + **C(23)***D(P(-4)) + C(24)*G(-1) + C(25)*G(-2) + C(26)*G(-3) + C(27)*G(-4) + C(28)*D(U(-1)) + C(29)*D(U(-2)) + C(30)*D(U(-3)) + C(31)*D(U(-4)) + C(32)*D(H(-1)) + C(33)*D(H(-2)) + C(34)*D(H(-3)) + C(35)*D(H(-4)) + C(36) + C(37)*T1 + C(38)*T2

Observations: 26

R-squared	0.736507	Mean dependent var	2.393461
Adjusted R-squared	0.058953	S.D. dependent var	2.314595
S.E. of regression	2.245333	Sum squared resid	35.29063
Durbin-Watson stat	2.383270		

Equation: D(U) = C(39)*D(P(-1)) + C(40)*D(P(-2)) + C(41)*D(P(-3)) + C(42)*D(P(-4)) + **C(43)***G(-1) + C(44)*G(-2) + C(45)*G(-3) + **C(46)***G(-4) + C(47)*D(U(-1)) + C(48)*D(U(-2)) + **C(49)***D(U(-3)) + C(50)*D(U(-4)) + C(51)*D(H(-1)) + C(52)*D(H(-2)) + C(53)*D(H(-3)) + C(54)*D(H(-4)) + C(55) + C(56)*T1 + **C(57)***T2

Observations: 26

R-squared	0.919497	Mean dependent var	0.050000

Adjusted R-squared	0.712491	S.D. dependent var	2.671615
S.E. of regression	1.432517	Sum squared resid	14.36473
Durbin-Watson stat	1.509657		

Equation: D(H) = **C(58)***D(P(-1)) + **C(59)***D(P(-2)) + C(60)*D(P(-3)) + C(61)*D(P(-4)) + C(62)*G(-1) + C(63)*G(-2) + C(64)*G(-3) + C(65)*G(-4) + **C(66)***D(U(-1)) + **C(67)***D(U(-2)) + C(68)*D(U(-3)) + C(69)*D(U(-4)) + C(70)*D(H(-1)) + C(71)*D(H(-2)) + C(72)*D(H(-3)) + C(73)*D(H(-4)) + C(74) + C(75)*T1 + C(76)*T2

Observations: 26

R-squared	0.920745	Mean dependent var	0.500000
Adjusted R-squared	0.716946	S.D. dependent var	4.684015
S.E. of regression	2.492027	Sum squared resid	43.47137
Durbin-Watson stat	1.939736		

الملحق رقم (11)

قدرة النموذج على التنبؤ الديناميكي

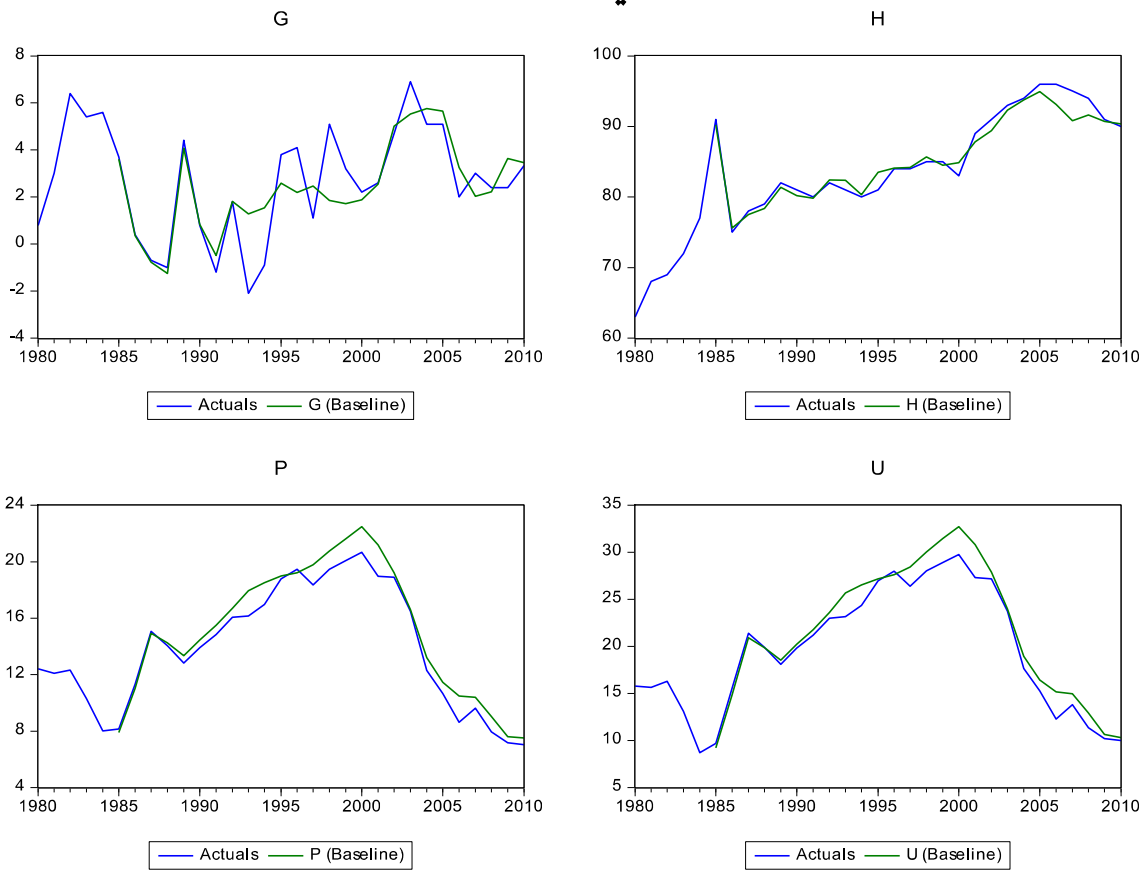

الملحق رقم (12)

مخرجات التنبؤ بالفقر (السيناريو المتفائل)

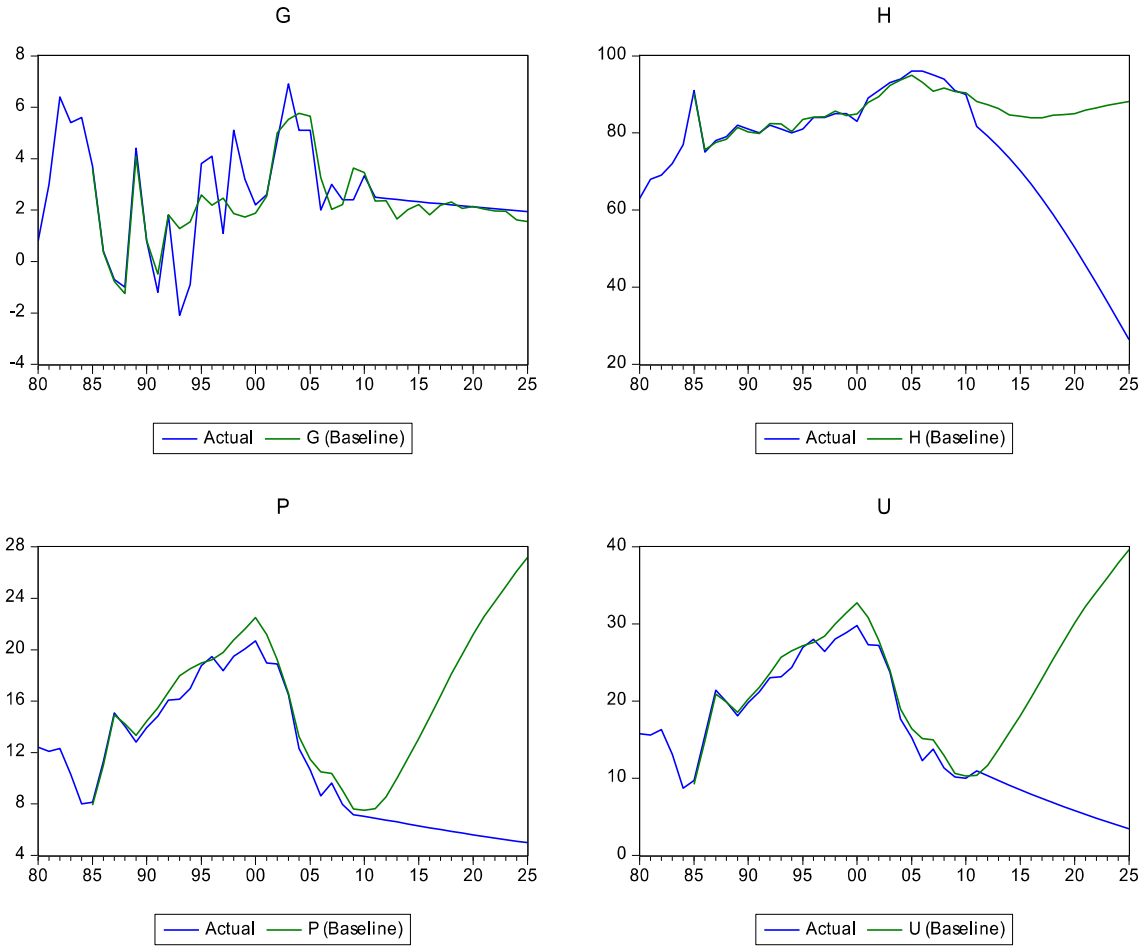

الملحق رقم (13)

مخرجات التنبؤ بالفقر (السيناريو المتشائم)

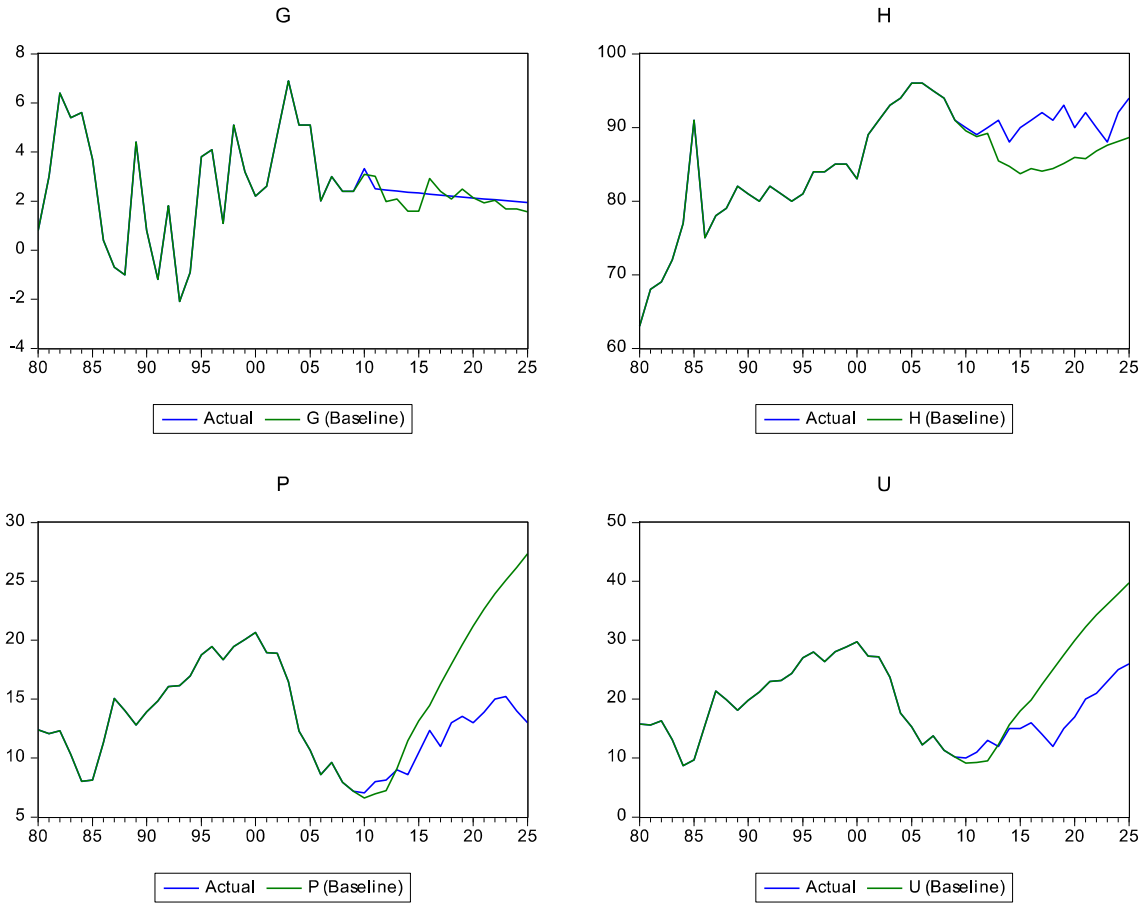

Abstract

This study aims at modelizing the relation between economic growth and poverty in Algeria during the period 1980-2010, than using this model in prediction to identify the dynamic of poverty in the following fifteen years.

The most important findings were about the greater share of physical capital involvement more than the double of labor share involvement in production, with recording negative rates of total factors productivity in mean during the period 1981-2010.

In an essay to test the significance of the relation between economic growth and their essential inputs which are labor and accumulation of physical and human capital, it seems that the relation of human capital and employment with economic growth is non-significant at long run, which indicates that production is based on capital accumulation by additional net investment.

The Granger causality test shows that poverty in Algeria is affected by economic growth and that this relation is mono-directional, empirical findings using the vector autoregressive method confirm also an existence of negative correlation statistically significant between economic growth and poverty, which means that increase in gross domestic product induce reduction of poverty in Algeria. The findings shows that human capital variability is positively related with changes in poverty index, as a result of dependency on governmental subsidy to eradicate poverty, a minor result found implies an existence of negative relation between human capital and unemployment indicating that high level of employment rise the capacity of house shelter which reduces school abandonment i.e. augmentation of human capital.